

مركز البحوث للتنمية الدولية

هجرة العمالة المصرية

دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة
بهجرة العمالة المصرية إلى الخارج

كتبها

جلال أمين و إليزابيث تايلور عوني

يناير ١٩٨٦

مركز البحوث للتنمية الدولية

هجرة العمالة المصرية

دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة
بهجرة العمالة المصرية إلى الخارج

كتبها

جلال أمين و إليزابيث تايلور عوني

يناير ١٩٨٦

تقديم

تتضمن هذه الدراسة عرضا نقديا للبحوث التى تتناول الهجرة الدولية للعمالة المصرية ، قام بها الكاتبان بناء على طلب من مركز بحوث التنمية الدولية .

وتتناول الدراسة البحوث الاقتصادية والاجتماعية من ظاهرة الهجرة المنشورة باللغتين العربية والانجليزية ، وهى من الكثرة بحيث يكاد يكون من المستحيل الا يعفل الكاتبان عن بعضها ، ومع هذا فانهما يأملان ألا يكون قد فاتهما أى مرجع على درجة كبيرة من الاهمية .

وقد فضل الكاتبان الا يقوموا بعرض ومناقشة كل بحث أو مؤلف على حدة، بل ان يتناولوا هذه البحوث فى اقسام يتناول كل قسم جانبا من جوانب ظاهرة الهجرة ، اعتقادا منهما بأن هذه الطريقة فى التناول من شأنها أن تجعل البحث أكثر فائدة وسلاسة ، خاصة للقارئ الذى تهمة مشكلات الهجرة نفسها أكثر مما يهمه تقييم هذا البحث أو ذاك . كما أن هذه الطريقة فى التناول من شأنها أن تسمح للكاتبين بأن يعبرا عن آرائهما الخاصة وفى بعض الاحيان بأن يقدموا تحليلهما الخاص لبعض جوانب ظاهرة الهجرة ، وألا يقتصرا على مناقشة ما كتب بالفعل عنها . هذه المزايا تجب فى رأينا العيب الناشئ من اضطرارنا الى التعرض لمؤلف واحد أو بحث واحد أكثر من مرة وفى فصول مختلفة .

ويقتصر هذا البحث على تناول ظاهرة الهجرة من وجهة النظر المصرية وحدها ، ومن ثم لا يكاد يشير الى آثار هجرة العمالة المصرية على السـدول المستقبلـة لها . فقد رأينا ان دراسة هذه الآثار تتطلب مناقشة هجرة العمالة من دول أخرى غير مصر ، مما يتطلب وقتا وجهدا يزيدان عما كان بقـدرة الكاتبين القيام به .

القاهرة فى سبتمبر ١٩٨٤ جلال أمين اليزابيث تايلور عونسى

الفصل الأول

حجم العمالة المصرية المهاجرة

١ - هجرة العمالة المصرية فى الفترة ٦٥ - ١٩٧٣ :

يتفق الجميع على ان معدل هجرة العمالة المصرية الى الخارج قد ارتفع بشدة فى اعقاب ١٩٧٣ ، استجابة لزيادة الطلب من جانب الدول العربية المصدرة للنفط على أثر الزيادة المفاجئة فى ايرادات هذه الدول . وعلى الرغم من انه ليس ثمة سبب للشك فى ذلك فانه لا يزال يفتقر الى أدلة احصائية قاطعة على صحته .

فبينما نجد أن كاتباً مثل محمود عبدالفضيل (١) ، وهو بمسدد الإشارة الى ضآلة حجم الهجرة من مصر قبل ١٩٧٣ ، يذكر ان عدد المصريين العاملين فى الخارج فى ١٩٦٥ يقدر بـ ١٠٠٠٠٠ شخص ، " يعمل معظمهم فى الدول العربية كمدرسين ومهنيين " ، نجده لا يذكر مصدر هذا التقدير أو الاساس الذى بنى عليه - كذلك نجد أن التقدير الذى يقدمه بيركس وسنكلير وسوكنات (٢) " لعدد المصريين المهاجرين بالخارج " فى ١٩٧٣ وهو " نحو ١٦٠٠٠٠ شخص " لا يقترن أيضاً اشارة الى الاساس الذى بنى هذا التقدير عليه .

(١) محمود عبدالفضيل : النفط والوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، ١٩٧٩) ص ٢١ .

(٢) Birks,J.S., Sinclair, C.A., and Socknat,J.A.: " The Demand for Egyptian Labour Abroad in,Richards, A. and Martin,P.(eds.): " Migration ,Mechanization and Agricultural Labour Market in Egypt, AUC Press, 1983,p.118.

ان المصدر الرسمى الوحيد للارقام المتعلقة بهجرة العمالة المصرية قبل سنة ١٩٧٣ هو التقارير الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تحت عنوان :

" حركات السكان عبر الحدود " ،والذى يتضمن اعداد المصريين المسافرين من مصر فى كل عام من الاعوام ٦٨ - ١٩٧٣ ، اما بغرض الهجرة الدائمة أو المؤقتة . هذه التقارير تصنف التدفق السنوى للهجرة المؤقتة الى : المعارين من الحكومة والقطاع العام ، البعثات الدبلوماسية ، الحاصلين على تصاريح بالعمل أو تصاريح الامن ، المسافرين للبحث عن عمل ، والمسافرين " لأغراض أخرى " (مثل السياحة أو الحج .. الخ) ، ولكنها لا تتضمن أية بيانات عن رصيد المصريين بالخارج (أى عدد المصريين الموجودين بالخارج فى لحظة بعينها) ، اللهم الا فيما يتعلق بسنة ١٩٧٣ حيث يذكر تقرير للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ٣٥٠٠٠ كعدد المصريين العاملين فى البلاد العربية ولكن هذا الرقم الاخير لا يمكن الحكم بمدى اتساقه مع أرقام التدفقات السنوية بالنظر الى افتقارنا الى أية معلومات عن متوسط مدة الإقامة بالخارج ، كما أنه لا يمكن أن يلقى أى ضوء على مدى صحة التقدير الذى قدمه بيركس وسنكلير وسوكنات ، وسبقت الإشارة اليه ، بوجود ١٦٠٠٠٠ مصرى فى الخارج فى سنة ١٩٧٣ ، اذ أن هذا الرقم الاخير يشير الى اجمالى عدد المصريين ، عاملين وغير عاملين ، بالخارج ، وليس فى البلاد العربية وحدها .

لقد بذلت محاولة طيبة من جانب بعثة منظمة العمل الدولية لبحث استراتيجية العمالة فى مصر فى سنة ١٩٨٠ ، لجعل ارقام الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن الفترة ٦٨ - ١٩٧٣ ، اكثر دلالة على حجم التدفق الفعلى للهجرة المصرية ، وذلك باضافة نسبة ٢٠ ٪ من عدد " المسافرين لأغراض أخرى " الى عدد المسافرين الذين اعلنوا عن نيتهم للعمل بالخارج ،

وذلك بغرض الوصول الى تقدير اكثر واقعية لتدفق العمالة المهاجرة هجرة مؤقتة . هذه الاضافة تجعل حجم التدفق الاجمالى للهجرة المؤقتة يصل الى ٢١٩٤٥٣ شخصا فى ١٩٧٣ ، أى ما يقرب من أربعة امثال عددهم فى ١٩٦٨ .^(١) على أن كل هذا لا يقدم لنا أى اساس صلب يمكن بناء عليه تقدير حجم الرصيد للمصريين العاملين أو الموجودين بالخارج فى سنة ١٩٧٣ أو السنوات السابقة عليها ، وانما يمدنا فقط بأرقام عن التدفقات السنوية ، التى يتوقف مدى قربها من الحقيقة على مدى صحة التخمينات الخاصة بتلك النسبة من المسافرين الذين لا يعلنون عن نية العمل فى الخارج ، التى تمثل المسافرين للعمل بالفعل .

٢ - هجرة العمالة المصرية فى الفترة ٧٣ - ١٩٧٥ :

يتوقف الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن اصدار التقارير المتعلقة بحركات السكان بعد ١٩٧٣ ، أصبح مدى علمنا بحجم الهجرة المصرية الى الخارج أسوأ مما كان . فمنذ هذا التاريخ لم يعد يتوفر لدينا بيانات شبه كاملة حتى عن التدفقات السنوية ، وهو أمر يزيد أسفنا له بسبب شعورنا شبه المؤكد بأن معدل الهجرة قد زاد زيادة كبيرة بعد هذا التاريخ .

لقد استمر الجهاز المركزى ، مع ذلك ، فى نشر بيانات عن الهجرة الدائمة وهى تشير الى استمرار اتجاه هذا النوع من الهجرة الى الانخفاض بل لقد انخفضت الهجرة الدائمة بمعدل أسرع بعد ١٩٧٣ ، مما كان قبلها ، حتى انه فى ١٩٧٩ لم يتعد حجم الهجرة الدائمة ٩٦ شخصا ، بالمقارنة بـ ٤٥١٢ فى ١٩٦٨ و ٩٤٧ فى ١٩٧٣ . ويفسر بعض الكتاب هذا الانخفاض فى حجم

(١) ILO: Employment Opportunities and Equity in Egypt, ILO, Geneva, 1982, p. 85.

الهجرة الدائمة بالزيادة التى حدثت للهجرة المؤقتة ، مؤكداً على أثر ما حدث منذ ١٩٧١ من الغاء كثير من القيود التى كانت مفروضة على الهجرة المؤقتة^(١) . على أن من الممكن أن نضيف أنه ربما كان هناك حد أقصى للهجرة الدائمة ، أسرع فى التحقق من الحد الاقصى للهجرة المؤقتة ، حيث سرعان ما تبلغ الهجرة الدائمة حدها الاقصى بما تتطلبه من توفر حد أدنى من رأس المال والمهارات الفنية ، بل وما تتطلبه من موقف نفسى قـد لا تتطلبه الهجرة المؤقتة .

أما عن الهجرة المؤقتة فان البيانات الوحيدة التى استمر الجهاز المركزى فى نشرها عن السنوات التالية لسنة ١٩٧٣ ، تتعلق بالمعاريين من الحكومة والحاصلين على " عقود شخصية " الذين تقدموا أيضا بطلبات للحصول على تصاريخ للعمل من وزارة القوى العاملة والتدريب . ومن ثم فان بيانات الجهاز المركزى لا تشمل ذلك العدد الكبير والمتزايد من العمال المصريين الذين يتركون مصر قبل أن يضمنوا الحصول على عمل فى الخارج أو دون أن يحرصوا على الحصول على اذن بالعمل من السلطات المصرية ، أو الذين لا يحتاجون للحصول على هذا الاذن .

٣ - هجرة العمالة المصرية فى السنتين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ :

ابتداءً من ١٩٧٥ ، تتحول المشكلة التى تواجه الباحث فى هجرة العمالة المصرية الى الخارج من ندرة التقديرات المتوفرة عن عدد المصريين العاملين أو الموجودين بالخارج الى مشكلة وفرة هذه التقديرات ، أو كثرة عددها . ذلك أنه منذ منتصف السبعينات ، تزايدت التعدادات السكانية والمسوح التى تجريها البلاد العربية لاسواق العمل فيها ، والتى ساهمت فى

(١) نادر فرجاني : الهجرة الى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية ،

تمويل كثير منها منظمة العمل الدولية ، الأمر الذى سمح للباحثين بالقيام بتقديرات أو تخمينات أكثر صلابة عن الحجم المحتمل لحركات القوى العاملة فيما بين البلاد العربية .

أهم هذه التقديرات ، فيما يتعلق بسنة ١٩٧٥ ، تقديران :
 الأول :تقدير بيركس وسنكلير (١) ، والثانى : تقدير البنك الدولى (٢).
 ويلاحظ أن كلا التقديرين لا يتعلقان بهجرة العمالة المصرية وحدها بل بتحركات العمال فى المنطقة العربية كلها ، وان كليهما يعتمدان اساسا على بيانات تعدادات السكان التى اجرتها البلاد المستقبلية للعمالة ، وان التقديرين يصلان الى نتائج متقاربة سواء فيما يتعلق بالحجم الاجمالى لتحركات العمالة فى المنطقة أو بهجرة العمالة المصرية بالذات .

ففيما يتعلق باجمالى عدد المهاجرين من كل الجنسيات الى أهم سبع دول من الدول المستوردة للعمل فى ذلك الوقت (١٩٧٥) ، وهى : السعودية وليبيا ودولة الامارات والكويت وعمان وقطر والبحرين ، تقدره دراسة البنك الدولى بـ ١٦ مليون شخص (٣) بينما يقدره بيركس وسنكلير بـ ١٧ مليون (٤) .

(١) Birks, J. and Sinclair, C.: International Migration and Development in the Arab Region, ILO, Geneva, 1980.

(٢) Serageldin, I., Socknat, J., Birks, J., Li, B. and Sinclair C.: Manpower and Interantional Labour Migration in the M.E. and North Africa, World Bank: Washington D.C., June, 1981.

(٣) المرجع السابق ، ص ٤ .

(٤) بيركس وسنكلير ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٣ .

ويرجع الفرق بين التقديرين الى ان دراسة البنك الدولي تتضمن تقديرا أكبر مما تتضمنه دراسة بيركس وسنكلير فيما يتعلق بالمهاجرين الى السعودية وليبيا ، وتقديرا أصغر فيما يتعلق بالمهاجرين الى عمان أما عن عدد المصريين المهاجرين العاملين في العالم العربي في ١٩٧٥ ، فان الجدول رقم (١) يتضمن التقديرين اللذين تقدمهما هاتان الدراستان ومنه نتبين ضالة الفرق بين التقديرين فيما يتعلق باجمالى المصريين المهاجرين العاملين في الدول العربية السبع التى كانت أهم الدول العربية المستقبلية للعمالة في هذا التاريخ .

في دراسة لاحقة قدم بيركس وسوكنات (١) تقديرا آخر لاجمالي عدد المصريين العاملين في العالم العربي في سنة ١٩٧٥ ، وهو ٣٧٠٠٠٠ شخص وصفوه بأنه " أكثر التقديرات واقعية " لسنة ١٩٧٥ ، واستبعدوا التقدير الاسبق (٣٩٧٥٤٥) باعتباره " يعتمد على تقدير مبالغ فيه لعدد المصريين الموجودين في المملكة السعودية في ١٩٧٥ وهو المأخوذ من التعـداد السعودى (٢) . هذا التعديل جعل تقديرات بيركس وسنكلير تقترب بدرجة أكبر حتى من ذى قبل من تقدير البنك الدولي .

(١) Birks, Sincliar and Socknat, "The Demand for Egyptian Labour Abroad," Op.cit.

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٨ .

(٧)

الجدول (١)

تقديرات المهاجرين المصريين العاملين بالعالم العربى

فى سنة ١٩٧٥

الدولة المضيفة	تقدير بيركس وسنكلير	تقدير البنك الدولى
المملكة السعودية	٩٥٠٠٠	
ليبيا	٢٢٩٥٠٠	
الكويت	٣٧٥٥٨	
دولة الامارات	١٢٥٠٠	
قطر	٢٨٥٠	
عمان	٤٦٠٠	
البحرين	١٢٣٧	
المجموع فى الدول السبع	٣٨٣٢٤٥	٢٥٣٣٠٠
الاردن	٥٣٠٠	٠ م ٠ غ
اليمن	٢٠٠٠	٠ م ٠ غ
العراق	٧٠٠٠	٠ م ٠ غ
المجموع فى الدول العشر	٣٩٧٥٤٥	٠ م ٠ غ

(غ م = غير متاح)

المصادر :

- Birks & Sinclair, International Migration... Op.cit. p.134.
and Serageldin Op.cit.,p.7.

قدم بيركس وسنكلير أيضا فى دراستهما الأقدم (١٩٨٠) تقديرا لاجمالى عدد المصريين الموجودين بالخارج (أى بما فى ذلك عدد المعالين) فى سنة ١٩٧٥ وهو ٦٥٥٠٥٩ شخصا ، وهذا التقدير ، اذا نظر اليه مع تقدير نفس الكاتبين لعدد المهاجرين العاملين (وهو ٣٩٧٥٤٥) ، يعنى ان نسبة المشاركة الاجمالية (أى نسبة العاملين الى اجمالى عدد المهاجرين) هى ٦١ ٪ .

فاذا قارنا هذا التقدير (٦٥٥٠٥٩) الخاص بسنة ١٩٧٥ ، بالتقدير الذى قدمه نفس الكاتبين لعدد المصريين الموجودين بالخارج فى سنة ١٩٧٣ (وهو ١٦٠٠٠٠ شخص) ، أدى ذلك الى القول بتضاعف عدد المصريين الموجودين بالخارج أربع مرات فى سنتين ، وهو لا يتعارض مع تقدير بعثة منظمة العمل الدولية الذى سبقت الإشارة اليه ، لتدفق الهجرة المؤقتة من مصر فى أوائل السبعينات ، حيث قدر حجم هذا التدفق فى سنة ١٩٧٣ وحدها بـ ٢١٩٤٥٣ شخصا . على أن الذى يعقد الامر هو ذلك الرقم الذى يعطيه تعداد السكان فى مصر لسنة ١٩٧٦ ، حيث ورد بذلك التعداد أن عدد المصريين الموجودين خارج مصر فى نوفمبر ١٩٧٦ هو ١٤٢٥٠٠٠ من بينهم ٦٠٠٠٠٠ يمارسون نشاطا اقتصاديا فالرقم الاول (١٤٢٥٠٠٠) يزيد عن ضعف تقدير بيركس وسنكلير للسنة السابقة (١٩٧٥) ، والرقم الثانى الخاص بالذين يشتغلون بأعمال اقتصادية يزيد عن تقديرهما باكثر من ٥٠ ٪ . ليس هناك أى بيان واضح للطريقة التى حسبت بها الارقام الواردة بتعداد السكان ، ولكن الأرجح أنها اعتمدت على البيانات المقدمة من عائلات المهاجرين ، الموجودة فى مصر ، واستكملت بتحليل لبيانات وزارة الداخلية المستمدة من جوازات السفر وتأشيرات الدخول والخروج من مصر . على أن بيركس وسنكلير وسوكنات^(١)

يرفضون الاخذ بأرقام التعداد ويعتبرونها اكبر من الحقيقة . فهم يعتقدون أنه وان كان هناك ميل لدى عائلات المهاجرين الى تقدير عدد اقاربهم الموجودين بالخارج بأقل من الحقيقة ، وأن ارقام التعداد لا تشمل المهاجرين خفية ، أى دون تصريح رسمى ، وعلى الاخص الى ليبيا ، ولا تشمل كذلك المهاجرين الذين يتركون مصر بغرض الهجرة ولكن تحت اسماء أخرى كالزيارة أو الحج فان عدد المهاجرين الوارد بالتعداد لا يزال مع ذلك اكبر من الحقيقة لعدة اسباب منها :

١ - أن البيانات التى تجمعها الدول المستقبلية للعمالة ، تقدر عدد المصريين بها بأقل من ٤٠٠٠٠٠ .

٢ - ان نسبة المشاركة الاجمالية التى تستخلص من ارقام التعداد المصرى (٤٢ ٪) تبدو أقل من الحقيقة بكثير اذا قورنت بتلك المستخلصة من بيانات الدول المستقبلية (٦١ ٪) بينما يعتقد هؤلاء الكتاب ان العدد الوارد بالتعداد والخاص بالمشتغلين بأعمال اقتصادية (٦٠٠٠٠) يبدو أكثر واقعية بكثير من الرقم الوارد بالتعداد والخاص باجمالى عدد المصريين الموجودين بالخارج بما فى ذلك المعالين . (١)

ويبرر بيركس وسنكلير^(٢) ميلهما الى قبول بيانات الدول المستقبلية للعمالة أكثر من ميلهما الى قبول ارقام التعداد المصرى بقولهم — ان البيانات الاولى " ثبت انها اكثر مدعاة للتصديق وبأنه من غير

(١) المرجع السابق .

(٢) International Migration and Development in the Arab Region, Op.cit.

المعقول ان يكون عدد الداخلين خفية الى تلك الدول من الضخامة بحيث يفسر ذلك الفارق الكبير بين التقديرين (وهو نحو ٢٠٠٠٠٠ شخص) اذ يقولان أنه " من غير المتصور أن يدخل هذا العدد الضخم من وراء ظهر السلطات " (١)

(١) المرجع السويق ، ص ٤٤ .

نلاحظ أيضا ان الدكتور نادر فرجاني يذهب أيضا الى ان الرقم الوارد بالتعداد المصرى والخاص باجمالى المصريين الموجودين بالخارج فى ١٩٧٦ (١٤٢٥٠٠٠) أكبر من الحقيقة (الهجرة الى النفط ، مرجع سبق ذكره) ، ولكنه لا يبين بوضوح اسباب هذا الاعتقاد . فهو يقول انه اذا كان هذا الرقم صحيحا ، فانه يعنى بافتراض نسبة مشاركة قدرها ٧٠ ٪ ، أن هناك مالا يقل عن مليون مصرى من المشتغلين بأعمال اقتصادية فى الخارج . والسبب الوحيد الذى يقدمه للاعتقاد بأن هذا الرقم الاخير أكبر من الحقيقة هو أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج تضاعفت اكثر من ثلاث مرات فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ، مما يعنى على حد قوله انـــــــــــــــــه بافتراض ثبات حجم التحويلات للشخص الواحد ، أن عدد المصريين العاملين بالخارج يزيد على ثلاثة ملايين فى ١٩٨٠ ، وهذا يبدو له غير مقبول مما يجعل الرقم الوارد بالتعداد غير مقبول بدوره ولكنه لا يقدم سببا لميله الى الاعتقاد بأن من غير المعقول أن يصل عدد المصريين بالخارج فى ١٩٨٠ الى ثلاثة ملايين أو افتراض ثبات حجم التحويلات للشخص الواحد . وفضلا عن ذلك فانه لو كان قد استخدم نسبة للمشاركة أقل من ٧٠ ٪ ، ولتكن ٥٠ ٪ مثلا وهى النسبة المقدرة للمصريين العاملين فى المملكة السعودية ، لما زاد عدد المشتغلين بأعمال اقتصادية فى ١٩٧٦ عن نحو ٧٠٠٠٠٠ ، الامر الذى من شأنه أن يجعل عدد المصريين الموجودين بالخارج فى ١٩٧٠ نحو ٢ مليون فقط ، حتى بفرض ثبات حجم التحويلات للشخص الواحد ، وهو رقم قد يكون على استعداد لقبوله ولا يدحض بالضرورة الرقم الوارد بالتعداد .

ونود من جانبنا ان نبين انه وان كان لدينا من الاسباب ما يدعوننا الى التحفظ على ما يبديه بيركس وسنكلير من ثقة زائدة فى الاحصاءات الرسمية الصادرة من الدول المستقبلية للعمالة ، فاننا لا نرى ان هناك تناقضا بالضرورة بين تقديراتهما ولا تقديرات البنك الدولى ، وبين ارقام التعداد المصرى . فمن ناحية نود ان نلاحظ ان احصاءات السـدول المستقبلية للعمالة هى ذاتها احصاءات قد تعوزها الدقة بسبب عدم شمولها للمهاجرين الذين يدخلون اراضيها عن غير الطريق القانونى ، وبسبب ميل السلطات الرسمية فى هذه الدول ، فى بعض الاحيان الى تعتمد تقديـر العمالة المهاجرة اليها بأقل من الحقيقة بفرض اخفاء تعاظم نصيبها فى اجمالى القوة العاملة فيها . ولكن اذا غفطنا البصر عن ذلك ، نجد ان تقدير بيركس وسنكلير لعدد المصريين العاملين فى العالم العربى فى ١٩٧٥ ب ٣٧٠٠٠٠ شخص لا يتعارض بالضرورة مع الرقم الوارد فى التعداد المصرى عن عدد المصريين المشتغلين باعمال اقتصادية " خارج مصر " فى يوم التعداد فى نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، وهو ٦٠٠.٠٠٠ شخص . فهناك أولا الفارق الزمنى الذى يبلغ سنة على الاقل بين تاريخ التقدير الاول وتاريخ التعداد هذا الفارق الزمنى يمكن أن يفسر الفارق العددي بين التقديرين ، وقدره نحو ٢٠٠.٠٠٠ شخص ، حيث يمكن رد هذا الفارق الاخير الى تدفق مـصاف لمهاجرين جدد خلال تلك الفترة الزمنية ، وهو ما يتفق مع تقدير منظمة العمل الدولية ، الذى سبقت الاشارة اليه ، لحجم التدفق السنـوى للمهاجرين المصريين فى السنوات القليلة التالية لسنة ١٩٧٣ . كذلك نلاحظ ، من ناحية أخرى ، ان التعداد المصرى يشير الى جميع المصريين المشتغلين بالخارج ، بينما يشير تقدير بيركس وسنكلير لعدد المصريين المشتغلين فى عشر دول عربية فقط (١) ، وهى لا تشمل الجزائر

(١) انظر كتابهما :

Internatio al Migration in the Arab Region, Op.cit.,p.134.

أو المغرب أو لبنان أو سوريا ، كما تستبعد الدول غير العربية المستقبلية لعمالة مصرية . ان نفس هاتين الملاحظتين الاخيرتين تنطبقان ايضا على اقدير البنك الدولي لسنة ١٩٧٥ (٣٥٣٣٠٠ شخص) فضلا عن أن هذا التقدير الاخير يشير الى عدد المصريين المشتغلين فى عدد أقل من البلاد ، فلا يشمل المصريين العاملين فى الاردن أو اليمن أو العراق .

٤ - هجرة العمالة المصرية فى الفترة ٧٧ - ١٩٨٣ :

ان التقديرات المتوفرة عن عدد المصريين العاملين أو الموجودين فى الخارج فى ١٩٧٧ والسنوات التالية لها هى أقل حظا من اليقين حتى من تلك المتعلقة بالسنوات السابقة . ان الزيادة الكبيرة فى حجم التحويلات التى قام بها المصريون العاملون فى الخارج فى السنوات التالية لسنة ١٩٧٦ ترجع حقا حدوث زيادة كبيرة فى عدد المهاجرين منذ ذلك التاريخ ، ولكن من الغنى عن البيان انه ليس هناك أى سبب للاعتقاد بأن عدد المهاجرين قد زاد بنفس نسبة الزيادة فى التحويلات . بل انه حتى فيما يتعلق بحجم التدفق السنوى للمهاجرين فى تلك الفترة نجد ان البيانات المتوفرة عن هذا التدفق هى بدورها أقل حظا من الدقة من تلك المتوفرة عن السنوات السابقة على ١٩٧٣ . ان دولتين فقط ، من الدول المستقبلية للعمالة المصرية ، هما اللتان توفران ، فى احصاءاتهما السنوية ، بيانات عن التدفق السنوى للعمالة المصرية الى كل منهما . هاتان الدولتان هما الكويت والمملكة السعودية ، وبياناتهما تشير الى زيادة كبيرة جدا فى هذا التدفق فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ثم الى تراخ فى معدل

الزيادة ثم الى انخفاض مطلق في حجم هذا التدفق (انظر الجدول ٢) .
ولكن ليس لدينا للأسف بيانات مماثلة من الدول الاخرى المستقبلية
للعائلة المصرية . لقد قام جهاز التعبئة والاحصاء المصري ، بعد
ان توقفت عن الصدور في ١٩٧٣ سلسلته الاحصائية المعنونة " حركات
السكان عبر الحدود " ، بنشر ارقام عن حجم التدفق السنوي
للمصريين المغادرين الى بلاد عربية اخرى في اعارات حكومية
أو حاملين لعقود شخصية وآخر ما توفر لدينا من هذه النشرات
حتى كتابة هذه الدراسة هي تلك المتعلقة بسنة ١٩٨١ . ولكن هذه
النشرات لا تشمل الا اعداد المصريين الذين يتقدمون بطلباتهم الى
وزارة القوى العاملة والتدريب ولا تشمل بالتالي المهاجرين من
القطاع الخاص الذين لا يحتاجون الى تصاريحات للعمل بالخارج ، ولا
المهاجرين من موظفي الحكومة والقطاع العام الذين يغادرون مصر
تحت اعدار اخرى غير الهجرة (١) . وتدل الارقام الواردة بهذه
النشرات (وهي المبينة في الجدول ٣) على زيادة عدد المهاجرين
بنحو ثلاثة اضعاف فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٨١ ، مع حدوث تراخ أيضا
في معدل الزيادة بعد ١٩٧٧ بل وانخفاض مطلق في عددهم فيما
بين ١٩٧٩ و ١٩٨١ .

(١) انظر الملاحظة المذكورة بهامش جدول (٣) .

الجدول (٢)

حجم التدفق السنوي للعمالة المصرية الى المملكة السعودية والكويت

(١٩٧٨ - ١٩٧٢)

السنة	المملكة السعودية	الكويت
١٩٧٢	٣٨٦٣	٤٤٤٧
١٩٧٣	٧٧٠٧	٧١٩٩
١٩٧٤	٢٣١٠٠	١٢٣٤٨
١٩٧٥	٣٣٥٠٩	٢١٩٢٤
١٩٧٦	٨٤٢٣٨	٢٣٨٢٢
١٩٧٧	٩٣٩٠٠	٣٩٧٣٣
١٩٧٨	٩٣٨٠٠	٣٩٣٢٦

المصادر : فيما يتعلق بسنتي ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ :

جهاز التعبئة والاحصاء : حركات السكان عبر الحدود ، وفيما

يتعلق بالسنوات ٧٤ - ١٩٧٨ :

Kwait Statistical Abstract 1974-80 and Saudi Arabia Statistical Yearbook, 1979.

المقتبسان في :

Choucri, N.: Migration in the Middle East: Transformation, Policies and Processes ,(Cairo University # Mit), July, 1983, Vol. 2, Table C-2.

الجدول (٣)

حجم التدفق السنوى للعمالة المصرية الى الدول العربية (١٩٧٤ - ١٩٨١)

السنة	اعارات حكومية	عقود شخصية	المجموع
١٩٧٤	٢٥٥١٧	٨١٨٠	٣٣٣٥٧
١٩٧٥	٢٦٥٠٩	١٢٢٢٤	٣٨٧٣٣
١٩٧٦	٣٣٩٨٢	٢٤٠١٧	٥٧٠٩٩
١٩٧٧	٤٠٣٠٩	٤٨٠٧٤	٨٨٣٨٣
١٩٧٨	٣٢٨١٢	٦٧٠٢٤	٩٩٨٣٦
١٩٧٩	٣٣٣٣٦	٨٦١٨٨	١١٩٥٢٤
١٩٨٠	٣٣١٥٢	٣٣٩٣٢	١٧٠٨٤
١٩٨١	٣٤٠٤١	٥٧٩٢٠	٩١٩٦١

المصدر : اعد هذا الجدول خصيصا لكاتبى هذا البحث من قبل جهاز التعبئة والاحصاء بتاريخ ١٩٨٤/٢/٥ ، ولكن الجدول الذى حصلنا عليه كان يحمل عنوان " العاملون المصريون الموجودون بالبلاد العربية فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ - ١٩٨١ " فى حين أن الارقام تشير بلا شك الى حجم التدفق السنوى وليس الى حجم الرصيد . وقد اشار جهاز التعبئة فى خطاب مرفق بالجدول الى ان هذه الارقام لا تشمل الطوائف الاتية :-

- ١ - العمال اليدويون والحرفيون .
- ٢ - المصريون الذين كانوا يشتغلون قبل رحيلهم بشركات اجنبية .
- ٣ - المصريون الذين كانوا يشتغلون لحسابهم قبل رحيلهم الى الخارج .
- ٤ - المصريون الذين يعملون بشركات المقاولات بالخارج .
- ٥ - الطلاب

٦ - اعضاء البعثات الدبلوماسية .
ولكن يلاحظ ايضا ان ارقام هذا الجدول لابد انها تستبعد ايضا هؤلاء الذين يستمرون فى العمل فى الخارج دون تجديد تصاريح العمل ، ولكنها تشمل ، من ناحية اخرى ، أولئك الذين حملوا على تصاريح للعمل بالخارج دون ان يستخدموها بالفعل .

ان المقارنة بين ارقام الجدولين (٢ ، ٣) تكفى لبيان مدى النقص فى بيانات جهاز التعبئة والاحصاء . فعلى سبيل المثال ، بينما تذكر بيانات جهاز التعبئة والاحصاء ان عدد المغادرين لمصر للعمل فى المملكة السعودية فى ١٩٧٧ من الطائفتين المذكورتين بالجدول (٣) ، (المعارين من الحكومة والحاملين لعقود شخصية) هو ٥٥٠٧٠ شخص نجد الكتاب الاحصائى السنوى للمملكة السعودية يذكر ان عدد المصريين الذين سمح لهم بدخول السعودية فى تلك السنة هو ٩٣٩٠٠ شخص . كذلك فيما يتعلق بالكويت نجد ان الرقمين المقابلين للرقمين السابقين هما على التوالى : ٨٧١٧ و ٣٩٧٣٣ . ليس امامنا اذن ، والحال كذلك ، الا الارتكان الى عدد من التقديرات الظنية التى قام بها عدد من الباحثين عن حجم التدفق السنوى للهجرة المصرية وعن حجم الرصيد للمصريين العاملين بالخارج .

أهم هذه التقديرات هو ذلك الذى قام به بيركس وسراج الدين وسنكلير وسوكنات فى بحث قاموا بنشره فى ١٩٨٣ ، ويتضمن الجدول (٤) هذا التقدير لحجم رصيد المصريين العاملين بالعالم العربى فى ١٩٨٠ ، ويدل هذا التقدير على زيادة بنسبة ١١٧ ٪ بالمقارنة بتقدير نفس الكتاب لحجم هذا الرصيد فى ١٩٧٥ (وهو ٣٧٠٠٠٠ شخص) ، كما يدل على ارتفاع نصيب العمالة المصرية المهاجرة فى اجمالى العمالة العربية المهاجرة داخل العالم العربى من ٣٤٧ ٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٤٢٧ ٪ فى عام ١٩٨٠ .

ومن الجدير بالذكر بالملاحظة ان تقدير هؤلاء الكتاب الخاص بسنة ١٩٨٠ ، شأنه شأن تقدير بيركس وسنكلير لسنة ١٩٧٥ ، يعتمد فى الاساس على احصائيات الدول المستقبلية للعمالة كما يستند على عدد كبير من التقديرات والاسقاطات البعيدة عن اليقين . فالطريقة المستخدمة فى الوصول الى هذا

(١) "Who is Migrating where: An Overview of International Labour Migration in the Arab World" In Richard, A. & Martin, p. (eds.) Op.cit.

التقدير هي في الاساس القيام بتقدير حجم النمو في العمالة في كل من الدول المستقبلية ، وفي كل قطاع من القطاعات ، ثم القيام بتقدير حجم الزيادة في قوة العمل المحلية في هذه الدول ، وتوزيع هذه الزيادة على مختلف القطاعات الاقتصادية والوصول من ذلك الى حجم الطلب على العمل الاجنبي ، ثم يضاف حجم العمل الاجنبي الى رصيد المهاجرين في ١٩٧٥ للوصول الى رصيدهم في ١٩٨٠ .

هذه الطريقة ، فضلا عن انها تستخدم تقديرات ١٩٧٥ التي تحيطها الشكوك هي نفسها ، تقوم على عدد من الخطوات المشكوك جدا في دقة نتائج كل خطوة منها ، سواء تعلقت بتقديرات اجمالي العمالة في الدول المستقبلية أو لقوة العمل المحلية أو لتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة أو لتوزيع العمال المهاجرين على الدول المصدرة للعمالة . وقد نستطيع ان نتبين درجة عدم اليقين التي يتسم بها هذا التقدير الذي نحن بصدد من ملاحظة انه قبل نشره بوقت قصير (وهو يتضمن تقدير عدد المصريين العاملين بالدول العربية في ١٩٨٠ ب ٨٠٣٠٠٠ شخص) قدم بيركس وسنكليير بحثا لمؤتمر عقد في نيقوسيا في مايو ١٩٨١ (١) تضمن تقديرا لعدد المصريين العاملين بالخارج في نفس السنة ب ٦٩٥٦٥٠ فقط . وقد فسّر الكاتبان هذا التعديل بمراجعتهما لتقدير عدد المصريين العاملين في العراق بزيادته من ١٠٠.٠٠٠ الى ٢٢٣.٠٠٠ .

(١) Birks, J. & Sinclair, C.: " The Socio-Economic Determinants of Intra-Regional Migration" ECWA Conference on International Migration in the Arab World, May 11-16, 1981, Nicosia, Cyprus, p.18.

جدول (٤)

تقدير بيركس وآخرين لحجم رصيد العمالة المصرية
في العالم العربي في ١٩٨٠

الدولة المضيفة	العدد بالآلاف	الدولة المضيفة	العدد بالآلاف
المملكة السعودية	١٥٥	العراق	٢٢٣
الكويت	٨٢	البحرين	٣
قطر	٦	دولة الامارات	١٨
اليمن الشمالي	٤	عمان	٥
ليبيا	٢٥٠	الاردن	٥٦
		المجموع	٨٠٣ (١)

(١) يلاحظ ان المجموع يزيد عن حاصل جمع الارقام الفردية في الجدول وذلك بسبب التقريب .

المصدر :

Birks, et al., "Who is Migrating where "Op.cit " pp.113-4.

لننتقل الآن الى تقدير آخر ، أكثر حداثة ، لرصيد العمالة المصرية فى الدول العربية قام به ابراهيم سعد الدين ومحمود عبدالفضيل فى كتاب اللغة العربية بعنوان :

انتقال العمالة العربية والمشاكل والاثار والسياسات : (١)

هذه الدراسة لا تقتصر على مصر بل تحاول ان تقوم بتقدير رصيد العمالة المهاجرة من كل من البلاد العربية المصدرة للعمالة الى كل من البلاد المستوردة للعمالة فى ١٩٨٠ . ويلاحظ ابتداءً أنه على الرغم من ان بعض التقديرات المتعلقة بمصر ، والواردة بهذه الدراسة ، مستمد بصورة مباشرة من تقديرات بيركس وزملائه التى اشرنا اليها حالا ، فان التقدير الاجمالى لعدد المهاجرين المصريين يختلف اختلافا جوهريا عن هذه التقديرات نتيجة قيام هذه الدراسة بادخال تعديلات جذرية على بعض هذه التقديرات ، دون أن تقدم الدراسة تبريرات كافية لهذه التعديلات ، الامر الذى يصيب القارىء بالحيرة بحيث لا يدري اى التقديرات اجدر بالقبول من غيرها . ويبين الجدول رقم (٥) تقديرات سعد الدين وعبدالفضيل ، ونذكر فيما يلى بعض الملاحظات التى قد تكفى لبيان ضآلة التقدم الذى احرزته هذه التقديرات عما قبلها .

فنلاحظ ازلا ان هذه التقديرات تعتمد اعتمادا مباشرا على تقديرات بيركس وزملائه فيما يتعلق بثلاث دول من بين الدول العشر المستوردة للعمالة والمذكورة فى الجدول ، أى فيما يتعلق بليبيا وقطر اليمن . أما التعديل الجذرى فيتعلق بعدد المصريين العاملين فى المملكة السعودية والعراق ، حيث تورد الدراسة الرقمين الاتيين ٢٢٣٠٠٠ ٣٤٢٠٠٠ للدولتين على التوالى بالمقارنة بالرقمين ١٥٥٠٠٠ و ٢٥٠٠٠٠ الواردتين فى دراسة بيركس وزملائه . والتبرير الوحيد الذى تقدمه الدراسة لتعديل الرقم الخاص بالمملكة السعودية هو أن " معدل منح تراخيص العمل للمصريين

فى المملكة السعودية كان ٧٠٦٠٠ فى السنة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٧ (١) ولكن الدراسة لا توضح لنا لماذا تبرر هذه الحقيقة بذاتها تعديل عدد المصريين العاملين فى المملكة السعودية فى ١٩٨٠ الى ٢٥٠٠٠٠ . ذلك أنه اذا طبقنا المعدل المذكور لمنح تراخيص العمل على فترة الخمس سنوات (٧٥ - ١٩٨٠) بأكملها فان هذا من شأنه ان يضيف ٣٥٣٠٠٠ مصرياً الى عدد المصريين العاملين فى المملكة السعودية فى ١٩٧٥ والذى قدره بيركس وزملاؤه فى دراستهم الاقدم ب ٢٠١٣٠٠ شخصا . فاذا فعلنا ذلك كان معنى هذا ان يصل عدد المصريين العاملين فى المملكة السعودية ، بافتراض عدم وجود أى هجرة عكسية من السعودية الى مصر خلال تلك الفترة الى ٥٤٤٣٠٠ فى ١٩٨٠ . ومع غياب أى معلومات عن متوسط فترة الاقامة للمصريين فى المملكة السعودية أو عن عدد المصريين العائدين الى مصر فانه يصبح من غير الواضح بتاتا لماذا يمكن ان نرجح أن عدد المصريين فى السعودية هو اقرب الى ٢٥٠٠٠٠ ، (وهو تقدير سعد الدين وعبدالفضيل) منه الى ١٥٥٠٠٠ (وهو تقدير بيركس وزملائه) .

أما عن التعديل الذى تجريه الدراسة فيما يتعلق بعدد المصريين فى العراق بزيادته بأكثر من ٥٠ ٪ فان الدراسة لا تقدم أى تبرير له ، وانما تذكر مصدرا للبيانات التى تضمنتها الدراسة عن المهاجرين الى العراق من كافة البلاد العربية ، هو " بحث غير منشور فى وزارة التخطيط العراقية " . (٢)

(١) المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧١ .

لكل ما سبق يميل المرء الى أن ينظر الى التقدير الاجمالى الوارد بهذه الدراسة لاجمالى عدد المصريين العاملين بالبلاد العربية فى ١٩٨٠ (والبالغ ١٠٥٦٥٠٠) بشئ من الحذر ، والى الشك فيما اذا كان هذا التقدير يفصل التقدير الذى قدمه بيركس وزملاؤه لنفس السنة (والبالغ ٨٠٣٠٠٠) فاذا تبيننا بالفعل تقدير دراسة سعد الدين وعبدالفضيل ، وقبلنا فى نفس الوقت افتراضهما بأن نسبة المشاركة للمصريين الموجودين فى البلاد العربية هى نحو ٥٠ ٪ كحد ادنى (١) فان معنى هذا ان عدد المصريين الموجودين فى البلاد العربية فى ١٩٨٠ ، بما فى ذلك المعالون ، قد بلغ ٢١١٣٠٠٠ شخصا .

جدول (٥)

تقديرات سعد الدين وعبدالفضيل لرصيد العمال
المصرية فى البلاد العربية فى ١٩٨٠

الدولة المضيفة	العدد بالالاف	الدولة المضيفة	العدد بالالاف
المملكة السعودية	٢٥٠	البحرين	١٣
ليبيا	٢٥٠	الاردن	٧٠
دولة الامارات	٢٢١	عمان	٦٣
العراق	٣٤٢	اليمن الشمالى	٤
الكويت	١٠٥		
قطر	٥٧	المجموع	١٠٥٦

المصدر : سعد الدين وعبدالفضيل ، المرجع السابق ، ص ٧٠ - ٧١ .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

من المحاولات الاقل طموحا لتقدير هجرة العمالة المصرية ، تلك المحاولة التى قامت بها بعثة منظمة العمل الدولية الى مصر فى ١٩٨٠ التى رأسها " بنت هانسن " ونتج عنها التقرير المنشور بعنوان " فرص العمالة وتوزيع الدخل فى مصر " فى ١٩٨٢ . ان التقدير الذى تضمنه هذا التقرير هو بدوره تقدير تقريبي بحت شأنه شأن سابقه ، ولكنه يمتاز بأنه لا يوحى للقارئ بأنه يتسم بدقة أكبر مما يتمتع به فى الحقيقة بل يعترف بوضوح بالضعف البالغ الذى تتسم به البيانات الاحصائية المتوفرة .

يبدأ هذا التقرير بقبول تقديرات البنك الدولى لعدد المصريين العاملين فى الخارج فى ١٩٧٥ (٣٥٣٣٠٠ فى الدول العربية السبع الاساسية من بين الدول المستقبلية للعمالة ، ٣٦٢ ٠٠٠ فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بأسرها) حيث يصف التقرير هذه التقديرات بأنها " تبدو معقولة " (١) فى ضوء بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن عدد المصريين الذين غادروا البلاد حتى ١٩٧٣ ، وفى ضوء تقدير منظمة العمل الدولى نفسها لحجم تدفق الهجرة المؤقتة حتى ١٩٧٥ . أما فيما يتعلق بالسنوات التالية لسنة ١٩٧٥ فحيث ان بيانات الجهاز المركزى للتعبئة عن اجمالى عدد المغادرين لمصر قد توقفت عن الصدور بعد ١٩٧٣ ولم يعد يتوفر الا أرقام المغادرين من موظفى الحكومة والقطاع العام ، فقد قامت بعثة منظمة العمل الدولية بمحاولة من جانبها لتقدير تدفق الهجرة المؤقتة فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، واتبعت فى ذلك طريقتين :

أما الطريقة الاولى فتنتطلق ابتداءً من ارقام الجهاز المركزى للتعبئة عن عدد المهاجرين من الحكومة والقطاع العام حتى ١٩٧٣ ، وتحسب نسبتهم الى اجمالى عدد المهاجرين هجرة مؤقتة حتى ذلك العام ، ثم تقوم باجراء اسقاط

(١) ILO: Employment Opportunities and Equity in Egypt, Geneva, 1982, p.98.

لهذه النسبة للسنوات ٧٤ - ١٩٨٠ على اساس افتراض ان معدل التنافس في هذه النسبة كما كان في السنوات ٦٨ - ١٩٧٣ ، قد استمر كما هو خلال السنوات ٧٤ - ١٩٨٠ . ولا يخفى بالطبع الطابع التحكمي لهذا الافتراض الاخير ، الذي اضطرت البعثة لافتراضه لكي تتمكن من تقدير حجم الهجرة المؤقتة خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٠ . ثم تضيف البعثة الى ذلك اعدادا أخرى تمثل هؤلاء الذين يزعمون أنهم يسافرون لأغراض غير العمل في الخارج ويرجح أنهم قد سافروا للعمل فعلا . هذه الاعداد الاضافية قامت البعثة بتقديرها على اساس افتراض انهم يمثلون ٢٠٪ ممن يزعمون السفر لأغراض غير العمل في الخارج . ولكن يلاحظ ان هذه النسبة (٢٠٪) تطبق على أرقام فعلية فيما يتعلق بالفترة ٦٨ - ١٩٧٣ ، بينما تطبق على أرقام تقديرية بحته لعدد المغادرين لأغراض غير العمل فيما يتعلق بالفترة التالية (٧٤ - ١٩٨٠) والتي اتبعت فيها أيضا طريقة الاسقاط . هنا أيضا نلاحظ الطابع التحكمي لافتراض استمرار نفس معدل الزيادة في هذه الطائفة من المغادرين خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٠ كما كان في الفترة ٦٨ - ١٩٧٣ ، على الرغم من تغير السياسة الحكومية بعد سنة ١٩٧٣ في اتجاه التخفيف من القيود المفروضة على الهجرة . على أي حال ، فان هذه الطريقة تصل الى تقديرها الاجمالي لعدد المهاجرين هجرة مؤقتة عن طريق جمع هذين التقديرين : تقدير اعداد المغادرين الذين يفصحون عن نيتهم في العمل بالخارج ، وتقدير اعداد المغادرين الذين يزعمون السفر لأغراض أخرى ولكن يرجح أنهم مسافرون للعمل . (١)

أما الطريقة الثانية التي تتبعها بعثة منظمة العمل الدولي ، فهي

(١) المرجع السابق ، ص ٨٧ .

أقل تعقيدا ولكنها أيضا أقل صلابة ، إذ أنها تكتفى بإسقاط اجمالاً —
الهجرة المؤقتة على السنوات ٧٤ - ١٩٨٠ على أساس افتراض استمرار نفس
معدل الزيادة فيها كما كان في الفترة السابقة (٦٨ - ١٩٧٣)^(١) ، على
الرغم من أن هناك أسبابا قوية للغاية للاعتقاد بأن معدل الزيادة في
الهجرة المؤقتة قد ارتفع ارتفاعا ملحوظا في أعقاب ١٩٧٣ .

إن تقرير منظمة العمل الدولية يصف هذين الطريقتين بأنهما " ذاتي
طبيعية افتراضية بحثه " ، وأنهما بالنظر الى عدم وجود معلومات عن
متوسط الإقامة في الخارج لا يكادان يكشفان بالمرّة عن حجم رصيد المهاجرين
وهو الرقم الأكثر فائدة إذا أردنا تقدير أثر الهجرة على حجم التحويلات
وعلى حجم الناتج المحلي . على أن التقرير يقول مع ذلك أنه :

" إذا افترضنا أن متوسط الفترة الزمنية التي يقضيها المهاجر في
الخارج هو نحو سنة ونصف ، يكون حجم رصيد المهاجرين في ١٩٨٠ رقماً —
يتراوح بين ٤١٢٠٠٠ و ٧٧٧٠٠٠ شخص (على حسب ما إذا اتبعنا الطريقة
الأولى أو الثانية في التقدير) .

ولقد افترضنا أن متوسط الفترة التي يقضيها المهاجر في الخارج هو
سنة واحدة فإن حجم الرصيد في ١٩٨٠ يتراوح بين ٦٣٨٠٠٠ و ١٠٦٣٠٠٠ على
التوالي " .

وهكذا يمل التقرير الى النتيجة المدهشة التالية ، وهي :
" أننا لا نستطيع أن نقرر أكثر من أن أي تقدير لحجم الرصيد
للمهاجرين في سنة ١٩٨٠ يتراوح بين ٥٠٠٠٠٠ ومليون شخص هو تقدير لا
يتعارض على الإطلاق مع المعلومات المتوفرة . (٢)

(١) المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٩ .

ان من الصعب علينا ان نتصور حكما اكثر قسوة على حالة المعلومات المتوفرة عن هجرة العمالة المصرية من هذه العبارة الاخيرة . فـان محتواها لا يتعارض مع تقدير بيركس وزملائه (٨٠٣٠٠٠) كما أنه لا يتعارض مع تقدير سعد الدين وعبدالفضيل (١٠٥٦٥٠٠) ، ولكن المدى الذى يفصل بين الحد الاقصى والحد الادنى اللذين تحتويهما هذه العبارة هو من الاتساع بدرجة تقلل كثيرا من فائدتها .

ان درجة التحفظ والفوضى القائمة فيما يتعلق بتقديرات عدد المصريين العاملين أو المقيمين بالخارج يمكن أن تتضح للقارئ بمطالعته للارقام الواردة بالجدول (٦) . فهذا الجدول يحتوى على سبعة تقديرات أخرى لعدد المصريين العاملين أو المقيمين بالخارج ، يأتى معظمها من مصادر مصرية رسمية . وفيما يتعلق بسنة ١٩٨١ بالذات يتضمن الجدول ثلاثة تقديرات للمصريين العاملين بالخارج تتراوح بين ٢٤٨٦٣٠٠ مليون شخص ، ويقع التقدير الثالث فى منتصف المسافة بين هذين الطرفين . كذلك نلاحظ أنه فيما يتعلق باجمالى عدد المصريين المقيمين بالخارج ، أى بما فيهم المعالون ، تتراوح التقديرات الخاصة بسنتى ٨٢ ، ١٩٨٣ فيما بين ١٧ مليون و ٣٤ مليون شخص . كما أن من الممكن ادراك الطبيعة التحكيمية لمعظم هذه التقديرات بقراءة الملاحظات المذكورة بهامش هذا الجدول الذى يشير الى مصادره .

هناك ملاحظة أخرى نريد ذكرها وتتعلق بالارقام المستقاة من وزارة الخارجية المصرية . ان هذا المصدر ، على الرغم من ندرة الاشارة اليه فى مختلف المراجع التى أشرنا اليها ، يبدو لنا من اكثر المصادر مدعاة للثقة . ذلك ان القنصليات المصرية قد تكون اكثر قدرة على تقدير حجم الجاليات المصرية الموجودة بالخارج من الهيئات الرسمية للدول المستقبلية للعمالة ومن السلطات داخل مصر . هذه الارقام المستقاة من وزارة الخارجية

المصرية يتضمنها الجدول (٧) ، وعلى الرغم من انها لا تميز بين المشتغلين باعمال اقتصادية وبين المعالين ، ولا تميز بين المهاجرين هجرة دائمة أو مؤقتة ، فانها مع ذلك تخطو بنا خطوة لباأس بها نحو تقدير عــــدد المهاجرين هجرة مؤقتة اذا طبقنا على هذه الارقام افتراضات مختلفة تتعلق بنسبة المشاركة في مختلف الدول المضيفة .

وأخيرا فان من الجدير بالملاحظة ان الاختلاف القائم بين التقديرات المختلفة يصل الى اقصاه في حالة التقديرات الخاصة بعدد المصريين الموجودين أو العاملين بالملكة السعودية والعراق . ويلاحظ ان الفارق الكبير بين تقدير وزارة الخارجية المصرية فيما يتعلق بكلا الدولتين وغيرها من التقديرات ، لا يكفى لتفسيره ان هذا التقدير يشمل المعالين بالإضافة الى العاملين ، كما لا يكفى لتفسيره الفارق الزمنى بين تقدير وزارة الخارجية (١٩٨٢) والتقديرين الآخرين اللذين يضمهما الجدول (٨) (١٩٨٠) . وقد ترتب على هذا الفارق الكبير انه بينما تشير تقديرات وزارة الخارجية الى أن عدد المصريين في المملكة السعودية والعراق وحدهما يمثل ٧١ ٪ من اجمالى المصريين الموجودين في العشر دول الاساسية من الدول المستقبلية للعمالة المصرية في عام ١٩٨٢ ، تشير تقديرات بيركس وزملائه وسعد الدين وعبدالفضيل ، الى انهم يمثلون فقط ٤٧ ٪ و ٥٦ ٪ على التوالي في ١٩٨٠ . وعلى أى حال فان الجميع متفقون الان على ان العراق هى أهم الدول المستقبلية للعمالة المصرية المهاجرة في الوقت الحاضر، بينما كانت ذات أهمية ضئيلة في هذا الشأن في منتصف السبعينات ، الامر الذى يجعلنا نأسف بوجه خاص لهذا التباين الكبير بين التقديرات الخاصة بعدد المصريين العاملين أو الموجودين بالعراق .

جدول (٦)

تقديرات أخرى لعدد المصريين المهاجرين (بالالاف)

اجمالي المصريين الموجودين بالخارج			المصريون العاملون بالخارج				
السنة	نازلى شكرى (١)	وزارة القوى العامة والتدريب (٢)	نادر فرجاني (٣)	المجالس القومية المتخصصة (٤)	وثيقة الخطبة الخمسية (١٩٨٢ - ١٩٨٧) (٥)	وزارة شئون الهجرة (٦)	وزارة الخارجية (٧)
١٩٧٦				٦٠٠			
١٩٧٧				٦٥٩			
١٩٧٨		١٣٦٥		٧٢٥			
١٩٧٩				٧٩٦			
١٩٨٠				٨٧٥			
١٩٨١	٢٠٠٠		٢٠٠٠	٨٣١	١٧٥٠ - ٢٠٠٠		٣٣٨١
١٩٨٢				٩٩١		٢٩٨٠	
١٩٨٣				١٠٥٤			

مصادر الجدول رقم (٦) :

١ - تقرير نازلى شكرى مأخوذة من مؤلفها

Migration in the M.E.: Transformation, Policies and Processes,

Published by Cairo University & M.I.T., July 1983 Vol.1, Table 3-7.

وقد وصلت الى هذا التقدير " باضافة تقدير وزارة القوى العاملة والتدريب لسنة ١٩٧٨ (وهو ١٣٦٥٠٠٠ شخص) الى تقدير حنا بطاطو لعدد المصريين الموجودين فى بغداد فى ١٩٨١ (وهو ٧٠٠٠٠٠ شخص) الذى جاء فى محاضرة له ألقىت بمركز الشئون الدولية بجامعة هارفارد فى ٢٩ اكتوبر ١٩٨١ " . ويبدو أنها تقبل هذا التقدير الأخير على أنه أكثر التقديرات رجحانا لسنة ١٩٨١ (انظر صفحة ٦ - ٦ من مؤلفها المذكور) .

٢ - هذا التقدير لوزارة القوى العاملة والتدريب فى جريدة الاهرام ، عدد ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ .

٣ - ورد هذا التقدير لنادر فرجاني فى كتابه : الهجرة الى النفط ، التى سبقت الإشارة اليه (ص ٥٦) . وهو يصف هذا التقدير بأنه " تخمين " لعدد المصريين العاملين فى البلاد العربية " فى أوائل الثمانينات " ولا يقدم له تبريرا ولكنه يضيف أن هذا العدد " ربما صاحبه مليون آخر من المعالين " .

٤ - هذا التقدير للمجالس القومية المتخصصة وارد فى مؤلفها : اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج (القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٨١) . ويلاحظ أن الرقم الخاص لسنة ١٩٧٦ هو التقدير المألوف لجهاز التعبئة والاحصاء ، وأن الأرقام الخاصة بالسنوات التالية (١٩٧٧ - ١٩٨٢) تقوم على افتراض معدل زيادة سنوية قدره ٤٪ ، ولكن لا يحتوى المؤلف على تبرير لهذا الافتراض .

- ٥ - هذا التقدير وارد بوثيقة الخطة الخمسية (٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) المنشورة فى نوفمبر ١٩٨٢ ، الجزء الأول ، ص ١٧٠ ولا تقدم هذه الوثيقة تفسيراً لهذا التقدير وإنما تذكر فقط " أن عدد المصريين بالخارج يتراوح بين ١٧٥ و ٢ مليون ، أغلبهم يقع فى سن العمل " .
- ٦ - هذا التقدير لوزارة شئون الهجرة ورد بجريدة الأهرام ، عدد ١٩ مارس ١٩٨٣ ، حينما قدر أن عدد المصريين الموجودين بالعراق هو ١٢٥ مليون " يمثلون ٤٢ ٪ من المصريين الموجودين بالخارج " والراجح أن التقدير يشير الى المصريين الموجودين بالسودان العربية وحدها وأنه يعتمد على بيانات وزارة الخارجية المصرية التى تقدم تقديرات مقاربه جدا (٢٩٦٢٢٢٠) .
- ٧ - لم تسمح لنا وزارة الخارجية المصرية بالحصول على تقديراتها وإنما استقينها من البيانات الواردة فى بحث للدكتور محمد محمد شفيق بعنوان " الهجرة الخارجية المصرية " والمقدم الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، المنعقد بالقاهرة فى ٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٨٤ ، ومنظمة اتحاد جمعيات التنمية الادارية ، بالاشتراك مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، المجلد الأول ، ص ١ - ٢ .

تقديرات وزارة الخارجية المصرية
للاجاليات المصرية فى الخارج ١٩٨٢

الدولة المضيفة	العدد بالالف	الدولة المضيفة	العدد بالالف
العراق	١٢٥٠	لبنان	٠مر
السعودية	٨٠٠	تونس	٠ار
ليبيا	٣٠٠		
		اجمالى الدول العربية	٢٩٦٢
الكويت	٢٠٠		
الامارات	١٥٠	الولايات المتحدة	٢٠٠
الاردن	١٢٥	المملكة المتحدة	٧٠
الجزائر	٣٥	كندا	٦٠
قطر	٢٥	استراليا	٥٠
السودان	٢٠	ايطاليا	٣٠
سوريا	١٥	اليونان	٢٧
اليمن الشمالى	١٢	فرنسا	٩
عمان	١١مر	المانيا الغربية	٥
المغرب	١١مر	النمسا	٧
البحرين	٦	سويسرا	٢مر
الصومال	٠مر	السويد	١
موريتانيا	١٢ر٠		
		اجمالى البلاد غير العربية	٤٦١
		اجمالى العالم	٣٣٨١

المصدر : وزارة الخارجية المصرية ، ادارة الهجرة ، كما ورد فى بحث د. محمد

شفيق الذى سبقت الاشارة اليه .

جدول (٨)

التوزيع الجغرافى للمصريين العاملين (أو الموجودين) بالخارج
فى الدول العربية العشر الاساسية

الدول المضيقة	١٩٧٥ (١)		١٩٨٠				١٩٨٢ (٤)	
	العدد بالآلاف	٪	التقدير الاول (٢)		التقدير الثانى (٣)		العدد بالآلاف	٪
			العدد بالآلاف	٪	العدد بالآلاف	٪		
ليبيا	٢٢٩	٥٨	٢٥٠	٣١	٢٥٠	٢٤	٣٠٠	١٠
المملكة السعودية	٩٥	٢٤	١٥٥	١٩	٢٥٠	٢٤	٨٠٠	٢٨
الكويت	٣٨	١٠	٨٢	١٠	١٠٥	١٠	٢٠٠	٧
الامارات	١٢	٣	١٨	٢	٢٢	٢	١٥٠	٥
العراق	٧	٢	٢٢٣	٢٨	٣٤٢	٣٢	١٢٥٠	٤٣
الاردن	٥	١	٥٦	٧	٧٠	٧	١٢٥	٤
عمان	٥	١	٥	١	٦	١	١١	-
قطر	٣	١	٦	١	٦	١	٢٥	١
اليمن الشمالى	٢	-	٤	-	٤	-	١٢	-
البحرين	١	-	٣	-	١	-	٦	-
المجموع (*)	٣٩٧	١٠٠	٨٠٢	١٠٠	١٠٥٦	١٠٠	٢٨٧٩	١٠٠

مصادر الجدول رقم (٨) :

- ١ - هذا التقدير لبيركس وسانكلير ورد في كتابهما :
 - ٢ - Birks, Serageldine, Sinclair and Socknat:
"Who is Migrating Where" Op.cit.
 - ٣ - ويشير هذا التقدير الى المصريين العاملين بالبلاد العربية .
سعد الدين وعبدالفضيل : انتقال العمالة العربية ، مرجع
سبق ذكره ، ص ٧٠ - ٧١ ، ويشير
هذا التقدير الى المصريين
العاملين بالبلاد العربية .
 - ٤ - ادارة الهجرة بوزارة الخارجية المصرية ، ويشير الى
اجمالى عدد الجاليات المصرية بالبلاد العربية .
- (*) قد لا يساوى مجموع الارقام ١٠٠ بسبب التقريب .
-

الفصل الثانى

عوامل هجرة العمالة المصرية

١ - الهجرة خلال الحقبة الناصرية :

كان من نتائج الارتفاع الكبير المفاجئ فى معدل هجرة العمالة المصرية فى السبعينات أن قفرت قضية الهجرة الى مكان الصدارة فى البحوث الاجتماعية ، بينما لم تكن الهجرة خلال الخمسينات والستينات تحظى بهذا الاهتمام كموضوع مستقل نظرا لضآلة حجمها نسبيا . ومع ذلك فان كثيرا من الدراسات المتعلقة بالهجرة فى السبعينات تشير الى الهجرة فى العقود السابقة على سبيل المقارنة بما حدث بعدها والواقع ان الحقتين المتميزتين لهجرة العمالة المصرية ، وهى حقبة ما قبل الرواج النفطى والحقبة التالية له ، يتطابقان بصفة عامة مع حقتين متميزتين ومختلفتين اختلافا كبيرا فى النظم السياسى والاقتصادى فى مصر .

فى الحقبة الناصرية ، اتخذت الهجرة الخارجية صورتين اساسيتين خضعت كل منهما لتدخل شديد من جانب الحكومة المصرية : الهجرة المؤقتة للعمل بالخارج ، وقد تمثل الجزء الاكبر منها فى اعارة موظفين حكوميين للعمل فى بلاد عربية أو افريقية ، والهجرة الدائمة الى الدول الغربية واستراليا وقد خضعت لتنظيم دقيق من جانب الحكومة المصرية . كانت الاغلبية العظمى فى كلا الصورتين من صور الهجرة تتكون من المهنيين أو المستويات العليا من الاداريين ولم تضم الا عددا ضئيلا للغاية من الفلاحين أو العمال غير المهرة ، وان كان هناك من الفلاحين المصريين من هاجر الى العراق للعمل فى مشروعات التنمية الزراعية .

كما نلاحظ انه بينما كانت هجرة المهنيين الى الغرب تتسم بالملامح المعروفة لما يسمى " بهجرة العقول " ، فان انتقال

المهنيين المعارين الى البلاد العربية والافريقية كان تطبيقاً
لسياسة حكومية واعية تستهدف تدعيم مركز مصر فى العالم العربى
والقارة الافريقية .

كانت الهجرة فى تلك الحقبة اذن تخضع لتدخل صارم من جانب
الدولة يستهدف تحقيق مصالح الدولة فى الخارج وتلبية احتياجات
الدولة فى الداخل من القوة العاملة . وقد تناول احمد يوسف فى
دراسة له (١) العلاقة بين اعتبارات السياسة الخارجية المصرية
وبين معدل واتجاه الهجرة الى البلاد العربية ، وانتهى الى أن
الهجرة المصرية خلال تلك الحقبة كانت تحكمها فى الاساس علاقات مصر
السياسية فى هذه المنطقة .

يترتب على ما أشرنا اليه من أهمية دور الدولة خلال الخمسينات
والستينات فى تحديد نمط الهجرة ، أن أية محاولة للقيام بتحليل
شامل للعوامل المحددة للهجرة خلال تلك الفترة لابد أن تتعرض لمناقشة
طبيعة الدولة الناصرية . وهنا نلاحظ أنه بينما تنظر معظم الدراسات
الى الدولة فى الحقبة الناصرية كجهاز واحد ذى مصلحة ونظرة واحدة
الى قضية الهجرة ، فان بحثا لعلى الدين الدسوقي (٢) يتضمن ملاحظة
شيقة موداها أن ادارات مختلفة فى الدولة ، على الاقل حتى نهاية
الستينات ، كان لها مواقف مختلفة من الهجرة حيث نجد على سبيل
المثال وزارات كالصحة والصناعة تتخذ موقفا اكثر تشددا ممن

(١) Youssef, A.: The Effects of Egyptian Arab Relations on the Flow of Egyptian Labour to the Arab Countries.

وهو بحث معد لمشروع هجرة العمالة المصرية التى قام به
Cairo University/MIT Technology Adaptation Program 1981.

(٢) Dessouki, A.E.: " The Shift in Egypt's Migration Policy, 1952-
1978, " Middle Eastern Studies, 18:1 January 1982.

غيرها من هذه القضية . على انه باستثناء هذه الملاحظة المختصرة لعلى الدين الدسوقي ، لم يعن أحد بالتوغل بالبحث فى هذه النقطة التى قد لا تكون أهميتها " تاريخية " بحتة ، حيث نلاحظ ان الثمانيات تشهد بدورها بعض الصدى لتلك الاختلافات القديمة حول الموقف الواجب اتبعه من قضية الهجرة .

٢ - الهجرة فى اعقاب الرواج النفطى :

اقترن التحول فى السياسة الاقتصادية المصرية فى اعقاب ١٩٦٧ فى اتجاه مزيد من " الحرية الاقتصادية " ، وهو التحول الذى تسارع معدله وأصبح أكثر صراحة فى اوائل السبعينات ، بتحول مماثل فى سياسة الهجرة . وفى السنوات التالية لـ ١٩٦٧ بدأ التساهل فى تطبيق القيود المفروضة على الهجرة ، وفى ١٩٧١ تضمن الدستور المصرى اعترافا " بحق " الهجرة حتى أصبحت الحكومة المصرية فى منتصف السبعينات تقوم فى الواقع بدور ايجابى فى تسهيل الهجرة وتشجيعها .^(١) لقد اقترن هذا التخفيف من القيود المفروضة على الهجرة بالارتفاع المذهل فى الطلب على العمالة فى الدول النفطية ، كما أنه وثيق الصلة بهذا الارتفاع فى الطلب^(٢) وبينما أدى ذلك الى ارتفاع حجم الهجرة المصرية (بما قد يقرب من أربعة اضعاف فيما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥) اقترن هذا ايضا بتغيير فى هيكل

(١) انظر عرضا مفصلا لتطور سياسة الهجرة فى مصر منذ الخمسينات فى بحث على الدين الدسوقي سابق الذكر .

(٢) الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ٦٠ ، حيث يقول :
" كان اطلاق حرية الهجرة فى التحليل الاخير ، قرارا سياسيا وثيق الصلة بأحداث ٧١ - ١٩٧٢ ، ونقصد بذلك بروز تحالف بين مصر ودول الخليج وعلى الاخص المملكة السعودية ، وبالتغيير فى استراتيجية التنمية من الاتجاه الاشتراكي القائم على التخطيط المركزى للاقتصاد ، الى اتجاه أكثر تحررا يقوم على اقتصاديات السوق الحرة " .

المهاجرين . فبينما كان المهنيون المعارون من الحكومة يمثلون
أغلبية المهاجرين الى البلاد العربية في الستينات ، تضائل وزنهم
النسبي الى حد كبير مع التدفق الكبير للمهاجرين من مختلف
المستويات والمهارات ومن غير العاملين بالحكومة . كذلك فانه
في نفس الوقت الذي تزايد فيه بشدة حجم الهجرة المؤقتة الى الدول
العربية ، أخذ عدد المهاجرين الدائمين في الانخفاض بشدة حتى لم
يعد يتجاوز مائة شخص في ١٩٧٩ .

يقول ابراهيم عويس ، معبرا بذلك عن رأي يشاركه فيه كثيرون
انه بينما تميزت الخمسينات والستينات بسيطرة الاعتبارات السياسية
على قوى السوق وتغلبت عليها في تحديد نمط الهجرة المصرية ، فان
رفع القيود المفروضة على الهجرة خلال السبعينات سمع " لقوى
العرض والطلب ان تمارس عملها بحرية " .^(١) والواقع ان الجزء
الاكبر من الدراسات المتعلقة بهجرة العمالة المصرية منذ ارتفاع
اسعار النفط يتبنى النموذج النيو - كلاسيكي في تفسير الهجرة ،
حيث يميل الى النظر الى الهجرة على انها تحرك نحو التوازن في
سوق العمل في المنطقة العربية .^(٢)

(١) Oweiss, I. : " Migration of Egyptians", in Zahlan, Z.(ed): The Arab Brain Drain, Beirut, 1983.

(٢) تنطبق هذه الملاحظة على أهم التقارير التي تعرضت لهجرة العمالة من
مصر والعالم العربي ، كتقارير منظمة العمل الدولية (١٩٨٠ ، ١٩٨٢)
وتقرير البنك الدولي (١٩٨١) ودراسات مشروع هجرة العمالة
المصرية الصادر عن جامعة القاهرة ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا
التي سبقت الإشارة اليه .

ان المنطق الذى يكمن وراء هذه النظرة يسير على النحو التالى:
 ان توزيع الموارد فى المنطقة العربية يتسم بتركز احتياطات
 النفط فى بلاد قليلة السكان وأقل تقدما ، كدول الخليج وليبيا
 بينما لا تملك البلاد المكتظة بالسكان ، كاليمن ومصر، الا
 احتياطات ضئيلة من النفط . يترتب على ذلك أن التوسع الكبير
 فى مشروعات التنمية فى البلاد الغنية بالنفط ، الذى حدث فى
 اعقاب ارتفاع اسعار النفط فى ٧١ - ١٩٧٤ ، خلق طلبا على
 العمالة من مختلف المهارات لا يمكن تلبيته من قوة العمل
 المحلية فى دول النفط نفسها . ومن ثم فقد ادى ارتفاع الاجور
 فى هذه الدول الى تدفق العمال من الدول العربية الفقيرة
 والمكتظة بالسكان الى الدول الغنية قليلة السكان التى أخذت
 اقتصادها فى النمو بسرعة .

من أهم عناصر هذه النظرة ، الباعث الذى يحرك العامل
 المهاجر للعمل فى الخارج بحثا عن مستوى اعلى للأجر ، فنجد
 عمرو محيى الدين مثلا يدلل عن طريق استقصاء قام به لمواقف
 المهاجرين على ان الباعث الاساسى للهجرة لدى اساتذة الجامعات
 والعمال غير المهرة على السواء هو الحصول على اجور اعلى
 فى الخارج (١) . كما نجد ايضا ان الدراسات التى تحاول تحليل
 العوامل الكامنة وراء عرض العمالة والطلب عليها ، كما فى
 دراسة نازلى شكرى مثلا ، تقدم هذه العوامل فى شكل قائمة
 من العوامل المستقلة والمجردة فنقول نازلى شكرى :

(١) يعتمد عمرو محيى الدين فى بحثه على عينة تتكون من ٥٠ عضوا من اعضاء
 هيئات التدريس فى ثلاث جامعات و ٥٠ من العمال غير المهرة . ولكنه
 لا يبين بوضوح الاساس الذى تم بناء عليه اختيار هاتين العينتين
 انظر :

Mohie El-Din, A.: External Migration of Egyptian Labour, ILO
 Mission on Employment Strategy in Egypt, Background Paper No.,
 9, September 1980 (Mimeo.)

" ان وضع مصر كمصدر أساسى للعمل يعود الى مزيج خاص من عوامل العرض والطلب " (١) ، وتميز ثلاثة عوامل فى جانب العرض هى : النظام التعليمى الذى ينتج اعدادا كبيرة من الخريجين ، وفرص العمل المحدودة المتاحة داخل مصر امام الخريجين ، والحجم الكبير للقوة العاملة من مهارات أخرى متاحة للاستخدام ولا تستطيع سوق العمل المحلية استيعابها . كما تقدم ثلاثة عوامل أخرى فى جانب الطلب : الحوافز الاقتصادية التى خلقتها برامج التنمية الطموح فى بلاد النفط بعد زيادة أسعاره ، الدور التقليدى الذى كان المصريون يلعبونه دائما فى نقل التكنولوجيا الغربية الى البلاد العربية الاخرى ، والتقارب الثقافى بين مصر والبلاد العربية الذى يجعل العمالة المصرية مطلوبة اكثر من العمالة الوافدة من بلاد أخرى . وتشير الكاتبة الى ان هذه العوامل الاقتصادية قد توءثر فى عملها وتقيدها منها عوامل سياسية ، ومن الامثلة التى تقدمها على ذلك اثر السياسة المقيدة للهجرة فى عهد عبدالناصر وتقلبات العلاقات المصرية الليبية فى السبعينات . (٢)

ان غالبية الدراسات المتعلقة بهجرة العمالة المصرية تقدم صيغة أو أخرى لهذا النموذج القائم على تفاعل قوى العرض والطلب ، ولا تختلف فيما بينها الا فى العوامل التى تختار التركيز عليها من بين

(١) Chourki, N.: " The New Migration in the Middle East: A Problem for Whom?" International Migration Review, II:4, p.423.

(٢) يختلف تقييم نازلى شكرى هنا عن تقييم يوسف أحمد يوسف فى دراسة التى سبق ذكرها . حيث يرى ان تدهور العلاقات المصرية الليبية خلال السبعينات لم ينتج عنه اثر كبير على هجرة العمالة المصرية الى ليبيا .

عوامل الطلب والعرض ، أو فى القيود السياسية التى تشير اليها
كعوامل مؤثرة فى التفاعل الحر لعوامل العرض والطلب . هــ
العوامل تقدم اليها كما لو كانت عوامل مستقلة دون محاولة جديـة
أو دون محاولة على الاطلاق ، لبيان منطق الاختيار ذاته لبعض
العوامل دون غيرها أو لمناقشة حميلة التفاعل بين هذه العوامل .

وهكذا نجد مثلا ان نازلى شكرى تقدم ستة عوامل باعتبارها
العوامل المسؤولة عن هجرة العمالة المصرية ، بينما يقدم هانسن
ورضوان ^(١) ثلاثة عوامل (اثنان منها لا تذكرهما دراسة نازلى
شكرى وهما : تشجيع الحكومة المصرية للهجرة وتحسن العلاقات
السياسية بين دول المنطقة) ، ويقدم تقرير البنك الدولى ^(٢)
مجموعة شالسة من العوامل . على ان هذه الدراسات الثلاث تشتبك
كلها فى سمة واحدة وهى عزل وتجريد سوق العمل فى المنطقة العربية
من الاطار الدولى الذى تعمل فيه ، وفى محاولة تفسير نمط الهجرة
فى هذه المنطقة بعوامل داخلية بحته تتعلق بهذه المنطقة وحدها .
وهكذا تهمل هذه الدراسات القائمة على استخدام هذا النموذج
مختلف العوامل والمؤثرات الناتجة عن زيادة درجة اندماج المنطقة
العربية فى الاقتصاد العالمى فى اعقاب ارتفاع اسعار النفط التى
تحددها بدورها ، على الاقل جزئيا ، تطورات خارجية عن نطاق

(١) Hansen, B. and Radwan, S.: Employment Opportunities and Equity in Egypt ILO, Geneva, 1982.

(٢) Serageldin, I. Socknat, J., Birks, S., Li, B. and Sinclair, C. : Manpower and International Labour Migration in the Middle East, World Bank, Washington D.C., 30 June 1981 (Mineograph).

المنطقة . سوف نعود الى مناقشة هذه العوامل فى موضع لاحق من هذا الفصل وانما نريد هنا فقط أن نشير اليها باعتبارها مظهرا من مظاهر القصور التى تشوب القدرة التحليلية لهذا النموذج الذى نحن بصدده .

ان هذه الطريقة لتناول ظاهرة الهجرة ، لا تذهب بنا بعيدا فى الحقيقة نحو فهم هذه الظاهرة ، حيث انها لا تعالجها الا على نحو سطحي وعلى مستوى بالغ العمومية . فهى لا تقول لنا أكثر كثيرا من أن الافراد يهاجرون بحثا عن أجور أو دخول أعلى ، فى السدول الغنية بالنفط والفقيرة فى العمل ، والآخذة فى تنفيذ مشروعات طموح للتنمية . بل انها لا تنجح حتى فى توضيح الطريقة التى تعمل بها سوق العمل المهاجر فى المنطقة العربية ، الامر الذى يلزم توضيحه من اجل الوصول الى تحليل صحيح لتيارات الهجرة الحاضرة والمستقبلية . فهذه الطريقة لتناول الموضوع تقوم على افتراض أن سوق العمل فى المنطقة العربية هو سوق تنافس وغير مجزأ ومن ثم تتجاهل الفروق القائمة بين انواع العمل المختلفة (كالفرق مثلا بين العمال غير المهرة الذين يشتغلون فى مشروعات تسليم المفتاح والعمال غير المهرة أيضا الذين يتعاقدون مع رب العمل بصفة فردية ، أو كالفرق بين المهنيين المهاجرين من دول مختلفـة والذين تختلف حدة الطلب عليهم ومن ثم يتقاضون مرتبات متفاوتة) وتكون النتيجة ان هذه الطريقة فى التناول تخفى أكثر مما توضح الطريقة التى تعمل بها سوق العمالة المهاجرة والعوامل التى تحدد تيارات الهجرة .

وعلى الرغم من ان هذه الطريقة التى ناقشناها فيما تقدم هى الطريقة السائدة فى بحوث هجرة العمالة ، فان هناك بعض الدراسات القليلة التى تنتهج منهجا مخالفا وتحاول تفسير الهجرة

بمجموعة " التفاعلات البنائية " التى تخلق وتدعم ظاهرة الهجرة .
ونقصد بهذه " التفاعلات البنائية " التى تخلق وتدعم ظاهرة
الهجرة . ونقصد بهذه " التفاعلات البنائية " العلاقات المتبادلة
بين قوى وظواهر تاريخية معينة ، أو بالاحرى ، " المنطق " الذى
يحكم هذه العلاقات المتبادلة ذاتها . حيث لا تقتصر هذه المحاولات
على مجرد سرد للعوامل المختلفة التى تؤدى الى الهجرة ، بل
تحاول أيضا أن تكشف عن المنطق الكامن وراء هذه العوامل —
وتطورها . هذه الطريقة الثانية فى تناول موضوع الهجرة تظهر لنا
مختلف العوامل التاريخية المؤثرة فى الهجرة (وهى عوامل يرد
ذكر كثير منها على اى حال فى دراسات النوع الاول) لا على أنها
عوامل خاضعة لمحض الصدفة التاريخية بل على أنها اجزاء من ظاهرة
تاريخية متكاملة لها منطقها الذى يمكن الكشف عنه وتفسيره .

٣ - التفاعلات البنائية فى المجتمع المصرى وظاهرة الهجرة :

ان اكثر الدراسات شمولاً من بين الدراسات التى تناولت
العوامل البنائية داخل المجتمع المصرى التى أدت الى تدفق
العمالة المصرية الى الخارج خلال السبعينات هى دراسة لسعد الدين
ابراهيم (١) ، حيث يرد ظاهرة الهجرة الى مجموعة التغيرات
الاقتصادية والايديولوجية فى مصر خلال السبعينات فى اتجاه سياسة
الانفتاح الاقتصادى . وهو يرد هذه التغيرات بدورها على الاساس
الى تفاعل ثلاثة قوى داخلية : سكانية واقتصادية واجتماعية

سياسية ، ويقول ان تفاعل هذه القوى الثلاث هو الذى جعل من الممكن للعمل المصرى ان يستجيب لتوسع سوق العمل فى الدول الغنية — برأس المال . (١)

ففيما يتعلق بالعوامل السكانية ، يلاحظ سعد الدين ابراهيم وهو بصدد تحديد أهم ملامح البنيان السكانى فى مصر ، أن مصر — بما لها من قوة عمل تصل الى ١٣ مليون شخصا وارتفاع نسبة المتعلمين فيها بالمقارنة بغيرها من البلاد العربية (حيث تصل نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٤٤ ٪) ، تحوز أكبر قاعدة عمالية متدربة وصالحة للاستخدام فى المنطقة العربية . فى نفس الوقت تحمل مصر سمات الدولة " المكتظة بالسكان " ، بينما هى أكثر بلاد المنطقة سكانا ويصل معدل نمو السكان فيها ٢٣ ٪ سنويا لا تزيد نسبة المشاركة فى الاعمال الاقتصادية على ٣٦٨ ٪ . وبينما تضاعف عدد السكان الى أكثر من أربعة امثال ماكان عليه فى بداية القرن ، لم تزد مساحة الرقعة الزراعية الا بنحو ٢٠ ٪ .

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادى قبل فترة الرواج النفطى يقارن سعد الدين ابراهيم فترة التوسع الاقتصادى الكبير خلال السنوات ٥٥ - ١٩٦٥ بتدهور معدلات النمو فى أواخر الستينات ، حيث انخفض معدل النمو من ٦ ٪ سنويا الى نحو ٢ ٪ على التوالى . كانت فترة النمو الاقتصادى السريع هى أيضا الفترة التى شهدت تطبيق سياسة اشتراكية تقوم على الدور القائد للقطاع العام فى اطار من التخطيط المركزى ، واشتراك العمال فى الادارة ، وقوانين

الاصلاح الزراعى وفرض حد اقصى لايجارات الاراضى الزراعية والمبانى السكنية ٠٠٠٠٠ الخ . ومع الارتفاع المستمر فى نصيب الصناعة فى اجمالى الناتج القومى " بدأ أن تحول القوة العاملة المصرية من القطاعات التقليدية الى القطاعات الحديثة امرا لا يمكن الرجوع عنه أو انتكاسه ، ومع هذا التحول العميق فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية لم يكن واردا ان يهاجر العمل المصرى بأعداد كبيرة الى الخارج " (١) كان من الطبيعى اذن أن تفرض القيود خلال هذه الحقبة على هجرة العمال المصريين الى الخارج ، استجابة للظروف السياسية السائدة ولمتطلبات التنمية من العمالة .

على انه مع اقتراب الستينات من نهايتها ، بدأ الاقتصاد المصرى يعانى من صعوبات شديدة . وقد اختلف المحللون اختلافا كبيرا فى تفسير هذه الصعوبات ، ولكن سعد الدين ابراهيم يفع اكبر قدر من المسئولية على هزيمة ١٩٦٧ :

" ان الجزء الاكبر من الموارد المصرية التى يمكن توجيهها الى الاستثمار المنتج وجهت بدلا من ذلك الى تمويل الاستعدادات الحربية " (٢) ولم تستطع مصر ، فى مواجهة الابعاء الحربية الضخمة والديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم ، ان تستمر فى تعبئة مقدار كافيا من رأس المال من اجل الاستثمار ، الامر الذى ادى الى تراخى معدل الزيادة فى خلق فرص جديدة للعمالة . كانت النتيجة هى التراجع عن السياسة الاشتراكية ، هذا التراجع الذى لم يكتمل

(١) المرجع السابق .

(٢) نفس المرجع .

الا بعد وفاة عبدالناصر فى ١٩٧٠ . ومع تزايد الاتجاه الى تشجيع القطاع الخاص وتراجع الدولة عن سياسة التخطيط الاقتصادى ، بدأت السياسات الناصرية الخاصة بالقوة العاملة " ليس فقط غير ذات موضوع وغير واردة التطبيق بل وكأنها عقبة كأداء فى وجه السياسة الاقتصادية الجديدة " (١) وهكذا بدأ الالغاء التدريجى للقيود المفروضة على الهجرة ، بل وبدأت الحكومة تقف موقفا ايجابيا فى تشجيع الهجرة فى اعقاب ارتفاع اسعار النفط فى ١٩٧٣ بهدف التخفيف من حدة البطالة من ناحية وزيادة موارد الدولة من العملات الاجنبية من ناحية أخرى . وهكذا مورست سياسة تصدير العمالة كجزء لا يتجزأ من سياسة " الانفتاح " الجديدة . وهكذا يتفق سعد الدين ابراهيم مع على الدين الدسوقي فى رد التغير فى سياسة الهجرة الى التغير فى الاستراتيجية العامة للتنمية فى مصر .

ينتقل سعد الدين ابراهيم بعد هذا الى تحليل مختصر للقوى الاجتماعية / السياسية " التى ساهمت فى احداث هذا التغير فى السياسة الاقتصادية ، ويعنى بها ، فيما يبدو ، التركيب الطبقي للمجتمع المصرى فى بداية السبعينات ، أو على وجه التحديد تلك المصالح الطبقية التى كان يمثلها نظام السادات . وهو يدرج فى هذه المصالح طائفتين : طائفة المتضررين منذ البداية من السياسات الناصرية ، وطائفة تضم أولئك الذين انتفعوا من السياسة الاقتصادية والاجتماعية للعقد السابق ولكنهم " بلغوا أقصى ما يستطيعون بلوغه مع نهاية الستينات " (٢) فالطائفة الاولى تضم كبار ملاك الاراضى

(١) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٦٧ .

ورجال الاعمال والرأسماليين الذين ينتمون الى عهد ما قبل الثورة
بينما تضم الثانية فئات المهنيين وكبار التكنوقراط ومدىري
القطاع العام المنتمين الى الحقبة الناصرية . لقد بدأت كـلا
الطائفتين فى التعبير عن سخطهما فى اعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، ولكنهما
لم تملا الى حد تكوين تحالف فعال الا بعد وفاة عبدالناصر ، وقد
كان هذا التحالف ، الذى لم يصادف أية مقاومة فى الحقيقة ، ممثلا
فى الصفوة الحاكمة الجديدة . ان هذه المصالح الطبقية هى التى
كونت الاساس الاجتماعى الذى استندت اليه سياسة الانفتاح ، حيث أن
أصحاب هذه المصالح رأوا أن حل أزمتهم وأزمة الاقتصاد المصرى فى
نفس الوقت انما يكمن فى فتح الباب امام رأس المال الاجنبى، والتصالح
مع الغرب وتحرير الاقتصاد . وينتهى سعد الدين ابراهيم من ذلك الى
أن تضافر هذه القوى الثلاث هو الذى سمح بذلك التدفق الكبير للعمالة
المصرية الى الخارج خلال السبعينات . ومن ثم فهو يفسر استجابة
العمالة المصرية لزيادة الطلب فى دول النفط الغنية بمجموعة من
القرى الداخلية اللصيقة بهنيان المجتمع المصرى ذاته .

بينما يركز سعد الدين ابراهيم ، كما رأينا ، على القوى
الداخلية التى سمحت بهجرة العمالة المصرية خلال السبعينات ، حاول
آخرون أن يروا الهجرة المصرية فى اطار أوسع يشمل الاقتصاديين
الاقليمى والدولى . فمالكولم كير مثلا بينما يشارك سعد الدين
ابراهيم فى اعتباره الهجرة المصرية فى السبعينات جزءا من سياسة
الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، يميل الى تفسير هذا التغير فى السياسة
الاقتصادية ليس فقط بمجموعة من العوامل الداخلية الخاصة بمصر بل
بكونه كذلك استجابة لبعض التغيرات الدولية (١) . فمالكولم كير

(١) انظر المقدمة التى كتبها مالكولم كير لكتاب :

Kerr, M. and Yassin, E. (eds.): Rich and Poor States in the Middle East, Westview Press, Colorado and the American University in Cairo Press, 1982.

يرى ان ازدياد سيطرة دول النفط على ايراداتها النفطية قد صاحبه تزايد الشعور لدى حكومات العالم الغربى بمصلحتهم الحيوية فى حماية الوضع القائم فى الشرق الاوسط ، بالنظر الى أهمية الثروة النفطية للغرب وعلاقتها الوثيقة باستقرار الاجهزة الصناعية ————— والمالية الغربية . ترتب على ذلك أن زاد التواجد العسكرى والسياسى الأمريكى فى المنطقة ، فى الوقت الذى ادى فيه الانفراج فى العلاقة بين القوتين العظميين (وما ترتب عليه من معوبــــــــــــــــة استخدام احدى القوتين فى التأشير على مسلك الاخرى ، على الطريقة الناصرية) الى تضيق دائرة الحركة المتاحة امام دول المنطقة ان نوع الاستجابة المصرية لمجموعة الازمات الداخلية ، الذى اتخذ صورة تغيير السياسة الاقتصادية والتوجه السياسى على نحو يتفق مع مصالح الغرب يجب اذن ، فى رأى مالكولم كير ، أن ينظر اليه فى هذا الاطار الاوسع . كما يجب ان يرى فى اطار يشمل تحولات مماثلة فى بلاد أخرى كثيرة فى نفس المنطقة : كسوريا والاردن وتونس والسودان واليمن الشمالى . من هذه الوجة من النظر لا تبدو سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، التى يكون التشجيع الرسمى للهجرة عنصرا من عناصرها ، كمجرد استجابة لازمات داخلية بل وايضا كجزء من التحول فى التوجه السياسى الذى قادته جماعات ومصالح مناصرة للغرب وانعكاسا كذلك لتغيرات حدثت فى العلاقات الدولية .

٤ - التفاعلات البنينانية فى الدول المستقبلية للعمالة :

تضيف المقالات التى كتبها كل من هاليداي ، وأوين ، وستورك بعدا آخر هاما لتحليل عوامل هجرة العمالة ، بمناقشتها للتفاعلات البنينانية فى الدول النفطية التى نتجت عن الرواج النفطى .

يناقش هاليداي انماط التنمية المتبعة فى هذه الدول
والناتجة عن اعتمادها المفرط على تصدير النفط ، وأثر هذه
الانماط بدورها على تركيب القوى العاملة والعمالة المهاجرة
وهكذا فان هاليداي لا يناقش ظاهرة استيراد العمالة باعتبارها
مجرد نتيجة لحجم برامج الاستثمار ، بل يراها ايضا نتيجة لنمط
برامج التنمية التى تطبقها هذه الدول .

" ان طبيعة الطلب على العمالة فى اى
اقتصاد بعينه هى نتيجة لنمط التنمية
المنتبع فى هذا الاقتصاد ... ومن ثم
فانه فى تحليل التطورات الداخلية
لم يعد كافيا أن نشير بطريقة عامة
الى مانسميه " بالدول النفطية "
مادامت طريقة استخدام عوائد النفط
تعتمد الى حد ما على الملامح
الداخلية لهذه الدول . ان طريقة
استخدام عوائد النفط وأثر ذلك على
سوق العمل انما يتوقفان على طبيعة
الموارد الطبيعية والبشرية ، التى
تحوزها هذه الدول المختلفة ، وعلى
نوع السياسات التى يطبقها الحاكم فى
كل منها " (١) .

Halliday, F., "Labour Migration in the Middle East " Middle
East Research and Information Project, No.59, August, 1977, p.4. (١)

ينطلق هاليداي من ذلك الى التمييز بين ثلاثة انواع — الدول الغنية بالنفط : دول نامية من النمط المألوف " ، كالجزائر والعراق ، و " دول الصحراء " كليبيا والمملكة السعودية وعمان وتلك التي يمكن تسميتها " بالدول - المدن " كالبحرين والكويت وقطر ودولة الامارات (١) .

أما الجزائر والعراق فان لهما السمات المألوفة للدول النامية : قاعدة سكانية كبيرة نسبيا ، يشغل الجزء الاكبر منها بالزراعة ، وقطاع صناعي صغير يعتمد على العمل الوطني ، ومعدل لتزايد السكان يفوق معدلات التنمية ، واحتياطي كبير من العمالة غير الماهرة .

في هذا النوع من البلاد نجد أن الضخامة النسبية في عدد السكان وانماط التنمية المتبعة لا تسمح بأن تقوم الدولة " باعالة " السكان عن طريق المنح المباشرة على النحو الذي نراه في "دول الصحراء " و " الدول - المدن " .

نلاحظ أيضا أن كلا من الجزائر والعراق (على الاقل حتى نشوب حرب الخليج) تعاني من انتشار البطالة ووجود فائض في العمل جنباً الى جنب مع الندرة الموجودة في بعض انواع من العمل ، كما نجد أن كلا منهما دولة مصدرة ومستوردة للعمالة في نفس الوقت .

من ناحية أخرى نجد ان " دول الصحراء " و " الدول - المدن " فقيرة جدا في الموارد الانتاجية (بما في ذلك الزراعة) باستثناء

(١) يمكن لنا هنا ان نضم النوعين الاخيرين من دول النفط في طائفة واحدة ، حيث نهتم هنا بأثر البنيان الداخلي لهذه الدول على الطلب على العمالة الخارجية بينما يهتم هاليداي بأثر الهجرة على بنيانها الداخلي .

النفط ، وضيئلة السكان ، ولم تكن تتمتع بالتكامل الاقتمادى حتى ظهور النفط .

ويلاحظ هاليداي ، كما لاحظ ذلك غيره ، ان هذه الدول ، وان كانت تتسم بندرة عامة فى العمل بالنسبة لاحتياجات خطط التنمية فيها فان ندرة العمل فيها تقترن بانخفاض شديد فى انتاجية العمال الوطنيين . هذه الظاهرة ترجع الى عدة عوامل منها انخفاض المستوى التعليمى وانتشار الامية ، وانخفاض نسبة مساهمة الاناث فى النشاط الاقتمادى ، وقيام الحكومة بتوزيع عوائد النفط فى صورة اعانات وهبات تسمح للسكان الوطنيين بالتراخى فى القيا بنشاط مدفوع الاجر .

يقوم هاليداي بعد ذلك ببحث انماط البنيان الاقتمادى والاجتماعى التى نشأت فى هذه الدول نتيجة للرواج النفطى ، وعلى الاخص ما نتج عنه من تنمية " مشوهة " تعتمد اعتمادا أساسيا على تصدير النفط ، وهو ما اتسمت به التنمية فى كلا النوعين من الدول وأدى بدوره الى عدة سمات بنيانية حددت حجم الطلب على العمالة وهيكله .

ذلك ان النفط لا يخلق بطبعه ، بطريقة مباشرة ، الا طلبا محدودا على العمالة . فبعد مراحل التنقيب الاولى ، لا يتطلب انتاج النفط الا عددا قليلا نسبيا من العاملين ، بل لقد لجأت شركات النفط الى تخفيض هذا العدد " استجابة للتطورات التكنولوجية من ناحية وضمنا لعدم تأثر انتاجه بالعوامل السياسية من ناحية أخرى (١) بينما تركزت اوجه النشاط الاكثر استخداما للعمل ، كالتكرير وصناعة البتروكيماويات ، خارج الدول المنتجة للنفط . يترتب على

(١) هاليداي ، المرجع السابق ، ص ٦ .

ان الطلب الواسع على العمالة الذى ولده النفط لم ينتج الا عن طريق استخدام حكومات هذه الدول لاييراداته فى تمويل مشروعات التنمية الكبيرة ومع ذلك فان هذا الاستخدام كما يلاحظ هاليداي ، يحمل بدوره بعض سمات الاختلال والتشويه . ان عوائد النفط تحمل فى طياتها احتمالات لتنمية الصناعة والزراعة ولكنها فى الواقع " تشجع على الافراط فى تنمية أوجه النشاط العابر وغير المنتج " . وفى كل الدول المنتجة للنفط اتجه الاستثمار فى الاساس الى التوسع فى أربعة قطاعات : الخدمات ، والتشييد ، والقطاع الحكومى ، والتسليح .

هذا التحيز الكامن فى طبيعة ايرادات النفط لصالح القطاعات " غير المنتجة " يعود بدوره الى عدة عوامل . فضخامة حجم هذه الايرادات يسمح لحكومات هذه الدول بتصرف التفاضل عن تنمية مواردها المحلية : الزراعية والصناعية والبشرية ، كما ان من الاسهل بكثير توجيه الاستثمار الى التوسع فى الخدمات الحكومية من توجيهها لتنمية القاعدة الصناعية أو لرفع كفاءة قوة العمل . أضف الى ذلك أن تنمية القوة البشرية يمكن أن تهدد الاستقرار السياسى الداخلى لهذه الحكومات ، وأن التوسع فى اعمال التشييد أسهل وأكثر ربحا من التوسع فى المشروعات الصناعية فضلا عما تتعرض له هذه الحكومات من ضغوط سياسية واجتماعية قوية لزيادة حجم قواتها المسلحة . (١)

(١) ان الفارق الكبير بين هذه الانواع الثلاثة من الدول النفطية، سواء فى حجم السكان أو فى نسبة المشاركة فى قوة العمل أو فى نصيب العمالة المهاجرة فى اجمالى القوة العاملة يتضح من أرقام الجدول (٩) .

هناك عامل آخر يمكن اضافته للعوامل السابقة وأشار اليه كل من أوين (١) وستورك (٢) . ذلك ان الزيادة فى إيرادات النفط أدت الى زيادة دور الدولة وتضخم جهازها ، وقد اتخذ هذا صورة التوسع فى نظام الضمان الاجتماعى وتنفيذ برامج طموحا لتزويد السكان بالخدمات المجانية أو المدعومة ، كما ان زيادة عوائد النفط زادت من حدة الشعور لدى حكومات هذه الدول بضرورة توفير الحماية لها ، الامر الذى أدى ، بالاضافة الى ما تتعرض له من فغوط سياسية ، الى التوسع الكبير فى الانفاق على الدفاع والتسلح . ذلك ان التفاوت الكبير فى توزيع الدخل فى دول النفط قد أضاف عاملا من عوامل عدم الاستقرار السياسى فى هذه الدول ، ومع غياب المؤسست السياسية المعروفة فى الدول الاكثر تقدما ، حاولت هذه الحكومات حماية هذا الاستقرار (بدرجة كبيرة من النجاح حتى الآن) بالتوسع فى مشروعات الضمان الاجتماعى وتقديم الخدمات ان هذه الطريقة فى اعادة توزيع الدخل لم يجر اختيارها اعتباطا فالطرق البديلة ، كنظام الضرائب التصاعدية مثلا ، يقع عبءها فى الاساس على فئات تعتبرها هذه الانظمة انصارا وحماة لها .

(١) Owen ,R. " The Arab Economies in the 1970's" Middle East Research and Information Project, No.100/101,October-December.

(٢) Stork,J.: "Ten Years After " , Middle East Research and Information Project, No. 120, January,1984.

جدول (٩)

مقارنة الانواع الثلاثة لدول النفط
 فى حجم السكان ونسبة الوطنيين فى السكان والعمالة فى ١٩٧٥
 (العدد بالالاف)

السكان والعمالة	الدول المدن (*)	دول الصحراء (*)	دول نفطية نامية (*)
اجمالى عدد السكان	٢٠٢٢	١٠٨٥٩	٢٦٩٣٨
عدد السكان الوطنيين	٩٣٤	٨٨٢٤	٢٦٩٠٧
نسبة الوطنيين الى اجمالى السكان (٪)	٢٦ر٢	٨١ر٣	٩٩ر٩
اجمالى العمالة	٧٤٣	٢٨٩٥	٦٠٩١
اجمالى العمالة الوطنية	١٩٥	١٨٤٣	٦٠٠٠
نسبة العمالة الوطنية الى اجمالى العمالة (٪)	٢٦ر٢	٦٣ر٧	٩٩ر٨
نسبة قوة العمل الاجمالية الى اجمالى السكان (٪)	٣٦ر٧	٢٦ر٧	٢٢ر٦
نسبة قوة العمل الوطنية الى اجمالى السكان (٪)	٢٠ر٩	٢٠ر٩	٢٢ر٦

(*) انظر المقصود بهذه التسميات فى المتن فيما تقدم

المصدر :

Serageldin, I., Socknat, J. Birks, J. Sinclair, C. " Some Issues
 Related to Labour Migration in the Middle East and North Africa,
The Middle East Journal, Vol.38, No.4, Autumn 1984, p.618.

ان هذا التحيز لصالح اوجه النشاط غير المنتجة ، وان كان من السمات الواضحة لكل دول المنطقة الغنية بالنفط ، فانه واضح بوجه خاص فيما سمى فيما تقدم " بدول الصحراء " و " الدول - المدن " وهى الدول التى لم تشهد اى تقدم صناعى قبل ظهور النفط . ترتب على ذلك ان الغالبية العظمى من المهاجرين فى هذه المنطقة يجـرى استيعابهم فى هذه القطاعات غير المنتجة . ومع ذلك فان التميز الذى يجريه هاليداي بين دول الصحراء والدول المدن من ناحية وبين ما أسماه " بالدول النفطية النامية " من ناحية اخرى هو تمييز مهم فيما يتعلق بنوع العمالة المستوردة . فالنوعان الاولان من الدول النفطية يستوردان العمالة من مختلف مستويات المهارة ، وأغلب ماتستورده هو من العمالة غير الماهرة . بعكس ذلك نجد ان كلا من الجزائر والعراق على الاقل حتى نشوب حرب الخليج ، تستطيع ان تعتمد على سكان الريف فى كل منهما فى الحصول على معظم ماتحتاجه من عمالة غير ماهرة . وانما تحتاج هاتان الدولتان ، فى الاساس ، الى استيراد عمال مهرة ومهنيين .

من ناحية أخرى نجد ثمة دولتين من الدول غير النفطية ، هما الاردن واليمن الشمالى ، بدأتا تحتلان مركزا متزايد الاهمية ، فى السنوات الاخيرة ، كدولتين مستوردتين للعمالة من المنطقة العربية (١) . وفى مقال كتبه بيركس وآخرون يحلل الكتاب

(١) تحتل الاردن أهمية خاصة بالنسبة لمصر ، حيث تشكل العمالة المصرية نحو ٧٠ ٪ من اجمالى العمالة المستوردة فى الاردن . انظر :

Birks, J. Sinclair, C. and Socknat, J. : " The Demand for Egyptian Labour Abroad" In Richards, A and Martin, P. (eds.), Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt, Westview Press, Colorado and The American Univ. In Cairo Press, 1983.

دور هاتين الدولتين كمستوردتين " ثانويتين " للعمالة ، تمييزاً لهما عن الدول المستوردة " الأولية " وهى دول النفط الغنية التى دشت ظاهرة الهجرة ابتداءً (١) . ان الهجرة الى تلك الدول المستوردة الثانوية هى فى جزء منها ، استجابة لما خلقتة الهجرة من هــ الدول المستوردة نفسها الى دول النفط الغنية ، من ندرة فى العمالة ولكن هــ الكـتاب يشيرون بحق الى ان هذه الهجرة الثانوية لا يقتصر دورها على مجرد " احلال " عمالة مهاجرة محل عمالة مهاجرة اخرى ، بل ان هذا الاحلال لا يمثل الا نسبة صغيرة اجمالى تدفق العمالة المهاجرة الى تلك الدول الثانوية ... ذلك ان أسواق العمل فى هذه الدول قد اتسعت لاستيراد عمالة تفوق حاجات الاحلال ، ويرجع ذلك الى ان الهجرة من هذه الدول قد اتسع نطاقها الى درجة أدت الى حدوث تغيير عميق فى العلاقة بين عنصر العمل وسائر عناصر الانتاج " . فضلاً عن ان " استيراد العمالة هو ظاهرة تغذى نفسها بحيث يـودى استيرادها الى المزيد من الاستيراد " ، وزيادة المعروض من العمالة المهاجرة الرخيصة تـودى الى توسع مصطنع فى سوق العمل فاذا " بالهجرة تولد مزيداً من الهجرة " . (٢)

يشير هذا المقال ايضا نقاطا اخرى هامة. فهو يمثل نقطة تحول هامة فى الدراسات الخاصة بالهجرة من حيث انه يعبر عن تغير فى نظرة كتابه

(١)

Birks, J., Serageldin, I. Sinclair, C. and Socknat, J.: "Who is Migrating Where?" An Overview of International Labour Migration in the Arab World", In Richards, A. and Martin, p., Op.cit.

(٢)

المرجع السابق ، ص ١٠٧

الذين كانوا قد ساهموا من قبل فى الدراسات الاساسية التى قامت بها منظمة العمل الدولية والبنك الدولى عن ظاهرة الهجرة فى المنطقة العربية . اذ يلاحظ قارىء هذا المقال انه يمثل تحولا فى طريقة تناول كتابه لظاهرة الهجرة من النظرة الميكانيكية التى اتسمت بها كتاباتهم السابقة ، والتى أشرنا اليها فى بداية هذا الفصل، الى نظرة ترى فى الهجرة ظاهرة تستجيب لعوامل هيكلية فى سوق العمل وتساهم فى تشكيلها فى نفس الوقت . . ففىما مضى كان هؤلاء الكتاب ، وآخرون غيرهم ، يناقشون ظاهرة الهجرة من بعض الدول كالاردن واليمن الشمالى ، والهجرة الى نفس هذه الدول ، على انها مجرد ظاهرة " احلال " لعمالة محل أخرى . أما فى هذا المقال فـان صحابه يذهبون الى ان الهجرة الى هذه الدول قد ساهمت الى حـدد بعيد فى تحديد حجم العمالة المطلوبة ، ومن ثم فهو يبرز لأول مرة ظاهرة الهجرة كعامل من العوامل المؤثرة فى متطلبات سوق العمل وليس فقط كرد فعل لهذه المتطلبات .

٥ - الاطار الدولى :

كان من أهم الأثار المترتبة على ارتفاع مواعد النفط زيادة درجة اندماج الاقتصاد العربى فى الاقتصاد العالمى ، وكان العامل الاساسى فى هذا الاندماج هو التجارة : أى مبادلة النفط (١) بالواردات الغذائية والصناعية وواردات الاسلحة . فقد شهدت السبعينات زيادة درجة اعتماد العالم العربى على المصادر الخارجية لتلبية طلبه المتزايد على مختلف انواع السلع حتى ان ٩٣ ٪ من

(١) يمثل النفط نحو ٩٠ ٪ من اجمالى الصادرات العربية .

اجمالى الواردات العربية فى نهاية السبعينات تاتى من خارج المنطقة العربية ، بما فى ذلك نحو نصف احتياجات العالم العربى من الغذاء .

وقد يكون من دواعى الدهشة ، بالنظر الى هذا الاندماج الوثيق للاقتصاد العربى فى الاقتصاد العالمى ، ضالة الاهتمام الذى تبدييه اكثر الدراسات المتعلقة بالهجرة ، بالاطار الدولى الذى تتم هذه الهجرة فى ظله . ومن بين الدراسات القليلة التى تحاول دراسة أثر الاتجاهات المعاصرة فى الاقتصاد الدولى على هجرة العمالة فى المنطقة العربية دراسة لا ينيد هيل عن اثر الشركات متعددة الجنسيات على تدفقات الهجرة فى المنطقة . (١)

تشير هيل الى ان كثيرا من مشروعات التنمية فى دول النفط الفنية قامت بتنفيذه الشركات متعددة الجنسيات ، وهذه الشركات تتمتع بدرجة عالية من السيطرة ليس فقط على المصادر الدولية لرأس المال بل وعلى بعض مصادر العمل أيضا . وقد استطاعت هذه الشركات ، عن طريق جذب العمل عبر الحدود القومية مدفوعة بدافع تخفيض نصيب العمل فى اجمالى النفقات ، ان تجلب الى المنطقة العربية ليس فقط اعدادا من الكفاءات الفنية والادارية من الغرب بل وأيضا اعدادا من العمال غير المهرة وشبه المهرة من دول جنوبى وجنوب شرقى آسيا . وحيث ان هذا النوع الاخير من العمال كثيرا ما يستخدم فى مشروعات تسليم المفتاح ، فانه كثيرا ما يأتى

Hill, E., "The International Division of Labour: Saudi Arabia and the Gulf, Kuwait Journal of Social Sciences, Special Issue, (1) Spring, 1983.

الى المنطقة للعمل فى مشروع بعينه ثم يعود الى بلاده بعد انتهاء تنفيذه . ان هذا النوع من العمل يكون عادة اكثر رخصا بكثير وأكثر انضباطا من ذلك الذى يجلب من السوق " الحرة " وتميل هيل الى اعتبار استخدام هذا النوع من العمل تطبيقا للمنطق المعاصر لتراكم رأس المال الدولى . وعلى الرغم من انه لا يمثل أهم انواع انتقال العمالة الى المنطقة العربية فى الوقت الحاضر ، فان أهميته النسبية تميل الى التزايد فى كثير من دول المنطقة وعلى الاخص فى دول الخليج ، ومن ثم فانه عنصر من العناصر الجديرة بالاهتمام فى تحديد ودراسة طريقة سير سوق العمل فى المنطقة وكذلك فى تحديد اتجاهاتها فى المستقبل .

٦ - خاتمة :

ان الجزء الاكبر من الدراسات المتعلقة بهجرة العمالة المصرية بما فى ذلك كل التقارير ومشروعات البحوث الاساسية الخاصة بهـ كان يجرى فى اطار المنهج الاقتصادى النيوكلاسيكى . وقد حاولنا فيما تقدم أن نشير الى ما نعتبره أوجه القصور فى تطبيق هذا المنهج على ظاهرة الهجرة . أما الدراسات التى تنتج نهجا مختلفا فهى قليلة العدد ولا زالت فى مرحلة اكتشاف طريقها الجديد ، وهى اقرب الى أن تكون محاولات لبيان معالم المنطق العام لانماط التغير الذى يلحق بالمنطقة فى تأثيرها على ظاهرة الهجرة منها الى التحليل التجريبي المفصل . ومع ذلك فهذه الدراسات الاخيرة تقدم مساهمات هامة لفهم ظاهرة الهجرة فى المنطقة العربية ليس أقلها شأن التفاتها لما كتب عن ظاهرة الهجرة فى مناطق أخرى من العالم . اذ يلاحظ انه فيما عدا الاشارات المتناثرة فى بعض الدراسات الى هجرة العمال الاتـراك الى اوربا ، تكاد تخلو معظم الدراسات المتعلقة بهجرة العمالة

المصرية (وربما أيضا هجرة العمال العرب بصفة عامة) من الإشارة الى الدراسات المتعلقة بالهجرة فى مناطق اخرى ، أو الى المناقشات النظرية التى اشارتها هذه الدراسات .

وقد كان من أهم التطورات التى طرأت على دراسة ظاهرة الهجرة الدولية هو ذلك الادراك المتزايد للحاجة الى النظر الى حركات العمالة المهاجرة فى اطار تقسيم العمل الدولى السائد . — هذه النظرة تكاد تكون مفقودة فى معظم الدراسات المتعلقة بهجرة العمالة المصرية ، حيث تميل هذه الدراسات الى تجربة السوق الاقليمى من اطاره الدولى ومعاملتها كما لو كانت سوقا مستقلة عن العالم . ان هذا النقص لا يشوب الدراسات المتعلقة بهجرة العمالة العربية وحدها بل اشار بعض الكتاب (١) الى نقص مماثل وهو بصدد تلخيصه للبحوث المقدمة لمؤتمر عقد مؤخرًا لمناقشة هجرة العمالة الآسيوية الى الشرق الاوسط . فهو يشير الى ان " الحركات الدولية — لرأس المال والتغيرات التى طرأت على تقسيم العمل الدولى منذ الحرب العالمية الثانية ، وعلى هيكل النظام الاقتصادى والنقدي العالمى ، ناهيك عن التغيرات السياسية ، قد تعرضت لتجاهل تام من جانب المشاركين فى المؤتمر " . ثم يتساءل الكاتب : " كيف يمكن لأحد ان يفسر الآثار المترتبة على حركات العمل على مستوى العالم بأسره ؟ " . ان نفس السؤال يمكن توجيهه الى دارسى هجرة العمالة المصرية ، بالنظر الى ما لهجرة العمالة الآسيوية

Keely, C.B.: " Research on Asian Labour Migration to the Middle East," Summary discussion of the East-West Population Institute Conference Asian Labour Migration to the Middle East, East-West Center, Honolulu, Hawaii, 19-23 September 1983.

من أثر مباشر على الطلب على العمالة العربية غير الماهرة فى المنطقة . بل اننا نميل الى الاعتقاد بان هذا التجاهل للاطـار الاوسع الذى تتم فيه الهجرة العربية قد اسفر بالفعل عن نوع من سوء الفهم لاتجاهات الهجرة فى المنطقة . وقد نعتبر مثالا لسوء الفهم هذا ذلك الرأى الذى كثيرا ما يتردد فى مصر من أن الانخفاض الذى حدث فى السنوات الاخيرة فى نصيب العمالة المصرية من اجمالـى العمالة المستخدمة فى المنطقة سوف يميل الى الزوال وقد ينقلب هذا النصيب الى الارتفاع بسبب الروابط الثقافية واللغوية القائمة بين البلاد العربية وماتولده هذه الروابط من ميزة نسبية للعمالة المصرية . ان مثل هذه الآراء يجرى التعبير عنه دون الاشارة الى " المنطق " الذى يحكم حركة التراكم الدولى لرأس المال والاتجاه الى تدويل العمل المستخدم وهو ما يكمن فى الحقيقة وراء الاستخدام المتزايد لعمال من خارج المنطقة العربية . ان هذا التجاهل من شأنه ان يصرف النظر عن هذه الظاهرة الهامة ومغزاها ، ويقلل من فهمنا ليس فقط لما يطرأ من تغير على سوق العمل فى المنطقة ككل بل ولبعض التغيرات التى بدأت تطرأ على سوق العمل فى مصر نفسها . فكما لاحظت نازلى شكرى واىكاوس ومحىى الدين على نحو عابر: " هناك بعض الادلة المتناثرة على بداية حركة لهجرة العمل الاجنبى الى داخل مصر " (١) . والمثل الذى يقدمونه على ذلك هو استخدام العمال الكوريين فى عدد من المشروعات الصناعية فى اطـراف

Choucri, N., Eckaus, R. and Mohie-El-Din, A.: Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development, Cairo University/MIT Technology Adaptation Program, Cairo, 1978 (mimeo).

القاهرة . ويشير هؤلاء الكتاب الى انه " لا يوجد أية سابقة تاريخية لهذا النوع من استخدام العمل الاجنبى فى مصر " ولكنهم لا يعلقون على مغزاه من حيث علاقته بنمط تقسيم العمل الدولى وانما يكتفون بالاشارة اليه باعتباره نتيجة لندرة عمال التشييد فى مصر .

ان الدراسات المتعلقة بهجرة العمالة المصرية تبدو لنا وكأنها تعاني من " حاجب للروية " ، حيث تناقش ظاهرة الهجرة دون اهتمام كاف بالتقدم الذى أحرزته دراسات الهجرة فى مناطق اخرى من العالم ، ولا بالتطورات الاوسع مدى التى تمس سوق العمل فى العالم ككل . ان هذا الاهمال لهذين النوعين من التطورات يعرض دراسة ظاهرة الهجرة لخطر الانحصار فى نظرة جزئية ضيقة بل ولتحليل قاصر ومشوه لاتجاهات الهجرة وأبعادها .

الفصل الثالث

الأثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العملة المصرية

أولا : الأثار الاقتصادية

١ - أثر هجرة العملة على ميزان المدفوعات :

يقوم البنك المركزى المصرى على نحو منتظم ، بنشر الأرقام الرسمية الخاصة بتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وهو يقسمها الى بندين : التحويلات النقدية والتحويلات العينية . أما التحويلات النقدية فيتكون الجزء الأكبر منها من التحويلات التي يقوم بها المصريون من الخارج الى مصر عن طريق الجهاز المصرفى ، ولمنها تشمل أيضا مبالغ صغيرة نسبيا هي قيمة العملات الأجنبية التي يعلن عنها المصريون العائدون ويقومون بتحويلها الى العملة المصرية لدى وصولهم الى مصر ، كما تشمل مبالغ أصغر هي قيمة التحويلات النقدية التي يقوم بها المصريون العاملون بالخارج لشراء سلع مصرية تباع في مصر بالنقد الأجنبي . وأما التحويلات العينية فهي قيمة الواردات الممولة من خلال نظام " الاستيراد بـدون تحويل عملة " ، وتمثل الجزء الأكبر من مجموع التحويلات ، نقدية وعينية .

ان التقديرات المتوفرة عن هذين النوعين من التحويلات لا تختلف كثيرا من مصدر لآخر حيث تعتمد معظم المصادر على الأرقام التي ينشرها البنك المركزى وهي التي يتضمنها الجدول (١٠) . وإنما يعود ما قد يوجد من اختلافات بين هذه التقديرات الى الاختلاف في سعر الصرف الذى يجرى تطبيقه في تحويل الجنيهات المصرية الى دولارات أو بالعكس .

على أننا لا نكون مصيبن تماما اذا اعتبرنا ان مجموع هذين النوعين من التحويلات يمثل الحجم الحقيقى " لاجمالى تحويلات المصريين

العاملين بالخارج " . فمن ناحية ، نجد أن جزءاً من الواردات الممولة عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة يجرى تمويله من مصادر غير عمل المصريين بالخارج كالسياحة مثلاً أو الدخول المتولدة عن العمل في شركات أو هيئات اجنبية في مصر أو من ذلك الجزء من قيمة بعض الصادرات المصرية الذي لا يعلنه المصدرون أو الذي يسمح للمصدرين بالاحتفاظ به . ومن ناحية أخرى ، نجد أن جزءاً من دخول المصريين العاملين بالخارج قد يجرى تحويله بالفعل دون ان يعلن عنه ، وذلك في صورة ادخال سلع أو عملات أجنبية لا يعلن عنها صاحبها لدى ادخالها الى مصر . صحيح ان جزءاً كبيراً من هذه العملات الأجنبية التي لم يعلن عنها قد يجد طريقه الى السوق الحرة (أو السوداء) للعملات الأجنبية ومن ثم يظهر في النهاية في صورة واردات بدون تحويل عملته ، ولكن جزءاً آخر من هذه العملات قد يقوم صاحبه بإيداعه في فروع البنوك الأجنبية في مصر أو في حسابات العملات الأجنبية بالبنوك المصرية ، ومن ثم لا يدخل حسابه لا في التحويلات النقدية أو العينية .

ان هذه الثغرات الثلاثة في تقديرات حجم التحويلات ، ليست كلها بنفس الدرجة من الاهمية . فذلك الجزء من الواردات الذي يتم من خلال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ولكنه لا يمول من التحويلات ، لا يمثل الا جزءاً صغيراً من اجمالي الواردات التي تتم خلال هذا النظام . اما ذلك الجزء غير المعلن من التحويلات النقدية والذي يستخدم في فتح حسابات بالعملات الأجنبية في البنوك الأجنبية أو المصرية فانه وان كان كبير الحجم على الأرجح ، فانه لا يؤثر تأثيراً مباشراً على حالة ميزان المدفوعات المصري . لا يبقى اذن الا تلك الواردات غير المعلنه التي تمول من دخول المصريين العاملين بالخارج وتأتي بصحبته عند عودتهم وتمثل بالفعل عنصراً هاماً من العناصر التي لا يجرى تسجيلها في اجمالي التحويلات وتتمارس مع ذلك أثراً مباشراً على ميزان المدفوعات .

جدول (١٠)

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

(١٩٧٤ - ٨٢ / ١٩٨٣)

(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	التحويلات العينية (١)	الواردات المعلنة والممولة من خلال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة (٢)	اجمالي التحويلات (٢ + ١)
١٩٧٤	١٢٤	١٦	١٤٠
١٩٧٥	١٦٤	٩٣	٢٥٧
١٩٧٦	٣٦٤	١٦٧	٥٣١
١٩٧٧	٣٨٤	٢٦٥	٦٤٩
١٩٧٨	٦٥٤	٥٨٧	١٢٤١
١٩٧٩	٦٦٦	٨٨٣	١٥٤٩
١٩٨٠	٨١٨	١٠٧٠	١٨٨٨
١٩٨١	٥٩١	٩٣٦	١٥٢٧
١٩٨٢	٩٣١	١٣٩٦	٢٣٢٧

المصدر : نشرة البنك المركزي المصري ، وتقريره السنوى ١٩٨٣/٨٢

هناك محاولة طيبة لتقدير هذه البنود التي لا تظهر في التحويلات المعلنة ، عينية كانت أو نقدية ، متضمنة في كتيب صغير ولكنه مفيد نشرته المجالس القومية المتخصصة ^(١) وهي تبدأ بتقدير ما يحمل عليه المصريون العاملون بالخارج من دخول باستخدام التقديرات الخاصة بعدد المصريين العاملين بالخارج وتقدير " متوسط الاجر " الذي يحصلون عليه . وفي تقديرها " لمتوسط الاجر " هذا ، لجأت الدراسة الى استخدام رقم متوسط يقع بين متوسط اجور المصريين العاملين في المملكة السعودية (التي اعتبرت ممثلة لدول تدفع اجورا عالية نسبيا) ومتوسط اجور المصريين العاملين في العراق (التي اعتبرت ممثلة لدول تدفع اجورا منخفضة نسبيا) بعد هذا استخدمت الدراسة نسبة تمثل الميل المتوسط للادخار لدى المصريين العاملين بالخارج ، لجأت في تقديرها الى استخراج متوسط بين الميل المتوسط للادخار لدى العمال القادمين من بنجلاديش للعمل في الشرق الاوسط والميل المتوسط لدى العمال الباكستانيين غير المهرة العاملين في الشرق الاوسط أيضا . هذا التقدير للميل المتوسط للادخار لدى المصريين العاملين بالخارج الذي توصلت اليه الدراسة (وقدره ٥٦ ٪) وصفته الدراسة بأنه لا يتعارض مع ماورد على لسان بعض فئات المصريين العاملين في الخارج الذي قالوا انهم يدخرون " أكثر من نصف دخولهم " . باستخدام هذه النسبة استطاعت الدراسة ان تقدر حجم " الادخار الحقيقي " للمصريين العاملين بالخارج ، الذي يستثمر جزء منه في الخارج (اما مباشرة أو عن طريق غير مباشر بتحويله أولا الى مصر ثم تحويله او تهريبه من مصر الى الخارج) . هذا الجزء الذي يستثمر في الخارج قدرته الدراسة بمبلغ ٢٧٧٨ مليون جنيه مصرى أو ٣٩٦٩ مليون دولار طوال الفترة ٧٤ - ١٩٨١ ، اعتبرت ^(٢)

(١) المجالس القومية المتخصصة : اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، مرجع سبق ذكره .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢١ .

أنه يمثل خسارة صافية للاقتصاد المصرى . أما الباقي فيمثل التحويلات الى مصر ، وقد قسمتها الدراسة الى اربعة أقسام :

- ١ - تحويلات نقدية ، وتشمل ما يتم تحويله الى جنيهاً مصرية أو ما يستخدم فى شراء سلع مصرية تباع بالعملات الاجنبية .
 - ٢ - مقدار الزيادة فى ودائع العملات الاجنبية فى البنوك المصرية أو الاجنبية العاملة فى مصر .
 - ٣ - الواردات الممولة من خلال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .
 - ٤ - السلع غير المعلنة التى تدخل مصر بصحبة المهاجرين العائدين .
- والجداول التالية (١١ ، ١٢ ، ١٣) تتضمن التقديرات الواردة لتلك الدراسة لهذه العناصر خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨١ مع مقارنتها بتقديرات نفس الدراسة لاجمالى دخول ومدخرات المصريين العاملين بالخارج ، وبينان الاهمية النسبية لكل من هذه العناصر فى اجمالى التحويلات .

جدول (١١)

تقديرات اجمالي الدخل ، والمدخرات ، والتحويلات
للمصريين العاملين بالخارج (٧٤ - ١٩٨١)

السنة	عدد المصريين العاملين بالخارج (بالآلاف) (١)	متوسط الاجور بالخارج (بالجنيه المصري) (٢)	اجمالي الدخل (مليون جنيه مصري) (٣) × (٢) (١)	اجمالي الانفاق بالخارج (مليون جنيه مصري) (٤)	اجمالي المدخرات (مليون جنيه مصري) (٥) - (٤) (٣)	اجمالي التحويلات (مليون جنيه مصري) (٦)	التحويلات كنسبة من اجمالي المدخرات (%) (٥) ÷ (٦)
١٩٧٤	٥٠٠	١٦٠٠	٨٠٠	٣٥٢	٤٤٨	٢٥٥	٥٧
١٩٧٥	٥٥٥	٢٥٢٦	١٣٨٩	٦١١	٧٧٨	٤٥٧	٥٩
١٩٧٦	٦٠٠	٣٣٨٦	٢٠٣٢	٨٩٤	١١٣٨	٦٨١	٦٠
١٩٧٧	٦٥٩	٤٣٨٢	٢٨٨٨	١٢٧١	١٦١٧	١٠٤٠	٦٤
١٩٧٨	٧٢٥	٥٢٤٤	٣٨٠٢	١٦٧٣	٢١٢٩	١٧٦٢	٨٣
١٩٧٩	٧٩٦	٥٣٤٢	٤٢٥٣	١٨٧١	٢٣٨٢	٢٢٠٨	٩٣
١٩٨٠	٨٧٥	٥٨٨٠	٥١٤٥	٢٢٦٤	٢٨٨١	٢٨٥٦	٩٩
١٩٨١	٩٣١	٦٠٧٩	٥٦٦٠	٢٤٩١	٣١٦٩	٢٥٠٥	٧٩

المصدر : المجالس القومية المتخصصة : اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .

جدول (١٢)

تقديرات العناصر المكونة لتحويلات المصريين العاملين بالخارج

(٧٥ - ١٩٨١) (بالآلاف الجنيهات المصرية)

العنصر	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
أولا : التحويلات النقدية :							
١ - تحويلات من الخارج	١٦٨	١٩٨	٢٨٤	٥٥٦	٤٩٠	٦٤٣	٤٤٥
٢ - مدفوعات لسلع مصرية مبيعة بالنقد الاجنبي	١	٣	٢٢	٨	٦٢	٥٨	٤١
٣ - بنكنوت وارد بصحبة المصريين	٢٥	٥٢	٧٨	٩٠	١١٣	١١٨	١٠٥
مجموع (١) + (٢) + (٣)	١٩٤	٢٥٣	٣٨٤	٦٥٤	٦٦٦	٨١٨	٥٩١
ثانيا: الزيادة فى الودائع بالعملات الاجنبية فى مصر	٥٤	٩٠	١٤٨	٢٠١	٣٠٢	٥٣٦	٥٠٣
ثالثا: الاستيراد بدون تحويل عملة	٩٣	١٦٧	٢٦٥	٥٨٧	٨٨٣	١٠٧٠	٩٣٦
رابعا: سلع غير معلن عنها واردة بصحبة العائدين (١)	١١٧	١٧١	٢٤٣	٣١٩	٣٥٧	٤٣٢	٤٧٥
الاجمالى العام (٢)	٤٥٧	٦٨١	١٠٤٠	١٧٦٢	٢٢٠٨	٢٨٥٦	٢٥٠٥

المصدر : نفس مصدر الجدول (١١) ، ص ٨٥ .

- (١) بافتراض انها تمثل ١٥ ٪ من قيمة مدخرات المصريين العاملين بالخارج .
 (٢) قد يختلف الرقم الاجمالى عن مجموع البنود الفردية بسبب التقريب .

جدول (١٣)

الاهمية النسبية للعناصر المكونة لتحويلات المصريين

العاملين بالخارج (١) ٧٥ - ١٩٨١

(نسبة مئوية)

العنصر	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
اولا : التحويلات النقدية : ١ - تحويلات من الخارج	٤٩	٣٩	٣٦	٣٨	٢٦	٢٦	٢٢
٢ - مدفوعات لسلع مصرية مبيعة بالنقد الاجنبي	-	-	٣	-	٣	٢	٢
٣ - بنكنوت وارد بصحبة المصريين	٧	١٠	١٠	٦	٦	٥	٥
مجموع (١) + (٢) + (٣)	٥٧	٥٠	٤٨	٤٥	٣٦	٣٤	٢٩
ثانيا : الزيادة فى الودائع بالعملات الاجنبية فى مصر	١٦	١٨	١٨	١٤	١٦	٢٢	٢٥
ثالثا : الاستيراد بدون تحويل عملة	٢٧	٣٣	٣٣	٤١	٤٨	٤٤	٤٦
الاجمالى العام (١) ، (٢)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : نفس مصدر الجدول (١١) ، ص ٨٦ .

- (١) باستثناء السلع غير المعلن عنها والواردة بصحبة المهاجرين العائدين .
(٢) قد يختلف الرقم الاجمالى عن مجموع البنود الفردية بسبب التقريب . (-) اقل من ١ % .

ان أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على ميزان المدفوعات المصرية ، هو على الأرجح أكثر الآثار المترتبة على الهجرة الايجابية . ويمكن تناول اثر على التحويلات على ميزان المدفوعات من زوايا متعددة لعل أكثرها وضوحا هي مقارنة حجم التحويلات بعدد من البنود الهامة في ميزان المدفوعات مثل اجمالي إيرادات من العملة الأجنبية ، أو اجمالي الواردات أو حجم العجز بالميزان التجاري أو بميزان العمليات الجارية . . . الخ ، ومقارنة حجم التحويلات ببعض المصادر الأخرى الهامة للعملة الأجنبية ، كمصادر النفط مثلا أو قناة السويس أو السياحة وبيان ما طرأ من تغيرات على الأهمية النسبية للتحويلات كمصدر من مصادر العملة الأجنبية عبر فترة زمنية معينة . ولكن من المهم أيضا دراسة التقلبات التي تطرأ على هذه التحويلات بين سنة وأخرى ومحاولة تفسيرها ، والتغيرات التي طرأت على الأهمية النسبية للعناصر المختلفة المكونة للتحويلات ، وعلى توزيع التحويلات بين مختلف الدول المستقبلية للعمالة المصرية ودرجة استجابة التحويلات لمختلف السياسات الحكومية المتعلقة بسعر الصرف والهجرة بوجه عام . ومما يلفت النظر ضالة الاهتمام التي حظيت به كل هذه الموضوعات بالمقارنة بما بذل من جهد لتقدير عدد المهاجرين . ومن بين الدراسات القليلة التي اهتمت ببعض هذه الموضوعات نشير هنا الى دراستين : الأولى لعثمان محمد عثمان (١) والثانية للمجالس القومية المتخصصة . (٢)

توضح دراسة عثمان محمد عثمان ازدياد أهمية التحويلات كمصدر من مصادر العملة الأجنبية في مصر سواء بالمقارنة بالإيرادات الواردة من الصادرات الأخرى ، أو بقيمة الواردات الأساسية أو بقيمة العجز في الميزان التجاري

-
- (١) عثمان محمد عثمان : أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على ميزان المدفوعات المصرية ، دراسة معدة في إطار البرنامج المشترك بين جامعة القاهرة و MIT عن هجرة العمالة المصرية ، يونية ١٩٨١ .
- (٢) المجالس القومية المتخصصة : اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، مرجع سبق ذكره .

او ميزان العمليات الجارية وذلك حتى عام ١٩٧٩ (انظر الجدول ١٤) . فاذا اكملنا البحث بالنظر الى ما طرأ في السنوات التالية نجد ان التحويلات قد اصبحت اكثر أهمية حتى مما كانت في عام ١٩٧٩ ، حيث بلغ عنصراها الاساسيان اللذان تضمنهما الجدول (١٠) نحو ضعف العجز في ميزان العمليات الجارية في سنة ٨٢ / ١٩٨٣ (٢٣٢٧ و ١٠٦٣ مليون جنيه على التوالي)، واصبحت أهم مصدر منفرد من مصادر العملات الاجنبية في مصر ، تفوق اهميته حتى أهمية النفط . في نفس السنة (٨٢ / ١٩٨٣) مثل مجموع هذين العنصرين الاساسيين من عناصر التحويلات (النقدية والعينية) نحو ٨٧ ٪ من قيمة كل الصادرات السلعية بما في ذلك النفط (بالمقارنة ب ٨٦ ٪ فقط في ١٩٧٣) ونحو ٣١ ٪ من كل إيرادات مصر من العملات الاجنبية من الصادرات المنظورة وغير المنظورة (بالمقارنة ب ٦ ٪ في عام ١٩٧٣) . ان بلوغ حجم التحويلات مايزيد عن ضعف حجم العجز في ميزان العمليات الجارية يعنى ان زيادة التحويلات بنسبة ٥٠ ٪ من شأنه أن يقضى تماما على هذا العجز ، اذا افترضنا ان التحويلات العينية سوف تحل محل واردات يجرى الآن استيرادها بالفعل .

اما دراسة المجالس القومية المتخصصة فانها تذهب الى ابعد من ذلك فتحاول ان تفسر ميل نصيب التحويلات النقدية في اجمالى التحويلات الى الانخفاض ، بالمقارنة بالتحويلات العينية ، وتناقش ، ولو بصورة مختصرة العوامل التى ساعدت على زيادة نصيب هذا النوع الاخير من التحويلات ، كما تناقش ، بصورة مختصرة ايضا ، توزيع التحويلات على مختلف البلاد المستقبلية للعمالة المصرية .

جدول (١٤)

تحويلات المصريين العاملين بالخارج مقارنة ببعض

البنود الأساسية في ميزان المدفوعات

(١٩٧٩ - ٧٤)

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
٢٢١٤	١٧٦١	٨٩٧	٧٥٥	٣٦٦	١٨٩	التحويلات (بملايين الدولارت)
						عجز الميزان التجارى
٣٤١٢	٧٤٤٠	٢٧٦٤	٢٤٩٠	٢٧٣٣	١٨٠٠	(بملايين الدولارات)
						عجز ميزان العمليات الجارية
١٥٧٢	١٤١٥	١٥١٩	١٤٥٠	٢٥١٦	١٦٣٨	(بملايين الدولارات)
						التحويلات كنسبة مئوية من :
٦٥	٢٤	٣٢	٣٠	١٣	١٠	عجز الميزان التجارى
١٤١	١٢٤	٥٩	٥٢	١٤	١١	عجز ميزان العمليات الجارية
٥٥	٦٩	٣٨	٣٥	١٩	١٠	اجمالى الصادرات السلعية
٧٧	١٣٩	٨٩	٩١	٧٧	٧٥	صادرات النفط
١٩٠	١٣٦	٦٧	٥٦	٢٦	١٢	الصادرات السلعية بدون النفط
						ايرادات قناة السويس
١٨٦	١٤٥	٧٨	٩٧	٨٨	٧١	والسياحة
٣٠	٢٩	١٨	١٦	٨	٢	اجمالى الواردات السلعية
٢٨٧	٢٠٩	١٥٠	١٣٨	٥٧	٢٤	واردات القمح والدقيق

المصدر : عثمان محمد عثمان : مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ - ٣٧ .

تتضمن هذه الدراسة كذلك مناقشة جيدة للأسباب التي أدت إلى زيادة ذلك الجزء من التحويلات الذي يتخذ صورة زيادة في ودائع العملات الأجنبية في مصر ، حيث تردها أساساً إلى المستوى المنخفض نسبياً لسعر الفائدة على الودائع بالجنهات المصرية وندره فرص الاستثمار المجزى الأخرى . كما تشير الدراسة إلى دور نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وأثره على زيادة نصيب التحويلات العينية . (١)

ومع ذلك فلا زال هناك ، فى رأينا ، مجال واسع للقيام بدراسات أخرى مفصلة للعوامل المحددة لنسبة التحويلات الى اجمالى دخول المصريين العاملين بالخارج أو ما يمكن تسميته " بالميل الى التحويل " (٢) ، وأسباب اختلافها بين دولة وأخرى من الدول المستقبلية للعمالة ، وأثر مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية ، بما فى ذلك اثر الاجراءات الرسمية المتعلقة بسعر الصرف وأسعار الفائدة ونظم الاستيراد ، على حجم التحويلات وهيكلها . كذلك نلاحظ عدم وجود أية دراسة مفصلة للتقلبات التى تطرأ على حجم التحويلات وعناصرها المختلفة . وهو أمر ملفت للنظر بوجه خاص اذا أخذنا فى الاعتبار شدة هذه التقلبات بين سنة وأخرى ، كما يتضح من الجدول (١٥) .

نود الإشارة أيضا الى ان هناك من الكتب حديثة الصدور والتي تبحث
هجرة العمالة المصرية وسبق ان اشرنا اليها ، ما يتجاهل الى حد كبير اثر
التحويلات على ميزان المدفوعات المصرى . من ذلك كتاب سعد الديــــــــــــن
وعبد الفضيل عن " انتقال العمالة العربية " ، وكتاب نادر فرجاني عـــــــــن
" الهجرة الى النفط " . ففى الكتاب الاول نجد فصلا بعنوان " الاثــــــــار
الاقتصادية لهجرة وانتقال الايدى العاملة فيما بين الاطار العربية "، لا
يحتوى على أية إشارة لاثر هجرة العمل على ميزان المدفوعات باستثنــــــــاء
جدولين يتضمنان حجم التحويلات فى الفترة (٧٤ - ١٩٨٠) ، احدهمــــــــــــــــا
بالجنينــــــــــــــــات المصريــــــــــــــــة والثانى بالدولارات ، وإشارة مفادها أنه

(١) المرجع السابق ص ٤٢.

"Propensity to remit".

(٧٣)

جدول (١٥)

التقلبات السنوية في حجم التحويلات

(٧٤ - ٨٢ / ١٩٨٣)

السنة	التحويلات النقدية (بملايين الجنيهات)	نسبة التغير (%)	الواردات بدون تحويل عملة (بملايين الجنيهات)	نسبة التغير (%)	اجمالي التحويلات (بملايين الجنيهات)	نسبة التغير (%)
١٩٧٤	١٢٤	-	١٦	-	١٤٠	-
١٩٧٥	١٦٤	٣٢ +	٩٣	٤٨١ +	٢٥٧	٨٤ +
١٩٧٦	٣٦٤	١٢٢ +	١٦٧	٨٠ +	٥٣١	١٠٧ +
١٩٧٧	٣٨٤	٥٥ +	٢٦٥	٥٩ +	٦٤٩	٢٢ +
١٩٧٨	٦٥٤	٧٠ +	٥٨٧	١٢١ +	١٢٤١	٩١ +
١٩٧٩	٦٦٦	١٨ +	٨٨٣	٥١ +	١٥٤٩	٢٥ +
١٩٨٠	٨١٨	٢٣ +	١٠٧٠	٢١ +	١٨٨٨	٢٢ +
١٩٨١	٥٩١	٢٨ -	٩٣٦	١٢ -	١٥٢٧	١٩ -
٨٢ / ١٩٨٣	٩٣١	٥٧ +	١٣٩٦	٤٩ +	٢٣٢٧	٥٢ +

المصدر : حسب من ارقام الجدول (١٠)

أنه " فى حالة كل من مصر والسودان يجرى تحويل أكثر من ٥٠ ٪ من تحويلات العاملين بالبلدان النفطية عن طريق الصيرفة غير الرسميين وتجار العملة فى الداخل والخارج " (١).

وفى الكتاب الثانى ، تقتصر الإشارة الى اثر التحويلات على ميزان المدفوعات المصرى على القول بان التحويلات قد زادت من اقل من مليون دولار فى ١٩٧٣ الى نحو ٣ بليون فى ٨٠ / ١٩٨١ ، وتنبيه القارى الى ان استمرار الاعتماد على هذا المصدر من مصادر الدخل يتوقف على مستوى النشاط الاقتصادى فى الخارج ويعنى ان تستمر أهم عناصر السكان فى الإقامة خارج مصر (٢) وبوجه عام ، يمكن القول بأننا نلاحظ ميلا واضحا لدى كثيرين من الكتاب المصريين الذين تناولوا موضوع هجرة العمالة الى التقليل من اثر التحويلات على ميزان المدفوعات المصرى زعزوفاً عن الاقرار بأثره الإيجابى على حصيله مصر من العملات الأجنبية ، وقد يفسر هذا قلة الاهتمام بمناقشة هذا الموضوع أصلاً . (٣)

-
- (١) سعد الدين عبدالفضيل : مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ ، ٨١ .
 (٢) نادر فرجاني : مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ - ٦٧ .
 (٣) من الامثلة الاخرى على هذا العزوف ، رسالة نجلاء الاهوانى عن " أثر هجرة العمالة على الاقتصاد المصرى " المقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، فى يوليو ١٩٨٤ . فهنا أيضا نجد أن المناقشة الخاصة بأثر التحويلات على ميزان المدفوعات مختصرة للغاية . وتشكو الكاتبة من ارتفاع نصيب الواردات بدون تحويلات عملة فى اجمالى التحويلات على اساس انها لا تقع تحت سيطرة السلطات النقدية ، وتستخلص من ذلك ان هذا النوع من التحويلات لا يساهم بالتالى فى تخفيض عجز ميزان المدفوعات (ص ٢٤١ - ٢٤٢) . وهو قول غير مقبول حيث ان من المؤكد ان جزءاً من هذه الواردات كان لابد ان يستورد مع أو بدون التحويلات ، كما أنه لا توجد علاقة ضرورية بين مدى خضوع مورد معين لسيطرة السلطات ومدى تأثيره فى تخفيض حجم العجز فى ميزان المدفوعات .

٢ - أثر الهجرة على الدخل القومي :

ان تحويلات المصريين العاملين في الخارج ليست فقط مصدرا للعملة الاجنبية ، ولكنها ايضا مصدر للدخل ، وقد زاد نصيبها في اجمالي الناتج القومي من ٧ ٪ في سنة ١٩٧٦ الى ٨٫٧ ٪ في ١٩٨٣/٨٢ . ولكن أثر الهجرة على مستوى الرفاهية وعلى الدخل القومي لا يقتصر بطبيعة الحال على اثر التحويلات .

فاذا اردنا تحليل اثر الهجرة على " مستوى الرفاهية " للمهاجرين ، لابد لنا من مناقشة الزيادة في حجم الاستهلاك والادخار اللذين يحققهما المهاجرون في الخارج ، وان لم تنعكس هذه الزيادة في حجم التحويلات . ان هذا يشير على الفور التساؤل عما اذا كان الاستهلاك والادخار اللذان يتمان في الخارج يمثلان ارتفاعا في " الدخل القومي " المصري . والاجابة على هذا السؤال تتوقف بدورها على ما اذا كنا سنعتبر المهاجرين " مقيمين " في مصر أو خارجها . هذه النقطة لم تحظ باهتمام يذكر في الدراسات المتعلقة بهجرة العمالة المصرية ، باستثناء واحد هو التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية بعنوان " فرص العمالة والمساواة في مصر " والذي سبقت الاشارة اليه . (١)

يميز التقرير في هذا الصدد بين الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة . ففيما يتعلق بالهجرة الدائمة يرى التقرير ان المهاجرين في هذه الحالة يجب ان يعتبروا مقيمين في الدول المضيفة ومن ثم يجب الا تحسب دخولهم ضمن الدخل القومي المصري ، بل وحتى

تحويلاتهم الى مصر يجب الا تعتبر جزءاً من الدخل القومى المصرى بل يجب اعتبارها من قبيل " الدخل التحويلية " (١). هذه الدخول التحويلية يمكن مع ذلك اعتبارها جزءاً مما يمكن تسميته " بالدخل القومى القابل للتصرف فيه " (٢). ولكن حيث ان البيانات المتوفرة عن التحويلات لا تميز بين تلك الآتية من المهاجرين هجرة مؤقتة وتلك التى تأتى من المهاجرين الدائمين ، فإنه ليس امامنا من سبيل لتقدير حجم هذه " الدخول التحويلية " . ومع ذلك فان الأرجح ان حجم هذه الدخول التحويلية الآتية من المهاجرين الدائمين ليس كبيراً اذا قورن بتحويلات المهاجرين هجرة مؤقتة . يشير التقرير من ناحية أخرى ، الى ان الهجرة الدائمة تحمل مصر خسارة معينة تتمثل فى نفقات التعليم والتدريب التى انفقتهما مصر على المهاجرين قبل هجرتهم ، فضلاً عما تفقده مصر من نقص فى الانتاج نتيجة لهذه الهجرة . هنا أيضاً نجد ان من الصعب تقدير حجم هذه الخسارة ، ولكنها على أية حال ضئيلة الحجم بدورها بسبب قلة عدد المهاجرين الدائمين فى الوقت الحاضر . من كل ذلك يبدو ان من الممكن القول بوجه عام ان الهجرة الدائمة لذوى المهارات العالية (كالفنيين والمهنيين ومن شابههم) ذات اثر صاف سلبى على مستوى الرفاهية للمصريين الباقين فى بلدهم من حيث ان مايفقد من انتاج نتيجة لهذه الهجرة يفوق على الأرجح قيمة مايتأتى من هؤلاء المهاجرين من تحويلات . أو بعبارة أخرى ، ان متوسط الدخل القابل للتصرف فيه للسكان الذين لم يهاجروا سوف يميل الى الانخفاض ، على الأرجح ، نتيجة الهجرة الدائمة لتلك الطوائف من القوة العاملة . على

Transfers

(١)

"Disposable national income".

(٢)

العكس من ذلك يبدو أن الهجرة الدائمة للعمال منخفض الانتاجية سوف يكون لها على الأرجح أثر صاف ايجابى على متوسط الرفاهية للسكان غير المهاجرين ، حتى بصرف النظر عما قد يرسل المهاجرون من تحويلات ، اذ أن الانخفاض النسبى فى الانتاج (أو الدخل) نتيجة لهجرة هؤلاء سوف يكون أقل من الانخفاض النسبى فى حجم السكان .

أما فيما يتعلق بالهجرة المؤقتة فان التقرير يقترح منهجا مختلفا تماما ، اذ يرى أنه يجب ان ندخل ضمن الدخل القومى المصرى ليس فقط ما يقوم هؤلاء المهاجرون هجرة مؤقتة بتحويله الى مصر بل جميع دخولهم فى الخارج ، وذلك على اساس ان هؤلاء المهاجرين المؤقتين يجب ان يعتبروا من المقيمين فى مصر ، رغم وجودهم بالخارج . ان الخسارة التى تلحق بالدخل القومى نتيجة هجرتهم تتمثل فى قيمة مساهمتهم فى الانتاج لو كانوا قد بقوا فى مصر ، ولكن النفع الذى يلحق بالدخل القومى يتضمن كل ما يكسبوه من دخول فى الخارج . اذن فان النفع الصافى لمصر نتيجة هجرة هؤلاء يتمثل فى الفرق بين دخولهم قبل الهجرة ودخلهم بعدها ، بالإضافة الى ما قد يحدث من ارتفاع فى انتاجيتهم نتيجة للهجرة . يترتب على هذا ان ما يقوم هؤلاء بارساله الى مصر من تحويلات لا يمثل الا جزءا من اجمالى النفع الذى يعود على الدخل القومى المصرى من الهجرة المؤقتة . (١)

جدول (١٦)

مستوى دخول المهاجرين هجرة مؤقتة

قبل وبعد الهجرة (١٩٧٧)

(الدخل النقدي الشهري بالجنهات المصرية)

(بأسعار الصرف الرسمية)

المهنة	الدولة المضيفة	مستوى الدخل		
		قبل الهجرة (١)	بعد الهجرة (٢)	النسبة (١) : (٢)
عمال البناء	المملكة السعودية	٣٣ر٤٤	٣٧٨ر٢٦	١١ر٣١
	ليبيا	٣٥ر٨٣	٢٨٩ر٥٥	٨ر٠٨
	دول الخليج الاخرى	٣٣ر٣٣	٢٦٠ر٤٢	٧ر٨١
	المتوسط العام	٣٤ر٠٠	٣٣٦ر١٩	٩ر٨٩
اساتذة ومدرسو الجامعات	المملكة السعودية	٢١٠ر٥٨	١٤٨٥ر٧١	٧ر٠٦
	ليبيا	٢٣٩ر٢٩	٩٩٢ر٨٦	٤ر١٥
	الكويت	١٦٠ر٠٠	١٠٥٦ر٢٥	٦ر٦٠
	المتوسط العام	٢٠٠ر٤٢	١٢٣٥ر٨٩	٦ر١٧
مدرسو المدارس	المملكة السعودية	٥٦ر٢٥	٤٩٢ر٥٥	٨ر٧٦
	ليبيا	٥١ر٩٧	٤٨١ر٥٨	٩ر٢٧
	الكويت ودول الخليج الاخرى	٤٥ر٣٩	٥٠٨ر٩٣	١١ر٢١
	المتوسط العام	٥٢ر٨٣	٤٩٤ر١١	٩ر٣٥

المصدر :

ILO, Op.cit, Quoted from Mohie El Din, A. External Migration of Egyptian Labour, Paper solicited by the ILO, 1980 mission, Cairo, 1980 (mimeo).

وقد قامت بعثة منظمة العمل الدولية بحساب المتوسطات

نريد ان نشير الآن الى ان البيانات المتاحة عن الطرق بين دخول المهاجرين قبل وبعد الهجرة هي بيانات نادرة للغاية ، وتكاد تقتصر على الارقام التى يتضمنها الجدول (١٦) ، وهى ارقام يكثر اقتطافها من جانب مختلف الباحثين ، ليس بالضبط بسبب دقتها أو شمولها بل لمجرد عدم وجود ما هو أفضل منها . ويشير تقرير منظمة العمل الدولية الذى اشرنا اليه حالا ، الى عدد من النقائص التى تشوب هذه الارقام فهى من ناحية ، تعتمد على مسح أجري فى ١٩٧٧ ، فلا تعكس ما حدث من تغيرات منذ ذلك الوقت ، وهى تتعلق بثلاث فئات فقط من العالمين ، كما ان العينة المستخدمة من عمال البناء ، على الأخص ، لا يبدو أنها عينة ممثلة تمام التمثيل لهذه الطائفة من العمال . أضاف الى ذلك أن العينات التى تعتمد عليها الارقام أصغر كثيرا من اللازم ، والارقام الدالة على مستويات الدخل المكتسبة فى الخارج لا تشمل ما قد يحصل عليه المهاجرون من سكن مجاني ومزايا عينية أخرى ولا ما قد يحققونه من ارتفاع فى الانتاجية نتيجة للهجرة ، والارقام الدالة على مستويات دخول المهاجرين قبل الهجرة قد لا تعكس بالضبط مستوى انتاجيتهم فى مصر أو مستوى انتاجية من يحلوا محلهم . كذلك يلاحظ التقرير ان الرقم الدال على اجور عمال البناء قبل الهجرة ، المتضمن فى هذا الجدول يجب أن يعدل الى أعلى لكي يعكس التغير فى مستوى الاسعار فى الفترة (٧٣ - ١٩٧٧) الامر الذى من شأنه ان يرفع الرقم الوارد فى الجدول عن متوسط اجور عمال البناء (٣٤ جنيه) الى ما يقرب من ١٠٥ جنيه وان يخفض النسبة بين اجورهم بعد وقبل الهجرة الى ٣٢ : ١^(١) يستخلص من كل هذه التحفظات أن " كلا من الدخول قبل الهجرة وبعدها ، ومن ثم كلا من الخسارة الناجمة عن الهجرة والنفع العائد منها ، هو

أكبر فى الحقيقة مما تعكسه الأرقام الواردة فى هذا الجدول" (١) ولكن التقرير يرى ان هذا الجدول يعطى ، مع كل ذلك ، " فكرة تقريبية عن الفوارق بين دخول المهاجرين قبل الهجرة وبعدها " ، حيث تبلغ دخول المهاجرين فى الخارج مستويات تتراوح بين ستة أمثال وعشرة أمثال دخولهم فى مصر قبل الهجرة .

فإذا قبلنا هذه الأرقام ، وافترضنا ان المصريين العاملين بالخارج يمثلون نحو عشر القوة العاملة المصرية ، فانه يترتب على ذلك ان الهجرة ادت الى زيادة فى الدخل من العمل بنسبة تتراوح بين ٥٠ ٪ و ٩٠ ٪ ، سواء فى ذلك حجمه الاجمالى أو نصيب العامل الواحد فإذا افترضنا ايضا ان الدخل من العمل يمثل نحو ٥٠ ٪ من الدخل القومى فى مصر ، كان معنى ذلك ان الهجرة قد ادت الى زيادة الدخل القومى المصرى بنسبة تتراوح بين ٢٥ ٪ و ٤٥ ٪ .

هذه الزيادة لا يمكن الاستهانة بها ، وهى تفوق بكثير الاثر الذى يجرى حسابه على اساس ادخال التحويلات وحدها ضمن الدخل القومى المصرى ، حيث لا تتعدى الزيادة فى الدخل القومى ، فى هذه الحالة ، نحو ١١ ٪ فى سنة ١٩٧٨ أو ١٩٧٩ (انظر الجدول ١٧) . والفرق بين النتيجة يعود الى ان النتيجة الاخيرة انما تقوم على تقديرات للتحويلات هى اقل من حقيقتها كما انها تستبعد تماما ما ينفق المهاجرون ، فى الخارج ، على الاستهلاك وما يقومون به من ادخار (٢) .

(١) نفس المرجع ، ص ٢٣٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٨١)

جدول (١٧)

التحويلات منسوبة الى الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الاجمالى (%)

الناتج القومى والتحويلات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠/٨١	١٩٨١/٨٢	١٩٨٢/٨٣
الناتج المحلى الاجمالى باسعار السوق (ملايين الجنيهات المصرية) (١)	٤٣٣٩	٥٢١٨	٦٧٢٧	٨٣٤٤	٩٧٩٥	١٢٧٠٥	١٦٩٤٦	٢٠٧٢٧	٢٥٤٩٤
الناتج القومى الاجمالى باسعار السوق (ملايين الجنيهات المصرية) (٢)			٧١٠٥	٨٨٠٢	١٠٧٥٩	١٣٥٠٩	١٨١١٧	٢١٥٣٤	٢٦٧٩٣
التحويلات (نقدية وعينية) (ملايين الجنيهات المصرية) (٣)	١٤٠	٢٥٧	٥٣١	٦٤٩	١٢٤١	١٥٤٩	١٧٠٧	١٤٤٦	٢٣٢٧
التحويلات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (%)	٣ر٢	٤ر٩	٧ر٩	٧ر٨	١١ر	١٢ر٢	١٠ر١	٧ر٠	٩ر١
التحويلات كنسبة من الناتج القومى الاجمالى (%)			٧ر	٧ر٤	١١ر	١١ر٢	٩ر٤	٦ر٧	٨ر٧

المصادر :

World Bank: Arab Republic of Egypt, Issues of Trade Strategy and Investment Planning, June 1983, p.408.

(١)

World Bank, Op.cit. : American Embassy in Cairo: Economic Report , Nov.1983.

(٢) حسب من

(٣) جدول (١٠) فيما تقدم ، فيما عدا الرقم الخاص بسنة ١٩٨٢/٨١ الذى أخذ من التقرير السنوى للبنك المركزى (١٩٨٣/٨٢) .

٣ - اثر الهجرة على معدلات الادخار وانماط الاستهلاك والاستثمار :

غنى عن البيان ان الهجرة تؤدى ، ابتداءً ، الى انخفاض مستوى الاستهلاك والادخار والاستثمار فى الدولة المهاجر منها بما يعادل ما كان يحصل عليه المهاجر فيها من دخل قبل الهجرة . وغنى عن البيان ايضا ان جزءاً مما يحصل عليه المهاجر من دخل فى الدولة المضيفة يضيع على الدولة المهاجر منها ، وهو الجزء الذى يتمثل فيما ينفقه المهاجر على الاستهلاك والاستثمار فى الخارج .

ولكن الدولة المهاجر منها ، أو الدولة الام ، تحقق ، من ناحية اخرى ، زيادة فى حجم ادخارها واستثماراتها بسبب الهجرة . هذه الزيادة فى الادخار والاستثمار تتمثل فى العناصر الاتية :

١ - ذلك الجزء من التحويلات النقدية التى يقوم بها المهاجرون ويتم ادخاره واستثماره فى الدولة الام .

٢ - ذلك الجزء من الواردات (سواء المعلن أو غير المعلن عنها) التى تمول عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، ويتكون من سلع رأسمالية أو وسيطة .

٣ - ذلك الجزء من الزيادة فى ودائع العملات الاجنبية فى بنوك الدولة الام او البنوك الاجنبية العاملة فيها الذى يستخدم فى تمويل مشروعات استثمارية محلية ، بالاضافة الى ذلك الجزء من الفوائد المحققة على هذه الودائع ، الذى يستخدم ايضا فى تمويل الاستثمار المحلى .

يظهر لنا مما تقدم أن أية محاولة لتقدير أثر الهجرة على اجمالى الادخار والاستثمار لابد ان تسفر عن ارقام تقريبية بحتة . ففى حالة مصر مثلاً ، لا يتوفر لدينا الا بيانات محدودة وقاصرة للغاية عما يحصل عليه

المهاجرون من دخول فى الخارج وعما كانوا يحصلون عليه قبلها ، أو عن مستوى الميل للادخار لدى المهاجرين ، سواء فى الداخل أو الخارج . كما لا تتوافر لدينا أية معلومات عن ذلك الجزء من التحويلات النقدية الذى يتم ادخاره ولا ينفق على الاستهلاك .

ان لدينا بعض البيانات التفصيلية عن عناصر الواردات الممولة عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ، التى قد تسمح لنا بالتمييز بين الواردات الاستهلاكية والرأسمالية والواردات من السلع الوسيطة ولكننا من ناحية أخرى لا نعرف كم من ودائع العملات الأجنبية التى يملكها والمهاجرون المصريون فى البنوك العاملة فى مصر أو من قيمة الفوائد المتحققة على هذه الودائع ، يذهب للاستثمار المحلى وكم يتم تحويله الى الخارج . ليس امامنا اذن الا ان تكتفى بابداء بعض الملاحظات والاستنتاجات العامة عما يمكن ان يكون قد ترتب على الهجرة من آثار على حجم المدخرات والاستثمارات المحلية .

نلاحظ أولا أنه منذ الزيادة الكبيرة التى طرأت على حجم التحويلات فى منتصف السبعينات ، زادت نسبة التحويلات الى الناتج المحلى الاجمالى الى ما يقرب من الضعف ، من ٤٩ ٪ فى ١٩٧٥ الى ٩١ ٪ فى ١٩٨٣ / ٨٢ (١) . ولكننا نلاحظ انه فى نفس الفترة ، أى فى سبع سنوات ، ارتفع ايضا معدل الادخار (أى نسبة الادخار القومى الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى) بدرجة كبيرة ، حيث زاد من ١٥ ٪ الى ٢١ ٪ فى تلك الفترة . وفى خلال العشر سنوات السابقة يبدو أن معدل الادخار قد بلغ أعلى مستوى له فى السنتين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ حيث وصل الى ٢٥ ٪ ، بالمقارنة ب ٢١ ٪ فى سنة

(١) انظر الجدول (١٧) فيما تقدم .

١٩٧٦ و ٢٠ ٪ فى ١٩٨١/٨٠ (١) ، ولكننا نلاحظ أنه فى هاتين السنتين (٧٨ ، ١٩٧٩) بلغت ايضا نسبة التحويلات الى اجمالى الناتج القومى اعلى مستوى لها وهو نحو ١١ ٪ بالمقارنة ب ٧ ٪ فى سنة ١٩٧٦ و ٧٨ ٪ فى ٨٢ / ١٩٨٣ .

نلاحظ أيضا ان معدل الاستثمار قد زاد ، منذ ١٩٧٤ ، بدرجة تفوق حتى ما تحقق من زيادة فى معدل الادخار . ففي ١٩٧٠ لم يزد معدل الاستثمار الاجمالى عن ١٣ر٩ ٪ من الناتج القومى الاجمالى ، ولكنه ارتفع الى ٢٢ ٪ فى سنة ١٩٧٤ ثم الى ٣٣ر٤ ٪ فى ١٩٧٥ واستقر عند هذا المستوى ، أى نحو ثلث الناتج القومى الاجمالى ، فى أوائل الثمانينات (٢)

ان هذا التصاحب الزمنى بين الارتفاع الكبير فى معدلى الادخار والاستثمار من ناحية ، وبين الارتفاع الكبير فى حجم التحويلات ، قد يرجع وجود علاقة سببية بينهما ، أى أن الزيادة فى التحويلات ادت الى ارتفاع معدلى الادخار والاستثمار ، ولكن لابد أن هناك عوامل أخرى بالإضافة الى التحويلات ، ساهمت فى ارتفاع معدلى الادخار والاستثمار . من هذه العوامل ارتفاع معدل النمو فى الناتج القومى الاجمالى بعد ١٩٧٥ ولكن هذا الارتفاع فى معدل النمو نفسه يعود جزء منه بدوره الى الزيادة فى التحويلات . هناك ايضا مجموعة الاجراءات المكونة لما يسمى بسياسة الانفتاح والتي قد تكون مسئولة الى حد ما عن ارتفاع معدلى الادخار والاستثمار ، ولكن هناك من هذه الاجراءات نفسها ما قد يكون قد أشـر فى معدلات الادخار والاستثمار من خلال تأثيره على حجم التحويلات مثل تخفيف القيود على الاستيراد وعلى التعامل فى النقد الاجنبى .

(١) انظر الجدول (١٨) فيما بعد .

(٢) انظر الجدول (١٨) .

ان من الطبيعي ان نتوقع ان يكون اثر الزيادة فى التحويلات على ادخار القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة اكبر من اثره على الادخار العام والاستثمارات العامة ، وهناك من الارقام ماقد يرجح ذلك . فحينما بلغت التحويلات اقصى حجم لها كنسبة من الناتج القومى الاجمالى فى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، بلغ الادخار الخاص أيضا اقصى حجم له ، بينما نجد ان الادخار العام قد اتخذ مسارا مختلفا . (١)

كذلك نلاحظ ان تطور الاستثمارات الخاصة كان اقرب الى تطور حجم التحويلات من الاستثمارات العامة (٢) . ولكن من حيث ان نصيب القطاع العام فى اجمالى الاستثمارات هو اكبر بكثير من نصيبه فى اجمالى المدخرات (٧٠ ٪ و ٥٠ ٪ على التوالى فى ٨٠ / ١٩٨١) ، فان —— الطبيعى ان نجد ان التقلبات فى حجم التحويلات قد انعكست فى تقلبات معدل الادخار اكثر مما انعكست فى تقلبات معدل الاستثمار .

(١) انظر الجدول (١٩) .

(٢) قارن بين ارقام الجدولين (١٨) و (١٧) .

جدول (١٨)

الاستهلاك والادخار والاستثمار (١٩٨١/٨-٧٤)
(بالاعمار الجارية)

١٩٨١/٨٠		١٩٧٩		١٩٧٨		١٩٧٧		١٩٧٦		١٩٧٥		١٩٧٤		الناتج القومي والناتج المحلي مكونتهما
الناتج من المحلي الاجالي	مليون جنيبه مصري	الناتج من المحلي الاجالي	مليون جنيبه مصري	الناتج من المحلي الاجالي	مليون جنيبه مصري	الناتج من المحلي الاجالي	مليون جنيبه مصري	الناتج من المحلي الاجالي	مليون جنيبه مصري	الناتج من المحلي الاجالي	مليون جنيبه مصري	الناتج من المحلي الاجالي	مليون جنيبه مصري	
١٠٠	١٦٦٤٦	١٠٠	١٢٧٠٥	١٠٠	٩٧١٥	١٠٠	٨٣٤٤	١٠٠	٦٧٢٢	١٠٠	٥٢١٨	١٠٠	٤٣٣٩	الناتج المحلي الاجالي (بالاعمار السنوية)
٨٣	١٤٠٨١	٨٢	١٠٤٣١	٨٤	٨١١٠	٨١	٦٨٠٤	٨٣	٥٦٠٦	٨٨	٤٥٧٨	٩٤	٤٠٩٠	الاستهلاك النهائي :
٢٠	٣٢٦٣	١٧	٢١٧٢	٢١	٢٠١٢	١٩	١٦٦٨	٢٥	١٦٧٠	٢٥	١٢٩٨	٢١	٨٩٩	الملم
٦٤	١٠٨٢٦	٦٥	٨٢٥٩	٦٣	٦١٢٨	٦٢	٥١٢٦	٥٨	٣٩٣٦	٦٣	٣٢٨٠	٧٣	٣١٩١	الخلس
٣٠	٥١١١	٣٣	٤١٧٣	٣١	٣١٠١	٢٩	٢٤٣٤	٢٨	١١١٠	٣٣	١٧٤١	٢٢	١٧٥	الاستثمار الاجمالي
٢٨	٤٧٠٢	٣٠	٣٧٦٣	٢٧	٢٦٨٥	٢٢	١٨٧٣	٢٢	١٤٢١	٢٤	١٢٨٢	١٦	٦٨٥	اجالي الاستثمار الثابت :
٢٠	٣٣٠٦	٢٢	٢٨٤٧	٢٣	٢٢٣٠	١٨	١٥٠٥	١٥	٩٨٠	١٦	٨٦٣	١٣	٥٨٢	الملم
٨	١٣٩٦	٧	١١٦	٥	٤٥٥	٤	٣٦٨	٧	٤٩١	٨	٤١٩	٢	١٠٣	الخلس
٢	٤٠٩	٣	٤١٠	٤	٤١٦	٧	٥٦١	٧	٤٣٩	٩	٤٥٩	٧	٢٩٠	التغير في المخزون :
٢	٢٦٤	٢	٢٧٠	٣	٢٥٠	٤	٣٣٧	٤	٢٦٣	٥	٢٧٥	٤	١٧٤	الملم
١	١٤٥	١	١٤٠	٢	١٦٦	٣	٢٢٤	٣	١٧٦	٤	١٨٤	٣	١١٦	الخلس
١٣	٢٢٥٤	١٥	١٨٩٩	١٥	١٤٩٦	١١	٨٩٤	١٢	٧٨٩	٢١	١١٠١	١٧	٧٢٦	نتيجة الموارد (صادرات - واردات) :
٤٧	٧١٩٢	٤٦	٥٨٠٤	٣٧	٣٦٦٦	٣٣	٢٧٧٠	٣٤	٢٢٨٧	٤١	٢١٥٤	٣٧	١٦١٦	واردات السلع ودخول عناصر الانتاج
٣٤	٥٧٣٨	٣١	٣٩٠٥	٢٢	٢١٣٠	٢٢	١٨٧٦	٢٢	١٤١٨	٢٠	١٠٥٣	٢٠	٨١٠	صادرات اسلع ودخول عناصر الانتاج
١١٣	١٩٢٠٠	١١٥	١٤٦٠٤	١١٥	١١٢٩١	١١١	٩٢٣٨	١١٢	٧٥١٦	١٢١	٦٣١٩	١١٧	٥٠٦٥	الموارد الاجمالية (١)
١٧	٢٨٥٧	١٨	٢٥٧٠	١٦	١٧٢٩	١٨	١٦٠١	١٧	١١٢١					الادخار المحلي
	٦١٦		٨٠٤		٩٦٤		٤٥٨		٣٤٧					صافي دخول عناصر الانتاج
	٤٢		٦٢		٢١		٣٠		٣١					التدبيرات احوالية الجارية
	٣٥١٠		٣٤٣٦		٢٧٢٢		٢٠٨٩		١٥٠٢					الادخار الفممي
	١٧٥٥٧		١٣٥٠٩		١٠٧٥٩		٨٨٠٢		٧١٠٥					الناتج القومي الاجالي (بالاعمار السنوية)
	٢٠٠		٢٥٠٤		٢٥٠٣		٢٣٠٧		٢١٠٢					الادخار القومي كسبة مضافة من الناتج القومي الاجالي

جدول (١٩)

الادخار العام والادخار الخاص (٧٦ - ٨٠ / ١٩٨١) (بملايين الجنيهات المصرية)

١٩٨١ / ٨٠		١٩٧٩		١٩٧٨		١٩٧٧		١٩٧٦		الادخار القومى ومكوناته
٪	مليون جنيه مصرى	٪	مليون جنيه مصرى	٪	مليون جنيه مصرى	٪	مليون جنيه مصرى	٪	مليون جنيه مصرى	
التغير		التغير		التغير		التغير		التغير		
٢	٣٥١٠	٢٦	٣٤٣٦	٣٠	٢٧٢٢	٣٩	٢٠٨٩	-	١٥٠٧	الادخار القومى
٣٠٥	١٧٥٣	٣٥ -	٤٣٣	٢٦ -	٦٦٨	٢٦٨	٨٩٨	-	٢٤٤	ادخار القطاع العام (بما فى ذلك الحكومة)
٤١ -	١٧٥٧	٤٦	٣٠٠٣	٧٢	٢٠٥٤	٦ -	١١٩١	-	١٢٦٣	ادخار القطاع الخاص

المصدر : نفس المصدر السابق ، ص ٤١٦ ، ٤٣٣ ، واذيفت اليه النسب المئوية .

إذا حاولنا ان نذهب الى أبعد من ذلك فنحاول تقدير حجم ما ساهمت به التحويلات فى الزيادة التى حدثت فى معدلات الادخار والاستثمار فاننا نجد أنفسنا بالطبع فى وضع أكثر صعوبة بكثير مما كنا فيه ونحن نبحث ——— إذا كانت التحويلات قد ساهمت أو لم تساهم فى تلك الزيادة . ذلك أننا لا نحوز أى بيانات ، كما سبق ان ذكرنا ، عن نمط انفاق التحويلات النقدية وتوزيعها بين الاستهلاك والاستثمار ، وان كان لدينا بعض البيانات عن مكونات العنصر الاخر من عناصر التحويلات ، وهو الاستيراد بدون تحويل عمله . والجدول (٢٠) يحتوى على الارقام الدالة على هذه المكونات وقد استقيناها من تقرير للبنك المركزى ثم اعدنا تصنيفها لكى نميز بوضوح اكبر بين الواردات الاستهلاكية والواردات الرأسمالية .

وأول ما نلاحظه على هذا الجدول هو التقلب الشديد الذى تتعرض لـه مختلف عناصر الواردات وقيمتها الاجمالية . نلاحظ ايضا ضخامة نصيب " مواد البناء والخشب " التى تشكل ٣٦ - ٣٨ ٪ من اجمالى هذه الواردات . فإذا استبعدنا مواد البناء والخشب والورق ومعدات الطباعة ، فان نصيب السلع الرأسمالية لا يتجاوز بعد ذلك ١٧ - ١٨ ٪ . من ناحية أخرى نلاحظ ان المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة ، يتراوح نصيبها بين ربع وثلث اجمالى الواردات بدون تحويل عملة .

والآن فاننا اذا افترضنا ان هيكل التحويلات النقدية ، أى توزيعها بين سلع الاستهلاك والاستثمار ، هو نفس هيكل التحويلات العينية كما يبينها الجدول (٢٠) ، فانه يظهر لنا أن مساهمة التحويلات (بنوعيهما) فى اجمالى الاستثمار فى مصر لا يمكن الاستهانة بها على الاطلاق . فاذا اخذنا سنة ٨٠ / ١٩٨١ على سبيل المثال ، وهى سنة يمكن اعتبارها سنة " عادية " فيما يتعلق بحجم التحويلات ، لوجدنا ان حجم الانفاق الاستثمارى فى اجمالى

التحويلات (بناءً على الافتراضات المتقدمة) يبلغ نحو
١٢٤٤ مليون جنيهه ، أو ما يمثل ٢٤ ٪ من الاستثمار الاجمالي في
مصر ونحو ٨١ ٪ من اجمالي استثمارات القطاع الخاص .

(٩٠)

جدول (٢٠)

الواردات بدون تحويل عمل

١٩٨٣/٨٢		١٩٨٢/٨١		١٩٨١/٨٠		عناصر الواردات بدون تحويل عمل
٪	ملايين الجنيهات المصرية	٪	ملايين الجنيهات المصرية	٪	ملايين الجنيهات المصرية	
						أ - <u>سلع استهلاكية</u> :
١٧ر٣	٢٤٢ر٧	٩ر١	٨٩ر٧	١٣ر٢	١٦٤ر٨	١ - مواد غذائية
٥٠	٧٠ر٢	٤ر٩	٤٨٠	٦ر٢	٧٨ر٣	٢ - سلع غير معمرة غير المواد الغذائية (١)
٩ر٨	١٣٧ر٣	١٠ر٢	٩٩ر٨	١٠ر٦	١٣٣ر٠	٣ - سلع استهلاكية معمرة (٢)
٣٢ر١	٤٥٠ر٢	٢٤ر٢	٢٣٧ر٠	٣٠ر٠	٣٧٦ر١	اجمالى السلع الاستهلاكية
٣٧ر٨	٥٣١ر٣	٣٦ر٠	٢٥٩ر٣	٢٨ر٣	٤٧٩ر٠	ب - مواد البناء والخشب (٣)
						ج - <u>سلع رأسمالية ووسيلة غير مواد البناء والخشب</u> :
٦٢ر٧	٣٧ر٠	٢ر٢	٣١ر٠	٢ر٧	٣٣ر٦	١ - ورق ومعدات الطباعة (٤)
٩ر٩	١٣٨ر٦	١٧ر٧	١٧٤ر٧	١١ر٤	١٤٣ر٣	٢ - لوريات وسيارات نقل (٥)
١٧ر٠	٢٤٧ر١	١٨ر٤	١٨١ر١	١٧ر٠	٢١٨ر٦	٣ - سلع اخرى
٣٠ر١	٤٢٣ر٢	٣٩ر٣	٣٨٦ر٣	٣١ر٦	٣٩٥ر٠	اجمالى السلع الرأسمالية والوسيلة غير مواد البناء والخشب
١٠٠	١٤٠٤ر٧	١٠٠	٩٨٣ر١	١٠٠	١٢٥١ر١	الاجمالى العام

(انظر ملاحظات الجدول فى الصفحة التالية)

المصدر: البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى ١٩٨٣/٨٢،
مع اعادة تصنيف البنود وحساب النسب المئوية .

ملاحظات الجدول (٢٠) :

- ١ - تشمل الادوية والمنسوجات والملابس الجاهزة ولعب الاطفال، والمصنوعات الزجاجية ، والادوات المكتبية ، ومنتجات البلاستيك الخ .
- ٢ - تشمل السيارات وقطع الغيار المتعلقة بها ، والاطارات، والثلاجات وماكينات الغسيل ، وأجهزة التليفزيون وغيرها من السلع الكهربائية الاستهلاكية ، وأجهزة التصوير .
- ٣ - تشمل الحديد والاسمنت والمواد الكيماوية والخشب بأنواعه، والاسلاك والكابلات والقيشاني والرخام والادوات الصحية ، وآلات الحفر والرفع وغيرها من معدات البناء .
- ٤ - تشمل ايضا اجهزة تصوير المستندات .
- ٥ - تشمل الوقود والخيوط الصناعية والبلاستيك والالات والجرارات وقطع الغيار المتعلقة بها .

ان ما أشرنا اليه فيما سبق من صعوبة تقدير ذلك الجزء من التحويلات الذى يتجه الى الاستثمار ، قد يفسر لنا ضالة ماكتب عن هذا الموضوع فى الدراسات التى تناولت موضوع الهجرة ، أى اثر الهجرة ، والتحويلات بوجه خاص ، فى معدل الاستثمار فى مصر . ان هناك تقديرين لسوزان مسيحة لنسبة التحويلات الى اجمالى الادخار المحلى واجمالى المدخرات فى القطاع الخاص هما ١٦ ٪ و ٧٥ ٪ على التوالى فى سنة ١٩٧٦ (١) ، ولكن التحويلات لا يمكن اعتبارها كلها من قبيل المدخرات او الاستثمار . من ناحية أخرى ، نجد الدراسات المتعلقة بالهجرة مليئة بالشكوى من ضالة مساهمة الهجرة فى رفع معدل التنمية فى مصر وقلّة مساهمة التحويلات فى الاستثمارات " المنتجة " . فنجد مثلاً فى دراسة لسوكنات وبيركس وسراج الدين ، نشرت فى ١٩٨١ ، فقرة تقول :

" ان التحويلات ، وان كانت قد صادفت ترحيباً باعتبارها مصدراً من مصادر العملات الاجنبية ، لم يحقق نمط انفاقها ما علقه عليها اقتصاديو التنمية من آمال . ان جزءاً كبيراً منها ينفق على الاستهلاك ، الذى يمثل بعضه استهلاكاً ترفيهاً ومظهرياً والقليل منها هو ما يذهب للاستثمار . ان هذا هو ما حداً بوثيقة الخطة الخمسية المصرية (٧٨ - ١٩٨٢) الى القول بأن :

(الاعداد المتزايدة من المصريين المهاجرين بحثاً عن أجور اعلى يعودون الى مصر وقد زادت قدراتهم الشرائية ولكنهم لا يتجهون بها الى الادخار والاستثمار بل الى الامعان فى الاستهلاك) (٢) .

(١) Messiha, S.: Export of Egyptian School Teachers, Cairo Papers in Social Science, A.U.C., Vol.3, No.4, Cairo, April 1980, p.42.

(٢) Socknat, J. Birks, S. and Serageldin, I. "Interantional Labour Migration in the Middle East and North Africa , Conference on Social Legislation and Social Structure in the Contemporary Near and Middle East, " The American Council of Learned Societies and the Social Science Research Council (mimeo), Rabat, September 25-29, 1981, pp.27-8.

كما نصادف تعليقات مماثلة في الاوراق المقدمة الى مؤتمر الاكوا المعقود في نيقوسيا في عام ١٩٨٢ (١) ، وفي دراسة البنك الدولي في سنة ١٩٨١ (٢) ، بينما نجد الكتاب المصريين الذين تناولوا موضوع الهجرة يميلون الى وصف الانفاق الاستهلاكي للمهاجرين المصريين ————— " بالافراط " (٣) وبأنه " لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث لهذه المجتمعات (٤) وبأنه " شره " (٥) و " مخرب " (٦) ، ليس فقط من وجهة نظر التنمية الاقتصادية في مصر بل ومن وجهة نظر المهاجرين ————— أنفسهم أيضا ، حيث أنهم يجدون أنفسهم بعد عودتهم الى مصر غير قادرين على المحافظة على نفس مستويات استهلاكهم القديمة ، مما يدفعهم الى محاولة الهجرة من جديد . (٧)

(١) انظر مثلا الاوراق الاتية :

Yeslams, S.: " Major Issues in Sending Countries," p.412.,
Khoury, M.: The Socio-Cultural Effects of International Migration,
pp.6089 in ECWA Conference on International Migration in the Arab
World, Nicosia, Cyprus, 11-16 May 1981, Published in Beirut, 1982.

(٢) World Bank , Manpower and International Labour Migration. Op. cit, p.255.

(٣) سعد الدين وعبدالفضيل : مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) فرجاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ .

(٦) سعد الدين وعبدالفضيل : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٥ .

(٧) فرجاني : مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤ .

ان هذه الشكوى التى يكثر ترديدها تعتمد ، فيما يبدو لنا ، على الانطباعات اكثر مما تعتمد على الارقام ، وقد تكون مبالغة فيما تذهب اليه . فيكاد يكون الدليل الاحصائى الوحيد المقدم لتأييد القول بان التحويلات أدت الى زيادة كبيرة فى الاستهلاك هو الارقام الدالة على الاستهلاك الاجمالى والواردات الاجمالية ^(١) ، وكلاهما قد زاد بالفعل زيادة سريعة خلال السبعينات ولكنهما لابد قد تأثرا بعوامل قد لا يكون لبعضها أية علاقة بالهجرة . أضف الى ذلك انه ليس من الواضح تماما ما الذى يمثل " افراطا " فى الاستهلاك وما الذى يمثل استهلاكا " معتدلا " ، وما اذا كان ماحدث من زيادة فى الاستهلاك هو نتيجة طبيعية للزيادة فى الدخل ، كانت ستحدث حتما سواء كانت تلك الزيادة فى الدخل مقترنة او غير مقترنة بالهجرة . على أية حال فانه اذا كان معيارنا فى تحديد ما اذا كانت الزيادة فى الاستهلاك مفرطة أو غير مفرطة هو ماحدث لنسبة الاستهلاك الخاص فى الدخل ، فان ارقام الجدول (١٨) فيما تقدم لا تشير الى ارتفاع هذه النسبة ، بل تشير الى ان نسبة الاستهلاك الخاص الى الناتج المحلى الاجمالى قد انخفضت فيما بين ٧٤ و ١٩٧٥ ثم بقيت ثابتة تقريبا بعد ذلك عند ٦٢ - ٦٤ ٪ من المؤكد بالطبع أن الحجم المطلق لاجمالى الاستهلاك الخاص قد زاد بسرعة ولكن كلا من الادخار والاستثمار قد زادا ايضا بسرعة مماثلة . بل انه ليس من المؤكد لدينا ان ارتفاع درجة الطموح نحو مستويات اعلى من الاستهلاك الذى ربما نتج عن الهجرة ، هو بالضرورة ، وفى جميع الاحوال ، شئ مضر بالتنمية . فكما قد يشجع هذا الطموح على مزيد من الهجرة ، قد يكون ايضا عاملا مساعدا على بذل جهد اكبر فى العمل او على زيادة الميل للاستثمار بعد عودة المهاجر الى بلده .

(١) امظر مثلا سعد الدين وعبدالفضيل ، مرجع سابق ، ص ٨٧ ، ٩١ .

كذلك تمتلئ الدراسات المتعلقة بالهجرة بالشكوى من اتجاه معظم الاستثمارات الممولة من تحويلات المهاجرين الى فروع " غير منتجة " " فيشار مثلا الى ان هذه الاستثمارات قد اتجهت فى الاساس الى مجالات عالية الربح وسريعة العائد ولكنها لا تساهم مساهمة تذكر فى التنمية ، كالبناء أو شراء مساكن كانت قائمة بالفعل أو المضاربة على الأرض أو ودائع البنوك أو تجارة الاستيراد ، بدلا من أن تتجه الى زيادة رأس المال فى شركات مساهمة جديدة فى الصناعة أو الزراعة . (١) هذه الشكوى قد تكون مبررة ولكنها على أية حال لا تستند الى أى دليل احصائى حاسم فى دلالته . ففى دراسة لمحمود عبدالفضيل مثلا ، نجده يستند فى تأييده لهذا الرأى الى نتائج الاستقصاء الذى قام به عمرو محيى الدين عن اتجاهات الاستثمار لدى ثلاث عينات صغيرة من عمال البناء والمدرسين وأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات الذين عملوا لفترة ما فى احدى بلاد النفط الغنية ووجه اليهم اسئلة تتعلق بتفضيلاتهم فيما يتعلق بفروع الاستثمار المختلفة التى يميلون الى الاتجاه اليها بعد عودتهم الى الوطن . وقد اتخذ صاحب الاستقصاء من درجة تكرار تفضيل معين لنوع ما من انواع الاستثمار دليلا على الاهمية النسبية لهذا الاستثمار فى اجمالى الانفاق الاستثمارى . فنجد مثلا ان مجرد تكرار تفضيل الاستثمار فى المباني السكنية وشراؤها ٥٥ مرة من جانب مدرسى وأساتذة الجامعات بالمقارنة بتكرار تفضيل الاستثمار فى مشروع انتاجى جديد ٣٣ مرة فقط يتخذ دليلا على غلبة الاستثمار " غير المنتج " (٢) . فضلا عن أن مثل هذه الاجابات

(١) انظر مثلا : محمود عبدالفضيل : " آثار هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية على العمليات التضخمية وعلى مستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى " ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٨٠ ، ص ١٣ ، ٢٢ - ٢٥ . وانظر كذلك :

اتحاد جمعيات التنمية الادارية بالاشتراك مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة : مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، القاهرة ٢٩ - ٣٠ يناير ٨٤ ، ورقة ص . عبدالرؤف : " هجرة العمالة المصرية حصاد السبعينات ، ص ٣١ ، وكذلك :

قد تعكس مجرد تفضيلات وليس حجم الانفاق الفعلى، فانها لا تخبرنا بشيء عن الحجم النسبى لكل من هذه الفروع من فروع الاستثمار فى اجمالى الانفاق الاستثمارى . بل قد يتساءل المرء عما اذا كان الاستثمار المتجه الى بناء المساكن يمكن حقا اعتباره استثمارا " غير منتج " فى ظل الندرة الحالية فى المباني السكنية فى مصر ، وعما اذا كان احلال المساكن المبنية بالطوب الاحمر محل بيوت الطوب النيبى التقليدية فى الريف المصرى ، وهو يشكل فيما يبدو نسبة عالية من مدخرات المهاجرين الريفيين (١) ، هو شيء غير مرغوب فيه حقا من الوجهة الاجتماعية .

فاذا انتقلنا الى انماط الانفاق الاستهلاكى المتولد من تحويلات المهاجرين ، فاننا نواجه هنا ايضا بعدم توافر البيانات عن نمط انفاق التحويلات النقدية ، وان كان من الممكن ان نفترض ان الجزء الاكبر من هذا النوع من التحويلات ينفق على السلع الضرورية لاستهلاك عائلات المهاجرين التى لم تغادر مصر . أما عن التحويلات العينية التى تفوق فى قيمتها التحويلات النقدية بدرجة ملحوظة ، فاننا لا نستطيع بالاعتماد على ارقام الجدول (٢٠) التى أوردناها فيما تقدم ، تأييد أو دحض القول بان هناك تحيزا فى هذه الواردات لصالح السلع الترفية . ذلك ان معظم السلع المتضمنة تحت بند " المواد الغذائية والسلع الاخرى غير المعمرة ، مثل الجبن والزيت والدهون والاقمشة والمصنوعات الزجاجية . . . الخ " قد تشمل اصنافا ضرورية واصنافا كمالية وليس بمقدورنا ، من الارقام المتاحة التمييز بين النوعين . قد نذهب الى اعتبار كل السلع الاستهلاكية المعمرة سلعا كمالية ولكن هذه السلع لا تمثل الا نحو ١٠ ٪ من اجمالى السلع الممولة بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

== (٢) عبد الفضيل : آثار هجرة العمالة . مرجع سابق ، ص ٢٥ - ٢٧ ، وسعد

الدين عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ٩٧ - ٩٨ .

(١) فاطمة خفاجى : الاثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة المؤقتة من

قرية قبابات ، دراسات سكانية ، العدد ٦١ ، ابريل - يونية ١٩٨٢ ،

ومع ذلك لازال القول بأن الجزء الأكبر من التحويلات يجرى تبديده على سلع الاستهلاك الترفية والمظهيرية هو من أكثر الآراء شيوعاً في الكتابات المتعلقة بهجرة العمالة المصرية ، بالرغم من عدم توفر أى دليل حاسم يؤيده .

ان من أولى الأبحاث التى عبرت عن هذا الرأى ، والتى يكثر اقتطافها من جانب المتناولين لهذا الموضوع ، ورقة قدمها ابراهيم سعد الدين الى مؤتمرات الاقتصاديين المصريين المنعقد فى القاهرة فى ١٩٧٧ (١) . ومنذ ذلك الوقت دأب الكثير من الكتاب على القول بان هجرة العمال المصريين الى دول النفط ادت بهم الى تبنى أنماط للاستهلاك " جديدة تماما " واخضعتهم لما يسمى " بأثر المحاكاة " لأنماط استهلاك لم تكن مألوفة لديهم من قبل (٢) وقد عمد عمرو محيى الدين الى تأييد هذا الرأى بالاستناد الى نتائج الاستقصاء الذى أجرى على عينة من عمال البناء . فعندما سئل هؤلاء عن " أنواع السلع التى يريدون اقتناءها قبل عودتهم الى مصر " ذكر ٨٢ ٪ منهم أجهزة التسجيل و ٥٤ ٪ منهم ذكروا أجهزة التليفزيون . وهكذا (٣) ، ولكن مثل هذه الاجابات ، كما سبق لنا ان لاحظنا فيما يتعلق بأنماط الاستثمار ، لا تخبرنا بشئ عن الاهمية النسبية التى تمثلها هذه السلع فى اجمال الى الانفاق الاستهلاكية . من ناحية أخرى حاول ابراهيم سعد الدين وعبدالفضيل وغيرهما ، تأييد نفس الرأى بالإشارة الى معدل الزيادة فى اجمالى الاستهلاك للسلع المعمرة فى مصر (٤) ، ولكن هذا أيضا لا يمكن اعتباره دليلاً

(١) ابراهيم سعد الدين : الاثار السلبية للفوارق الدخيلة بين السـدول العربية على تنمية الاقطار الاقل دخلا ، ورقة مقدمة للمؤتمرات الثانية للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٧ .

(٢)

(٣) نفس المرجع .

(٤) انظر سعد الدين وعبدالفضيل : انتقال العمالة العربية ، مرجع سبق ذكره ص ٨٢ وكذلك ع . الجبالى : الاثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية السياسية الدولية ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ٨٩ - ٩٠ . وانظر ايضا :

حاسما حيث انه لا يميز بين انماط استهلاك المهاجرين وانماط استهلاك المجتمع المصري ككل . (١)

٤ - اثر الهجرة على سوق العمل :

من البديهي ان الهجرة تؤدى الى تخفيض حجم القوة العاملة فى البلد المهاجر منها بمقدار عدد المهاجرين ، كذلك تؤدى الهجرة الى تخفيض حجم البطالة بنفس القدر ، اما بطريق مباشر ، اذا ما كان المهاجر متبطلا قبل الهجرة ، أو بطريق غير مباشر اذا لم يكن المهاجرون من المتبطلين قبل الهجرة ولكن حل محلهم من كان متبطلا هذه العبارة الثانية يجب التحفظ عليها بالطبع اذا لم يكن المهاجرون متبطلين قبل الهجرة ولم تملأ اماكنهم بمن كانوا متبطلين .

(١) فى بحث آخر يقول محمود عبدالفضيل :

" انه ليس هناك من شك فى ان ما ينفق من التحويلات على " الاستهلاك الضرورى " ، و " الاستهلاك الكمالى " و " الاستثمار " لابد ان يختلف باختلاف الهيكل المهنى وهيكل الدخول للمصريين المهاجرين الى دول النفط العربية . فمن ناحية ، يميل العمال غير المهرة وغيرهم من اصحاب المهن ذات الدخل المنخفض الى تخصيص نسبة اكبر من تحويلاتهم للسلع الضرورية ، والى استهلاك السلع المنتجة محليا ، ومن ثم يكون لديهم ميل منخفض للاستيراد . وفى الطرف الاخر ، يميل المهنيون والفنيون من ذوى الدخل الاعلى نسبيا الى تخصيص نسبة اعلى من تحويلاتهم للاستثمار والى استهلاك السلع المستوردة بدرجة اكبر ، أى يرتفع ميلهم الى الاستيراد " .

Abdel Fadil, M.: Effects of Labour Migration on Income Distribution and Consumption the Egyptian Economy, mimeo, Cairo University, /MIT, July, 1981, p.19.

ان هذه الفقرة المسهبة لا تقول فى الواقع اكثر من انه كلما ارتفع دخل المهاجر كلما انخفض ميله الى الاستهلاك وارتفع ميله الى الاستيراد ، وهو امر ينطبق على مصر انطباقه على اية دولة اخرى وينطبق على المهاجرين بنفس درجة انطباقه على اية طائفة اخرى من السكان .

ولكن الهجرة تؤثر ايضا على حجم القوة العاملة من زوايا أخرى غير هذه . ذلك ان تدفق التحويلات من الخارج يؤدى الى زيادة حجم الطلب الفعلى بزيادة الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى للمهاجرين وعائلاتهم ، الامر الذى لابد ان ينعكس فى زيادة الطلب على العمـل وتخفيض البطالة او على الاقل يصبح حجم البطالة اقل مما كان يسود فى غياب الهجرة . كذلك قد تساعد وفرة العملات الاجنبية الناجمة عن الهجرة على اتباع سياسة اقتصادية توسعية تؤدى الى نفس النتيجة .

قد تؤدى الهجرة ايضا الى ارتفاع مستوى الانتاجية للمهاجرين نتيجة ما قد يكتسبونه من خبرة ومهارات فى الخارج ، كما قد تؤدى بسبب زيادة مدخراتهم وارتفاع ميلهم للمخاطرة ، الى زيادة عدد ارباب العمل والمنظمين المستعدين للدخول فى مشروعات استثمارية جديدة بعد عودتهم الى بلادهم .

ان كل الاثار المتقدمة هى اثار ايجابية ، ولكن الهجرة قد يكون لها ايضا بعض الاثار السلبية على بعض القطاعات ، أو على الاقتصاد القومى ككل ، اذا ما أدت الى وجود بعض الاختناقات والندرة فى بعض المهارات التى قد يكون من الصعب تعويضها من صفوف غير المهاجرين الامر الذى لابد ان يلحق بعض الضرر بالتنمية .

ان هذه الملاحظات العامة التى قد تبدو واضحة وبديهية يصعب مع ذلك توثيقها وقياس ابعادها فى اقتصاد بعينه كالاقتصاد المصرى . فاذا كانت المعلومات المتاحة عن رصيد او تيارات الهجرة غير موثوق بها ، كما رأينا ، فان المعلومات المتوفرة عن اثر الهجرة على حجم القوة العاملة وحجم البطالة لابد ان تكون بالضرورة اقل جدارة بالثقة .

لنفرض اولا اننا قبلنا تقدير جهاز التعيثة والاحصاء لعدد المصريين المشتغلين باعمال اقتصادية بالخارج وهو مليون شخص فى

١٩٧٦ . ان هذا يعنى ان حجم القوة العاملة فى مصر ، وكذلك حجم البطالة ، كان سيزيد بمقدار مليون شخص ، فى ١٩٧٦ ، لو لم تحدث الهجرة ، وذلك اذا صرفنا النظر عن حجم العمالة الناتجة عن انفاق التحويلات وكذلك عن الوظائف التى اصبحت شاغرة بسبب الهجرة ولكن لم يتم شغلها . اما بسبب انخفاض انتاجية اصحابها (كما قد يحدث على الاخص فى القطاع العام) او بسبب صعوبة العثور على من يشغلها . فاذا صرفنا النظر عن كلا الظاهرتين أو افترضنا ان عوضت احدهما الاخرى بحيث كان الاثر الصافى لهما معا صفرا فانه يجوز القول فى هذه الحالة بأن الهجرة قد ادت الى تخفيض حجم البطالة فى مصر بمقدار مليون شخص فى سنة ١٩٧٦ .

فاذا اضعنا الى ذلك ان معدل البطالة فى ١٩٧٥ ، طبقا لمسوح القوة العاملة التى قام بها جهاز التعبئة والاحصاء ولتعداد السكان ، كان ٢٣٪ وان حجم القوة العاملة فى ١٩٧٦ كان ١١ مليون شخص ، وافترضنا ان معدل البطالة الذى كان سائدا فى ١٩٧٥ كان هو ايضا المعدل السائد فى ١٩٧٦ ، أدى بنا ذلك الى القول بأن حجم البطالة فى ١٩٧٦ كان نحو ٢٥٥٠٠٠ شخص بالمقارنة بـ ١٢٥ مليون شخص هو حجم البطالة الذى كان يسود فى ١٩٧٦ لولا الهجرة . معنى ذلك ان الهجرة ادت الى تخفيض حجم البطالة المكشوفة فى مصر بنحو ٧٠٪ والى تخفيض حجم القوة العاملة فى مصر بنحو ١٠٪ . ان تأثيرا بهذا القدر على حجم البطالة والقوة العاملة لا يمكن بالطبع ان نستهيى به ، كما أننا لابد ان نتوقع أنه استمر فى السنوات اللاحقة لسنة ١٩٧٦ . لقد بلغ حجم القوة العاملة فى مصر فى ٨١ / ١٩٨٢ ، طبقا لوثيقة الخطة الخمسية

(٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) ١١٧ مليون شخص (١) ، فحاذنا طبقنا على هذا الرقم معدل البطالة الذى يذكره جهاز التعبئة والاحصاء لسنة ١٩٧٩ ، وهو ٤ ٪ ، فان عدد المتبطلين فى ١٩٨٢/٨١ يصبح ٤٦٨٠٠٠ شخص . فاذا قبلنا ايضا تقدير عدد المصريين المشتغلين باعمال اقتصادية فى الخارج فى ٨١ / ١٩٨٢ بنحو ١١ مليون شخص (٢) ، فان معنى هذا ان الهجرة قد ادت الى تخفيض حجم القوة العاملة بنحو ١١ ٪ فى ٨١ / ١٩٨٢ وتخفيض حجم البطالة بنحو ٧٥ ٪ .

نستخلص من كل هذا انه ، أيا كانت الطبيعة التقريبية البحتة لهذه التقديرات فان من الخطأ ، فيما يبدو لنا ، التقليل من الاثر الايجابى للهجرة على معدل البطالة فى مصر ، خاصة اذا تذكرنا ان هذه التقديرات لا تأخذ فى الاعتبار الاثر الايجابى للتحويلات على مستوى الطلب الفعلى والعمالة . لهذا فانه لا يسعنا الا أن نشعر ببعض الدهشة من ذلك الميل الذى نلاحظه لدى بعض الكتاب الذين تناولوا موضوع الهجرة الى تجاهل هذا الاثر أصلا أو الى الإشارة اليه اشارات عابرة يفهم منها ان الهجرة لم يكن لها أثر ملحوظ على معدل البطالة فى مصر . ان تقرير منظمة العمل الدولية الذى سبقت الإشارة اليه مرارا ، يقر على الاقل ، بان الهجرة قد يكون لها اثر هام فى تخفيض معدل البطالة فى مصر ، ولكن كتابا آخرين يفضلون التركيز على اثر الهجرة فى خلق مجموعة من الاختناقات فى سوق العمل ومن ثم يعطون الانطباع بان الهجرة لم

(١) وزارة التخطيط : وثيقة الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ٨٦/٨٧ ، الجزء الاول ، ص ٢٥ .

(٢) وهو تقدير قد يكون اقرب الى الحقيقة من التقدير الذى يرفع هذا الرقم الى ٢ مليون كما يذهب بعض الكتاب ، كما انه يتمشى مع تطبيق نسبة للمساهمة قدرها ٥٠ ٪ على تقديرات وزارة الخارجية ووزارة الدولة لشئون الهجرة (انظر الجدول ٦ فيما تقدم) .

تؤثر الا على تلك القطاعات التى لم تكن تعاني اصلا من البطالة . فنجد سعد الدين وعبدالفضيل ، على سبيل المثال ، لا يشيران الى اثر الهجرة على معدل البطالة الا مرة واحدة فى جزء بعنوان " الاثار غير المباشرة الاختناقات فى اسواق عمل البلدان المرسله للعمالة " حيث يقولان :

" ساد الاعتقاد ، فى بدء عمليات انتقال وهجرة العمالة للبلدان النفطية ، بان نظام انتقال الايدى العاملة من خلال نظام الهجرة المؤقتة يحقق مكاسب خالصة للطرفين ، اذ ان انتقال الايدى العاملة من البلدان المصدرة للعمالة (ذات الفائض التقليدى فى الايدى العاملة) مثل مصر والاردن واليمن سوف يساعد بلا شك على التخفيف من حدة البطالة باشكلها المفتوحة والمقنعة فى تلك البلدان ، دون ان يوءدى ذلك الى المساس بمستويات الانتاج وبرامج التنمية فى القطاعات المختلفة . بيد ان سجل السنوات الاخيرة اشار بوضوح الى عدم صحة هذا الاعتقاد نظرا لان عمليات الهجرة وانتقال الايدى العاملة عادة ما تأخذ طابعها انتقائيا يمس فئات مهنية ومهارات محددة . ولذا فقد ظهر نقص واضح فى المعروض من القوى العاملة الماهرة والمدربة فى جميع البلدان المرسله للعمالة ، كما برزت اوجه النقص القطاعى فى العمالة وآثارها المضاعفة على سوق العمل فى تلك البلدان" (١) .

ينتقل الكاتبان من هذا مباشرة الى الاشارة الى " الاختناقات " ونادرة العمل فى قطاع التشييد والقطاع الزراعى دون أية اشارة الى ان كثيرين من العاملين بهذين القطاعين ربما كانوا من المتبطلين قبل ان تطرأ ظاهرة

(١) سعد الدين وعبدالفضيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

الهجرة أو ربما كانوا من المتبطلين في قطاعات أخرى وحلوا محل المهاجرين من هذين القطاعين . ان نفس الموقف نجده ايضا ، وربما بوضوح اكبر ، فى بحث نجلاء الاهوانى عن هجرة العمالة المصرية حيث تكاد تصل الى حد انكار اى اثر ايجابى للهجرة فيما يتعلق بتخفيض معدل البطالة (١) . كما نجد نفس الموقف فى دراسة سعد الدين ابراهيم عن " النظام الاجتماعى العربى الجديد " ، حيث يقول :

" ان الهجرة لم تخفض معدل البطالة فى مصر الذى وقف عند ١١ ٪ سنة ١٩٧٦ وكان هذا المعدل يقف عند ١١ ٪ منذ أواخر الستينات ٠٠٠ بمعنى آخر ، لم تفعل الهجرة الشئ (المفترض) الذى تعين عليها ان تفعله بالنسبة لمصر : التخفيف من وطأة فغوط البطالة وعدد السكان " (٢) .

فبصرف النظر عن أن معدلات البطالة المذكورة فى هذه الفقرة هى محل للشك ، لابد ان نلاحظ انه حتى بغرض ان معدل البطالةبقى ثابتا منذ نهاية الستينات وحتى ١٩٧٦ فان هذا لا يعنى ابدا ان الهجرة لم تساهم مساهمة فعالة فى تخفيض حدة البطالة ، اذ ان مستوى البطالة لابد انه كان سيرتفع بشدة لو لم تحدث الهجرة .

اذا انتقلنا بعد هذا الى مناقشة اثر الهجرة على القطاعات المختلفة المكونة لسوق العمل ، فانه لابد لنا ان نتوقع ان تكون البيانات المتاحة عن هيكل العمالة المهاجرة اقل توفرا واقل مدعاة للثقة حتى من تلك المتعلقة بالعدد الاجمالى للمهاجرين ، ومن ثم يصبح من الصعوبة بدرجـة

(١) نجلاء الاهوانى : هجرة العمالة المصرية الى دول النفط ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٢) سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعى العربى الجديد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ .

كبيرة تقدير اثر الهجرة على ندرة العمالة فى القطاعات المختلفة .
 ان تقارير الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن " حركات السكان عبر الحدود " تعطينا تفصيلات لآس بها عن هيكل المهاجرين وتوزيعهم على المهن المختلفة حتى سنة ١٩٧٣ ، وهى تشير الى ارتفاع نسبة المهنيين والفنيين (كالأطباء والمهندسين والمدرسين ٠٠٠٠ الخ) فى اجمالى تيار الهجرة المؤقتة ، حيث بلغت هذه النسبة ٢٨ر٨ ٪ فى ١٩٦٨ و ٣٦ر٨ ٪ فى ١٩٧٣ ، وذلك بالمقارنة بعمال الانتاج (ومعظمهم من عمال البنـاء) الذين بلغت نسبتهم ٢٠ر٨ ٪ و ٢٤ر٤ ٪ فى هاتين السنتين على التوالى وبالمقارنة بالعمال الزراعيين (٠ر٩ ٪ ، ٣ر٤ ٪ فى نفس السنتين) ان غلبة المهنيين والفنيين فى اجمالى المهاجرين يمكن تفسيرهـا بالطابع العام للاستثمار فى الدول النفطية فى الفترة السابقة على ارتفاع اسعار النفط ، حيث كانت الاستثمارات تنجـه اساسا الى التوسع فى الخدمات الاساسية . كما ان الرأى السائد هو ان ارتفاع نسبة المهنيين والفنيين فى اجمالى المهاجرين من مصر فى تلك الفترة كان ذا اثر سلبي على الاقتصاد المصرى حيث " كان هيكل الهجرة يختلف اختلافا تاما على هيكل القوة العاملة " فبينما شكل المهنيون والفنيون ٣٦ر٦ ٪ من اجمالى المهاجرين فى ١٩٧٣ لم يكونوا يمثلون فى نفس السنة اكثر من مره ٪ من اجمالى القوة العاملة . (١)

اما بالنسبة للسنوات التالية لـ ١٩٧٣ فليس هناك مثل هذه البيانات عن هيكل العمالة المهاجرة ، بل توجد فقط بعض البيانات المتناثرة عن بعض انواع المهاجرين . لدينا مثلاً بيانات عن التركيب المهني لتدفقات المهاجرين الذين تقدموا بطلب تصاريح للعمل بالخارج من وزارة القوى

العاملية ، وهي لا تشمل الا المهاجرين من موظفي الحكومة والقطاع العام الذين لم يتجاوز عددهم ١١٦٠٠٠ في ١٩٨١ . وتدل هذه البيانات على غلبة المهنيين والفنيين على هذا النوع من المهاجرين في ١٩٨١ (٤٨ ٪) بينما لم يمثل عمال الانتاج والعمال الزراعيون الا نسبة ضئيلة في التوزيع (٢٣٩ ٪ و ٣٦ ٪ على التوالي) (١) . ولكن هذه البيانات لا تكفي بالطبع لتمثيل التركيب المهني للعمالة المهاجرة اذ انها لا تغطي الا جزءا من مجموع المهاجرين . لدينا من ناحية اخرى بعض البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية عن اجمالي عدد الحاصلين على تصريح بالعمل بالخارج فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٨١ ، وهي مصنفة حسب المستوى التعليمي وتدل على ميل نسبة الحاصلين على شهادات جامعية الى الانخفاض وارتفاع نسبة أولئك الحاصلين على مؤهلات أقل من المستوى الجامعي أو غير الحائزين لأي مؤهل تعليمي على الاطلاق (٢) . ولكن هذه الارقام لا تشمل بدورها الا نسبة صغيرة من اجمالي المهاجرين ، حيث انها لا تغطي اكثر من ٩٢٠٠٠ شخص في ١٩٨١ . هناك ايضا بعض التقديرات للتركيب المهني للمصريين العاملين في المملكة السعودية والكويت والامارات والاردن وهي مستمدة من بعض الدراسات الميدانية التي اجريت في هذه الدول ، وتشير الى ان نصيب العمال اليدويين (عمال البناء ، وعمال الزراعة ، والمشتغلون بخدمات شخصية أو منزلية وغيرهم) من اجمالي المصريين العاملين في هذه الدول بلغ ٣٨ ٪ في الامارات و ٤٣ ٪ في الكويت و ٧٥ ٪ في السعودية و ٨٩ ٪ في الاردن (٣) .

(١) انظر الجدول (٢١) فيما يلي .

(٢) انظر الجدول (٢٢) فيما يلي .

(٣) انظر : عبد الحليم حبيب : " الهجرة للخارج واثرها على التنمية في مصر " في : مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية بالخارج ، مرجع سبق ذكره ، المجلد الثاني ، ص ٦ - ٧ .

جدول (٢١)

المصريون المتقدمون بطلبات تصريح العمل فى البلاد

العربية مصنفين بحسب المهنة (١)

(٨٠ - ١٩٨١)

المهنة	١٩٨٠		١٩٨١	
	بالآلاف	%	بالآلاف	%
مهندسون وفنيون	٦٤	٥٠	٥٦	٤٨
إداريون	٢	١	١	١
كتبة	٢٢	١٨	٢٠	١٧
عمال بيع	٢	١	٢	٢
عمال زراعيون	٤	٣	٤	٤
عمال خدمات	٤	٣	٥	٤
عمال إنتاج	٢٩	٢٣	٢٨	٢٤
المجموع	١٢٧	١٠٠	١١٦	١٠٠

(١) يشمل المتقدمين بهذه الطلبات من العاملين بالحكومة والقطاع العام

مضافا اليهم ٦٣٣٠ فقط من العاملين بالقطاع الخاص .

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ، ادارة الهجرة .

(١٠٧)

جدول (٢٢)

المصريون الحاصلون على تصاريح للعمل بالخارج مصنّفين بحسب المستوى التعليمي

(١٩٨١ - ٧٦)

السنة	حائزون على شهادات جامعية								حائزون على شهادات اقل من المستوى الجامعى او بدون مؤهـل			
	اعـارات		عقود شخصية		اعـارات		عقود شخصية		المجموع			
	بالالاف	%	بالالاف	%	بالالاف	%	بالالاف	%				
١٩٧٦	٢٠	٣٤	٩	١٦	١٤	٢٤	١٥	٢٥	٥٨	١٠٠		
١٩٧٧	٢٢	٢٥	١٦	١٨	١٨	٢٠	٢٢	٣٧	٨٨	١٠٠		
١٩٧٨	١٧	١٧	١٩	١٩	١٥	١٥	٤٨	٤٨	٩٩	١٠٠		
١٩٧٩	٢٠	١٦	٢٢	١٨	١٣	١١	٦٤	٥٤	١١٩	١٠٠		
١٩٨٠	٢٠	١٧	٢٥	٢١	١٣	١١	٥٩	٥١	١١٢	١٠٠		
١٩٨١	٢٠	٢٢	١٩	٢٠	١٤	١٥	٣٩	٤٢	٩٢	١٠٠		

لمصدر : وزارة الداخلية ، ادارة تصاريح العمل .

ان الرأى متفق ، على اى حال ، على أن " المهاجرين من مصر فى الوقت الحاضر يتكونون اساسا من عمال البناء ، والعمال غير المهرة وعمـال الزراعة ، وتمتد الآن الى قطاعات اكثر تنوعا واتساعا من قطاعات القوى العاملة مما كان عليه الحال فى الماضى . يترتب على ذلك ان الاختناقات التى يمكن ان تنشأ عن الهجرة لا تتسم بنفس الدرجة من التركيز فى قطاعات بعينها التى كانت تتسم بها فى الماضى . ان الهجرة الآن تمتد الى جميع انواع العمل الماهر وغير الماهر ، من اعضاء هيئات التدريس بالجامعات والموظفين الحكوميين والمهنيين ، الى المزارعين وعمال البناء وخدم المنازل " (١) وهكذا نجد انه بينما كانت اختلالات سوق العمل الناجمة عن الهجرة تحدث اساسا فى نطاق المهنيين وغيرهم من اصحاب الكفاءات العلمية والفنية العليا ، او فى هذا النطاق وحده ، فانها الآن تحدث أساسا فى نطاق المدرسين وأساتذة الجامعات وعمال البناء والعمـال الزراعيين .

ففيما يتعلق بالمدرسين ، قدرت سوزان مسيحة فى دراسة لها (٢) ، ان المدرسين المصريين المعارين لبلاد عربية اخرى فى ١٩٧٦ يمثلون ١٦ ٪ من اجمالى الرصيد من المدرسين فى مصر فى نفس العام ، وذهبت الى ان هذا لم ينشأ عنه اى نقص حاد او اختلال كبير بين العرض والطلب على هذه الطائفة . ولكنها تلاحظ مع ذلك ما عبرت عنه الدوائر التعليمية فى مصر من فزع ، فى السنوات التالية ، من وجود عجز فى المدرسين قدرة المجلس القومى للتعليم بـ ٢٧٠٠٠ مدرس فى المدارس الابتدائية والاعدادية فى ١٩٧٨ (٣) . على الرغم من هذا تذهب سوزان مسيحة الى انه بالنظر الى

ILO, Employment Opportunities..., Op.cit. pp. 89 & 82.

(١)

Messiha, S.: Op.cit. pp, 65-6.

(٢)

ويلاحظ ان المدرسين المقصودين هنا لا يشملون اعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

(٣) نفس المرجع ، ص ٦٧ .

الزيادة المتوقعة فى خريجي كليات الآداب ومعاهد اللغات والمعلمين ، الذى قدر عددهم بـ ٣٨٠٠٠ فى ١٩٧٥/٧٤ ، فان " المشكلة الاساسية ليست مشكلة ندرة فى المدرسين بقدر ما تتعلق بتخطيط القوى العاملة فى مصر " (١) .

من ناحية أخرى قدمت لنا دراسة لعمرى محيى الدين (٢) ، اعدّها فى ١٩٨٠ ، بيانات عن هجرة المدرسين المصريين قام بجمعها مباشرة من وزارة التربية والتعليم ، وهى تبين تزايد حجم التدفق السنوى للمدرسين المصريين الى البلاد العربية من ٣٢٠٠ مدرس فى ٦٦ - ١٩٦٨ الى ٢٠٥٠٠ مدرس فى ٧٧ / ١٩٧٨ ، أى بنسبة ٥٤٣ ٪ ، كما تتضمن هذه الدراسة توزيع المدرسين المصريين المهاجرين على الدول المضيفة ، وعلى المحافظات المهاجر منها وحسب فروع التخصص ، كما تقوم بتقدير نسبة المهاجرين الى اجمالى رصيد المدرسين فى مصر فى كل فرع من هذه الفروع . من المهم ان نلاحظ مع ذلك ان البيانات التى تضمنتها هذه الدراسة تقتصر فقط على المدرسين المصريين المعارين او المسافرين فى بعثات وزارة التربية والتعليم المصرية . ومن ثم فاننا لا نعرف على وجه الدقة عدد المدرسين الذين تقوم بعض الدول العربية بالتعاقد معهم مباشرة دون الرجوع الى الحكومة المصرية ، باستثناء المتعاقدين مع دولة الكويت ، وتدل ارقام دولة الكويت على ان المتعاقد معهم بهذا الطريق يمثلون مالا يقل عن ٧٤ ٪ من اجمالى المدرسين المصريين العاملين بالكويت (٣) . من هذا نتبين أهمية النقص القائم فى البيانات المتاحة عن اعداد المدرسين المصريين المهاجرين ، الامر الذى يلقى كثيراً من الشك على دقة النتائج التى يمكن ان تصل اليها أية محاولة

(١) المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٢) Mohie El-Din, A: External Migration of Egyptian Labour, Op.cit. pp, 184-218.

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٠٨ .

لتقدير حجم العجز أو الفائض في عدد المدرسين وأثر الهجرة على نظام التعليم المصري .

ان عمر محيي الدين هو ايضا اكثر الكتاب اسهاما في بحث هجرة مدرسي واساتذة الجامعات المصرية . ففي ١٩٧٨ قام بالاشتراك مع احمد عمر^(١) بدراسة لهجرة مدرسي واساتذة ثلاث من الجامعات المصرية الرئيسية وهي : جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية ، حتى سنة ١٩٧٥ ، متضمنة بعض المؤشرات الاحصائية لآثر هذه الهجرة على كفاءة التعليم الجامعي في مصر وتدل الارقام الواردة بهذه الدراسة على انه من بين اعضاء البعثات والمفادرين في اجازات دراسية حتى ١٩٧٦ كانت نسبة الممتنعين عن العودة الى اجمالي اعضاء هيئة التدريس في الجامعات هي ١٠ ٪^(٢) ، كما كانت نسبة المعارين الذين لم يعودوا الى مصر عند انتهاء مدة اعارتهم ٢ - ٣ ٪ من اجمالي المعارين في الفترة ٧٠ / ١٩٧١ - ٧٤ - ١٩٧٥^(٣) وتعتبر الدراسة هاتين الطائفتين بمثابة مهاجرين هجرة دائمة ، ولكنها لم تستطع احصاء اجمالي عدد المهاجرين هجرة دائمة من مدرسي واساتذة الجامعات بالنظر الى عدم وجود احصاءات عن عدد من هاجر من هؤلاء بالحصول على تصاريح بالهجرة الدائمة ، اذ ان البيانات المتاحة تصنف المهاجرين بحسب مستواهم التعليمي وليس بحسب مهنتهم . اما عن الهجرة المؤقتة فتشير ارقام هذه الدراسة الى ان متوسط التدفق السنوي للهجرة المؤقتة لمدرسي واساتذة الجامعات يمثل نحو ١٥ ٪ من اجمالي

(١) Mohie El-Din, A. & Omar, A: The Emigration of University Academic Staff, Cairo University/MIT, 1978, (mimeo).

(٢) نفس المرجع ، ص ١٠ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٣ .

رصيد الجامعات الثلاث من المدرسين والاساتذة ، مع ارتفاع هذه النسبة فى بعض التخصصات ، كالاقتصاد والاحصاء (٣١ ٪) ، والدراسات القانونية (٢١ ٪) وتنخفض فى غيرها ، كالعلوم الزراعية (١٤ ٪) والعلوم الطبية (٦ ٪) (١) . على ان الدراسة تناقش الاشار المختلفة لهذا النوع من الهجرة باختصار شديد ، ولا تكاد ان تتعدى الاشارة الى ان الهجرة قد أدت الى خلق انماط استهلاكية جديدة اكتسبها المهاجرون فى الخارج ، والى اثر المحاكاة الذى ولدته الهجرة وماتولد عنها من اغراء لمن لم يهاجر بان يشرع بدوره فى الهجرة ، فضلا عن اشارتها الى اثر الهجرة فى تخفيض نسبة المدرسين والاساتذة الى الطلاب . (٢)

فى دراسة احدث (٣) ، تناول عمرو محيي الدين نفس الموضوع من جديد ، وهى وان كانت لا تضيف جديدا فيما يتعلق بحجم الهجوم ، اذ لا زالت مقصورة على الجامعات الثلاث وعلى اعداد المهاجرين حتى ١٩٧٥ ، فانها تتضمن تحليلا لمسح جديد اجرى فى يولييه - اغسطس ١٩٧٧ ، على عينة من خمسين من اعضاء هيئات التدريس بالجامعات المعاريين الى بلاد عربية . ويحاول هذا المسح ان يبين انماط السلع المعمرة التى كان يحوزها هؤلاء المهاجرون قبل الهجرة ومستويات دخولهم قبل الهجرة وبعدها ، وهو ماسبق ان اشرنا اليه فى جزء سابق من هذا البحث ، كما يتضمن بعض التساؤلات عن دوافع الهجرة (٤) . ولكننا نلاحظ هنا ايضا ان الملاحظات الواردة بهذه الدراسة عن اثر الهجرة على كفاءة التعليم الجامعى

(١) نفس المرجع ، ص ٢٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٤١ - ٤٨ .

(٣) Mohie El-Din, A., External Migration of Egyptian Labour, Op. cit.

(٤) المرجع السابق ، ص ١٦٤ - ١٧٤ .

او مما قامت به الجامعات من محاولات لسد العجز الناجم عنها ، هـذه الملاحظات جاءت شديدة الاختصار ، كما ان ماورد بها من اشارة الى انخفاض الكفاءة بسبب الهجرة يعتمد على نفس الارقام ونسب المدرسين والاساتذة الى الطلاب التى جاءت فى الدراسة السابقة فنجد الدراسة تشير مثلا الى انه :

" زادت نسبة الطلاب المدرسين والاساتذة بعد الهجرة من ١/٨٩ فى ١٩٦٨/٦٧ الى ١٨٠ : ١ فى ١٩٧٥/٧٤ ، وذلك فى فروع العلوم الانسانية . اما فى العلوم الطبيعية فقد ارتفعت النسبة من ٢٢ : ١ الى ٢٦ : ١ " (١) .

دون ان توضح الدراسة ما اذا كان هذا الارتفاع فى نسبة الطلاب الى المدرسين والاساتذة قد حدث بسبب الهجرة وحدها ، وماذا يكون قدر الزيادة فيها لو لم تحدث الهجرة . وفيما يتعلق بأثر الهجرة على مستوى المرتبات فى مصر ومعدل الاحلال محل المهاجرين ، يقول الكاتبان :

" ان هجرة اعضاء هيئات التدريس بالجامعات لا تحدث كامل اثرها فى مصر ذلك انه لا يوجد فى مصر سوق حرة لمدرسي واساتذة الجامعات فهم جزء من العمالة الحكومية حيث تتحدد الاجور طبقا للقواعد واللوائح الحكومية . فضلا عن ذلك فان هجرتهم الى الخارج تتحدد هى نفسها بهذه القواعد واللوائح . ان هذا يدفع حدا على ميل دخول عناصر الانتاج نحو المساواه بين الدول المهاجر منها والدول المهاجر اليها . ان هجرة اعضاء هيئات التدريس وما يترتب عليها من ندرة لا يمكن تعويضها باحلال اعضاء جدد محل المهاجرين ، كما يحدث مثلا فى سوق عمال البناء ، لا فى المدى القصير ولا فى المدى المتوسط " (٢) .

(١) نفس المرجع ، ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

ولابد ان نلاحظ فى النهاية انه على الرغم من قدم الارقام التى تتضمنها هذه الدراسة وعدم شمولها ، وما يوجد فى التحليل الوارد بها من ثغرات ، فانها لازالت تعتبر حتى الان المرجع الاساسى فى موضوع هجرة مدرسى واساتذة الجامعات المصرية . (١)

ننتقل الان الى عمال البناء ، فنصادف دراسة عنهم وعن اثر هجرتهم على قطاع التشييد وعلى الاقتصاد المصرى بصفة عامة قامت بها نازلى شكرى واىكاوس وعمرى محيى الدين فى اكتوبر ١٩٧٨ (٢) . تشكو هذه الدراسة من عدم وجود أية احصاءات رسمية حديثة يمكن ان نستمد منها عدد المهاجرين من هذا القطاع ، وتقول انه حتى فيما يتعلق بالسنوات التى يتوافر عنها احصاءات تتضمن توزيعا مهنيا للمهاجرين ، نجد ان الاحصاءات لا تسمح بتمييز عمال البناء عن غيرهم (٣) . لهذا السبب تحاول هذه الدراسة القيام بتقدير عدد المهاجرين من هذا القطاع فى ١٩٧٦ باتباع ثلاث طرق مختلفة ، تقوم كلها على عدد من الافتراضات التى تتسم بدرجة عالية من التحكم ، وتصل الى ارقام متفاوتة فيما بينها الى حد كبير . فبينما تصل احدى هذه الطرق الى تقدير اجمالى المهاجرين من عمال البناء المصريين حتى ١٩٧٦ بما يتراوح بين ٥٨٠٠٠ و ٥٩٠٠٠ شخص ، تصل الثانية الى تقديرهم بما يتراوح بين ٢٢٨٠٠٠ و ٤٠٢٠٠٠ والثالثة بما يتراوح بين ١٢٦٠٠٠ و ٥٨٣٠٠٠ (٤) ، أى أن الحد الاقصى لاعداد التقديرات يبلغ عشرة امثال الحد الادنى لاصغرها . ثم يعبر

(١) انظر مثلاً سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد ، مرجع سبق ذكره ، وسعد الدين وعبد الفضيل : انتقال العمالة العربية ، مرجع سبق ذكره وكذلك .

ILO: Employment Opportunities, Op.cit.

(٢) Choucri, N. Eckaus, R. and Mohie Eldin, A: Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development (Cairo University/MIT mimeo) October, 1978.

(٣) المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٤) نفس المرجع ، ص ١٠٦ .

اصحاب الدراسة عن ميلهم الى تقدير هؤلاء المهاجرين بما يتراوح بين ٢٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ شخص ويبررون ذلك بأن هذا التقدير الاخير " يتمشى مع التقديرات " (١) ويختمون مناقشتهم لهذه التقديرات بقولهم ، الذى لا يخلو عن مغزى

" ان هذا التقدير لعدد المهاجرين من عمال البناء يمثل نسبة تتراوح بين ٦٨ ٪ و ٨٥ ٪ من اجمالى المشتغلين بهذا القطاع فى سنة ١٩٧٦ اذا اخذنا بالحد الادنى لتقدير اجمالى المشتغلين بالبناء (وهو ٢٩٣٠٠٠) ، ويمثل نسبة تتراوح بين ٤٦ ٪ و ٥٨ ٪ اذا اخذنا بالحد الاقصى لتقدير اجمالى المشتغلين بالبناء (وهو ٤٣٤٠٠٠) وفى كلا الحالتين تتبين لنا ضخامة نسبة المهاجرين " . (٢)

وبصرف النظر عن قلة الجدوى التى يمكن ان تعود من مثل هذه التمرينات التى تقوم على اساس احصائى ضعيف للغاية ، لا بد ان نلاحظ ان التقدير الذى استقرت عليه هذه الدراسة فى النهاية (٢٠٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠٠) انما يشير الى مجموع التدفقات السنوية للمهاجرين من عمال البناء حتى سنة ١٩٧٦ ومن ثم فانه لا تجوز نسبته الى رصيد المشتغلين بالبناء فى تلك السنة فى غياب أية معلومات عن عدد العائدين الى مصر ممن هاجر خلال تلك الفترة .

(١) نفس المرجع ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) المرجع السابق .

فى مثل هذه الظروف ، كان لابد للدراسة ان تقرر ، حينما تاتى
لمناقشة الاثار المحتملة لهجرة عمال البناء :

" ان ندرة البيانات المتاحة تمنع من اجراء اى تقدير كمى للاثار
المرتبة على الهجرة . ومع ذلك فان من الممكن الجزم ، بصورة كيفية
ببعض الملاحظات عن هذه الاثار " . (١)

على ان القارىء لذلك الجزء من الدراسة المتعلق " بآثار الهجرة
على قطاع البناء " لابد ان يصاب بشيء من خيبة الامل وهو يبحث عن هذه
الاثار . فالذى يصادفه القارىء فى هذا الجزء هو حديث عن " القيود
المتعلقة بجانب الطلب " و " القيود المتعلقة بجانب العرض " فى قطاع
البناء ، ليس له ادنى صلة بظاهرة الهجرة ، كما يصادف تقديرا للزيادة
التي طرأت على متوسط الاجر فى قطاع البناء فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ . هذه
الزيادة تقدرها الدراسة بنسبة ٣٧٣ ٪ خلال السنوات السبع ، بمتوسط زيادة
سنوى قدره ٢٢ ٪ ، ولكن يرتفع معدل الزيادة فى اعقاب ١٩٧٣ الى ٣٠ ٪ ،
وينخفض قبلها الى ١٥ ٪ (٢) . ثم يقرر اصحاب الدراسة ان :

" من المفهوم ان تخلق الهجرة من قطاع البناء ضغوطا على
مستوى الاجور فى هذا القطاع تدفعه الى الارتفاع " (٣) .

وان هذا بدوره لابد ان يدفع الى " استغلال كافة الفرص المتاحة
لاحلال المعدات محل العمل " (٤) ولكن الدراسة تعترف بأن اثر الهجرة على

(١) نفس المرجع ، ص ٩٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١١٠ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١١٣ .

(٤) نفس المرجع ، ص ١١٤ .

على مستوى الاجور " لا يمكن عزله عن غيره من المؤثرات " (١) ، واننا
 " لا نستطيع ان نعرف الى اى حد أثر الميل الى احلال المعدات محل العمل
 فى حجم الزيادة فى الطلب على العمال " (٢) تشير الدراسة كذلك الى أن
 ماحدث من ارتفاع فى نفقة عنصر العمل لابد ان يكون قد انعكس فى ارتفاع
 نفقات البناء بصفة عامة ، وأن هذا الارتفاع فى نفقات البناء فى مصر
 الناجم عن الهجرة ، لابد أنه قد أثر بمعدل تراكم رأس المال . ولكن
 الدراسة تعترف مرة اخرى : " بأن حجم هذا الأثر لم يتم تقديره بل ولا يمكن
 تقديره حتى بفرض القيام باستقصاء شامل " . (٣)

اما وقد تبين انه ليس هناك الكثير مما يمكن قوله عن أى أثر من
 آثار الهجرة على قطاع البناء ، فانه كما تقول الدراسة :
 " قد يكون من المفيد لفهم ماحدث من تغيرات فى مستوى الاجور
 والعمالة فى قطاع البناء أن نلجأ الى استخدام رسم بياني بسيط لمنحنيات
 العرض والطلب على عمال البناء " . (٤)

ومن ثم تورد الدراسة الرسم البياني المألوف لمنحنيات العرض
 والطلب ، حيث ينتقل منحنى العرض تلى اليسار بسبب الهجرة وينتقل منحنى
 الطلب الى اليمين بسبب " الزيادة فى الطلب على منتجات قطاع البناء " . (٥)
 فى دراسة تالية لعمر ومحيى الدين عن هجرة العمالة المصرية (٦) ،
 اضاف الكاتب جزءا جديدا عن هجرة عمال البناء ، حاول فيه القيام بتقديراته

(١) نفس المرجع ، ص ١٠٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١١٤ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١١٧ .

(٤) نفس المرجع ، ص ١١٤ .

(٥) نفس المرجع ، ص ١١٤ - ١١٦ .

(٦)

الخاصة لحجم تدفق المهاجرين من عمال البناء ورصيدهم فى الفترة ٦٨ - ١٩٧٨ وذلك على اساس عدد كبير من الافتراضات التى تتسم فى رأينا بدرجة عالية من التحكم . من بين هذه الافتراضات على سبيل المثال :

- ١ - ان معدل الزيادة فى تيار المهاجرين من عمال البناء بعد ١٩٧٣ هو نفس معدل زيادتهم فى الفترة ٦٨ - ١٩٧٣ . ويرر الكاتب هذا الافتراض بقوله " ان الارقام المتاحة تدل على حدوث قفزة كبيرة فى اعداد المهاجرين فى ١٩٧٣ ، بالمقارنة بالسنوات السابقة عليها الامر الذى يعنى ان تيار الهجرة قد اتخذ منحى جديدا فى ١٩٧٣ ومن ثم يصبح افتراض ان معدل الزيادة بعد ١٩٧٣ كان مثله قبلها مبررا ومقبولا " . (١)
- ٢ - ان عمال البناء باستثناء " النقاشين والبنائين " يمثلون ٨٠ ٪ من مجموع عمال الانتاج المهاجرين من مصر " (٢) . ولكن الدراسة لا تحتوى على تبرير لهذا الافتراض .
- ٣ - ان ٨٠ ٪ من الذين يغادرون مصر الى بلاد عربية اخرى بزعم اسباب اخرى غير العمل انما يسافرون للعمل فى الواقع (٣) . ولا تقدم الدراسة تبريرا لاختيار نسبة الـ ٨٠ ٪ هنا دون غيرها .
- ٤ - ان العامل يمنح اجازة واحدة فى السنة ، ومن ثم فهو يسافر مرتين كل عام (٤) ومعنى هذا ان المهاجر يعود الى مصر مرة كل سنة .

(١) المرجع السابق ، ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١١١ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١١٣ .

(٤) نفس المرجع .

٥ - ان عمال البناء المصريين المهاجرين الى ليبيا يمثلون نسبة تتراوح بين ٤٨ ٪ و ٥٩ ٪ من اجمالي عمال البناء المهاجرين من مصر . (١)

٦ - ان اجمالي رصيد المصريين العاملين في الخارج هو مليون شخص (٢) وان نسبة عمال البناء في التدفق السنوي للمهاجرين تتساوى نسبتهم الى رصيد المهاجرين . (٣)

٧ - ان توزيع عمال البناء المصريين بين البلاد العربية يماثل توزيع اجمالي العمالة المصرية المهاجرة الى هذه البلاد . (٤)

بناء على هذه الفروض يمل الكاتب الى النتيجة الآتية ، وهى ان عمال البناء المهاجرين من مصر يمثلون نسبة تتراوح بين ٤٠ ٪ و ١٥٠ ٪ من اجمالي رصيد عمال البناء في مصر ، وهذه النسبة الأخيرة تعنى ان اجمالي المهاجرين المصريين من عمال البناء قد فاق رصيد مصر من هذا النوع من العمالة فضلا عن انهم ضموا عمالا آخرين من قطاعات أخرى (٥) . ونحسب ان ثلث نظر القارئ الى هذا المدى الشاسع الذى يفصل بين الحد الأدنى والحد الأقصى في هذا التقدير .

اما عن اثر الهجرة على سوق العمل الزراعى فاننا سوف نتناول به بالتفصيل فى الفصل التالى . ونكتفى هنا بالاشارة الى انه ربما كان من أهم ملامح تطور سوق العمل فى مصر خلال السبعينات ماحدث من انخفاض

-
- (١) المرجع السابق ، ص ١١٥ .
 (٢) نفس المرجع .
 (٣) المرجع السابق ، ص ١١٧ .
 (٤) المرجع السابق ، ص ١١٨ .
 (٥) نفس المرجع .

فى الحجم المطلق للعمالة الزراعية . فيشير تقرير منظمة العمل الدولية الى ان عدد المشتغلين بالزراعة فى مصر انخفض بنسبة ١٤ ٪ (أو بنحو نصف مليون شخص) فيما بين ١٩٧١ و ١٩٧٩ ، " وهو ما يتماشى مع الانطباع العام السائد بوجود ندرة فى العمل فى القطاع الزراعى " (١) . ويذهب هذا التقرير الى ان هذا الانخفاض قد يكون راجعا ، الى حد كبير ، الى هجرة الذكور من قطاع الزراعة فضلا عن ان التحويلات الاتية من الخارج ربما تكون قد دفعت النساء والاطفال الى الانسحاب من سوق العمل " (٢) ان الارقام المتاحة عن السنوات التالية لـ ١٩٧٩ ، والتي تضمنتها وثيقة الخطة الخمسية ٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ ، قد لا تكون صالحة بالمقارنة بأرقام تقرير منظمة العمل الدولية ، ولكنها تشير على أية حال الى زيادة طفيفة للغاية فى العمالة الزراعية (٠.٨ ٪) خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١ (٣)

كان من الطبيعى ان يوءى فقدان الزراعة لنحو نصف مليون شخص خلال الفترة ٧١ / ١٩٧٩ الى زيادة كبيرة فى متوسط الاجر الزراعى . وهذا هو بالضبط ما تشير اليه الارقام المتاحة . فبعد ان ظل متوسط الاجر النقدي اليومي للرجال المشتغلين بالزراعة ثابتا تقريبا خلال الفترة ٦٥ / ٦٦ - ٧١ / ١٩٧٢ ، بدأ يرتفع بشدة بعد ذلك ، فتضاعف اكثر من اربع مرات خلال الفترة ٧١ / ١٩٧٢ - ١٩٧٩ ، أى بمعدل زيادة سنوى مركب قدره ٢١.٨ ٪ (٤) ، وهو معدل يفوق معدل التضخم الذى ساد خلال نفس الفترة . لابد أيضا

ILO: Employment Opportunities, Op.cit. p.60

(١)

(٢) نفس المرجع .

(٣) وزارة التخطيط : وثيقة الخطة الخمسية ٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ ، المجلد

الاول ، ص ٢٥ .

ILO, Op.cit., pp.154-9.

(٤)

ان هذه الزيادة السريعة فى متوسط الاجر الزراعى كانت وثيقة الصلة بما حدث من رواج فى قطاع البناء خلال تلك الفترة ، وان كان من الطبيعى ان تتراخى الزيادة فى الاجر الزراعى بالمقارنة بمستوى الاجور فى قطاع البناء . ففى الفترة ٧٠ - ١٩٧٧ زاد متوسط الاجر اليومى فى قطاع البناء بين ٣٦ مرة و ٦٢ مرة بينما زاد متوسط الاجر اليومى للرجال المشتغلين بولزراعة ٢٣ مرة فقط خلال نفس الفترة (١) . وقد ادى ذلك الى تزايد حجم الفجوة بين اجر عامل البناء واجر العامل الزراعى ، " الامر الذى لابد ان ساهم بدوره فى تزايد الهجرة من القطاع الزراعى بعد ١٩٧٢ " (٢) وينبى تقرير منظمة العمل الدولية فى النهاية الى ان استخدام عبيارات مثل " الاجر فى القطاع التقليدى " أو " أجر الكفاف " لم يعد جائزا لتصوير الوضع فى دولة زاد فيها متوسط الاجر النقدى فى الزراعة الى نحو خمسة امثال ماكان عليه وتضاعف الاجر الحقيقى فى القطاع الزراعى خلال العقد الماضى . (٣)

* * *

ان هناك اربعة اسباب اساسية للشكوى يتردد الحديث عنها فى الكتابات المتعلقة بأثر الهجرة على سوق العمل فى مصر ، وهى :

اولا : ان هجرة العمالة المصرية قد اتسمت بطابع " استقائى " ، أظهر بعملية التنمية الاقتصادية فى مصر .

ثانيا : ان هذا الاثر السلبى للهجرة قد ضاعف من قوته ما يتسم به سوق العمل فى مصر من انخفاض معدل الحراك المهنى .

(١) نفس المرجع ، ص ١٤٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٤٩ .

ثالثا: ان الارتفاع فى نفقات العمل فى بعض القطاعات ، الذى نجم عن الهجرة ،
ساهم فى رفع معدل التضخم فى مصر .

رابعا: ان هجرة العمالة المصرية ربما تكون قد ساهمت فى زيادة الفجوة
بين الدخل ، أى انها زادت توزيع الدخل سوءا .

اما عن الاثرين الثالث والرابع فاننا سوف نتناولهما فى القسمين
التاليين من هذا الفصل حيث انهما لا يتعلقان فقط بسوق العمل بل وايضا
بتحويلات المهاجرين . ومن ثم فسوف نقتصر الان على مناقشة مايسمى
بالطابع الانتقائى لهجرة العمالة المصرية وانخفاض معدل الحراك المهنى .

لقد سبق ان اشرنا الى ان هجرة العمالة المصرية قبل ١٩٧٣ كانت
تكاد تكون قاصرة على العناصر عالية المهارة وتتكون اساسا من المستويات
العليا من المهنيين والفنيين (كالاطباء والمهندسين والعلماء والمحامين
والمدرسين وكبار المديرين) . كانت ظاهرة هجرة العقول واضحة اذن فى
ذلك الوقت ومن السهل توثيقها . ثم تغير الوضع فى اعقاب ١٩٧٣ تغيرا
ملحوظا حيث ارتفعت نسبة الحرفيين وعمال البناء والعمال الزراعيين
وخدم المنازل فى اجمالى المهاجرين . هذا التغير الجذرى فى هيكل
العمالة المهاجرة لا يبدو مع ذلك انه قد اثلج صدر بعض الكتاب الذين
تناولوا موضوع الهجرة . فنجد مثلا انه على الرغم من اقرارهم بان
" الهجرة الآن تشمل كافة انواع العمالة " نجدهم لازالوا يشكون من ان
" الطابع الانتقائى للهجرة هو الذى أحدث الاختلال الحالى فى سوق العمل
فى مصر " ، ويشيرون الى ان هذا الاختلال " هو فى الاساس اختلال مهنى اكثر
من كونه اختلالا بين فروع النشاط الانتاجى ، على الرغم من ان بعض
القطاعات قد تأثرت اكثر كثيرا من غيرها بسبب فقدانها لكل انواع العمل
تقريبا " .

والملاحظة التي نريد ابداءها على هذا الرأى هو ان أية هجرة لابد بالضرورة ان تكون " انتقائية " ، ومن ثم فان الشكوى من الطبيعة الانتقائية للهجرة لابد ان تعنى ان الهيكل المهنى للعمالة المهاجرة لا يمكن الهيكل المهنى لقوة العمل فى مصر ، أو كما يقول تقرير منظمة العمل الدولية " أن هيكل العمالة المهاجرة كان مختلفا تماما عن الهيكل المهنى للاقتصاد المصرى ، الامر الذى يفسر ما يتحمله الاقتصاد من اعباء نتيجة الهجرة " (١) ولكن هذا التقرير يشير بوضوح الى ان هذه السمة من سمات العمالة المهاجرة كانت سائدة قبل ١٩٧٣ " حينما كانت المهن العلمية والفنية تمثل ٣٦ ٪ من اجمالى تيار العمالة المهاجرة ٠٠٠ بينما لم تكن تمثل الا صره ٪ من القوى العاملة فى مصر فى ١٩٧٦ " أما عن الوقت الحاضر فان التقرير يقر بأنه " ما من شك فى ان العمالة المهاجرة الآن يغلب عليها عمال البناء والعمال غير المهرة والمزارعون وتمثل عينة اكثر انتشارا بكثير مما كانت واكثر تمثيلا لقوة العمل المصرية ، وأقل تركزا فى شرائح بعينها " (٢)

ولكن هناك دراسات اخرى لا تبدى نفس الدرجة من الدقة كما يفهم منها ان مصدر الشكوى القديمة لازال قائما . فنجد مثلا ان دراسة نجلاء الاهوانى تعطى الانطباع بأن تصحيح " الاختلال " الذى تحدثه الهجرة يتطلب ان يعكس هيكل العمالة الماهرة ، بصورة ما ، هيكل قوة العمل فى مصر (٣) . كذلك نجد دراسة سعد الدين وعبدالفضيل تشير الى ان " سجل السنوات الاخيرة " يوءكد " الطابع الانتقائى " (٤) للهجرة وتشكو مما نتج عن الهجرة من نقص فى العمالة فى قطاعى البناء والزراعة الامر الذى ادى الى " انخفاض فى انتاجية العمل (فى كلا القطاعين) بسبب احلال عمال غير مدربين محل الايدي

(١) نفس المرجع ، ص ٨٩ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) نجلاء الاهوانى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٣ .

(٤) سعد الدين وعبدالفضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

العاملة المدربة التى هجرت العمل فى القطاع المعنى " (١) . ويعبر نادر فرجاني عن نفس الشكوى اذ يعتبر أن من بين الآثار السلبية للهجرة أن المهاجرين لا يشكلون عينة ممثلة للقوة العاملة أو السكان فى البلاد المصدرة للعمالة (٢) ، وكذلك سعد الدين ابراهيم حيث كتب فى ١٩٨١ أنه على الرغم من " محاولات لقوى عاملة غير ماهرة جهدت فى أن تجد طريقها عبر الحدود ، الى البلدان النفطية الغنية ، (فان) قسوام المهاجرين من مصر تمثل فى أفضل القوى العاملة التى تملكها . (٣)

والواقع انه لا يسعنا الا ان نعبر عن عدم رضانا عن هذا السرى . فالعمال غير المهرة لم يقتصر جهدهم على " محاولة " الهجرة بل هاجروا بالفعل ، وهم لا يهاجرون بأعداد صغيرة بل اصبحوا يشكلون غالبية المهاجرين بأعداد صغيرة بل اصبحوا يشكلون غالبية المهاجرين . ولكن الاهم من ذلك انه ليس هناك من سبب يدعو للاعتقاد بان العمالة المهاجرة يجب ان تشكل " عينة ممثلة " لقوة العمل فى مصر . فالهجرة كما سبق ان اشرنا لابد بالضرورة ان تكون " انتقائية " وليس هناك ميزة محققة فى ان يكون التركيب المهنى للمهاجرين مماثلا للتركيب المهنى للقوى العاملة فى البلد المصدر للعمالة . فخريجو الجامعات فى مصر ، من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية ، على سبيل المثال ، لا يمثلون الا نسبة صغيرة للغاية من اجمالى قوة العمل المصرية ولكن هذا لا يعنى ان هناك ندرة فى هذا النوع من العمالة وان نسبتهم فى اجمالى المهاجرين يجب ان تكون نسبة صغيرة ايضا . بل على العكس لابد ان نرحب بكونهم يمثلون نسبة عالية من اجمالى المهاجرين . كذلك فانه وان كانت هجرة عمال البناء والعمال الزراعيين قد ترتب عليها وجود نقص فى العمالة فى هذين القطاعين فان ذلك لا يجب بالضرورة أن يكون مصدرا للشكوى ،

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

(٢) نادر فرجاني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .

(٣) سعد الدين ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٢ .

اذ أننا نكون بصدد مصادفة غريبة حقا لو حدث ووجدنا ان الهجرة من قطاع معين تستمر حتى تلك النقطة التي يختفى عندها فائض العمل في هذا القطاع ثم تتوقف بعد ذلك . بل ان من الممكن القول بان عملية التنمية ليست فى الواقع الا عملية خلق مجموعة من الاختناقات ، واحدا بعد الآخر ، وأن على المرء أن يرحب على الاخص بأى نقص فى العمالة يحدث بين صفوف اكثر فئات العمال فقرا .

ننتقل الان لمناقشة الشكوى من انخفاض معدل الحراك المهني فى سوق العمل المصرى وهى التى عبر عنها بيركس وسنكلير بقولهما :

" ان سوق العمل فى مصر هى سوق مجزأة الى حد كبير اذا قورنت بسوق العمل الاردنى ، وتتسم بمعدل منخفض نسبيا للحراك المهني بين هذه الاجزاء ... فبالاضافة الى الحواجز التقليدية (التى تمنع الحداد مثلا من ان يصبح طبيبا) نجد ان معدل الحراك المهني فى مصر منخفض للغاية حتى بين المهن المتقاربة هناك أولا ، وعلى سبيل المثال ، حواجز واضحة بين المهنيين والعمال الفنيين والحرفيين المهرة ... وقد نتج عن انخفاض معدل الحراك المهني هذا الانخفاض فى درجة التكيف الداخلى اللازم للتخفيف من اثر الهجرة الانتقائية لبعض انواع العمالة . وهكذا نجد ان المهارات التى تصدرها مصر باعداد كبيرة والتى تمثل نسبة عالية من اجمالى رهيد مصر منها لا يجرى احلال غيرها محلها من قطاعات اخرى لملء الفراغ الناتج عن رحيلها . ان هذا الانخفاض فى معدل الحراك المهني من ادنى الى اعلى للتعويض عن النقص الذى تخلقه الهجرة يبدو انه سمة من سمات سوق العمل المصرى فى كافة مستوياته . فليس هناك على سبيل المثال ، ما يدل على شروع العمالة غير

الماهرة فى القيام بأعمال تجارية مختلفة ومحاولتها اكتساب المهارات اللازمة لها . بل وليس هناك ما يدل على وجود هجرة كبيرة فى الوقت الحاضر من الريف الى المدن . فعلى الرغم من كثرة ما يكتب عن هجرة العمال من الريف الى المدن فى مصر ، يبدو لنا انه ليس فى مصر حركة نشيطة نسبيا لانتقال العمالة من القطاع التقليدى الى القطاع الحديث بالمعنى المطلق او النسبى ، لا فى المدى القصير ولا فى المدى المتوسط " . (١)

ويقدم بيركس وسنكلير مجموعة من التفسيرات لانخفاض معدل الحراك المهنى فى مصر منها أن " السكان الذين يحصلون على دخولهم من الزراعة فى مصر يبدو أن بقائهم فى ذلك القطاع ضرورى فى الوقت الحاضر للوفاء بحاجات الزراعة " ، وانه " ليس هناك عدد كبير من المزارعين فى مصر الذين يرغبون فى الهجرة ، فهم لا يريدون ان يرحلوا عن بيوتهم وأهلهم فى وادى النيل ليذهبوا الى المراكز الحضرية فى مصر أو خارجها " ، ومنها أيضا " تلك التجزئة الصارمة التى يتسم بها سوق العمل فى المــــــدى المصرىة " . (٢)

ومن بين مظاهر تلك التجزئة ، يشير بيركس وسنكلير الى ضعف الحافز لدى موظفى الحكومة والقطاع العام للبحث عن وظائف أخرى بسبب ما توفره لهم الوظائف الحكومية من مزايا تتمثل فى ثبات الوظيفة واستمرارهــــا وامكانية الجمع بينها وبين وظيفة أخرى ، ونظام العلاوات السنوية

(١) Birks, J. and Sinclair, C: International Migration and Development in the Arab Region, ILO, Geneva, 1980, pp. 94-6.

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٧ .

بصرف النظر عن مستوى الاداء . ان هذا العامل من عوامل ضعف الحراك المهني يعلق عليه الكاتبان أهمية خاصة بسبب غلبة القطاع الحكومي والقطاع العام على القوى العاملة في مصر خارج قطاع الزراعة (حيث يمثلان ٧٥ ٪ من اجمالي العمالة غير الزراعية) . ولكن حتى فيما يتعلق بالعاملين في القطاع الخاص يساهم انخفاض المستوى التعليمي وشيوع الامية وقلة الخبرة في تخفيض معدل الحراك المهني . (١)

ونود ان نلاحظ من جانبنا انه على الرغم من تغير الظروف منذ كتب بيركس وسنكلير ملاحظاتهم السابقة على نحو يثير الشك في بعضها ، وعلى الرغم من ان الكاتبين قد التزما جانب الحذر اذ اشاروا الى قلة المتاح من البيانات التي يمكن تقديمها لتأييد هذه الملاحظات مما جعلها اقرب الى ان تكون من قبيل الافتراضات التي تحتاج الى اخضاعها للاختبار والبحث (٢) ، على الرغم من ذلك نجد ان بعض الكتابات الحديثة لجأت الى ترديدتها دون ترو كاف . فنجد مثلاً عالم الاجتماع المرموق سعيد الدين ابراهيم يقتبس هذه الملاحظات دون نقد في كتاب له صدر في ١٩٨٢ (٣) كما فعل نفس الشيء ابراهيم سعد الدين ومحمود عبدالفضيل في كتابيهما المنشور في ١٩٨٣ ، حيث يذكر ان هذه الملاحظات الخاصة بالحراك المهني تشكل اهم مساهمة يقدمها كتاب بيركس وسنكلير المشار اليه . (٤) ونحن نجد هذا التردد لملاحظات بيركس وسنكلير الاولى ، في الكتابات الحديثة، مدعاة للدهشة بوجه خاص في ضوء الزيادة الكبيرة التي طرأت على معدل الهجرة من القطاع الزراعي ، والانخفاض الذي طرأ على حجم

(١) المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٩٤ .

(٣) سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعي العربي الجديد ، مرجع

سبق ذكره ص ١٢٥ - ١٢٩ .

(٤) ابراهيم سعد الدين ومحمود عبدالفضيل : انتقال العمالة العربية

مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ - ٢٦ و ص ١٠٦ - ١٠٧ .

العمالة الزراعية أو على الأقل انخفاض معدل نموها ، والارتفاع الكبير فى متوسط الاجور الزراعية ، والزيادة التى لحقت الحجم المطلق للعمالة المشتغلة فى قطاع البناء على الرغم من الهجرة . لقد سبق ان اشرنا الى ما أصاب العمالة الزراعية من ركود او حتى من انخفاض ، الامر الذى يتناقض مع قول بيركس وسنكلير بان المزارعين لم يبدوا استعدادا للهجرة باعداد كبيرة وأنهم لا يبدون رغبة فى ترك منازلهم فى وادى النيل للذهاب الى المراكز الحضرية فى مصر أو فى الخارج . كما انه يبدو لنا ان القول بانخفاض معدل الحراك الاجتماعى لا يتمشى تماما مع ما حدث من زيادة فى عمال البناء فى مصر قدرها نحو ٨٠٠٠٠ شخص ، حيث ان هذا يعنى زيادة اجمالية فى عمال البناء المصريين ، فى مصر وخارجها ، بنحو ٢٥٤٠٠٠ شخص ، أو ما يمثل ٧٢ ٪ من اجمالى القوة العاملة فى قطاع البناء فى ١٩٧١ (١) . كذلك فان الانطباعات الشخصية والملاحظة العابرة ربما كانت ترجح ان ما يشار اليه من حواجز مؤسسية قوية تضعف من معدل الحراك المهنى قد يكون أخذاً فى الزوال مع زيادة ميل " اصحاب الياقات البيضاء " من الموظفين وخريجي الجامعات للاشتغال باعمال يدوية وقلة ميلهم الى وظائف الحكومة والقطاع العام التى قد تكون اكثر استقرارا ولكنها اقل عائدا . ان هذه الظاهرة قد تفسر لنا ، ولو جزئيا ، ذلك الميل المتزايد لدى شركات القطاع العام وبدرجة اقل لدى الادارات الحكومية ايضا ، الى الاستجابة للارتفاع فى مستوى الاجور فى القطاع الخاص بتقديمها مزايا اكبر مما كانت تقدمه فى الماضى فى نظام الترقيّة والحوافز وبما تظهره من درجة اكبر من المرونة فى منح بعض الزيادات فى الاجور . (٢)

ILO, *Op.cit*, p.154.

(١)

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ٧٢ - ٧٣ ، حيث ذكر انه فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٨ زاد متوسط الاجر النقدى فى شركات القطاع العام بما يتراوح

بين ٨٣ ٪ و ٩٣ ٪ .

ان الدراسة الوحيدة التى حاولت ان تخضع ملاحظات بيركس وسنكلير عن الحراك المهني للفحص والمناقشة ، هى تلك الدراسة الطموح والقيمة التى قام بها جورج صباغ ^(١) ، وحاول فيها استخدام بيانات هى أبعد ماتكون عن الكمال ، لتوثيق وتاصيل مايمكن قوله عن ظاهرة الحراك المهني . فى هذه الدراسة يحاول صباغ اولا تقدير معدل الحراك المهني فى سوق العمل المصرى ويحاول ثانيا تقدير اثر الهجرة الخارجية على الاسراع بهذا المعدل .

فى هذه الدراسة يعتمد صباغ على البيانات المنشورة والمتضمنة فى تعدادات السكان ومسوح القوة العاملة ، وكذلك على نتائج المسح الذى اجراه سعد الدين ابراهيم فى ١٩٧٩ على ٢٣٢ شخصا من ارباب العائلات فى القاهرة ^(٢) وعلى الملفات الخاصة بمسح اجراه جهاز السكان وتنظيم الاسرة فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٨٠ على ٤٥٣٠ شخصا من ارباب العائلات . ^(٣)

ويبدأ صباغ تحليله ببحث ارقام التعدادات ومسوح القوة العاملة لتقدير درجة الحراك المهني بين افراد القوة العاملة من الذكور . وهو يركز هنا على درجة المعود المهني فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٦ ، فيلاحظ ان نصيب " أصحاب الياقات البيضاء " قد زاد زيادة معتدلة ، من ١٦ ٪ من اجمالى القوة العاملة من الذكور فى ١٩٦٠ الى ٢٠ ٪ فى ١٩٧٦ . ولكن يلاحظ ايضا انه فى داخل هذه الطائفة حدثت زيادة ملحوظة فى نصيب المهنيين والفنيين (من ٣٢ ٪ الى ٦ ٪ من اجمالى القوة العاملة خلال نفس الفترة) وهو ما يفسره صباغ بالزيادة السريعة فى خريجي الجامعات . ويقول صباغ

Sabagh, C.: Migration and Social Mobility in Egypt in Ker, M. and Yassin, E., (eds.): Rich and Poor States in the Middle East, West view Press, Colorado and the American University in Cairo Press, 1982.

C.F. Ibrahim S.: Social Mobility and Income Distribution, in Tignor, R. and Abdel Khalek, G.: The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Holms and Meier, 1983.

Loza, S.: Socio-Spatial and Fertility Differentials in Egypt, Population and Family Planning Board, Cairo, December 1980.

ان أهم موانع الحراك المهني الى اعلى بين العمال اليدويين والعمال
المشتغلين بالبيع وأصحاب الياقات البيضاء هو " الفجوة التعليمية "
اذ يلاحظ انه " من بين الطائفة الاولى لا تحظى الا اقلية صغيرة بالمستوى
التعليمي المطلوب للترقى المهني " (١) ويعبر صباغ عن دهشته من
شبات نصيب الحرفيين والعمال الصناعيين في القوة العاملة خلال الفترة
٦٦ - ١٩٧٦ على الرغم من الانخفاض الملحوظ في نصيب المشتغلين
بالزراعة (من ٥٢ ٪ الى ٤٤ ٪ في نفس الفترة) ويرجح ان يكون
ذلك دليلا على ما يتسم به سوق العمل اليدوي من جمود وعلى هجرة العمالة
الزراعية الى الخارج . وهكذا يميل صباغ الى الاعتقاد بأن الهيكل
المهني للعمالة في مصر خلال الفترة لا يتسم ، بصفة عامة بدرجة عالية
من الحراك الى اعلى (٢) . لابد ان نلاحظ مع ذلك ان هذا التفسير الذي
يقدمه جورج صباغ يجب ان يؤخذ بحذر ، وذلك لان طائفة " الحرفيين
والعمال الصناعيين " التي يشير اليها تضم مختلف الفئات ومن ثم
فان شبات نصيبها في اجمالي العمالة قد يخفى مالحق نصيب كل من هذه
الفئات من تغير خلال السبعينات ، كانه انخفاض نصيب الحرفيين وارتفاع
نصيب عمال البناء مثلا ، خاصة ان هناك الكثير من الدلائل على تحسول
عمال الزراعة الى قطاع البناء كما سبق ان اشرنا .

(١) صباغ ، المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٨١ .

ينتقل صباغ بعد ذلك الى تقدير درجة الحراك المهني فيما بين الاحياء معتمدا على المسوح التي اجريت في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . فبالمقارنة بين مهن ارباب العائلات الذين تشملهم هذه المسوح وبين مهن آبائهم في حدود ثمانية أنواع من المهن تناولها مسح ١٩٧٨ ، يتبين درجة عالية من الحراك الاجتماعي بصفة عامة ، حيث تشير البيانات الى ان ٦٧٪ من مجموع افراد العينة شهدوا حراكا الى اعلى أو الى اسفل . على أنه يلاحظ ان جزءا من هذا الحراك يعود الى تغيرات بنيانية في سوق العمل أما الجزء الذي لا يعود الى هذه التغيرات ، فيشمل ٣٢٪ من افراد العينة وهو ما يعتبره صباغ دليلا على " وجود قنوات مفتوحة بدرجة معقولة للحراك بين الآباء والأبناء " وعلى ان الهيكل المهني في مصر اقل جمودا مما يصوره بيركس وسنكلير .

وأخيرا يتعرض جورج صباغ لآثر الهجرة الخارجية على الحراك المهني ويستخلص من البيانات المتاحة له ان المهاجرين بعد ١٩٦٠ قد أظهروا درجة اكبر من الحراك الى اعلى اذا قورنوا بمن هاجر قبل عام ١٩٦٠ ، ويميل بناء على ذلك الى الاعتقاد بأن الهجرة قد ساهمت في رفع معدل الحراك المهني الى اعلى في داخل مصر .

ويمكننا ان نقول بصفة عامة ان التحليل الذي قام به جورج صباغ هو تحليل مفيد للغاية ليس فقط بسبب ما يقدمه من تفسيرات ولكن بسبب تقديمه للبيانات المتاحة تقديمًا نقديًا يسمح بتقييمات مختلفة لها . وهو على أي حال يمثل أول محاولة لمناقشة ما طرحه بيركس وسنكلير من افكار عن الخراك المهني في مصر ، وهي الافكار التي مالت كثير من الكتابات الحديثة الى قبولها دون مناقشة كافية . لقد كان من الطبيعي ان تكون نتائج التحليل نتائج أولية بحث بالنظر الي ضآلة حجم العينات التي يعتمد عليها وما يتضمنه اختيارها من تحيزات ، ومن ثم فانه من

الواضح ان هناك مجالا واسعا لبحوث جديدة تستند الى مسوحات تجرى خصيصا بغرض الاجابة على السوءال الذى حاول جورج صباغ الاجابة عليه مستندا الى البيانات غير المرضية المتاحة بالفعل .

٥ - أثر الهجرة على معدل التضخم :

فى منتصف السبعينات شهد معدل التضخم فى مصر ، شانه شأن الكثير من المتغيرات الاقتصادية الاخرى ، نقطة تحول هامة . فبينما كان معدل الزيادة السنوية فى نفقات المعيشة ٦ - ٨ ٪ خلال الفترة ٦٦ / ٦٧ - ١٩٧٥ ارتفع هذا المعدل الى اكثر من ١٠ ٪ فى السنوات التالية (انظر الجدول ٢٣ فيما يلى) وعلى الرغم من ان نقطة التحول هذه تتفق زمنيا مع بداية الزيادة السريعة فى معدل الهجرة والتحويلات من الخارج فان العلاقة بين الهجرة والتضخم ليست علاقة بسيطة او ذات اتجاه واحد .

فمن ناحية ، تؤدى الهجرة الى تخفيض حجم الطلب الفعلى على السلع والخدمات بمقدار ما كان ينفقه المهاجرون قبل الهجرة ، ولكن الهجرة تؤدى ايضا الى تخفيض الانتاج بمقدار مماثل . فى حدود هذين الاثرين لا يجب ان نتوقع ان يكون للهجرة اثر على مستوى الاسعار اللهم الا فى حدود ما اذا كان بعض المهاجرين فى حالة بطالة مكشوفة او مقنعة قبل الهجرة ، وفى هذه الحدود يكون اثر الهجرة انكماشيا حيث انها تؤدى الى تخفيض الطلب بمقدار يزيد على مقدار الانخفاض فى الانتاج .

ولكن الهجرة يمكن ايضا ان تؤدى الى خلق ندرة واختناقات فى بعض المهن او الحرف مما يؤدى الى ارتفاع نفقة العمل ، وفى هذه الحدود يكون اثرها تضخميا . ويبدو ان مثل هذا هو ماحدث فى قطاع البناء والقطاع الزراعى حيث زادت نفقات العمل بشدة فى هذين

القطاعيين منذ ١٩٧٠ كما سبق ان اشرنا .

هناك بالاضافة الى ذلك أثر التحويلات ، وهو أيضا اثر معقد ومتعدد الاتجاهات . فالتحويلات النقدية لها اثر تضخمى من حيث انها تؤدى الى زيادة القوة الشرائية للمهاجرين بعد عودتهم ولعائلاتهم المقيمين بمصر . ان جزءا هاما من هذه التحويلات يرسل الى عائلات منخفضة الدخل ومن ثم فان جانبا كبيرا منه ينتجه بالضرورة الى الاستهلاك . كما ان جزءا آخر من هذه التحويلات يتم ادخاره فى صورة ودائع مدرة للفوائد ، وهذه الفوائد بدورها تزيد من اجمالى القوة الشرائية ، فضلا عن ان الجهاز المصرفى سوف ينتجه الى زيادة الائتمان مع زيادة حجم التحويلات النقدية مما يخلق فغضا اضافيا على الاسعار . من الممكن القول اذن ان اثر التحويلات النقدية هو اثر تضخمى بلا جدال .

هناك من ناحية أخرى التحويلات العينية ، التى تمثل كما رأينا الجزء الاكبر من اجمالى التحويلات وهى ذات اثر انكماشى من حيث انها تزيد من كمية المعروض من السلع ، اللهم الا ماكان منها مستوردا بفرض الاستعمال الشخصى ، فهذه لا تمارس اشرا مباشرا على معدل التضخم حيث انها لا تزيد من كمية السلع المعروضة للبيع ولا من كمية النقود المتداولة .

مما تقدم نتبين عدم جواز القطع بان الهجرة لابد ان تكون لها أثر تضخمى على الدولة المصدرة للعمالة ، وهذا بالضبط هو ماذهب اليه تقرير منظمة العمل الدولية سابق الذكر^(١) ، والذى يمتاز فى احكامه بدرجة من الحذر نفتقدها فى بعض الدراسات الاخرى . فبينما يقر هذا التقرير بالاثـر

التضخمى لما يمكن أن ينشأ عن الهجرة من ندرة فى العمل فى بعض القطاعات لا يذهب التقرير الى حد الجزم بالمحطة النهائية لاثـر التحويلات على معدل التضخم وانما يقول فقط " ان من المحتمل ان يكون اثـرها تضخيميا" (١)

فى دراسة اخرى كتبها ر. ايكاس (٢) ، وتمتاز بأناقة التحليل يستخدم الكاتب نموذجا للتوازن الكلى لتقدير اثـر هجرة عمال البناء من مصر على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها المستوى العام للأسعار . وهو لا يطمح الى أن تعتبر نتائجه معبرة عما حدث بالفعل بل فقط " عما كان يمكن ان يحدث فى ١٩٧٦ بافتراض هجرة نسب مختلفة من عمال البناء فى ظل افتراضات اخرى مختلفة " (٣) بعبارة اخرى ، تحاول الدراسة ان تبين ماكان يمكن ان تسفر عنه هجرة عمال البناء من مصر لو كانت الظروف السائدة هى تلك التى سادت فى ١٩٧٦ . (٤) وتصل الى نتيجة مؤداها ان هجرة عمال البناء كانت ذات اثـر هام على معدل التضخم فى مصر ، ولكن الكاتب يحرص على تحذير القارئ بقوله انه ليس من السهل تقدير ذلك الجزء من الزيادة فى الاسعار الذى يمكن رده الى الهجرة والجزء الذى يرجع الى ارتفاع اسعار المستخدمات الاخرى غير العمـل والجزء الذى يرجع الى زيادة الطلب على قطاع البناء . (٥)

(١) نفس المرجع ، ص ٢٤٠ ، والتأكيد منا .

(٢) Eckhaus, R, Effects of Consturction Labour Migration on the Egyptian Economy, Cairo University/MIT, (mimeo), July, 1979.

(٣) نفس المرجع ، ص ٣ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٦ .

(٥) نفس المرجع ، ص ٣٩ .

من ناحية أخرى نجد دراسات مختلفة تميل الى الجزم بالاثـر التضخمى للهجرة دون الاستناد دائما الى تحليل كاف . فنجد مثلا دراسة لسوكنات وبيركس وسراج الدين نشرت فى ١٩٨١ تقول :

" ان الزيادة السريعة فى حجم التحويلات حتى اواخر السبعينات قد ساهمت بدرجة مبيرة فى الارتفاع الشديد فى معدل التضخم فى الدول المصدرة للعمالة . فهذه الدول لا تملك ، فى احوال كثيرة ، قدرة انتاجية عالية ولا البنية الاساسية اللازمة للاستيراد الذى يمكنها من ان تواجه بسرعة تلك الزيادة فى الطلب التى يولدها تدفق التحويلات من الخارج " . (١)

وبينما نجد دراسة نازلى شكرى فى تقييم منافع ونفقات هجرة العمالة المصرية لا تشير الى التضخم على الاطلاق (٢) ، نجد نادر فرجاني يشير الى هذا الموضوع بقوله ان الزيادة فى الطلب الاجمالى ، التى تغذيها دخول العمال المهاجرين الى الدول النفطية ، اذ تقترب بانتاج وطنى متخلف ونظم جامدة فى الاستيراد والتوزيع ، تؤدى الى تغذية عملية تضخمية شرهة ، ويشير بوجه خاص الى ما يتسم به عرض الاراضى والمساكن من جمود ، الامر الذى يؤدى الى تشجيع المضاربة على الاراضى والعقارات المبنية ومن ثم الى ارتفاع

(١) Socknat, J. Birks, J. and Serageldin, I: International Labour Migration in the M.E. and N. Africa Op.cit.

وانظر ايضا سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعى العربى الجديد، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ ، والبنك الاهلى المصرى : " الهجرة المؤقتة للمصريين " ، النشرة الاقتصادية ، العدد ٣ ، ٤ ، ص ١١٣ .

(٢) Choukri, N. Migration in the Middle East: Transformations, Policies and Processes, Cairo University/MIT, July, 1983, Vol, 2, Ch. 9.

اسعارها ، ويضيف ان الاستيراد على نطاق واسع يؤدى بدوره الى استيراد التفضم من الخارج وان ما تخلقه الهجرة من ندرة فى العمل تغذى بدورها العملية التضخمية . (١)

هناك مناقشة اكثر تفصيلا لهذا الموضوع فى دراسة قام بها محمود عبدالفضيل فى ١٩٨٠ (٢) . فى هذه الدراسة يشير عبدالفضيل الى " اشهر الطلب " المتمثل فى زيادة الانفاق نتيجة للتحويلات والذى لا تقابله زيادة موازية فى عرض السلع والخدمات بسبب ان هذه التحويلات تتولد خارج نطاق الأنشطة الانتاجية للاقتصاد القومى ، ومن ثم لا تمثل عوائد على عوامل الانتاج بل هى " دخول ريعية " تتكون من الخارج وتنتج عن ظاهرة " الدخل النفطى الريعى " المتولد فى الدول العربية المصدرة للنفط (٣) . ولكننا نلاحظ ، من ناحيتنا ، انه لا شأن لموضوع أثر التحويلات على معدل التضخم بما اذا كان ما يحصل عليه المهاجرون فى الخارج هو ذو طبيعة " ريعية " أم لا بل المهم هو ما اذا كانت هذه التحويلات تؤدى او لا تؤدى الى زيادة المعروض من السلع فى نفس الوقت الذى تزيد فيه القوة الشرائية . وكما سبق ان اوضحنا فان زيادة الواردات التى تصاحب او تشكل جزءا من الزيادة فى التحويلات لها بلا شك اثر انكماشى لا بد من أخذه فى الاعتبار عند تقدير الاثر الصافى للتحويلات على معدل التضخم . ولكن هذا الاثر الانكماشى لا يرد ذكره فى الدراسة التى نحن بصددنا وكذلك فى معظم الدراسات التى نشير اليها فى هذا الجزء من بحثنا . ان عبدالفضيل يذكر بحق ان ما يتسم

(١) نادر فرجاني : الهجرة الى النفط ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٢) محمود عبدالفضيل : آثار هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية

على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى

الاقتصاد المصرى ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الخامس للاقتصاديين

المصريين ، القاهرة ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٨٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦ .

جدول (٢٣)

الرقم القياسى لنفقات المعيشة

$$(١٠٠ = ١٩٦٧ / ٦٦)$$

السنة	فى المدن		فى الريف	
	الرقم القياسى	نسبة التغير (٪)	الرقم القياسى	نسبة التغير (٪)
١٩٦٧/٦٦	١٠٠	-	١٠٠	-
١٩٧٥	١٤٩	٦ (أ)	١٦٨	٨ (أ)
١٩٧٦	١٦٤	١٠	١٨٨	١٢
١٩٧٧	١٨٥	١٣	٢٠٧	١٠
١٩٧٨	٢٠٦	١٣	٢٣٤	١٣
١٩٧٩	٢٢٦	١٠	٢٤٩	٦
١٩٨٠	٢٧٣	٢١	٣١١	٢٥
١٩٨١	٣٠١	١٠	٣٥٣	١٣
١٩٨٢	٣٤٦	١٥	٤٠٣	١٤
يونيه ١٨٢	٣٥٦	-	٤٠٠ (ب)	-
يونيه ١٩٨٣	٤٢٦	٢٠	٥٢٠ (ج)	٣٠

(أ) متوسط معدل الزيادة فى الفترة ٦٦ - ١٩٧٥ .

(ب) مايو ١٩٨٢ .

(ج) مايو ١٩٨٣ .

المصدر : البنك المركزى المصرى : النشرة الاقتصادية ، المجلد ٢٢ ، ١٩٨٢ ،

والتقرير السنوى ، ٨٢ / ١٩٨٣ .

به عرض السلع المنتجة محليا من انخفاض المرونة بصفة عامة يساهم فى رفع معدل التضخم ^(١) ، ولكننا لا نرى ، من ناحية أخرى ، —————
 الإشارة الى التخفيض الفعلى لقيمة الجنيه المصرى نتيجة للزيادة فى الطلب على الواردات بسبب الهجرة ^(٢) ، فى الوقت الذى لا يشار فيه الى زيادة الكمية المتاحة من العملات الاجنبية بسبب الهجرة أيضا وهو الاثر الذى يرتبط ارتباطا مباشرا بزيادة التحويلات ويعمل على عكس اتجاهه
 العوامل التى يذكرها ، أى يعمل على تخفيض معدل التضخم .

ان هذا التجاهل لاثـر الزيادة فى القدرة الاستيرادية فى تخفيض معدل التضخم نلاحظه أيضا فى دراسة عبدالفضيل وسعد الدين الاكثر حداثة ^(٣) وفيها يضيف الكاتبان عاملا آخر من العوامل المرتبطة بالهجرة والمؤدية الى رفع معدل التضخم ، وهو انخفاض انتاجية غير المهاجرين بسبب :

" سيطرة شعور متزايد بالاحباط لدى العاملين فى القطاعات والوظائف ذات الاجر المنخفض . ويتلخص هذا الشعور فى أن الرغبة الاساسية لهؤلاء الافراد تتمثل فى ان امل التقدم والرقى اصبح يرتبط فى اذهانهم بترك العمل فى الاقتصاد الوطنى والالتحاق بركب قوة العمل المهاجرة الى البلدان النفطية ويؤدى ذلك بدوره الى فقدان الحافز على التقدم وزيادة الانتاجية ، مما يؤثر سلبيا على تطور انتاجية العمل وبالتالي المساهمة فى تغذية العملية التضخمية فى الاقتصاد الوطنى " . ^(٤)

(١) المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٢) نفس المرجع .

(٣) عبدالفضيل وسعد الدين : انتقال العمالة العربية ، مرجع سبق ذكره .

(٤) المرجع السابق ، ص ١١٥ .

ولكن بوسع المرء أن يزعم ، بنفس القوة ، أن أثر المحاكاة الذى تولده انماط الاستهلاك الجديدة للمهاجرين والرغبة فى اللحاق بهم ان تولدا طاقات جديدة على العمل وترفع من انتاجية من لم يهاجر بدلا من تخفيضها . فكما يمكن ان تولد الهجرة شعورا بالاحباط لدى بعض من لم يهاجر ، يمكن ايضا ان تحت آخرين على زيادة الجهد والاشتغال باكثر من عمل أو أن تحت بعض النساء على دخول سوق العمل بعد أن كن يحجمن عن ذلك . ان هناك ظواهر واقعية تؤكّد وجود كلا الاتجاهين فى المجتمع المصرى اليوم . فاذا اراد المرء ان يخمن أيهما اكثر قوة فاننا نميل الى تأكيد ما يتولد عن الهجرة من زيادة الجهد المبذول من غير المهاجرين ، مع مراعاة ان هذا الجهد المضاعف قد لا يكون ناتجا عن الهجرة وحدها بل قد يكون ايضا نتيجة لمجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت ظاهرة الهجرة وان لم تكن قد ترتبت عليها .

٦ - اثر الهجرة على توزيع الدخل :

ان الغالبية العظمى من المهاجرين المصريين كانت تتكون ، حتى قبل ١٩٧٣ ، من كاسبى الاجور والمرتبات ، حيث كان معظم المهاجرين من المدرسين والمهنيين والفنيين والاداريين ، وعلى الرغم من أن جزءاً من دخول هؤلاء كان يمثل بالضرورة " ربحاً " ، كما هى الحال مثلاً فى دخول الاطباء والمحامين المشتغلين لحسابهم ، فإن معظم المهاجرين كانوا يعملون فى خدمة الحكومة فى الدول المضيفة ومن ثم كان دخلهم يتمثل فى دخل أجرى بحث . ان هذه الحقيقة أصبحت أشد قوة ووضوحاً بعد ١٩٧٣ ، وعلى الاخص بعد ١٩٧٧ ، حينما بدأت هجرة العمال اليدويين تتزايد بسرعة . لابد لنا ان نتوقع أن يكون من آثار الهجرة تغير فى التوزيع الوظيفى للدخل فى مصر بما فى ذلك الدخل المتولد فى الخارج ، لصالح عائد العمل ، بعبارة أخرى لابد لنا ان نتوقع ان تؤدى الهجرة ، مع بقاء الاشياء الأخرى على حالها ، الى زيادة عائد العمل بمعدل اكبر من الزيادة فى عوائد الملكية ، ليس فقط بسبب ارتفاع دخول العمل فى الخارج عنها فى الداخل ، ولكن ايضا بسبب زيادة متوسط الاجر الذى يحصل عليه من لم يهاجر من مصر .

ان ارقام الجدول (٢٤) التى تبين ما طرأ من تغير على نصيب الاجور فى الناتج المحلى الاجمالى وفى اجمالى الدخل الفردى ، ترجح صحة ما ذهبنا اليه حالا . ويلاحظ ان ارقام هذا الجدول لا تشمل ذلك الجزء من الاجور الذى اكتسب فى الخارج ولكن لم يجر تحويله الى مصر ، فاذا اضيف هذا الجزء ، وهو كبير ، فان نصيب الاجور يصبح بالضرورة اكبر من ذى قبل . وبامكاننا ان نحصل على فكرة تقريبية لاثر الهجرة على دخل العمل من ذلك التقدير الذى اشرنا اليه

فيما سبق لمستوى الدخل التي يحصل عليها المصريون في الخارج والذي يشير الى انها تتراوح بين ستة امثال وعشرة امثال مستوى دخولهم قبل الهجرة . فاذا افترضنا ان العمالة المصرية المهاجرة تمثل نحو ١٠ ٪ من اجمالي القوة العاملة ، فان ذلك يعنى ان الهجرة قد أدت الى زيادة عائد العمل المصرى بنسبة تتراوح بين ٥٠ ٪ و ٩٠ ٪ (١) . ان هناك بالطبع عوامل اخرى غير الهجرة وراء التغير الذى طرأ على التوزيع الوظيفى للدخل الذى يبينه الجدول (٢٤) ، ولكن هناك ما يرجح ان الهجرة ربما أدت الى زيادة نصيب الاجور بدرجة اكبر حتى مما يفصح عنه هذا الجدول ، اذ أن كثيرا من الاجراءات التى تكون ما يعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى والتى بدأ اتخاذها بعد ١٩٧٤ ، قد عملت ، على الأرجح ، على تخفيض نصيب الاجور بدلا من زيادته .

ومن حيث ان كاسبى الاجور ، اذا نظر اليهم ككل ، ينتمون الى فئات الدخل المتوسطة والدنيا ، فان لنا أن نتوقع ان يكون اثر الهجرة على التوزيع الشخصى للدخل ، كما يعبر عنه " معامل جينى " ، فى نفس اتجاه اثرها على التوزيع الوظيفى للدخل ، أى فى اتجاه درجة اكبر من المساواة .

(١) انظر الجزء الخاص " بأثر الهجرة على الدخل القومى " فيما تقدم من هذا الفصل ، وانظر ايضا تقرير منظمة العمل الدولية التى سبقت الإشارة اليه ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

على ان هذا الاثر الذى تحدثه الهجرة فى توزيع الدخل ، الوظيفى والشخصى ، يجب ان نتحفظ عليه الى حد ما ، من حيث ان الهجرة قد تساعد على رفع معدل التضخم ، والتضخم يضر بكاسبى الاجور بصفة عامة اكثر مما يضر بعوائد الملكية . فضلا عن ان عوائد الملكية تميل الى الزيادة ، خلال فترات التضخم ، بمعدل يفوق معدل الزيادة فى الاجور ، فان التضخم يسود ايضا الى تحقيق مكاسب رأسمالية لملك الاراضى الزراعية وارضى البنساء . ومع ذلك فان علينا الا نقلل من أهمية انواع الدخول الاخرى التى يمكن ان تتولد عن الهجرة ، فحتى اذا كنا قد وجدنا ان نصيب عوائد الملكية فى الدخل قد زاد على حساب نصيب الاجور ، فان هذا لا يعنى بالضرورة اتجاه نحو مزيد من التفاوت فى الدخول اذ ان الهجرة لابد انها قد ادت الى ارتفاع تلك النسبة من كاسبى الاجور الذين يحصلون على دخول من مصادر اخرى (فوائد وريع وارباح) كنتيجة لارتفاع مستوى دخولهم بوجه عام .

ليس بنفس السهولة تعميم القول بشأن ما طرأ من تغير على توزيع الدخل فيما بين كاسبى الاجور انفسهم . ان المنتفعين الاساسيين من الهجرة لا ينتمون بالضرورة لفقر شرائح القوة العاملة . فمن الممكن ان نجزم مثلا بان المهاجرين من موظفى الحكومة والقطاع العام ليسوا من اقل هؤلاء الموظفين دخلا ، ولكن الارجح ان غالبية المهاجرين منهم ليسوا ايضا من اعلامهم دخلا . ومن بين سكان الحضر يشكل الحرفيون وعمال البناء اكبر طوائف المهاجرين ، وهم بالقطع لم يكونوا من ذوى الدخول العالية قبل الهجرة . نفس الملاحظة تنطبق على القطاع الزراعى حيث يرجح أن يكون معظم المهاجرين منه من شرائح الدخل الدنيا قبل الهجرة .

على انه ليس لدينا بيانات كافية لتوثيق هذه الملاحظات أو التحقق من صحتها ناهيك عن تقدير حجم التغير الذى حدث فى توزيع الدخل كميًا . فالذى يتوفر لدينا هو ثلاثة مسوح لميزانية الاسرة فى السنوات ٥٨ / ١٩٥٩

جدول (٢٤)

نصيب الاجور في الناتج المحلي والاجمالي
وفي اجمالي الدخل الفردي (٧٤ - ١٩٧٩)

(%)

الاجور كنسبة مئوية من			السنة
اجمالى الدخل الفردى		الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج)	
المتولد محليا	بعد اضافة التحويلات		
٥٢ر٩	٥٤ر٣	٤٢ر٤	١٩٧٤
٥٥ر١	٥٧ر٥	٤٣ر٢	١٩٧٥
٥٧ر٤	٦١ر٣	٤٤ر٧	١٩٧٦
٥٧ر١	٦١ر٣	٤٤ر١	١٩٧٧
٥٦ر٥	٦٣ر١	٤٣ر٠	١٩٧٨
٥٨ر٥	٦٤ر٨	٤٢ر٩	١٩٧٩

المصدر :

و ١٩٦٤ و ١٩٧٥/٧٤ ، وبياناتها تشير الى ان " توزيع الدخل قد بقى ثابتا بصفة عامة عبر العقدين السابقين على منتصف السبعينات " (١) ولكن هذا الثبات يرجع على الأرجح الى ان مائراً من تحسن على توزيع الدخل خلال الخمس سنوات الاولى (٥٨ / ٥٩ - ١٩٦٤) قد فقد خلال العقد التالى (٦٤ - ٧٤ / ١٩٧٥) . بعبارة أخرى اكثر دقة يشير معامل جيني الى انه قد حدث تحسن طفيف فى توزيع الانفاق الاستهلاكى فى الريف خلال النصف الاول من الستينات بينما لم يحدث تغير يذكر فى المدن . ومن ناحية أخرى يبدو انه قد حدث تدهور فى توزيع الدخل فى الريف فيما بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينات وتحسن طفيف فى المدن . (٢) لابد ان نلاحظ مع ذلك ان هذه المسوح الثلاثة تبين توزيع الانفاق الاستهلاكى ولا تشمل الادخار، كما انها تميل الى تقدير الانفاق عند المستويات العليا والى تقدير الدخل العينى عند المستويات الدنيا بأقل من حقيقتهم ، وهى على أى حال لا تصل بنا الى ما بعد ٧٤ / ١٩٧٥ وهى السنوات التى شهدت ارتفاع معدل الهجرة .

هناك مصدر آخر اكثر حداثة لبيانات توزيع الدخل فى الريف المصرى ، وهو مسح بالعينة قامت به منظمة العمل الدولية فى ١٩٧٧ ويشمل ١٠٠٠ عائلة فى ١٨ قرية . ان هذا المسح " يشير ايضا الى عدم حدوث أى تغير هام فى توزيع الدخل بوجه عام فى الريف المصرى فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٧ " (٣) ولكنه يشير الى حدوث تحسن معين يتمثل فى انخفاض نسبة العائلات الريفية التى تعاني من "الفقر المطلق" من ٤٤٪ فى ٧٤ / ١٩٧٥

ILO: Employment Opportunities..., etc, Op.cit.p.95

(١)

(٢) نفس المرجع ، ص ٩٦ .

(٣) نفس المرجع .

الى ٣٥٣ ٪ فى ١٩٧٧ (١) . ومع ذلك فان تقرير منظمة العمل الدولية لسنة ١٩٨٠ يوجه لنا التحذير الذى وهو أن " نتائج مسح ١٩٧٧ ليست قابلة تماما للمقارنة مع نتائج ميزانية الاسرة للسنوات ٥٨ / ٥٩ و ٦٤ و ٧٤/١٩٧٥ بسبب اختلاف طريقة اختيار العينة فى الحالىين " (٢) . اضع الى ذلك ان مما يقلل من قيمة مسح عام ١٩٧٧ فى بيان أثر الهجرة على درجة الفقر فى الريف ان معدل الهجرة من الريف قد مال الى الارتفاع قرب نهاية السبعينات . لقد سبق لنا ان اشرنا الى ان اجمالى التحويلات الواردة الى مصر قد تضاعف نحو اربع مرات فيما بين ٧٧ و ١٩٨٣/٨٢ ، وان هناك من الاسباب ما يرجح ان التحويلات الواردة الى الريف خلال تلك الفترة قد زادت بمعدل يفوق معدل الزيادة فى حجمها الاجمالى .

ان لدينا مؤشرا آخر على الانخفاض فى درجة الفقر فى الريف ، وهو الرقم القياسى للاجر الزراعى الذى يبينه الجدول (٢٥) . من هذا الجدول نتبين ان الانخفاض فى الاجر الحقيقى فى الريف المصرى بعد منتصف الستينات قد توقف فى منتصف السبعينات وانقلب الى زيادة مستمرة حتى نهاية السبعينات ، حتى اصبح متوسط الاجر الزراعى الحقيقى فى ١٩٨٠ يزيد عن مستواه فى ١٩٧٤ بنحو ٩٠ ٪ .

فإذا انتقلنا الى الحضر لم نجد لدينا مصدرا يقابل ذلك المسح الذى أجرته منظمة العمل الدولية للريف المصرى فى ١٩٧٧ . ان لدينا فقط بيانات عما طرأ من تغير على النسبة بين الاجور المختلفة فى هذا القطاع ، وهى تشير الى ان اكبر معدل للزيادة طرأ على اجور عمال البناء ، تليها اجور عمال القطاع الخاص من غير عمال البناء ، ثم اجور عمال القطاع العام ، واخيرا اجور القطاع الحكومى التى شهدت أقل معدل

(١) نفس المرجع ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٣٦ .

للزيادة فى السنوات التالية لـ ١٩٧٥ . ان هذا قد يدل على اتجاه نحو مزيد من المساواة بين كاسبى الاجور بالنظر الى ان " مستوى الاجور فى الحكومة كان تقليديا يفوق مستوى الاجور فى القطاع العام الذى كان يفوق بدوره مستوى الاجور فى القطاع الخاص ، بينما كان مستوى الاجور لعمال البناء غير المهرة اقلها جميعا " (١) . ليس بمقدورنا ، مع ذلك ، ان نقرر بأية درجة من الثقة ، الى اى حد يعود هذا التغير فى النسب بين الاجور المختلفة الى ظاهرة الهجرة ، والى اى حد يعود الى التطورات الاخرى التى شهدتها السبعينات ، بما فى ذلك التغير الذى طرأ على نهاية سياسة الاجور والمرتبات فى القطاع الحكومى ، والرواج الذى اصاب قطاع البناء (وهو ما يعود جزئيا الى تدفق التحويلات) والتغير الذى طرأ على أنماط الانفاق فى المناطق الحضرية . أضف الى ذلك ان السلاسل الزمنية المتوفرة لدينا عن مستويات الاجور فى المهن المختلفة نادرا ما تمتد الى ما بعد ١٩٧٨ . واخيرا فان هذه البيانات وان كانت تلقى بعض الضوء على التغير الذى لحق توزيع الدخل بين كاسبى الاجور فانها لا تخبرنا بشئ ، بالطبع ، عن التغير فى توزيع الدخل فى الحضر بين الاجور من ناحية وبين انواع الدخل الاخرى ، وهو ما لا يتوفر لدينا اى بيانات عنه على الاطلاق .

لا حيلة لنا اذن الا ان نعود الى ترجيحنا ، المستند اساسا الى اسباب نظرية ، بأن الهجرة قد أدت الى ارتفاع نصيب عائد العمل فى اجمالى الدخل الفردى ، وانها بسبب ما أدت اليه من زيادة دخول عمال البناء والعمال الزراعيين ، قد أدت الى تخفيض تلك النسبة من القوة العاملة التى تعاني من " الفقر المطلق " .

ومع كل هذا يلاحظ من يقرأ ما كتب عن هجرة العمالة المصرية ، اتجاهها واضحا لدى الكثير من الكتاب ، الى التقليل من الاثر الايجابى الذى احدثته الهجرة فى توزيع الدخل ومستويات دخول الفقراء . ولا يسعنا الا ان نعبر

السنة	متوسط الاجر النقدى فى الـمـوم		الرقم القياسى لنققات المعيشة	الرقم القياسى للاجـر الحقيقى
	بالقرش للرجل الواحد	الرقم القياسى		
١٩٦٠	١٢مر	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٦	٢٥ر٠	٢٠٠	١٣٩	١٤٤
١٩٧٠	٢٥ر٠	٢٠٠	١٧٠	١١٨
١٩٧١	٢٥مر	٢٠١	١٧٢	١١٧
١٩٧٢	٢٧مر	٢٢٠	١٨٢	١٢١
١٩٧٣	٢٩ر٢	٢٣٤	١٩٦	١١٩
١٩٧٤	٣٢ر٢	٢٥٥	٢٣٥	١١٠
١٩٧٥	٤٦مر	٣٧٢	٢٤٢	١٥٤
١٩٧٦	٦١مر	٤٩٢	٢٨٣	١٧٤
١٩٧٧	٧٦ر٤	٦١١	٣١٨	١٩٢
١٩٧٨	٨٨مر	٧٠٨	٣٤٠	٢٠٨
١٩٧٩	١٠٦ر٠	٨٤٨	٣٥٩	٢٣٦
١٩٨٠	١١٥ر٠	٩٢٠	٤٤٣	٢٠٨

المصدر : تقرير منظمة العمل الدولية ١٩٨٢ ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، ص ١١٠ .

عن استغرابنا لذلك بالنظر الى انه على الرغم من عدم وجود اى دليل قاطع على ان هذا الاثر كان ايجابيا ، فان المعلومات القليلة المتاحة ترجح انه كان ايجابيا اكثر مما ترجح عكس ذلك .

ان بعض الكتاب يهملون الموضوع اصلا ^(١) ، بينما يكتفى آخرون بملاحظات مختصرة يفهم منها ان اثر الهجرة على توزيع الدخل كان سلبيا دون ان يكون واضحا لماذا يعتقدون ذلك . فنجد مثلا دراسة لنازلى شكرى تعتبر من بين اضرار أو مغارم الهجرة ماقد يخلقه ذلك الجزء من التحويلات الذى ينفق على الاستهلاك من علامات واضحة على التفاوت الشديد بين الدخول " ^(٢) ونجد دراسة نادر فرجاني تشير الى ان الهجرة توءد الى ظهور استقطاب داخل المجتمع من حيث انه ليس كل من يريىد الهجرة يستطيع ذلك ، وبينما ينجح المحظوظون الذين استطاعوا الهجرة فى حل مشكلاتهم المادية يستمر الآخرون فى المعاناة . بل يقرر نادر فرجاني بصراحة ان الهجرة توءد الى اعادة توزيع الدخل فى الدولة المهاجر منها على حساب الشرائح الاقر من السكان ، حيث تتحمل هذه الشرائح الفقيرة بعبء اكبر يتمثل فى نفقات التعليم والتدريب التى انفقت على المهاجرين الذين ينتمون بنسبة اكبر ، الى الشرائح الاعلى دخلا من السكان ، بينما يعود الجزء الاكبر من المنافع المادية للهجرة على هذه الشرائح الاخيرة . ^(٣)

كذلك نجد تقرير منظمة العمل الدولية الذى سبقته الاشارة اليه ، يقول ، وهو بصدد التعليق على ارتفاع مستوى الاجر الحقيقى فى القطاع الزراعى :

(١) انظر مثلا ، سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعى العربى الجديد

مرجع سبق ذكره .

(٢) Choukri, N.: Migration in the Middle East, Op.cit., Vol. I.

(٣) نادر فرجاني : الهجرة الى النفط ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

" ان التحسن الذى طرأ على مستوى الاجر الحقيقى (فى الريف) انما يتعلق فقط بالحاصلين على ١٢ ٪ من الدخل العائد على كاسبى الاجـــــــــــــــــور المشتغلين فى اراضى الغير . واننا لنميل الى الاعتقاد الى انه بينما اتجه مستوى معيشة العمال الزراعيين المشتغلين فى اراضى الغير الى التحسن خلال الخمس سنوات الماضية ، فان المشتغلين باعمال غير الاعمال الحقلية (الذين يمكن تسميتهم بعمال القطاع الثالث ذوى الانتاجية المنخفضة فى الريف) ربما لم يحققوا نفس التقدم ، حيث بقوا مسجونين فى اعمالهم منخفضة الانتاجية ، ولعلهم الآن يشكلون أشد سكان الريف فقرا ، اذا صرفنا النظر عــــــــــــــــن المعوقين وكبار السن وأمثالهم ، الذين لا زالوا على الاربع ، يحتلون ادنى الدرجات . ان المهاجرين ايا كانت الطائفة التى ينتسبون اليها ، لابد انهم حققوا زيادة كبيرة فى دخولهم ، ولكن لازل اثر التحويلات على توزيع الدخل فى الريف لم يدرس الدراسة المتأنية اللازمة . وتشير بعض النتائج المبدئية لمسح اجرى على قرتين من قرى الوجه القبلى الى احتمال ان تكون التحويلات قد أدت الى زيادة توزيع الدخل سواء ، سواء داخل القرية الواحدة أو فيما بين القرى . فهذا المسح يبين ان المهاجرين لا ينتمون الى افقر فئات السكان بل الى تلك العائلات التى تتمتع بخبرات اكبر ومدخرات اعلى ، ومن ثم فــــــــــــــــان

التحويلات انما تؤول الى تلك العائلات
 التى كانت فى الاصل افضل حالا من غيرها
 (عائلات عمال البناء فى الحالة التى نحن
 بصددھا) . كذلك فان المسح يبين انه بينما
 تعرضت احدى القريتين لظاهرة الهجرة بدرجة
 كبيرة لم تتعرض لها القرية الاخرى على
 الاطلاق " . (١)

وأول ملاحظة نود ابداءها على هذه الفقرة هو انه وان كانت تلك
 الطائفة التى افادت من الهجرة لا تمثل دخولها اكثر من ١٢ ٪ من الدخل
 العائد على كاسى الاجور المشتغلين فى اراضى الغير ، كما يقول التقرير
 فان هذا بذاته يشكل دليلا على أهمية الاثر الذى أحدثته الهجرة فى تحسين
 وضع بعض الفقراء فى الريف ، اذ ان هذه النسبة المنخفضة نسبيا من الدخل
 انما تعود على ٢٤ ٪ من اجمالى القوة العاملة فى الريف . كذلك فانه ليس
 من الواضح لدينا لماذا يفترض ان الارتفاع فى الاجر الحقيقى للعمال
 الزراعيين المشتغلين فى اراضى الغير ليس من شأنه ان يؤول فى اجور
 المشتغلين بغير الاعمال الحقلية كما يفهم من الفقرة المقتطفة ، فى حين
 ان من المنطوق ان ترتفع هذه الاجور الاخيرة استجابة للندرة المتزايدة فى
 العمل الزراعى بصفة عامة . اما القول بان المنتفعين من الارتفاع فى الاجر
 الحقيقى لا يشكلون الآن افقر طوائف سكان الريف ، فانه بالطبع صحيح ولكن
 لا يجوز الاستهانة بالتقدم الذى أحرزه هؤلاء بل يجب الترحيب به على
 اساس انه يمثل خطوة نحو تقلييل التفاوت فى الدخل . وأما القول
 بأن الذين يحتلون ادنى الدرجات فى الريف المصرى هم الآن " عمال القطاع

الثالث ذوو الانتاجية المنخفضة " بالاضافة الى " المعوقين وكبار السن وامثالهم " فانه ليس من شأنه التقليل من أهمية النفع الذى عاد على العمال المشتغلين فى اراضى الغير ، اذ ان " ادنى الدرجات " لا يــــد ان تحتلها جماعة أو أخرى من السكان .

واخيرا فانه يبدو لنا من قبيل الاغراق فى التعميم القول بان " المهاجرين لا ينتمون الى افقر فئات السكان بل الى تلك العائلات التى تتمتع بخبرات اكبر ومدخرات اعلى ، ومن ثم فان التحويلات انــــمــــا تــــوــــل الى تلك العائلات التى كانت فى الاصل افضل حالا من غيرها . ذلك ان " رأس المال " الذى تتطلبه الهجرة هو فى العادة ضئيل القدر ومن السهل توفيره عن طريق القروض التى سرعان ما يسدها المهاجر بعد شهور قليلة من الاقامة بالخارج . وأما " الخبرة " التى تتطلبها الهجرة فقد لا تكون اكثر من اسطورة ، حيث انه لا يبدو ان هناك خبرة خاصة يتعرض لها الشخص قبل الهجرة وتجعله اكثر قدرة عليها من غيره . وحتى اذا افترضنا ان هناك مثل هذه الخبرة المطلوبة ، فانه ليس هناك سبب يوءى بنا الى الاعتقاد انها تكون عادة من نصيب من كان " افضل حالا " قبل الهجرة . كما يجب ان نلاحظ ان الدراسة التى يعتمد عليها تقرير منظمة العمل الدولية فى هذا الصدد ، لم تتناول المهاجرين بوجه عام بل انصبت فقط على ارباب العائلات من القرى ، وسوف نشير فى الفصل الرابع الذى يتناول الهجرة من الريف المصرى ، الى بعض التحيزات التى اتسمت بها العينة المختارة فى تلك الدراسة . كما سوف نشير فى الفصل الرابع ايضا الى دراسات اخرى لبعض القرى المصرية تبين ان الهجرة تشمل ايضا بعضا من افقر سكان الريف وتوضح الوسائل المختلفة التى يلجأ اليها فقراء المهاجرين للحصول على " رأس المال " اللازم للهجرة . (١)

(١) فى موضع آخر يشير تقرير منظمة العمل الدولية وهو ايضا بصدد الحديث عن درجة الفقر فى الريف المصرى الى انه " وان كان من المحتمل ان تكون الهجرة قد ادت الى بعض التغير فى الاوضاع عما

على أن أكثر الكتاب اهتماما بأثر الهجرة على توزيع الدخل في مصر هو محمود عبدالفضيل الذى ناقش الموضوع فى ثلاث دراسات : الأولى ورقة مقدمة الى المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين فى مارس ١٩٨٠ ، والثانية ورقة أعدت بناء على طلب بعثة منظمة العمل الدولية فى ١٩٨٠ أيضا، والثالثة هى دراسته المشتركة مع ابراهيم سعد الدين والمنشورة فى ١٩٨٣ .

ففى الدراسة الأولى يؤكّد عبدالفضيل أن هجرة العمل المصرى الى دول النفط بمختلف مستويات المهارة ، قد أدت الى زيادة التفاوت فى الدخل فى المجتمع المصرى والى ظهور نوع من " الازدواجية " بحيث لم نعد الآن بمدد اقتصاد واحد بل " اقتصادين " يتعايشان جنبا الى جنب ، ولكل منهما قوانينه ومنطقه الخاص الذى يحكم انماط السلوك فيه . (١)

== كانت عليه قبل ١٩٧٥ ، بل وحتى عما كانت عليه فى ١٩٧٧ ، فأنه ليس هناك درجة من الحذر ، مهما بلغت ، من شأنها أن تدحض الحقيقة التالية التى كشف عنها التحليل السابق ، وهى أن غالبية الفقراء فى الريف المصرى لا يجدون فرص عمالة مناسبة بسبب أن حجم حيازاتهم الزراعية يقل كثيرا عن الحجم الضرورى لتوفير دخل الكفاف لهم ولعائلاتهم (ص ١٢٢) " وليس من الواضح لدينا اية علاقة هنالك بين الهجرة وآثارها ، وبين تلك العبارة البديهية التى تقول أن غالبية الفقراء لا يجدون فرص عمالة مناسبة ، وهى عبارة لا يكاد يحتاج تقريرها الى أى " تحليل سابق " أن علينا بالطبع أن نوافق التقرير فى قوله ، البديهي أيضا أن " التحويلات ربما أدت الى زيادة التفاوت فى الدخل فيما بين فئات الدخل المنخفض من حيث أن هؤلاء الذين لا يتلقون تحويلات من الخارج لابد أن يصبح وضعهم النسبى أسوأ مما كان من قبل " (ص ١٢٤) ولكن هذه الحقيقة بدورها لا تكاد تستحق الذكر ، على الاخص فى غياب أى تأكيد على حقيقة أخرى أكثر أهمية بكثير وهى أن الوضع النسبى لفئات الدخل الدنيا منظورا اليها ككل ، لابد أن يكون قد تحسّن نتيجة للهجرة .

(١) محمود عبدالفضيل: آثار هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .

ثم يحدد عبد الفضيل بعد ذلك أهم ملامح هذين "الاقتصاديين"، الوطنى والمفتوح فالأخير يعكس القدرة المالية لدول النفط، حيث ان الدخول المتولدة فى هذا القطاع هى فى الأساس دخول محولة ومقتطفة من "دخول النفط الربيعى" (١). ولكن حيث ان الاسعار النسبية فى هذا الاقتصاد "المفتوح" (وهى مايمكن، على حد تعبيره، تسميتها "الاسعار السياحية" تعكس تلك القدرة الشرائية العالية نسبيا والتي لا يتمتع بها إلا العاملون فى الخارج أو أولئك الذين يشتغلون فى الشركات الاجنبية العاملة فى مصر أو كبار التجار والمهنيين من ذوى الدخول المرتفعة، فانه يترتب على ذلك فى رأيه ان هجرة العمالة قد أدت الى زيادة التفاوت فى الدخول وتعميق ظاهرة الازدواجية فى الدخول والاسعار فى مصر. ومع مرور الوقت تميل هذه الفجوة التى تفصل بين هذين القطاعين، سواء من حيث مستوى الدخل أو الاسعار أو جودة السلع والخدمات المتداولة، الى الاتساع. (٢)

فى فقرة شالسة يتكلم الكاتب عن اثر المحاكاة والتقليد الذى يحدثه القطاع المفتوح والذى يؤدى الى ارتفاع (الميل الحدى للهجرة) ثم يقول الكاتب انه لا شك فى ان من بين آثار الظروف الاقتصادية الجديدة الانخفاض التدريجى فى مستوى معيشة ورفاهية المنتمين لشرائح الدخل المتوسط فى قطاع الحضر، بعد ان كانوا يتمتعون برفاهية نسبية فى الستينات. (٣)

(١) نفس المرجع، ص ٢٦ - ٢٧.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٧ - ٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩.

فى دراسته الثانية ، المعدة فى ١٩٨١ (١) ، يبدأ عبدالفضيل بعرض لتصنيف المهاجرين بحسب مستواهم التعليمى خلال الفترة ٧٢ - ١٩٨٠ ، ولكن البيانات التى يستخدمها لا تشمل ، بالضرورة ، الا المهاجرين من المعارين او الحائزين على عقود شخصية للعمل بالخارج ومن ثم فهى لا تغطى الا نسبة صغيرة من اجمالى المهاجرين . ثم يشرح الكاتب ، استنادا على بعض الفروض غير المذكورة فى الدراسة ، فى تقدير متوسط الدخل الشهرى لمختلف طوائف المهاجرين واجمالى تحويلاتهم السنوية . وهنا لابد ان نلاحظ انه من الواضح انه متى بدأ المرء من بيانات عن توزيع المهاجرين متحيزة فى اتجاه ذوى الموهلات العالية ، وافترض ان " الميل الى التحويل " (٣) يرتفع مع ارتفاع الموهل ، فانه لابد ان يتبع ذلك بالضرورة ان يصبح توزيع الدخل بعد الهجرة اكثر تحيزا فى اتجاه اصحاب الدخل العليا مما كان قبل الهجرة . وهذا هو بالضبط ما فعلته هذه الدراسة . فهى اذ تبدأ من تصنيف للمهاجرين لا يشمل غالبية العمال غير المهرة ويتكون اساسا من اصحاب الشهادات الجامعية والثانوية (٣) ، واذ تفترض ان الميل الى التحويل لدى اصحاب أعلى الموهلات هو اكبر من الميل الى التحويل لدى اصحاب ادنى الموهلات بنحو مرتين ونصف (٤) ، كان لابد بالضرورة ان تنتهى الى النتيجة الاتية ، وهى ان :

" تحويلات المهاجرين تعود اساسا ، فيما يبدو الى الشرائح العليا والمتوسطة ، وليس الى الشرائح الدنيا . وان توزيع الدخل القابل للتصرف فيه بعد اضافة التحويلات يميل الى ان يكون أبعد عن المساواة مما كان بدونها " (٥)

(١) Abdel Fadil, M.: Effects of Labour Migration on Income Distribution and Consumption Patterns in the Egyptian Economy, Cairo University/MIT, July, 1981 (mimeo).

"Propensity to remit".

(٢)

(٣) نفس المرجع ، ص ٩ - ١٢ .

(٤) نفس المرجع ، الملحق رقم (٢) .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٣ .

فلو كانت الدراسة قد شملت تلك الطائفة من المهاجرين ، الاكبر عددا
والتي تبدأ من مستويات للدخول اكثر انخفاضا بكثير من تلك الطوائف التي
شملت الدراسة ، لوصلت بلا شك الى نتائج مختلفة تماما .

في الجزء الختامي من هذه الدراسة يتعرض الكاتب الى " ظهور انماط
جديدة من الازدواجية داخل الاقتصاد الوطنى " حيث يشير الى انقسام الاقتصاد
الوطنى الى قطاع " داخلى أو محلى " وقطاع " مفتوح أو متجه للخارج " ، على
نفس النحو الذى ذهبت اليه الدراسة السابقة لنفس الكاتب ، وتنتهى الدراسة
بأنه :

" من الممكن القول ان تحويلات المهاجرين كانت واحدا
من اهم العوامل المؤدية الى تدعيم انماط جديدة
من الازدواجية داخل الاقتصاد المصرى ، سواء من حيث
مصادر الدخل أو انماط الطلب او نظام الاسعار وقد
ترتب على ذلك ان مالت الفجوة التى تفصل بين
القطاعين المكونين للاقتصاد الوطنى (المحلى والمفتوح)
الى التزايد مع مرور الوقت ، حيث يبقى كل جزء
من جزئى القوة العاملة محبوسا فى القطاع الذى ينتمى
اليه " (١)

وهكذا لا تتعرض الدراسة لمناقشة احتمال ان يكون الارتفاع فى نسبة
العمال الزراعيين وعمال البناء غير المهرة أو شبه المهرة فى اجمالي
المهاجرين ، قد ادى الى تغير جذرى فى تلك الصورة التى يرسمها الكاتب لانقسام
صارم بين القطاعين المحلى والمفتوح ، والى تغير توزيع الدخل نحو مزيد من
المساواة .

(١) المرجع السابق ، ص ١٣ .

فى دراسته الاكثر حداثة ، والتى كتبها بالاشتراك مع ابراهيم سعد الدين ، يكرر عبدالفضيل نفس التحليل الذى قدمه فى ورقة ١٩٨١ فيما يتعلق بتوزيع التحويلات بحسب المستوى التعليمى للمهاجرين ويمل الى نفس النتيجة حول اثر التحويلات فى زيادة التفاوت فى الدخول ، ولكن الدراسة الاخيرة تذهب الى ابعد من ذلك اذ تعمم هذه النتيجة فتجعلها تنطبق على كل الدول المصدرة للعمالة ، اذ تقول ان :

" الملاحظة بشكل عام فى حالة كل البلدان المرسلـة للعمالة ، انه بينما نجحت تحويلات المهاجرين الى حد ما ، فى رفع مستوى الدخل النقدى والاسمى للمجموعات الدخلية المنخفضة الا انه ليس بالضرورة ان يكون لهذا الرذاذ المتساقط من التحويلات اثر واضح على مشكلة الفقر بوجه عام ، لان المكاسب المتحققة فى شكل زيادات فى مستويات الدخول النقدية عادة ما تواكبها ضغوط تضخمية خطيرة توعدى الى انخفاض مستويات المعيشة الحقيقية واشباع الحاجات الاساسية " (١)

وهكذا نجد ان تضاعف متوسط الاجر النقدى فى الزراعة فى نهايـة السبعينات الى اكثر من اربعة امثال ماكان عليه فى بدايتها ، وتضاعف متوسط الاجر النقدى فى قطاع البناء بما يتراوح بين ثلاثة وستة امثال ، يشار اليهما بانهما مجرد " رذاذ متساقط " ، ويصر الكاتبان على ان الضغوط التضخمية قد ادت الى انخفاض الدخول الحقيقية على الرغم من زيادة متوسط الاجر الحقيقى فى الزراعة باكثر من ٧٥ ٪ وزيادة متوسط الاجر الحقيقى فى قطاع البناء بنسبة اكبر من ذلك .

(١) سعد الدين وعبدالفضيل : انتقال العمالة العربية ، مرجع سبق ذكره ،

٧ - تحليل النفقات والمنافع :

لعل المناقشة التي تضمنتها الاجزاء السابقة من هذا الفصل تكفى لبيان مدى تعقد ظاهرة هجرة العمالة ، وتعدد القنوات التي تؤثر من خلالها على اقتصاد الدولة المهاجر اليها ، وقلة اليقين الذي يمكن ان يتحقق للباحث ليس فقط فيما يتعلق بحجم أو مدى اثر معين من آثارها بل وحتى فيما يتعلق بطبيعة هذا الاثر واتجاهه . ان ندرة الاحصاءات تقلل بالطبع من درجة علمنا بأبعاد الظاهرة ولكن حتى بفرض توافر كل الاحصاءات المطلوبة سنظل عاجزين عن الوصول الى درجة عالية من اليقين بآثار الهجرة . فكثير من المتغيرات المتعلقة بالهجرة هو بطبيعته غير قابل للقياس وحتى فيما يتعلق بما يمكن قياسه منها كـثيـراً ما يستحيل الفصل بين ما يعود الى الهجرة وما يعود الى غيرها من عوامل .

لكل هذا فان المرء يميل الى الحذر الشديد من أية محاولة لتطبيق " تحليل " النفقات والمنافع " على ظاهرة الهجرة . لا شك ان هناك جاذبية خاصة لمحاولة الوصول الى صيغة رياضية تقارن فيها المنافع الاجتماعية للهجرة بنفقاتها الاجتماعية بهدف الوصول الى " معدل العائد الاجتماعي " ومن ثم نصل الى التوصية بأنسب السياسات التي يمكن ان تتخذ بصدها . ولكن اذا كانت هذه الصيغة الرياضية تستبعد اهم المتغيرات المتصلة بالهجرة ، اما لانها غير قابلة للقياس او بسبب ندرة الاحصاءات بينما تدخل في هذه الصيغة متغيرات على قدر ضئيل من الاهمية لمجرد انها اسهل في القياس ، فان مثل هذا التمرين يمكن ان يكون مبسّطاً الى درجة الخطورة ، بل واقد يصبح مفلأ . ان أية نتائج يمكن ان تبني على مثل هذا التحليل لابد ان تكون اما خاطئة أو بديهيّة لدرجة تذهب بفائدة التحليل برمته . فاذا وصل الامر الى حد محاولة التعبير عن هذه الصيغة الرياضية

تعبيراً رقمياً واستخلاص بعض التوصيات منها ، فإن من الممكن ان يكون ضرره اكبر من نفعه .

ومن الامثلة التى يمكن تقديمها على هذا الخطر الذى نتكلم عنه مقال بعنوان " هجرة رأس المال البشرى من مصر الى الدول العربية المنتجة للنفط : تحليل للنفقات والمنافع " كتبه ل . هادلى فى ١٩٧٧^(١) ، وهو ما سوف نناقشه فيما يلى .

يميز هادلى بين اثر الهجرة على ما يسميه " برفاهية المصريين " وأثرها على " التنمية الاقتصادية فى مصر " ، ويقدم معادلتين رياضيتين لقياس هذين الاثرين اللذين وان كانا قريبين ومتشابهين ، فانهما ليسا متطابقين تمام التطابق .

ان اثر الهجرة على كل من هذين المفهومين ، " رفاهية المصريين " و " التنمية الاقتصادية " ، ينحصر فيما تجلبه الهجرة من منافع ونفقات فاما فيما يتعلق برفاهية المصريين فان المنافع تتمثل ، فى رأى الكاتب فى عنصرين :

اولهما : الفرق بين الدخل الذى يحققه المهاجرون فى الخارج (بعد خصم الضرائب) وهو ما يرمز له بـ Y_A ، والدخل الذى كانوا يحصلون عليه قبلها (ودون خصم الضرائب) ، ويرمز له بـ Y_E

وثانيهما : المدفوعات التحويلية التى تأتى الى مصر من العملات الاجنبية من الدول المضيفة ، والتى ماكانت لتدفع لمصر لولا الهجرة ، ويرمز بالحرف F اما النفقات فتتمثل ، فى رأى الكاتب ، فى عنصرين ايضا :

اولهما : النفقات المباشرة للهجرة M بعد خصم اى اعانات قد تدفعها الدولة المضيفة لتخفيض عبء الهجرة على المهاجرين S

(١) Hadley, L.: The Migration of Egyptian Human Capital to Arab Oil Producing States: A Cost-Benefit Analysis, " International Migration Review, Vol 11, 1977, pp 285-299.

وثانيهما: الوفورات الخارجية السلبية من العملات الاجنبية E وتتكون من اى نفقات غير مباشرة تتحملها مصر نتيجة للهجرة .

بناءً على هذا يقدم الكاتب المعادلة الاتية لتقدير قيمة

معدل العائد من وجهة نظر رفاهية المصريين r_w

$$\sum_{i=1}^n \frac{(Y_{Ai} - Y_{Ei}) + F_i}{(1 + r_w)^i}$$

$$= (M - S) + \sum_{i=1}^n \frac{E_i}{(1 + r_w)^i}$$

حيث ترمز n الى المدة المتوقعة للهجرة محسوبة بعدد

من السنين ، وأما بقية الرموز فقد سبق لنا ذكر مدلولها .

اما فيما يتعلق بأثر الهجرة على التنمية فان المنافع لا تختلف عن المنافع المذكورة فى المعادلة السابقة الا فى امر واحد ، وهو انه بدلا من حساب الفرق بين دخول المهاجرين فى الخارج ودخولهم فى مصر قبل الهجرة نحسب فقط ذلك الجزء من الدخل المحققة فى الخارج الذى يتم تحويله الى مصر M مضافا اليه ما قد تحصله الحكومة المصرية من ضرائب على المهاجرين t_E . واما فيما يتعلق بالنفقات فان علينا الان ان نضيف الى الوفورات الخارجية السلبية نفقة الفرض المضاعفة بسبب الهجرة والتي تتمثل فى دخول المهاجرين فى مصر قبل الهجرة دون خصم الضرائب منها Y_E . ومن ثم تكون المعادلة اللازمة لتقدير معدل العائد من وجهة نظر التنمية الاقتصادية r_D كما يلى :

$$\sum_{i=1}^n \frac{(m+t_E)(Y_{Ai}) + F_i}{(1+r_D)^i}$$

$$= (M-S) + \sum_{i=1}^n \frac{Y_{Ei} + E_i}{(1+r_D)^i}$$

دعنا الان نتساءل عما تخبرنا به المعادلة الاولى (التى تعبر عن نفقات ومنافع الهجرة من وجهة نظر رفاهية المصريين) مما لم نكن نعرفه قبلها . ان هذه المعادلة تقول لنا فى الاساس ان رفاهية المصريين تميل الى الارتفاع بسبب الهجرة بمقدار الفرق بين دخول المهاجرين فى الخارج ودخولهم فى مصر بعد خصم ماقد ترتبه الهجرة من نفقات على المصريين . ان هذا فى حد ذاته لا يشكل اضافة هامة الى معلوماتنا ، ولكن المعادلة تضيف الى ذلك امرين : اولهما أننا يجب ان نأخذ ايضا فى الاعتبار ان حكومات الدول المضيفة قد تمنح مصر معونات لم تكن لتمنحها لولا الهجرة . وهو امر مشكوك جدا فى أهميته ، حيث انه قد تكون شمة بواعث سياسية اخرى وراء هـــــ المعونات واكثر أهمية بكثير . ان المعونات العربية لمصر قــــ تعرضت لتقلبات اكبر بكثير مما تعرضت له تيارات الهجرة من مصر وقد توقفت هذه المعونات تماما بعد ١٩٧٩ دون ان يقترن ذلك بــــ انخفاض ملحوظ فى حجم الهجرة . بل ان هناك اسبابا قوية للاعتقاد بان المعونات العربية لمصر كان يمكن ان تكون اكبر حجما لو كان حجم الدخل الذى تحصل عليه مصر من الهجرة اقل حجما مما هو . ولكن حتى لو سلمنا بان هجرة العمالة المصرية كانت حقا عاملا هامـــا من عوامل تقديم المعونات العربية لمصر ، فكيف يمكن ان نأــــ ان نتمكن من حساب ذلك الجزء من المعونات الذى يعود الى الهجرة بان درجة من الدقة تبرر ادراجه فى معادلة رياضية ؟ وللمرء ايضـــا ان يتساءل ، اذا كنا سندرج المعونات العربية ضمن منافع الهجرة

سندرج المعونات العربية ضمن منافع الهجرة ،لماذا لا ندرج ايضا منافع اخرى مثل الزيادة فى الانتاجية التى قد تنتج من اكتساب المهاجرين لخبرات جديدة فى الخارج ،أو المزايا السياسية (أم هى مثالب ؟) التى تترتب على توثيق العلاقات العربية بسبب الهجرة ، أو الزيادة فى العمالة والدخول الناتجة عن انفاق المهاجرين لتحويلاتهم فى مصر أو حتى " المنافع الصافية التى تعود على شركات الطيران والبواخر المصرية من انفاق المصريين العاملين بالخارج وعائلاتهم على السفر وعلى نقل سلعهم ومتاعهم " كما رأى بعض الكتاب . (١)

العنصر الآخر الذى يضيفه هادلى وهو بصد حساب نفقات الهجرة هو " الوفورات الخارجية للسلبية " للهجرة ، وهى فيما يبدو تضم كـل الاثار السلبية التى يمكن ان تلحقها الهجرة برفاهية المصريين . ولكن من حيث ان هذه " الوفورات الخارجية السلبية " لا تذكر عناصرها بالتفصيل ، فان ماتقوله المعادلة فى الواقع فيما يتعلق بنفقات الهجرة لا يزيد عن القول بان " هذه النفقات تشمل النفقات النقدية التى يدفعها المصريون وأى نفقات اخرى تترتب على الهجرة " وهو ————— مالا يكاد يضيف شيئا الى معلوماتنا .

ولكن الحقيقة هى ان صياغة مثل هذه البديهيـات فى صيغ رياضية انما هو أسوأ فى رأينا من ان يكون مجرد تحصيل حاصل لا ضرر منه ————— اذ انها توعدى بنا الى تجاهل قضايا على قدر كبير من الاهمية ————— تـدريج كلها تحت عبارة عامة مثل " الوفورات الخارجية " . فإين ياتـسـرى سوف نفع اثر الهجرة على معدل التضخم مثلا أو على توزيع الدخل —————

Oweiss, I.: " Migration of Egyptians" L'Egyp te Contemporaine
No.318, July, 1980, p.210.

أو على انتاجية المهاجرين أو انتاجية من لم يهاجر ، أو أثرها على الميل الى الادخار أو الاستثمار ، أو على انماط الاستهلاك والاستثمار وكلها متغيرات لها آثار هامة على " رفاهية المصريين " ؟ بل ان هذه " الآثار الخارجية " تحسبها المعادلة فقط بين النفقات مع ان من الموءكد ان بعضها يجب ان تدرج بين المنافع . وإذا كان معظم هذه المتغيرات الهامة التى تتأثر بالهجرة يكاد يكون غير قابل للقياس فى الواقع ، فما هى جدوى ادراجها فى صيغة أو معادلة توحى بأن من الممكن قياسها ؟

ان هادلى يقر بأن " من الموءكد ان هناك بواعث للمعونات (المقدمة من الدول العربية النفطية) غير استقبال رأس المال البشرى من الدول المصدرة له ومن ثم فاننا لا نطمح الى اكثر من التخمين فيما يتعلق بحجم هذه المدفوعات التحويلية التى يمكن ردها الى الهجرة " (١) ، كما انه يقر بانه ليس هناك بيانات تسمح بتقدير " الوفورات الخارجية السلبية " ، وبان المعلومات الصحيحة الوحيدة المتاحة والتى تفيد فى تقدير جانب النفقات فى المعادلة الاولى ، هى ان المملكة السعودية ، كدولة مستقبلية للعمالة ، تقدم بعض الاعانات لتخفيض اعباء الهجرة تتمثل فى دفعها نفقات السفر " (٢) . على ان هذا لا يمنعه من محاولة القيام بتقدير رقمى لقيمة r_D ، r_W ، وهو لا يتمكن من الوصول الى هذا التقدير الا بتجاهل الآثار الخارجية تجاهلا تاما فى حسابه على اساس ان " البيانات غير متوفرة " ، لا عجب اذن أن نجده يصل الى تقدير قيمة r_W ، و هى معدل العائد من وجهة

(١) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

نظر رفاهية المصريين ، ب ٦٧٠٠ ٪ ، اذ أنه مادام قد تجاهل كـل النفقات الاجتماعية التى يمكن ان تنتج عن الهجرة فيما عدا نفقات الاستعداد للسفر ونفقات الايام الاولى فى الدولة المضيغة ، فان من الممكن جدا ان يوءى الفارق الكبير بين مستوى دخول المهاجرين فى الخارج ومستوى دخولهم فى مصر قبل الهجرة الى معدل للعائد بهذه الضخامة .

حينما يشرع الكاتب فى تقدير قيمة r_D ، أى معدل العائد من وجهة نظر التنمية ، يقوم بتقدير قيمة m ، وهى تركز الى الميل المتوسط للتحويل ، عن طريق قسمة القيمة الاجمالية للتحويلات فى ١٩٧٢ (١٠٤ مايون دولار) على عدد المصريين العاملين بالخارج فى نفس السنة (والمقدر ب ١٢٠٠٠٠ شخص) فيصل الى ان متوسط التحويلات فى السنة للعامل الواحد هو ٨٦٦ دولارا . وفى حالة المدرسين المصريين فى المملكة السعودية ، يذكر الكاتب ان متوسط دخلهم بعد خصم الضرائب هو ٨٢٥٠ دولار ومن ثم يكون الميل المتوسط للتحويل هو ١٠٧ ٪ وهو ، كما يقول الكاتب ، رقم قريب جدا من الرقم المتوفر عن المهاجرين الاثراك حيث يقدر ميلهم المتوسط للتحويل ب ١١ ٪ (١) . اما t_E فقيمتها صفر حيث ان الحكومة المصرية لا تفرض ضرائب على رعاياها العاملين بالخارج . وأما المدفوعات التحويلية والاثار الخارجية فان الكاتب يقول ان البيانات لا تتوفر عنهما ومن ثم فهو يتجاهلهما هنا ايضا كما تجاهلهما فى المعادلة السابقة ، وهكذا يصل الكاتب الى تقدير يثير الدهشة لقيمة r_D بعد ان افترض ان الميل المتوسط

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

للتحويل هو ١١ ٪ وبعد ان تجاهل المتغيرين الاخيرين . اذ انه مادام سلت القيمة المقدرة للانتاج الذى ضاع بسبب الهجرة تزيد على القيمة المقدرة للتحويلات فان معدل العائد من وجهة نظر التنمية يصبح ذا قيمة سالبة بمعنى ان الهجرة كان لها تأثير سلبى على التنمية . ان هذه النتيجة لا يمكن بالطبع قبولها وهى تلقى الكثير من الشك على هذا التمرين بأكمله .

وليس من الصعب تفسير هذه النتيجة . ذلك انه لا يجوز الحكم بما اذا كانت الهجرة مفيدة أو ضارة بالتنمية بناء على مجرد المقارنة بين قيمة التحويلات وقيمة الناتج الضائع بسبب الهجرة . فهذا المسلك يتجاهل من ناحية ان التحويلات تأتى فى صورة عملات أجنبية قد يكون الاقتصاد فى أمس الحاجة اليها بينما يقدر الناتج الضائع بالعملة المحلية ، كما يتجاهل ان جزءاً كبيراً من التحويلات قد يدخر ويستثمر بينما قد يكون مصير الدخل الذى ضاع بسبب الهجرة ان ينفق برمنته على الاستهلاك . أضف الى ذلك ان قيمة الناتج الضائع بسبب الهجرة قد جرى تقديرها على اساس متوسط دخل المدرسين المصريين فى مصر وهو بلا شك اعلى من متوسط الدخل (أو الناتج) الضائع والذى كان يحصل عليه المهاجرون الاقل تأهيلاً وإنتاجية ، بل والذين قد يكونون من المتبطلين قبل الهجرة أو كان مصيرهم البطالة لولاها ، حيث يكون الناتج الضائع فى هذه الحالة الاخيرة يساوى صفراً .

ومن ناحية ثالثة نلاحظ ان التمرين بأكمله يقوم على اساس حساب قيمة التحويلات فى سنة ١٩٧٢ بينما الأرجح ان قيمة التحويلات للمهاجرين الواحد قد زادت بعد ذلك . ان الكاتب يقر بذلك فى قوله " ان المصريين يستطيعون الآن القيام بتحويلاتهم بطريقة قانونية بسعر صرف يكفى يكون مساوياً لسعر الصرف فى السوق السوداء . وهذا من شأنه فى المستقبل ان يقوى الحافز لدى المهاجرين لاجراء تحويلاتهم بطريقة قانونية وان يقلل

من ميلهم الى استيراد السلع الاستهلاكية " (١) . ولكن ، حتى لو افترضنا اننا استخدمنا بيانات اكثر حداثة وأقرب الى الحقيقة فسي تقدير قيمة التحويلات والنواتج الضائع ، فان الصيغة الرياضية المقترحة تظل غير قادرة على قياس اثر الهجرة على التنمية ، مادامت تتجاهل اثر انماط الانفاق الذي تتجه اليه التحويلات والدخول المتولدة قبيل الهجرة ، ومادامت تتجاهل ايضا اثر الهجرة على مستوى الانتاجية للمهاجرين وغير المهاجرين واثرها على نمط توزيع الدخل ومعدلات الترخيم.

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

ثانيا : الأثار الاجتماعية للهجرة

لاحظنا ، ونحن بصدد البحث عن دراسات تتعلق بالأثار غير الاقتصادية للهجرة ضالة عدد الدراسات المتعمقة والمدعمة بالبيانات حول هذا الموضوع باستثناء موضوع واحد هو اثر الهجرة على التركيب الاسرى . فباستثناء الدراسات الست المتعلقة بهذا الموضوع الاخير لم نعثر الا على دراسة واحدة تتعرض لاثار الهجرة على التركيب المهنى ، ومحاولة واحدة متعمقة لدراسة اثر الهجرة على التغير فى القيم الاجتماعية فضلا عن اشارات عابرة الى اثر الهجرة على معدلات الخصوبة . وسوف نخصى هذا الجزء من دراستنا لمناقشة هذه الدراسات المختلفة .

١ - القيم الاجتماعية :

حظى موضوع اثر الهجرة على القيم الاجتماعية والسياسية باهتمام عدد من الكتاب من ذوى التخصصات المختلفة فى العلوم الاجتماعية فليس من النادر أن تصادف آراء حول موضوعات هامة مثل اثر الهجرة على القيم الحضارية فى مصر ، أو اثرها على الشعور القومى العربى أو دورها فى التخفيف من حدة المعارضة السياسية فى مصر أو تغيير اتجاهها . ومع ذلك فاننا نلاحظ ان كثيرا من هذه التعليقات لــــه طابع شخصى بحث ، ويندر ان تستند الى دراسات اجتماعية علمية فى أية صورة من الصور .

من الاستثناءات القليلة الهامة بحث قام به سعد الدين ابراهيم حيث انه فى كتاب له عن التغيرات البنائية التى حدثت فى العالم العربى فى اعقاب الرواج النفطى (١) ، قام بتخصيص جزء من أحد الفصول لاثار الهجرة على المواقف والقيم الاجتماعية ، والطريقة التى

(١) Ibrahim,S: The New Arab Social Order,Westview Press,Colorado and Croom Helm,London,1982.

اتبعتها هي ان يحاول ان يستخلص المغزى الاجتماعى لما يتوفر من بيانات اقتصادية ، استنادا الى فهمه ومعرفته الاجتماعية والى التحليل المنطقى . وقد توصل بهذا الطريق الى مناقشة عدد من القضايا البالغة الاهمية الذى مارس فيها ، على نحو جدير بالثناء ، مما يسمى احيانا " بالخيال السوسيولوجى " .

يقول ابراهيم ان هجرة العمالة المصرية أدت الى حدوث تغيرات جذرية فى القيم الاجتماعية وفى طموحات الافراد ، دعمتها فى كثير من الاحيان سياسات حكومية معينة . لقد أدت الهجرة الى ظهور نمط جديد من المصريين الذين تختلف علاقتهم بمصر و " بأى شئ مصرى " عن العلاقة التى كانت سائدة فى الستينات . فقد أدت الزيارة السريعة فى الدخول النقدية التى يحققها المهاجرون الى ظهور انماط جديدة من الاستهلاك المظهري ، التى خلقت بدورها ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة ، مما أدى الى ارتفاع مستوى التوقعات فيما يتعلق بالاستهلاك المادى الى ما يفوق بكثير مستويات الدخل التى يحققها الجزء الاكبر من المصريين . وقد دعمت الدولة هذا الاتجاه باعفاؤها لدخول المهاجرين من الضرائب ، وباطلاقها حرية الاستيراد لمختلف سلع الاستهلاك الترفى . وبالإضافة الى ذلك ، أدت تلك الدخول التى تتميز " بسهولة كسبها وسهولة انفاقها " الى التقليل من قيمة العمل المنتج . فمن ناحية أدت الفوارق الشاسعة بين مستويات الاجور فى مصر وبينها فى الدول المستوردة للعمالة ، الى ان اصبح المصريون على استعداد للاشتغال بأعمال اقل بكثير مما يؤهلهم له مستوى مهارتهم ، الامر الذى أدى بدوره الى تخفيض قيمة المهارات التى يحوزها المصريون المهاجرون . ومن ناحية اخرى لم يعد النجاح المادى او المهنى يتوقف على مستوى الاداء بل على ما اذا كان الفرد قد سافر

أو لم يسافر الى الخارج . ام المهم الآن ليس هو نوع ما يقوم به الفرد من عمل ، بل المكان الذى يتم فيه هذا العمل . لقد ترتب على هذا " التدهور فى اخلاقية العمل " ، وهذا الارتفاع المذهل فى مستوى التوقعات اننا اصبحنا " نلاحظ ظهور نمط من المصريين الذين يرفضون تماما فكرة الالتزام بدفع الضرائب ٠٠٠ (ص ٨٩) ، والذين يبدون موقفا جديدا تماما تجاه مفهوم " النجاح " أو " العمل " أو " الاستهلاك " ، ويمثله الان ما أصبح شائعا من عبارات من امثال " الحظ " و " الفرصة " و " الاعارة " و " العقد " و " السفر " . (ص ٩١) .

ترتب ايضا على الهجرة والرواج النفطى تغير عميق فى موقف الناس من السلع المصنوعة فى مصر ومن المؤسسات المصرية ومن العملة المصرية ، بالمقارنة بما كان عليه الحال فى الستينيات . " فلم يعد استهلاك السلع المصنوعة فى مصر مصدرا من مصادر الفخر ولا انعكاسا لموقف اخلاقى أو سياسى " (ص ٩١) ، بل أصبح استهلاكها يعود فقط الى انخفاض اسعارها بالمقارنة بالسلع المستوردة ، وأصبح مستهلكوها فى الاساس هم اولئك الذين لم تتح لهم فرصة العمل بالخارج .

يقول سعد الدين ابراهيم ايضا ان تدهور قيمة العملة المصرية ربما يكون هو الآخر قد بدأ على يد هؤلاء المهاجرين ، وان كانت الحكومة قد ساعدت على هذا التدهور باتخاذها بعض الاجراءات مثل طلبها ان تدفع الضرائب الجمركية بالدولار واعطائها الاولوية فى شراء المساكن وبعض السلع المعمرة لمن يدفع بالعملات المعبأة . ثم يلاحظ ابراهيم ان هذا العامل الاخير قد أصبح " هو نفسه من عوامل الهجرة اذ أصبح الناس يتنافسون على العمل فى الخارج ليتمكنوا من دفع اثمان بعض السلع الاجنبية وبعض السلع الوطنية النادرة كالمساكن والسيارات ٠٠٠٠٠ الامر الذى ساعد على اضعاف الشعور بالاعتزاز بالسلع والقيم الوطنية " (ص ٩١ - ٩٢) .

ان هذا الجزء من دراسة سعد الدين ابراهيم يحتوى على ملاحظات شيقة كثيرة مما يفتح الطريق لمزيد من البحث ، وتلخيصنا المختصر الذى قدمناه لهذا الجزء لا يغى بحقه ، وعلى الاصل لما احتواه من تفصيلات حية ومعبرة . ومع ذلك نود ان نلاحظ ان الكاتب يميل فى احوال كثيرة الى الافراط فى التعميم ، ولعل هذا هو نقطة الضعف الاساسية فى دراسته . فنجد مثلا ان الدراسة تتكلم عن " مصر " و " المصريين " كما لو كانت تتكلم عن وحدة متجانسة . ان سعد الدين ابراهيم يلاحظ هو نفسه " انه ليس هناك بالطبع شئ مجرد اسمه مصر بل هناك طوائف وطبقات مختلفة " (ص ٩٤) . ومع هذا نجده للأسف لا يوضح عن أى هذه الطوائف والطبقات يتكلم . كذلك نجد انه ، على الرغم من ملاحظته " ان ماقد يكون ايجابيا بالنسبة للبعض قد يكون سلبيا بالنسبة للبعض الاخر " ، لا يوضح المواقف المتباينة التى تتخذها الطوائف الاجتماعية المختلفة من التغيرات التى يشير اليها . وهكذا نجد درجة عالية من الابهام فى عرضه لما ترتب على السـرواج النفطى من آثار على المواقف والقيم الاجتماعية ، ولا نجد تمييزا كافيا بين الآثار التى اصابـت الطوائف الاجتماعية المختلفـة وردود افعالهم المتباينة ، ولا نجد اشارة كذلك لوجه الصراع المحتمل الذى يمكن ان يتولد عن نفس الظاهرة .

٢ - بنیان الاسرة ودور المرأة : (١) المرأة الريفية :

يناقش سعد الدين ابراهيم بعد ذلك ما يسميه " بتأنيث الاسرة المصرية " حيث يتعرض لآثر هجرة الرجال الذين يتركـون عائلاتهم فى مصر (وتقدر نسبتهم بنحو ٥٠ ٪ من اجمالى المهاجرين المصريين المتزوجين) ولآثر هجرة النساء وهو ماسوف نتناوله فيما بعد .

فيقول ابراهيم أنه نتج عن هجرة الرجال المتزوجين ، أن تولى كثير من النساء مسئولية ادارة شئون الاسرة كاملة " فهناك اذن جيل كامل من الاولاد الذين يشبون فى عائلات ترعاها الام بمفردها ، حيث لا يعود اليها الاب الغائب الا كزائر عارض " (ص ٩٢) . ويلاحظ ابراهيم ان البعض قد يرحب بهذا التطور من حيث انه يتيح للمرأة سلطة اكبر مما تتمتع به عادة وفرصة اكبر لاثبات ذاتها ، كما قد لا يعتبره البعض تطورا ذا شأن من حيث ان الاب المصرى لا يلعب على أية حال دورا اساسيا فى تربية اولاده . ولكن ابراهيم لا يذهب الى ابعد من هذا فى مناقشة هذه النقطة كما انه لا يقدم أدلة على ما يطرحه من تعميمات . ومن ثم فان لنا ان نتساءل ماهى فى الحقيقة درجة انتشار تلك الحالة التى لا يظهر فيها الاب المهاجر الا " كزائر عارض " طوال الفترة الهامة فى تنشئة الاولاد وتربيتهم ، وهل حقا ينمو الاولاد فى " رعاية الام بمفردها " بما يوحى به تلك العبارة من شبه بعزلة العائلة النووية فى الغرب ؟ أو ليس هناك من الزوجات التى هاجر ازواجهن ممن يعيشن فى عائلات ممتدة أو وسط أقارب لهن يساعدونهن فى تربية اطفالهن ؟ كذلك ، الا يجب علينا هنا ايضا ان نميز بين مختلف الطوائف والطبقات الاجتماعية ، فنميز بين العائلات الريفية وعائلات الطبقة العاملة فى الريف من حيث تعيش الاسرة عادة محاطة بالأقارب وبين عائلات الطبقة المتوسطة فى المدينة التى قد تنسم حياتها بدرجة اكبر من العزلة ؟ أو بعبارة أعم : الى اى نوع من الزوجات ومن الاسر والى اى نوع من هجرة الذكور يشير سعد الدين ابراهيم؟

على أننا يجب ان نذكر ان ما أوردناه من ملاحظات على مذكره سعد الدين ابراهيم باختصار عن اثر الهجرة على بنيان الاسرة المصرية ، انما استفدنا فيه مما توفر من معلومات بعد قيام سعد الدين ابراهيم بدراسته فقد نشرت بعد دراسة سعد الدين ابراهيم بعض الدراسات الأخرى عن اثر

الهجرة على بنيان الاسرة وعن التغير الذى لحق بدور زوجات المهاجرين ،
منها اربع دراسات عن اثر هجرة الرجال على العائلات الريفية ، ودراسة
عن زوجات المهاجرين من القاهرة ، ودراسة عن النساء المصريات العاملات
فى الكويت .

ويمكن ان نعتبر أن أهم دراسة عن العلاقة بين الهجرة وبنيان الاسرة
هى تلك التى قام بها خطاب والضعيف تحت عنوان " اثر هجرة العمال من
الرجال على بنيان الاسرة ودور المرأة " . (١) هذه الدراسة المحدودة
النطاق والتى تنتمى الى الدراسات الانثروبولوجية ، تنصب على عشرين أسرة
من أسر قرية مصرية من قرى الدلتا ، وتقدم لنا ثروة من المعلومات
التفصيلية والملاحظات الدقيقة التى يعكف الباحثان على دراستها بشكل منظم
وبنظرة شاقبة وحساسة .

وتتركز بؤرة البحث حول اثر هجرة الرجال على الدور الاقتصـادى
والاجتماعى لزوجاتهم الباقيات فى القرية (٢) . ويبدأ الباحثان بالفرضية
الاتية ، وهى " ان الزوجات اللاتى يفطررن الى اتخاذ بعض القرارات المستقلة
خلال غياب ازواجهن ، فيما يتعلق بادارة ملكياتهم وتحويلاتهم النقدية
الاتية من الخارج ، يتمتعن بارتفاع مركزهن فى مواجهة ازواجهن واقارب
الزوج ، فى حين لا يطرأ تغير يذكر على مركز الزوجات اللاتى لا يقمن
بادارة ملكيات ازواجهن ولا يتصرفن فيما يرسلونه من تحويلات " (ص ٦٨) .

(١) Khattab,H.and Daeif,S.: Impact of Male Labour on the Structure of the Family and the Roles of Women,Regional paper of the Population Council,March,1982.

(٢) يلاحظ ان الاغلبية العظمى من المهاجرين من الريف المصرى يهاجرون بمفردهم ولا يصطحبون معهم زوجاتهم أو اولادهم . انظر الفصل الرابع من هذا البحث .

وقد أجرى البحث فى قرية " بابل وكفر حمام " فى محافظة المنوفية ،
عبر فترة استمرت ثمانية شهور (اغسطس ١٩٨٠ - مارس ١٩٨١) ، وعلى خمسة
عشر أسرة من أسر المهاجرين وخمس عائلات لغير المهاجرين جرى اختيارها
لاعتبارات المقارنة . وقد قام الباحثان ، بالإضافة الى ملاحظة سلوك هذه
العائلات واجراء مناقشات تلقائية مع نساء كل منها ، بالقيام بمقابلات
منظمة طبقا لاسئلة موضوعة سلفا . وقد سجل الباحثان الملامح الاتيــــــــــــة
للعائلات التى خضعت للدراسة :

١ - نمط العائلة :

- عائلات المهاجرين (قبل الهجرة) :

٨	عائلات نووية
٤	عائلات ممتدة
٣	عائلات مشتركة (١)

- عائلات غير المهاجرين :

٢	عائلات نووية .
٢	عائلات ممتدة
١	عائلات مشتركة

٢ - المدى العمرى (دون تمييز بين عائلات المهاجرين وغير المهاجرين) :

الزوجات	٢٠ - ٤٠ سنة
الازواج	٢٥ - ٥٤ سنة

(١) هذا النوع من العائلات يتكون من شقيقين او شقيقتين او اكثــــــــــــر
وأزواجهم وأولادهم .

٣ - مستوى التعليم :

الازواج (١)	الزوجات
٢	تعليم جامعى
٢	تعليم ثانوى فنى
صفر	تعليم اعدادى
٥	تعليم ابتدائى
٤	ملم بالقراءة والكتابة
٦	غير ملم بالقراءة والكتابة
١٤	

٤ - المستوى التعليمى للولاد : ٣١ طفلا من بين ٣٧ طفلا فى سن التعليم

يذهبون الى المدارس . وهناك اسرة واحدة من اسر المهاجرين واسرة واحدة من اسر غير المهاجرين لا يرسلان اطفالهما الذين بلغوا سن التعليم الى المدارس .

٥ - التوزيع المهنى للمهاجرين :

- مهنة الازواج بالخارج (٢) :

١	مدرس
١	عامل ارشاد زراعى
١	عامل بيع
١	كهربائى
٢	سائق
٣	عامل زراعى
٥	عامل بناء

(١) يلاحظ ان مجموع الازواج المدون هنا هو ١٩ زوجا ، مما يشير الى ان

الباحثين ، فيما يبدو ، قد فقدوا احد الازواج .

(٢) يلاحظ ان المجموع هنا هو ١٤ فقط .

- مهنة الزوجة اثناء غياب الزوج فى الخارج :

٥	خياطة
٣	عاملة زراعية بالاجر
	الاشراف على ارض العائلة
٥	ومواشيها
٢	ربة بيت

- مهنة غير المهاجرين :

- الازواج :

١	عامل صناعى
١	بواب منزل
٣	فلاح او عامل زراعى

- الزوجات :

١	خادمة منزل
	عاملة فى متجر او ارض
٤	العائلة

تحاول هذه الدراسة ان تبحث مائراً من تغيير على بنيان الاسرة بسبب الهجرة ، وللوصول الى ذلك قام الباحثان باستخدام ومقارنة انواع مختلفة من المعلومات : منها معلومات يستقيانها من زوجات المهاجرين عن بنيان الاسرة ودورهن فيها قبل هجرة ازواجهن ، ومعلومات عن بنيان اسر غيـر المهاجرين ، فضلا عن تصورهما لنموذج عائلة ريفية مصرية تقليدية . هذا النموذج يقوم الباحثان بوصفه بدقة قبل ان يقوموا بتحليل مائعهـ من معلومات . وحيث انهما يقدمان هذا النموذج على انه " خلفية ضرورية لفهم ما ترتب على الهجرة من تطورات " (ص ١٧) ، فسوف نقوم هنا بشرح ملامح هذا النموذج باختصار .

ان العائلة الريفية التقليدية تقوم على اساس الملكية المشتركة للارض وغيرها من الاصول ، ويتولى اكبر الذكور سنا ادارة مواردها وتوزيع اعباء العمل فيها ، باعتبارها وحدة انتاجية تعتمد على مواردها الخاصة من القوة العاملة . فاذا حدثت الوفاة لرب العائلة الممتدة تنقسم العائلة باحدى الصور الاتية : اما ان تستمر الملكية المشتركة للارض وغيرها من الاصول ويستمر بعض الاشقاء فى المعيشة المشتركة فى اسرة واحدة ، واما ان تقسم الملكية بين الورثة ولكن يستمر الاشقاء فى المعيشة تحت سقف واحد كعائلات نووية مستقلة اقتصاديا ، أو قد يحدث ان يهجر واحد أو اكثر من الاشقاء بيت الاسرة ليكون مسكنه المستقل أو مساكنهم المستقلة .

اما عن مركز المرأة الريفية ودورها فانهما يختلفان باختلاف المرحلة التى تمر بها فى حياتها . فهى تنضم عند زواجها كفرد من افراد عائلة زوجها ، وهى فى هذه المرحلة الاولى تكون خاضعة لبقية افراد الاسرة وتقوم بأشق الاعمال واقلها شأنا ، وتقوم أم زوجها باتخاذ القرارات المتعلقة بما تقوم به من اعمال وما تحصل عليه من طعام وما تمارسه من سلوك (كزياراتها لبيت أبيها مثلا) . فاذا رزقت بطفلها الاول يتحسن مركزها فى الاسرة ، ومع نموهم تقوم بناتها بحمل بعض الاعباء عنها . عند هذه المرحلة يحدث عادة تفكك الاسرة الممتدة ، اما بسبب وفاة رب الاسرة او بانتقال عائلتها النووية الى مسكن مستقل . وفى اطار هذه العائلة النووية المستقلة تقوم الزوجة بمسؤولية ادارة البيت (مالم تكن والدة زوجها مقيمة معها) كما تصبح علاقتها بزوجها اقرب الى المساواة مما كانت . ثم تنتقل الزوجة ، متى تزوج ابنها ، الى المرحلة الاخيرة من مراحل حياتها حيث تبدأ هى فى احتلال مركز اكبر نساء الاسرة . بعد ان يقدم الباحثان هذا النموذج كأساس للمقارنة ، يقومون بمناقشة ما حدث من تغير فى بنية الاسرة ومركز المرأة فيها كما تدل عليه عائلات المهاجرين المختارة .

فمن ناحية نجد انه ، مع اختلاف المسلك فيما يتعلق بنمط الاقامة من عائلة لأخرى من عائلات المهاجرين ، " هناك اتجاه واضح ، بصفة عامة ، نحو تفكك ذلك النمط الذى يتسم بسيادة رب الاسرة ونحو ظهور العائلات النووية " (ص ٢٤) . ان هذه الملاحظة تنطبق على كافة انواع الاسر الممتدة والمشاركة والنووية ، التى تسكن بيتا مشتركا . فنجد مثلاً ان عائلة من العائلتين النوويتين اللتين كانتا تسكنان مسكنا مشتركاً قامت بشراء ارض بنية بناء بيت عليها ، بينما قامت الزوجة فى العائلة الأخرى " بطرد عائلة الزوج من المنزل " (ص ٢٨) . اما العائلات المشاركة الثلاث فقد اخذت حياتها فى التغير كذلك ، فكل منها تعيش الآن كعائلة نووية مستقلة ، لها ميزانيتها الخاصة ، كما قامت اثنتان منها بشراء أرض لبناء مسكن عليها . واما الزوجات الأربع التى كانت تعيش فى عائلات ممتدة ، فقد انتقلت واحدة منها الى مسكن جديد بنته من مدخرات الزوج المهاجر ، وانتقلت اثنتان أخريان للعيش مع اسرتيهما الاصليتين حيث اخذت واحدة منهما فى كسب رزقها عن طريق الخياطة بالاضافة الى الاشراف على بناء مسكن جديد من التحويلات التى يرسلها زوجها واما الزوجة الرابعة فقد بقيت مع عائلة زوجها الممتدة . ويبرر خطاب والضعيف هذه الحالة الأخيرة التى " لم يطرأ عليها تغير " بان هذه الزوجة لا تتلقى التحويلات التى يرسلها زوجها ولا تتصرف فيها .

ينتقل الباحثان بعد ذلك الى بحث ما طرأ من تغير على العلاقات داخل الاسرة . فيلاحظان انه ، باستثناء حالة الزوجة التى لا تتلقى تحويلات زوجها ، قرر جميع الزوجات حدوث تغير ملحوظ فى سلوك الأزواج ازاءهن " فالأزواج الذين كانوا قد فوضوا زوجاتهم فى التصرف خلال غيابهم قد بدأوا يعاملونهن بعد ذلك معاملة الشريك الكامل " (ص ٢٨) . وقد عبر أحد الأزواج عن هذا التقدير الذى يشعر به الان نحو زوجته بقوله " انها لم تقتصر على العمل من اجل كسب الرزق للعائلة اثناء غيابه ، بل واشتت ايضا قدرتها على حسن التصرف فيما كان يصلها من تحويلات غير منتظمة " (ص ٢٨) .

ويقارن الباحثان بين العلاقة بين الزوج والزوجة في حالة العائلات التي هاجر فيها الزوج ،وبينها في حالة العائلات التي لم تحدث فيها الهجرة فيلاحظان ان زوجة واحدة فقط هي التي قررت انها اشتركت مع زوجها في اتخاذ القرارات وانها قامت بشراء السلع المنزلية بمفردها . ويعلقان على ذلك بقولهما : " ان هذا قد يفسره ان هذه الزوجة هي امرأة عاملة ، وذات دخل خاص بها ، وانها في نفس الوقت تعيش في اسرة لا يوجد بها امرأة أخرى اكبر سنا (والددة الزوج) كان يمكن لزوجها ان يلجأ اليها لمساعدته " (ص ٢٩) اما الزوجات الاربع الاخرى ، اللاتي هاجر ازواجهن ،فكن يعشن مع حمواتهن . وينتهي الباحثان من ذلك بقولهما ان هذه الملاحظات تؤكد صحة الفرضية التي بدأ بها وهي " ان هجرة العمال من الرجال في الحالات التي اضطر فيها الزوج الى الاعتماد على زوجته وتحملت فيها الزوجية مسؤوليات جديدة ، تؤدي الى قيام علاقة اقرب الى المساواة بين الزوجين (ص ٢٨) .

يلاحظ ايضا أن من أهم التغيرات التي طرأت على العلاقات العائلية في حالة الاسر التي تعرضت للهجرة ، هي تلك التي طرأت على العلاقة بين الزوجة ووالدة الزوج (أو الحماة) فهنا نجد ان التحول الى عائلة نووية مستقلة يمثل محاولة من جانب زوجة المهاجر لتحرير نفسها من سيطرة الحماة . ومن بين العوامل الاساسية المساعدة على ذلك ما أصبحت الزوجة تتمتع به من استقلال اقتصادي ومن سيطرة على التحويلات التي يرسلها زوجها بل لقد ادى الاستقلال في بعض الحالات الى قلب مركز الزوجة رأسا على عقب اذ أصبحت هي التي تعطي حمايتها ما يلزمها من مصروف شهري .

بالاضافة الى ذلك ادت الهجرة الى " تغيرات عميقة ومفاجئة " في هيكل ميزانية الاسرة فيلاحظ الباحثان ان " العائلة الريفية التقليدية كانت تعرف دائما بالاكثفاء الذاتي في نمط انتاجها واستهلاكها " (ص ٤٠) اما بعد ان هاجر احد افرادها فان " المصدر الاساسي للدخل لم يعد هو

الاساسى للدخل لم يعد هو ما تمارسه العائلة من عمل كوحدة انتاجية"، اذ تدل نتائج البحث على ان معظم عائلات المهاجرين لم تعد تعتمد على الزراعة فى كسب الرزق ، حيث اصبح الدخل من الزراعة يشكل عنصرا هامشيا بالمقارنة بالدخل من التحويلات ومن عمل الزوجة . ويبدو ان الهجرة قد ادت ايضا الى زيادة الاهمية الاقتصادية للزوجة خاصة فى الفترة المبكرة التالية للهجرة وهى الفترة التى لا ترد فيها التحويلات بشكل منتظم ومضمون . ويمثل هذا تغيرا كبيرا فى وضع زوجات المهاجرين اللاتى لم يكن دورهن الا دورا هامشيا للغاية فى اقتصاد الاسرة التقليدية .

يلاحظ ايضا ان هذا الدور الاقتصادى والاجتماعى الجديد الذى اخذت تلعبه زوجات المهاجرين ، فى ادارة شئون المنزل والتصرف فيها يرسله الازواج من تحويلات قد ادى الى قيامهن بمختلف الاعمال الجديدة فى الحياة العامة . وقد ادى اكتشافهن لقدرتهن على التصرف فى امور كانت تعتبر دائما من مسؤوليات الرجال " الى اكتسابهن تصورا جديدا لانفسهن"، فنلاحظ اختلافا كبيرا بين ذلك الشعور بالفخر بالنفس لدى هؤلاء الزوجات ، بسبب قيامهن بمسؤولياتهن الجديدة ، وما يعبرون عنه من شعور بالثقة بقدرتهن على التصرف فى موارد الاسرة وزيادة شعورهم " بالكفاءة الشخصية " ، وبين حالة الزوجات اللاتى لم يهاجر أزواجهن أو الزوجات التى هاجر أزواجهن ولكن لم يكن لهن الحق فى استلام تحويلاتهم . فباستثناء حالة الزوجة التى لم يهاجر زوجها والتى تعمل كخادمة ، ظهر ان بقية هذا النوع الاخير من الزوجات لازلن يتصورن أنفسهن " كمجرد زوجات عليهن واجب العمل فى خدمة أزواجهن أو حمواتهن ويتصورن ان هؤلاء أزواجهن هو لأمهاتهم فى الاساس وليس لعائلاتهن النووية " (ص ٦٥) .

ويختتم الباحثان بحثهما بالقول بان هذا البحث قد اكد فرضيتهما الاولى وهى ان زوجات المهاجرين اللاتى يقمن بادارة املاك أزواجهن

وتحويلاتهم فى غيابهم يتمتعن بمكانة اعلى نسبيا فى نظر الزوج وعائلته . كما يلاحظان ان من اهم ملامح هذا التحسن فى مكانة الزوجة ما طرأ من تغيير على مكان السكنى وهو تغيير ساعدت الهجرة على حدوثه . فبانتقال الزوجة من مسكن عائلة الزوج الاصلية ، تستطيع الان ان تمارس استقلالاً اكبر ازاء والدتها الزوج وأن تقوم بمهام ومسؤوليات اقتصادية واجتماعية اوسع مدى ، وهو ما ينعكس على التغيير فى موقف الزوج وسلوكه ازاء زوجته .

ان بحث خطاب والضعيف الذى عرضناه فيما تقدم يمثل مساهمة بارزة لفهم كثير من آثار الهجرة على الاسر الريفية . فهى اول دراسة تتعرض لهذا الموضوع بالنسبة لمصر ، ومن ثم فقد كان من الطبيعى ان تؤثر فى الدراسات الاخرى التى تتناول نفس الموضوع . وهى كذلك ، فى حدود علمنا ، اول دراسة مستفيضة تركز على اى جانب من جوانب حياة المرأة الريفية المصرية . وهى بما تتضمنه من ملاحظات انتروبولوجية غنية واقتباسات تنبض بالحياة من اقوال الزوجات انفسهن وتعليقاتهن على ما مررن به من تجارب ، تلقى ضوءاً ذا قيمة كبرى على حياة وآمال هؤلاء النساء الريفيات .

لاشك فى ان الباحثين يمتلكان تماماً ناصية الموضوع الذى يتناولونه ، وان بحثهما ليوحى بشعور قوى بالامانة مما يضاعف من قوة حجتهما وما يقدمانه من تفسيرات واستنتاجات ومع ذلك فان لدينا بعض التحفظات على منطق البحث واسلوبه .

فمن بين الاساليب التى يستخدمها الباحثان مقارنة عائلات المهاجرين بنموذج " للعائلة الريفية التقليدية " ، فاذا ملاحظنا بعض الاختلاف عن هذا النموذج ارجعاه بطريق مباشر أو غير مباشر ، الى الهجرة . ولكنهما لا يبينان بوضوح ما اذا كانت هذه العائلات المختارة لها نفس سمات تلك العائلة النموذجية قبل الهجرة . والملاحظ ان الباحثين لم يذكرنا نوع الاعمال التى كان يشتغل بها الأزواج قبل هجرتهم ، ومن ثم فنحن لا نعرف كم منهم كان يشتغل

بالزراعة قبلها . فاذا لاحظنا ، مع ذلك ، ان ثلاثة من بين الازواج الخمسة عشر هم من المهنيين أو من العمال المهرة ، وأن نسبة عالية للغاية من اولادهم يذهبون الى المدارس (اذ لا يزيد عدد الاولاد الذين لا يذهبون الى المدرسة مع بلوغهم سن الدراسة على اثنين) ، واذا لاحظنا أيضا طبيعة الاعمال التي تشتغل بها الزوجات (خمسة يشتغلن بالخياطة وأتقن هذه الحرفة حتى قبل هجرة ازواجهن) (ص ٥٨) فانه يكون لدينا ——— القرائن ما يشير الى ان كثيرا من هذه العائلات كانت قد ابتعدت عن نمط حياة الاسرة الريفية التقليدية حتى قبل ان تحدث الهجرة .

كذلك يستخدم الباحثان اسلوب المقارنة بين عائلات المهاجرين وعائلات غير المهاجرين ، وهي مقارنة جائزة اذا كان هذان النوعان من العائلات متشابهين فيما عدا ذلك من خصائص قبل حدوث الهجرة ، وهو امر يصعب تحقيقه في مثل هذه العينة الصغيرة من العائلات . والواقع ان هاتين المجموعتين من العائلات وان كانت متشابهة من حيث " نمط العائلة " ، فانهما مختلفتان اختلافا واضحا من حيث الدور الاقتصادي للزوجة ، اذ نلاحظ تحيزا واضحا في مجموعة عائلات غير المهاجرين في اتجاه النشاط " التقليدى " (حيث نجد اربعا من الزوجات الخمس يشتغلن بالانتاج الذاتى) وتحيزا في مجموعة عائلات المهاجرين في اتجاه الاشتغال باعمال اقتصادية مدرة للدخل خارج نطاق العائلة " حيث نجد خمس زوجات يشتغلن بالخياطة وثلاثا يشتغلن كعاملات زراعيات بأجر) . وحيث ان الباحثين يعلقان اهمية على درجة الاستقلال الاقتصادى الذى تتمتع به الزوجة (من حيث ما يتيحه مثلا ——— استقلالهن عن والد الزوج) (ص ٣٣) فان هذه التحيزات تصبح ذات شأن يصعب معه تجاهلها .

ماهى درجة اهمية هذه التحفظات التى نوردناها هنا ؟ قد لا يكون لهذه التحفظات اهمية كبيرة من وجهة نظر منهجية بحث ، اذ ان من الممكن لنسب القول بأنه لم يكن من الضرورى للباحثين ان يلجأ أصلا الى المقارنة

بين هذين النوعين من العائلات او مقارنتهما بنموذج العائلة الريفيه التقليدية ، وكان يكفى الاعتماد على تاريخ عائلات المهاجرين نفسه ، الذى يقدم بذاته اساسا للمقارنة التاريخية ولاكتشاف مالحق بحياة النساء من تغيرات نتيجة للهجرة . ولكن علينا ايضا ان نتساءل ، من وجهة نظر موضوعية ، ماهى بالضبط التغيرات التى جرى توثيقها بدرجة كافية من الاقناع والى أى حد نجح الباحثان فى بيان ان هذه التغيرات انما نشأت عن ظاهرة الهجرة ؟

ان من المقولات الاساسية فى هذه الدراسة القول " بأن هجرة العمالة قد دعمت عملية التغير فى بنية الاسرة من اكثر من زاوية ولكن على الاخص فيما يتعلق بنمط السكنى " (ص ٦٨) وهنا نجد ان الدراسة ، بما قدمته من وصف تاريخى للعائلات المختارة ، قد قدمت لنا توثيقا حيا لآثر الهجرة فى الاسراع بعملية انتقال الاسر النووية الى مساكن خاصة بها ، ولآثر هذا الانتقال على دور الزوجة ومكانتها .

ان هذا الجزء من البحث يمثل فى نظرنا اكثر اجزائه صلابة وقوة . ولكن حينما ينتقل الباحثان الى مناقشة التغيرات التى طرأت على الدور الاقتصادى للزوجة ، فان حجتهم لا تبلغ نفس الدرجة من النجاح . فهمما يقولان ان الهجرة " قد احدثت تغيرات عميقة ومفاجئة فى الادوار والعلاقات الاقتصادية داخل العائلة مما كان له اثار بعيدة المدى على الهيكل الاقتصادى لميزانية الاسرة " (ص ٤١) وهما يدلان على ذلك عن طريق المقارنة بين الدور الاقتصادى الذى تلعبه زوجات المهاجرين وذلك الذى تلعبه الزوجة فى " الاسرة الريفيه التقليدية " ، حيث يذهبان الى ان " النساء يلعبن دورا هامشيا فى اقتصاد (هذه) الاسرة التقليدية " (ص ٤١) وهنا نود ان نلاحظ اولاً انه حتى بفرض جوان مثل هذه المقارنة فانه قد لا يكون صحيحا وصف ما تقوم به المرأة فى الاقتصاد الريفى بأنه

عمل هامشى . ان هناك مايكفى من المعلومات للتدليل على ان ماتقوم به النساء من اعمال زراعية شاقة ومن الاهتمام بالماشية والدواجن ومنتجات الالبان ، وهو انتاج قد تقوم الاسرة ببيعه بصرف النظر عما تستهلكه منه هو من الاعمال الضرورية لاستمرار كثير من الوحدات الانتاجية فى الريف كما نلاحظ ثانيا ، وهو ما سبق لنا الاشارة اليه ، ان ما تقدمه الدراسة من أدلة يوحى بان ماحدث من تحول فى المركز الاقتصادى للزوجة الريفية انما حدث قبل ان يهاجر ازواجهن . ان الباحثين يشيران الى ان الهجرة قد أدت الى " زيادة المساهمة التى تقوم بها النساء فى موارد الاسرة خاصة فى فترة الاعداد للهجرة وفى المرحلة الاولى منها التى تكون فيها التحويلات المرسلة من الخارج غير مضمونة وغير منتظمة " (ص ٧٠) ، ويدل على ذلك بان الزوجات اللاتى يشتغلن بالخياطة يزيد نشاطهن الاقتصادى بعد هجرة ازواجهن . وهى ملاحظة شيقة وكان من المفيد التوسع فيها ولكنها لا تدل فى نظرنا على ما يذهب اليه الباحثان من " حدوث تغير جذرى ومفاجئ " فى الدور الاقتصادى لهؤلاء النساء ، بل تدل على مجرد تزايد نشاط كان موجودا قبل الهجرة .

ويتصل بهذه النقطة تحفظ آخر اكثر عمومية . ذلك ان الدراسة كثيرا ما تستخدم عبارة " النساء الريفيات " كما لو كن يشكلن جماعة متجانسة ولكن المعلومات التى تقدمها الدراسة هى من الغنى والتفصيل بما يدل على ضرورة اجراء تمييز واحد هام على الاقل بين هؤلاء النساء ، وهو التمييز بين النساء اللاتى يشتغلن بالانتاج العائلى او الذاتى دون أن يكون لهن أية سيطرة أو تحكم فى ادارته ، وبين النساء اللاتى يشتغلن بأعمال خارجية مستقلة ومدرة للدخل . فمما يتضح من الدراسة مثلاً أن الزوجة الوحيدة من زوجات غير المهاجرين ، التى تشتغل خارج المنول بأجر (وتعمل كخادمة) ، كانت تتمتع ، (على حد التعبير الغامض بعض الشيء

الذى يستخدمه الباحثان) بعلاقة زوجية " اقرب الى المساواة " ، وتشترك مع زوجها فى اتخاذ القرارات فضلا عما تتخذه من قرارات مستقلة تتعلق بها . والواقع ان مركز هذه الزوجة ومكانتها يبدوان شبيهين للغايسة بدور مكانة معظم زوجات المهاجرين ، و " اقرب الى المساواة " قطعاً من مركز زوجة المهاجر التى تعيش وسط عائلة ممتدة ولا تملك مـوارد اقتصادية مستقلة من هذا يتبين لنا ان أثر الهجرة على مركز الزوجة ومكانتها قد لا يكون متوقفاً فقط على ما اذا كانت الزوجة تتحكم أو لا تتحكم فيما يرد من تحويلات من الخارج ، بل وايضا على ما اذا كانت تقوم بنشاط اقتصادى مستقل . والبيانات التى توفرها الدراسة توحى بان هؤلاء الزوجات اللاتى لا يقتصر عملهن على المساهمة فى الانتـاج العائلى بل يقمن أيضا باعمال اقتصادية مستقلة فى الخارج قد زادت اهمية ما يقمن به من اعمال فى الخارج نتيجة للهجرة .

وفى النهاية نود ان نقول ان مانعبره المساهمة الاساسية لهذه الدراسة هى ما قامت به من توثيق دقيق لدور الهجرة فى الاسراع بالتحول الى العائلة النووية المستقلة ، وما قدمته من ادلة تفصيلية على اثر هذا التحول على مركز ومكانة الزوجة على مختلف المستويات . فاذا كنا قد اوردنا بعض التحفظات على بعض الاساليب التى استخدمتها الدراسة وعلى بعض النتائج التى استخلصتها فان هذا لا يقلل من اهميتها ، كما انه لا يقلل من قيمة تلك الثروة الكبيرة من الملاحظات والتفاصيل ————— الانثروبولوجية التى قدمها الباحثان .

ان كثيرا من التحفظات التى اوردناها فيما تقدم ينطبق ايضا على دراسة فاطمة خفاجى عن اثر الهجرة على دور الزوجة فى قرية من قـرى

الجيزة هي قرية القبابات (١) . فهذه الدراسة الاخيرة تستخدم نفس اساليب المقارنة التي استخدمها خطاب والضعيف ، كما انها تصل الى نتائج كثيرة مشابهة ، وان كانت تعتمد على اسلوب المقابلات المتعمقة وغير المتكررة كما انها تفتقر الى تلك التفصيلات الانتروبولوجية الفنية التي تحتويها دراسة خطاب والضعيف .

لقد اختارت فاطمة خفاجي ١٢ من النساء لاجراء المقابلة معهم، تسع منهن من زوجات المهاجرين وثلاث زوجات لغير مهاجرين . وعلى الرغم من ان الدراسة لا تبين لنا الحرفة او المهنة التي تشتغل بها هذه العائلات ، حيث انها لا تسجل عمل الزوج قبل الهجرة ، فان خفاجي تقول انه حيث ان توزيع الارض الزراعية في هذه القرية يميل الى المساواة وحيث ان فرص الاشتغال بالاعمال غير الزراعية متاحة لمعظم اهل القرية

(١) Khafagi, F. and Zaalouk, M.: The Impact of Male Migration on the Structure of the Family and the Role of Women Left Behind in Rural and Urban Egypt. Report submitted to UNESCO, Nov. 1982, (mimeo).

- Khafagi, F. "Socio Economic Impact of Emigration from Giza Village", in Richards, A. and Martin, P. (eds.): Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt, West-view Press, Colorado and the A.U.C., Press, 1983.
 - Khafagi, F.: Women and Labour Migration Middle East Research and Information Project, No. 124, June, 1984.
- ويلاحظ ان الفكرة التي تعرضها هذه المقالات الثلاث هي في الاساس واحدة ، وأكثر المقالات الثلاث توسعا في عرضها هي المقالة الاخيرة وهي التي تعتمد عليها اساسا هنا .

فإن من الممكن للمرء أن يتكلم عن هؤلاء النساء كمجموعة متجانسة . (١)
والاسلوب الذى تتبعه الباحثة هو ان تقارن بين التغيرات الملحوظة على
مركز زوجات المهاجرين وبين مركز كل من " الزوجة التقليدية " فى
قرية القباب وزوجات غير المهاجرين الثلاث .

تبدأ الباحثة بالقول بأن العامل الاساس الذى يحدد سلطة زوجة
المهاجر ومكانتها هو نوع الاسرة التى تعيش وسطها بعد هجرة زوجها
(أى ما اذا كانت اسرة نووية أو ممتدة) . ويلاحظ ان جميع الزوجات
المختبرات لاجراء المقابلات معهن يعشن فى عائلات نووية ، باستثناء زوجة
واحدة تعيش ، منذ هاجر زوجها ، مع عائلتها الاصلية . هؤلاء الزوجات
اللاتى يعشن فى عائلات نووية كن قد استقللن بعائلاتهن حتى قبل هجرة
الزوج ومن ثم فان الهجرة لم تمارس اى اثر على نمط السكنى لمعظم
الزوجات اللاتى يدور حولهن البحث .

على ان هؤلاء الزوجات ذات الاسر النووية قمن ، بعد هجرة ازواجهن
بدور رب البيت وتحملن مسئوليات جديدة سواء داخل البيت أو خارجه . وفى
البيت اصبحن يتحكمن فى موارد الاسرة المالية ، ومصروفاتها ، بما فى
ذلك التحويلات التى يرسلها ازواجهن والتى تقع تحت سيطرتهم التامة . كما
اصبحن مسئولات مسئولية كاملة عن تأديب اطفالهن ، الامر الذى كان يمارسه
ازواجهن من قبل . وأما خارج البيت فقد اصبحت الزوجات ، اذا كان
لازواجهن ارض مستأجرة ، يباشرون ادارة هذه الارض بما فى ذلك استئجار
العمال والتعامل مع الجمعية التعاونية . وهكذا أدت الهجرة الى تقسيم
العمل التقليدى داخل العائلة الريفية .

وقد ادت هذه المهام الجديدة والمسئوليات التى تتحملها زوجات
المهاجرين الى زيادة نفوذهن داخل العائلة كما ادت الى زيادة اتصالهن
بالعالم الخارجى . فلكول مرة تصبح للزوجة السيطرة التامة على موارد

(١) ليس من الواضح لدينا تماما المنطق الكامن وراء هذه الحجة .

العائلة المالية " وقد كان هذا من العوامل الاساسية التى ساعدت على التخفيف من سلطان الزوج وتحقيق المساواة بين سلطته وسلطة زوجته " (١). كما أدت زيادة تعامل الزوجة مع المؤسسات العامة ، الامر الذى كان من اختصاص الزوج من قبل ، الى زيادة ثققتها بنفسها وتقوية شعورها بالمجتمع الذى تنتسب اليه . وتنتهى فاطمة خفاجى من ذلك الى قولها " ان كلا من الزوج والزوجة قد افاد من اشتراكهما فى تحمل المسئولية واتخاذ القرارات وانتفع الزوج بتجارب زوجته وخبرتها ، خاصة فيما يتعلق بالتغيرات الكثيرة التى طرأت أثناء غيابه على امور مثل التركيب المحصولى ومدى وفرة أو ندرة العمل الزراعى ومستوى الاجور ، واسعار مختلف الحاجيات والاجراءات اللازمة لقضاء شئون الاسرة " . . . وتضيف ان " من الواضح ان دور النساء لا يقتصر على " ملء الفراغ " الذى تركه الزوج لحين عودته " . (٢)

هذه النقطة الاخيرة تتناولها دراسة اخرى لاليزابيث تايلور عونى تحاول فيها ان تبحث الى اى مدى تمثل هذه التحولات الملحوظة على الدور الذى تلعبه زوجات المهاجرين تحولات دائمة وباقية فى بنية الاسرة . (٣) وتعتمد هذه الدراسة على عدد من المشاهدات والمناقشات التى اجريت مع عشرين اسرة من اسر الفلاحين المهاجرين خلال بحث ميدانى استمر ١٨ شهرا فى قرية دهشور بمحافظة الجيزة فى السنتين ٨١ ، ٨٢ . وتبدأ الدراسة من افتراض ان النساء فى قرية دهشور لا يشكلن جماعة متجانسة بل يشملن مثلا بعض النساء اللاتى يعشن فى عزلة داخل منازلهن (كزوجات ملاك الاراضى واغنياء التجار) ، ونساء يشتغلن بالانتاج العائلى داخل البيت وخارجه (كالفلاحات) ، ونساء يعملن باجر (كالعاملات الزراعيات او الموظفات)

Women and Labour Migration, Op.cit., p.20.

(١)

(٢) نفس المرجع ، ص ٢١ .

Taylor, E.: " Egyptian Migration and Peasant Wives", Middle East Research and Information Project, No.124, June 1984.

وتتقصر الباحثة دراستها على زوجات المهاجرين من الفلاحين دون غيرهن .

ان اثر الهجرة على مركز زوجة الفلاح المهاجر يتوقف فى الاساس على عاملين : طبيعة المرحلة ، من مراحل حياة الزوجة ، التى تحدث فيها الهجرة ، وتركيب الاسرة التى تعيش فيها الزوجة بعد سفر زوجها . فاذا حدثت الهجرة بعد وقت قصير من الزواج وقبل ان تنجب الزوجة اطفالا وكانت الزوجة قد انضمت ، بالزواج ، الى عائلة ممتدة ، نجد ان الهجرة تضعف من مركز الزوجة فى الاسرة ، فهى تصبح اقل اثرا فى اتخاذ القرارات فهى غياب زوجها ، كما ان التحويلات التى يرسلها الزوج لا تأتى ابدا اليها بل ترسل الى رب العائلة . اما اذا جاءت الهجرة بعد انجاب الاطفال خاصة اذا كان من بينهم ذكور ، فانه على الرغم من ان رب العائلة هو الذى يتلقى التحويلات فى هذه الحالة أيضا ، فان الزوج المهاجر يكون بامكانه فى هذه الحالة ان يخصص جزءا منها لطفاله . ولا يخفى مايتولد من توتر فى هذه الظروف ، فبينما يحاول المهاجر وزوجته تأكيد حقهما فى الجزء الاكبر من هذه التحويلات ، بالمقارنة بما يحمل عليه أعضاء الاسرة الاخرون ، فان هؤلاء يحاولون بدورهم ان يحتفظوا لانفسهم بنصيب المهاجر وزوجته فى الدخل المتولد من ارض الاسرة ومواشيها . ولا يحل هذا الخلاف فى كثير من الاحيان الا بانتقال المهاجر واسرته النووية الصغيرة الى مسكن مستقل .

يتفاوت تأثير الهجرة ايضا على مركز الزوجة فى الاسرة النووية باختلاف المرحلة التى تمر بها فى حياتها وقت حدوث الهجرة . فاذا كانت الزوجة صغيرة السن وليس لها اطفال فانها تنتقل عادة ، بعد الهجرة للعيش مع اسرة الزوج ، أو مع اسرتها الاصلية ، والحالة الثانية عى الاغلب فاذا كانت الزوجة صغيرة السن ولها اطفال واستمرت تعيش مستقلة مع اطفالها فالعادة ان يعهد زوجها لاحد اقاربه الذكور القيام بمسئولية اسرته فى غيابه وفى هذه الحالة ترسل التحويلات الى هذا القريب ليتولى التصرف فيها .

اما النساء الاكبر سنا (اى اللاتى تتجاوز اعمارهن الخامسة والعشرين
أو نحوها) ، واللاتى لهن اطفال ، وعلى الاخص من الذكور الذين يلفسوا
من السن ما يؤهلهم للقيام " برعاية " الاسرة ، فهؤلاء هن اللاتى يتركن
وشأنهن فى تحمل مسئولية العائلة النووية اثناء غياب ازواجهن ، وهن فى
العادة اللاتى يتلقين تحويلات الأزواج وتزيد مسئولياتهن وواجباتهن على
نحو ملحوظ بسبب الهجرة .

ان اهم تغير يطرأ على مركز هؤلاء الزوجات الاخيرات بعد الهجرة
هو اكتسابهن لسلطة التصرف المباشر فى الدخل المتولد من الارض والماشية
وفى ذلك الجزء من التحويلات التى يتلقينه من الزوج . فالهجرة بالنسبة
لهؤلاء النساء تؤدى الى زيادة ملحوظة فى سلطتهن على حياتهن وعلى حياة
اطفالهن على السواء . على ان هذه السلطة ، كما تقول اليزابيث تايلور
ليست مطلقة ولا دائمة . فبالرغم من ان الأزواج المهاجرين ينقلون الى
زوجاتهم ، بحكم الضرورة ، كثيرا من مسئولياتهم السابقة ، فانهم يحتفظون
فى ايديهم وباصرار ، بتلك المسئوليات التى يستطيعون القيام بها رغم
الهجرة . فنجد مثلا ان العادة ان تظل المدخرات فى يد الزوج للانفاق
منها حين يعود الى وطنه ولا يرسل الى الزوجة الا ما يلزم للانفاق اليومى
والمبالغ المخصصة لاغراض معينة . كذلك نلاحظ ان اى ترتيب رسمى يتعلق
بتزويج الاولاد يجرى تأجيله حتى يأتى الزوج المهاجر فى زيارة لمصر . ثم
نلاحظ ان الفترة اللاحقة لعودة الزوج نهائيا يشوبها الكثير من الصراع
" اذ يعود الزوج لمباشرة دور رب الاسرة وهو الدور الذى لم يتخل عنه
تماما فى اى وقت .. وهو وان كان يشعر الآن باحترام اكبر لزوجته
وبالتقدير لما قامت به فى غيابه ، فانه لا يرى فى ذلك ما يسمح لها
بالانتقاص من سيطرته على الاسرة ومواردها متى عاد نهائيا الى وطنه "

(ص ١٠) .

وهكذا تخلص اليزابيث تايلور الى ان الهجرة المؤقتة للفلاحين من

دهشور لا يبدو انها قد احدثت تغييرا دائما فى بنيان الاسرة القائم على السلطة الابوية . كما تذهب فى دراستها الى ان مركز المرأة لا يتحدد اساسا بدرجة ثقافتها بنفسها او تقديرها لذاتها بل بتركيب الاسرة التى تجد نفسها فيها . فاذا حدثت الهجرة الى تغير دائم فى هذا التركيب الاسرى فقد يحدث تغير دائم فى مركز الزوجة . قد يحدث هذا ، على سبيل المثال . اذا ادت الهجرة الى انتقال الاسرة من نمط الانتاج العائلى الى نمط الانتاج الرأسمالى الذى يقترن بتشغيل عمال اجراء من خارج الاسرة ففى هذه الحالة قد تلجأ الزوجة الى العزلة وتستمتع بالفراغ ، كما لوحظ مثلا فى المناطق فى اليمن ، وان لم يكن قد لوحظ فى قرية دهشور .

ثمة دراسة اخرى لعبدالباسط عبدالمعطى لأثر الهجرة على التركيب الاجتماعى فى الريف المصرى ، حيث يخصص جزءا صغيرا لأثر الهجرة على بعض العائلات الريفية (١) . وتعتمد نتائجه على مقابلات اجريت فى سنة ١٩٨٣ مع عشرين زوجة من زوجات الفلاحين والعمال الزراعيين المهاجرين من قرية دفرة ، وهى من قرى محافظة الغربية بالدلتا .

يركز عبدالمعطى على المشكلات التى تواجهها زوجات المهاجرين قبل هجرة ازواجهن واشناءها . ويلاحظ ان اهم المشكلات التى يذكرن انها تواجههن قبل الهجرة ، هى ذات طبيعة اقتصادية ، كعدم كفاية الدخل ، وتكرر تبطل الزوج عن العمل ، وعدم القدرة على مسايرة الارتفاع فى نفقات المعيشة . اما بعد الهجرة فان اكثر المشكلات ترددا على لسان هؤلاء الزوجات تتعلق بالاطفال وعلى الاخص ما يتعلق بتعليمهم . فبهجرة الزوج الى الخارج يصبح على هؤلاء الزوجات ، وهن فى اغلب الاحوال اميات ، القيام بمفردهن بمسئولية انتظام الاطفال فى المدارس ، وترتيب الدروس الخصوصية

(١) عبدالباسط عبدالمعطى : " بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية " ، اتحاد جمعيات التنمية الادارية بالاشتراك مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة : مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، القاهرة ٢٩ - ٣٠ يناير ٨٤ المجلد الثانى .

لهم والاشراف على استذكار دروسهم فى البيت . وهن يجدن صعوبة خاصة فى السيطرة على اطفالهن الذكور ، ليس فقط فيما يتعلق بالدراسة ، بل وايضا لما يشور من مشكلات تتعلق بتزايد طلباتهم المالية .

كذلك فان من اكثر المشكلات ترددا فى اقوال هؤلاء الزوجات ——— يتعلق بعلاقتهن بعائلة الزوج ، وهنا ايضا نجد ان الخلافات المالية ، مثل الخلاف حول تقسيم اليراد الناتج عن بيع ما هو مملوك ملكية مشتركة للأسرة هى التى تولد اكبر قدر من القلق للزوجة . تشكو هؤلاء الزوجات ايضا من طريقة انفاق ازواجهن للمدخرات اثناء زياراتهم للوطن ، حيث يذكرن أن جزءا اكبر من اللازم من هذه المدخرات يجرى انفاقه دون مبرر على الاصدقاء او على استهلاك مبالغ فيه للطعام والشراب . وحينما سئلت هؤلاء الزوجات فى النهاية عن اثر الهجرة على علاقتهن بازواجهن اجابت ٤٠ ٪ منهن بـ ان هذه العلاقة قد اصابها التدهور ، فازواجهن قد اصبحوا بعد الهجرة ، ليس فقط اكثر تبذيرا بل وايضا اكثر عصبية وتوترا . كما قرر بعض الزوجات ان ازواجهن ، فى الوقت الذى يبددون فيه المال على غير الضرورى ، كثيرا ما يتهمونهن بالتبذير فى الانفاق على لوازم البيت . ومن الشكاوى المتكررة لهؤلاء الزوجات ان ازواجهن يتهمونهن بارتكاب سلوك شائن فى غيابهم وقولهن ان هذا الشعور غير المبرر بالغيرة من جانب الأزواج كثيرا ما يكون مصدرا من مصادر الخلاف العائلى .

ان هذه المناقشة المختصرة فى دراسة عبدالمعطى تضيف بعدا جديدا لقضية الهجرة واثرها على بعض الاسر الريفية . فكما ان المسئوليات الجديدة الملقاة على الزوجة قد تكون مصدرا لفخرها وزيادة ثقتها بنفسها فانها قد تكون ايضا مصدرا للتوتر والقلق . والهجرة لا تزيد فقط من دخل الاسرة بل تزيد ايضا من عوامل الخلاف حول طريقة انفاقه . وارتفاع مستوى الدخل كما يحسن من المركز الاجتماعى لأسرة المهاجر قد يكون ايضا سببا لتوتر العلاقة بينها وبين الاقارب . واذا كانت الهجرة تزيد احيانا من تقدير

الزوج لزوجته لما تحملته من مسئوليات فى غيابها فانها ايضا قد تدفعه الى الشك فى اساءة استخدامها لحريتها الجديدة .

والان ماهى النتائج العامة التى يمكن استخلاصها من هذه الدراسات لزوجات المهاجرين الريفيين ؟ ان هذه الدراسات تتفق فيما بينها ، على ما يظهر ، على ان اتساع دور الزوجة اثناء غياب الزوج ، وزيادة مسئوليتها يتوقفان على ما اذا كانت تتحكم فى دخل العائلة ، بما فى ذلك مايرد من تحويلات ، ويتصل بذلك ما اذا كانت تعيش فى اسرة نووية مستقلة . اما فيما عدا ذلك فاننا نلاحظ بعض التناقضات فيما وصلت اليه هذه الدراسات من نتائج . هذا التناقض هو الى حد ما نتيجة لاختلاف موضع التركيز فى هذه الدراسات المختلفة ، فلا شك ان طبيعة اهتمامات الباحث قد حددت و بالضرورة نوع المعلومات التى حاول جمعها . فعبدا المعطى مثلا ، كما هو واضح ، يهتم به بوجه خاص ان يفهم نوع الصعوبات والمشكلات التى تواجهها زوجات المهاجرين بينما نحد خطاب والضعيف وفاطمة خفاجى اكثر اهتماما بما حدث من اتساع فى دور الزوجة فى حد ذاته ويبدأون من فرضية تتعلق بتحول العلاقة بين الزوجة الريفية وزوجها الى علاقة " اقرب الى المساواة " . ونلاحظ ايضا ان دراسة عبدا المعطى انما تنصب على وجه التحديد على زوجات الفلاحين والعمال الزراعيين دون سواهم ، وهو ما يوءدى بنا الى عامل آخر من عوامل الاختلاف بين الدراسات المختلفة ، اذ ان هذه الدراسات انما تتناول فى الواقع طوائف مختلفة اختلافا كبيرا من طوائف النساء الريفيات . ان هناك ميلا لدى بعض هذه الدراسات الى الاشارة الى " النساء الريفيات " كما لو كن ينتمين الى طائفة اجتماعية متجانسة ، ولكن الواقع ان هذه الطائفة يجب ان تخضع لتقسيم دقيق . فمما لا شك فيه ان الدور الاقتصادى والاجتماعى ، بل وحتى العائلى ، للزوجة الفلاحة ، على سبيل المثال ، يختلف اختلافا ملحوظا عن دور زوجة الموظف . لقد قامت بعض الدراسات بالاشارة الى اثر الاختلاف فى التركيب الاسرى على مركز الزوجة وعلاقتها بزوجها ، ولكن من الأرجح انه يجب التمييز بين الزوجات من نواح اخرى كذلك . ان هناك

ايضا بعض الملاحظات العابرة فى دراسة خطاب والضعيف موءداهـا ان مركز الزوجة داخل العائلة وخارجها يتاثر تاثيرا ملحوظا بما اذا كانت الزوجة تشتغل بعمل مدر للدخل خارج نطاق العائلة ، ولكن قد يكون من الصحيح ايضا ان نوع العمل الانتاجى الذى تقوم به الزوجة ، اى ما اذا كانت مثلا تقوم بعمل مآجور خارج الاسرة ، او بالانتاج العائلى او تعمل فقط " كربة بيت " ، يوءثر ليس فقط فى مركزها داخل العائلة بل وايضا فى نوع التحولات الناشئة عن هجرة الزوج الموءقتة الى الخارج . والذى يبدو لنا ان احراز تقدم فى البحث فى هذا الموضوع يحتاج الى توضيح العوامل الاساسية التى توءثر فى دور الزوجة ومركزها ، وهو ما من شأنه ان يسمح لنا بمناقشة اكثر عمقا لآثر الهجرة على الطوائف المختلفة للزوجات الريفيات وبتوضيح الظروف التى تنتج فيها تحولات هامة فى مركز الزوجة وعلاقاتها الاجتماعية .

ب - المرأة الحضرية :

ليس هناك ، فى حدود علمنا ، غير دراسة واحدة لآثر الهجرة على الزوجات الحضرية (١) ، ولكن لاشك ان كثيرا من النقاط التى اشارتها الدراسات المتعلقة بالزوجات الريفيات قد تنطبق ايضا على الزوجات المقيمات بالمدن . بل لعل من الممكن القول ، فى ضوء ملاحظتنا السابقة ، ان التمييز بين نساء الريف ونساء المدن قد يكون

(١) Khafagi, F. and Zaalouk, M. " The Impact of Male Migration on the Structure of the Family and the Role of Women left Behind in Rural and Urban Egypt " , Report Solicited by UNESCO, November, 1982, mimeo.

وقد قامت فاطمة خفاجى بكتابة الجزء الخاص بالنساء الريفيات وملك زغلول بكتابة الجزء الخاص بالنساء القاهريات .

أقل أهمية ، فى الموضوع الذى نحن بصدده من بعض اوجه الاختلاف الأخرى كالاختلاف مثلا فى طبيعة تلك المرحلة من اجل مراحل الحياة التى تمر بها الزوجة عند حدوث الهجرة ، او الاختلاف فى تركيب الأسرة التى تعيش فيها الزوجة بعد الهجرة ، او الاختلاف فى النشاط الانتاجى للزوجة .

وتقوم دراسة ملك زغلول على مقابلات متعمقة مع خمسة عشر من زوجات المهاجرين القاهريين ، تنتمين لقطاعات اجتماعية ومهنية مختلفة . ويمكن تلخيص خصائص هؤلاء الزوجات ، كما تسجلها الباحثة ، على النحو التالى :

المهنة الحالية للزوجة	مهنة الزوج فى الخارج
مهنيات ٥	مهنيون ٨
موظفات ٢	عمال مهرة ٢
عاملة صناعية ١	موظف ١
ربات بيت ٧	عمال بناء ٤

نمط المعيشة الحالى للزوجة :

- ٧ عائلات نووية مستقلة
عائلات ممتدة (العائلة
الاصلية للزوج او الزوجة) ٨

طبيعة الزواج :

- ٧ زواج مرتب عن طريق العائلة
زواج قائم على الاختيار الحر
(بدرجة او بأخرى) ٨

الاطفال :

٣

عائلات بدون اطفال

من طفل الى ثلاثة اطفال " معظم العائلات "

ان من الصعب الى حد ما تقديم عرض او تلخيص لهذه الدراسة بسبب ما تتسم به من درجة عالية من الغموض وعدم التركيز ، وقد يرجع ذلك جزئيا الى كثرة " انماط النساء " التي تتعرض لها الدراسة . فهي تتناول نساء مهنيات ، ونساء من الطبقة العاملة ، وربات بيوت ، بعضهن يعشن مع عائلاتهن الاصلية ، وبعضهن مع عائلات ازواجهن وبعضهن مع عائلاتهن النووية . كذلك فان من هؤلاء النساء من لم ينجبن ، ومنهن من لها اكثر من ثلاثة اطفال . ان مثل هذا الاختلاف الكبير في الظروف والاوزاع قد يكون من شأنه توفير اساس مفيد للمقارنة ، لو نظمت المعلومات وصنفت ، كما في دراسات ميدانية متكاملة مثلا . ولكن هذا لم يحدث للأسف ، ومن ثم فاننا لا نتبين في معظم الاحوال على أى مجموعة أو نمط من النساء ينطبق تعميم معين من تعميمات الدراسة او تفصيل معين من تفصيلاتها . على ان هناك سببا آخر للمشكلة يتعلق بافتقار الدراسة لاية معلومات منظمة عن التركيب الاسرى وعن مركز هؤلاء النساء قبل ان يقوم ازواجهن بالهجرة . فالدراسة لا تخبرنا مثلا ، كم من هؤلاء الزوجات كن يقمن مع عائلات ازواجهن قبل هجرتهم ، وما هي درجة المساعدة التي كانت تحصل عليها الزوجة من تربية الاطفال من جانب زوجها . لهذا كان من الصعب للغاية التوصل الى صورة واضحة لنسوع التغيرات التي نجمت عن الهجرة ، والى تحديد " أنواع " الزوجات اللاتسي تعرضن لهذه التغيرات . ان الباحثة تلخص ماتوملت اليه من نتائج في مقدمة بحثها وفي صفحاته الاخيرة كذلك ، وسوف نحاول هنا ان نستخلص نقاطها الاساسية .

ان هذه الدراسة تختلف اختلافا جذريا عن الدراسات السابقة لزوجات المهاجرين الريفيين التي ذهبت الى ان الهجرة قد ادت الى حدوث تحسن ملحوظ في مركز هؤلاء الزوجات . فهي تقول انه ، فيما يتعلق بالقاهرة ،

" يبدو ان هناك تدهورا ملحوظا فى مركز عدد من النساء ، فضلا عن شعورهن بكونهن ضحية للهجرة " (ص ٤٨) ويبدو ان هذا ينطبق على الاخص على أولئك النساء " اللاتى كن خاضعات لسيطرة الزوج ويعتمدن عليه بدرجة كبيرة قبل الهجرة " . من ناحية اخرى نجد ان النساء اللاتى كن " يتمتعن بدرجة او أخرى من الاستقلال قبل هجرة أزواجهن قد اصبحن الان يواجهن مسؤوليات اكثر بكثير مما يستطعن القيام به بمفردهن . وقد عانى اكثرهن من اضطرابات نفسية ، مثل الأرق ، والاكتئاب الشديد ، والتوتر العصبى المفرط . وقد انعكس بعض ذلك فى علاقتهن بأطفالهن اذ بينما اصبح بعضهن يفرط فى حماية هؤلاء الاطفال اصبحت اخريات قليلة الصبر والتسامح معهم (ص ٤٩) اما عن التغيرات التى طرأت على علاقة هؤلاء الزوجات بالمجتمع الخارجى ، فتقول الباحثة ان دورهن فى المجتمع الخارجى قد (تعرض لعدد من النكسات " بسبب " زيادة مسؤولياتهن داخل البيت " وتعرضهن " لبعض القيود الموضوعية " (كخضوعهن لسيطرة عائلة الزوج) وبسبب " بعض القيود التى يفرضها على انفسهن لالتزامهن الصارم بتقاليد المجتمع والدين " (ص ٧٤) .

ج - المرأة المهاجرة :

لا يكاد يكون هناك اى ذكر لهجرة الاناث فيما كتب عن هجرة العمالة فى البلاد العربية ، وليس هناك الا القليل من البيانات المنشورة عن تصنيف العمالة المهاجرة بحسب الجنس وان كان هذا القليل المتوفر يشير الى ان عدد النساء المصريات العاملات بالخارج ليس مما يستهان به . فطبقا لبيركس وسنكلير (١) ، كان النساء يمثلن فى سنة ١٩٧٥

Birks, J. and Sinclair, C.: Aspects of International Migration in the Arab Near East, Implications for USAID Policy, USAID, memo, May, 1979.

نحو ٥٠ ٪ من عدد المدرسين المصريين العاملين في الكويت وقطر والمملكة
السعودية ونحو نصف اجمالي المصريين المسجلين العاملين في الاردن
(معظمهن من المهنيات) . كما تدل الاحصاءات الرسمية للمملكة السعودية
ان ٦ ٪ من اجمالي المصريين في السعودية في ١٩٧٩ هن من النساء ، حيث بلغ
عددهن ٧٨١٧ ومعظمهن من المهنيات والموظفات . (١)

وبينما تشير هذه البيانات الى ان معظم النساء المصريات المهاجرات
هن من المهنيات والموظفات ، فمن المعروف ان من النساء المصريات في
البلاد العربية من يعملن كخادمات في المنازل . وبينما يصحب كثير منهن
عائلاتهن الى الخارج فان البعض يسافرون على افراد واخريات يسافرون مع
ازواجهن الذين قد لا يكون لهم عمل بالخارج . ومع ذلك فنحن ، بصفة عامة
لا نعرف كثيرا عن هجرة النساء المصريات ، ولم تظهر بعد دراسة لاثـر
هجرتهن على ازواجهن أو عائلاتهن الباقين في مصر ، أو لنمط انفاقهن لمما
يحققنه من مدخرات ، أو لاثـر ما يكتسبونه من خبرة في الخارج على النساء
المهاجرات أنفسهن .

في ظل هذه الندرة في الدراسات المتعلقة بهجرة النساء تكتسب
دراسة انعام عبدالجواد عن النساء المصريات العاملات بالكويت (٢) أهمية

(١) Saudi Arabian Ministry of Interior: Statistical Year book,
1979, Cited in Ibrahim, S.: The New Arab Social Order,
Op.cit., pp. 92-3.

(٢) انعام سيد عبدالجواد : هجرة النساء الى الدول النفطية : الدوافع
والاثـر ، دراسة استطلاعية على عينة من المهاجرات الى الكويت
دراسة قدمت الي المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحسابات
العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية (٢٠ مارس - ١٠ أبريل
١٩٨٤) .

خاصة . وتشمل النساء اللاتي اختارتهن الدراسة نساء من جميع المهن —
التي تشتغل بها المصريات في الكويت ومن مختلف المهارات والمستويات
العلمية . وقد انصبت المقابلات التي اجريت في هذه الدراسة على خمسين
من النساء هاجرن جميعا بمفردهن تاركات عائلاتهن في مصر . وتركز الدراسة
على بواعث الهجرة وعلى آثارها على المهاجرات انفسهن وعائلاتهن ، كما
تراها هؤلاء المهاجرات .

وتشير الدراسة الى الخصائص الآتية للعيينة المختارة من المهاجرات:

المدى العمري : ٢٥ - ٥٠ سنة او اكثر .

٧٢ ٪ من العينة يبلغن من العمر ٣٠ - ٤٠ سنة .

الحالة الاجتماعية :

٤٠	متزوجات
٤	مطلقات
٤	غير متزوجات

مكان الإقامة في مصر :

٤٥	القاهرة الكبرى
صفر	الاسكندرية
٣	مدن اخرى
٢	قرى

عدد الاطفال :

١٠	بدون اطفال
١٢	طفل واحد
١٥	طفلان
١٣	ثلاثة اطفال او اكثر

الحالة الاجتماعية :

١٣	لا يعرفن القراءة والكتابة
٦	يعرفن القراءة والكتابة
٦	حاصلات على الشهادة الابتدائية
١٨	حاصلات على شهادة جامعية اولى
٧	حاصلات على شهادة جامعية عليا

المهنة :

بعد الهجرة	قبل الهجرة	
٧	٧	التدريس بالجامعة
١١	١١	خدمة اجتماعية
٧	٧	التدريس بالمدارس
٦	٦	التمريض
١٥	٥	الخدمة المنزلية
٤	٢	خدمات
-	١٢	بلا عمل

ويمكن تلخيص النتائج التى وصلت اليها انعام عبدالجواد فى دراستهما

على النحو التالى :

حينما سئل افراد العينة عن الباعث على اتخاذ قرار الهجرة كانت
 أهم البواعث المذكورة ذات طبيعة اقتصادية ، اذ اجابت ٣٩ من النساء
 ان مرتباتهن فى مصر لا تكفى لمواجهة الارتفاع فى نفقات المعيشة ، واجابت
 ٤٠ بأنهن يحتجن الى دخل اضافى لمواجهة متطلبات اطفالهن فى المستقبل
 وذكرت خمس بأنهن يقمن بالادخار بفرض شراء شقة ، وخمس لشراء سيارة وأربع
 للاسهام فى نفقات الزواج . كما ذكرت خمس من النساء انهن يحملن أعباء
 عائلاتهن المالية بمفردهن ، وذكرت اربع انهن يسعين وراء تغيير البيئة بعد
 طلاقهن .

المهاجرين من توفير خدمات طبية افضل لانفسهم ولعائلاتهم ؟ او هل تؤدى
زيادة سلطة الزوجة على دخل الاسرة خلال غياب زوجها الى تحسن الصحة
والتغذية للأطفال الذين هاجروا آباؤهم ؟ ليس لدينا حتى الان اجابات
على مثل هذه الاسئلة . وهكذا يمكن لنا القول بأننا لازلنا فى حاجة
الى مزيد من البحوث حول اثر الهجرة على التركيب السكانى فى مصر
وعلى معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات .

الفصل الرابع

الهجرة وقطاع الريـف

اولا : خصائص الهجرة الريفية :

من الشائع القول بان هجرة العمالة المصرية الى الدول العربية الاخرى لم تتمس الريف المصرى مساسا مباشرا^(١). كما ساد الاعتقاد لفترة طويلة بان سكان الريف انما ينتقلون الى المدن لملء الفراغ الناتج عن هجرة عمال المدن ولا يهاجرون هم انفسهم الى الخارج الا فى مرحلة تالية . وكان المفترض عادة ان ارتفاع نفقات السفر وتعقد الاجراءات الادارية اللازمة للهجرة من شأنهما ان تقتصر الهجرة المباشرة من الريف الى الخارج على عدد قليل من سكان الريف .

على ان ما أجرى من دراسات ميدانية على مستوى القرية المصرية قد بين بوضوح ان الهجرة الخارجية من الريف المصرى قد استمرت طوال السنوات التالية لـ ١٩٧٣ على الاقل ، وأنه فى بعض المناطق ، خاصة تلك التى تأثرت بفتح ابواب الهجرة المبكرة الى ليبيا ، بدأت الهجرة من الريف المصرى حتى قبل ذلك ، وبالتحديد منذ اواخر الستينات . وليس من المعب ان نفهم لماذا كان من الصعب

(١) انظر على سبيل المثال :

Choucri, N., Eck aus, R. and Mohie El-Din, A.: Migration and Employment in teh Construction Sector", Op.cit.

Proceedings of Third Economic Policy Workshop on Mechanization and Migration in Egyptian Agriculture, Agricultural Development Project, Egyptian Ministry of Agriclutlure and the University of California, Cairo, 1981, and

Mohie El-Din, A.: " The Development of the Share of Agricultural Wage Wage Labour in the National Income of Egypt, in Abdel Khalek, G. and Tignor, R. (eds. : The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Holmes and Meier, N.Y., 1982.

على بعض الباحثين الذين يعتمدون على البيانات الكلية الرسمية التي تتعلق بالمجتمع المصري ككل ، ان يدركوا ابعاد ظاهرة الهجرة المباشرة من الريف المصري . ذلك ان هذه الهجرة الريفية كانت فى الاساس ، بل ويبدو أنها لا تزال ، تتم من وراء ظهر السلطات الرسمية (١) ، او بشكل غير قانونى (٢) بحيث لا تظهر فى الوثائق الرسمية .

كان علينا اذن ، ونحن بصدد البحث فى خصائص الهجرة الريفية ، ان نعتمد فى الاساس على المعلومات التي توفرها الدراسات الميدانية التي اجريت على مستوى القرية (٣) . هذه الدراسات التي انصبت على سبع قرى مصرية قام بها نفر من الباحثين المنتمين الى تخصصات مختلفة : الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم الانتروبولوجيا ، وهى تركز على عدد من القضايا المتعلقة بالهجرة مثل الاثار المترتبة على التحويلات الواردة من الخارج ، واثـر الهجرة على النسـماء الريفيات ، واثـرها على سوق العمل الزراعى ، وتغطى مناطق جغرافية وزراعية مختلفة : اربع قرى من قرى الدلتا (اثنتان منها فى محافظة الغربية ، وقرية فى محافظة الشرقية ، وأخرى فى محافظة المنوفية ، وقريتان فى محافظة الجيزة وقرية فى محافظة المنيا .

ان تعدد الموضوعات والمناطق الجغرافية التي تغطيها هذه الدراسات يوفر لنا ثروة من المعلومات عن انماط الهجرة وآثارها على مستوى القرية ولكنه أيضا يثير بعض المشكلات الناجمة عن صعوبة التوفيق بين نتائجها . فالبيانات التي تقدمها هذه الدراسات ليس دائما قابلة

(١) نقصد بذلك فى الاساس الهجرة الى العراق والاردن حيث لا تتطلب اى منهما تأشيرات للدخول او تصاريح للعمل من المهاجرين العرب .

(٢) نقصد بذلك المهاجرين الى المملكة السعودية بزعم السفر للحج ويبقون هناك بطريقة غير قانونية ، وكذلك المهاجرين الى ليبيا قبل اغلاق الحدود المصرية - الليبية فى ١٩٧٧ والذين كانوا ينتقلون بصورة غير قانونية عبر هذه الحدود .

(٣) لم يجر حتى الان اى مسح لقطاع الريف ككل من وجهة نظر الهجرة ، وان كان مركز دراسات الوحدة العربية قد قرر القيام بمسح اولى لاثنى عشر الفا من الاسر الريفية فى مصر ، ابتداء من نوفمبر ١٩٨٤ .

للمقارنة فيما بينها ، حيث تختلف طريقة اختيار العينة من دراسة لأخرى وتختلف الموضوعات التي يجرى التركيز عليها . يضاف الى ذلك ان موضوع الهجرة من القرية المصريه لم يصبح محلا للدراسة الا فى اواخر السبعينات ومن ثم فان نتائج هذه الدراسات لم يبدأ نشرها الا حديثا جدا . وقـــد ادى ذلك ، بالاضافة الى ان كلا من الباحثين لم يكن ، فى معظم الاحـــوال عالما بما يفعله الآخرون ، الى عدم قيام اى حوار بين القائمين بالدراسة وظلت كل دراسة قائمة بذاتها كدراسة مستقلة لحالة منعزلة . اصف الى كل ذلك انه من حيث ان الريف المصرى لا يشكل قطعا وحدة متجانسة ، فان نتائج هذه الدراسات المتناثرة لقرى جد مختلفة لا يجوز ببساطة جمع بعضها الى بعض للوصول الى صورة كلية . واخيرا فانه من حيث ان ظاهرة الهجرة نفسها ليست الا جانبا من جوانب التغير الاقتصادى والسياسى فى مصر وأن الآثار التى أحدثتها مختلف هذه التغيرات على المجتمع الزراعى منـــذ السبعينات لم تبحث حتى الان بحثا مستفيضا ، فقد كان من المحتم ان تشور بعض المشكلات سواء فيما يتعلق بتحديد الآثار المترتبة على الهجرة فى حد ذاتها او فيما يتعلق بتحديد موقع النتائج التى يمل اليها هذه الدراسات فى الاطار العام لبنيان الريف المصرى .

سوف نحاول فى هذا الفصل ، وفى ظل هذه القيود التى اشرنا اليها ان نجمع بين النتائج التى توصلت اليها تلك الدراسات التى اجريت على مستوى القرية ، مشيرين الى مايمكن استخلاصه منها ، والى اهم الثغرات التى لازالت تشوب معرفتنا بالموضوع ، والى مايبذلنا اهم الموضوعات الجديدة بمزيد من البحث فى المستقبل . سوف نستخدم ايضا ، كلما امكن ذلك ، ما يتوفر من بيانات كلية ، اى تتعلق بالمجتمع ككل ، اذا رأينا فائدة ذلك ، وكذلك سوف نشير الى بعض الدراسات الميدانية (كتلك التى قام بها هوبكنز وسوسن المسيرى) التى ، وان كانت لا تعنى اساسا بظاهرة الهجرة ، فانها تلقى ضوءا هاما مع ذلك على هذه الظاهرة ، وفى سبيل تقديم اطار عام

لمناقشتنا التالية سوف نبدأ بحثنا بعرض مختصر لاهم ملامح بنيان الريف
المصرى .

ولكن قبل ان نبدأ ذلك نود هنا ان نورد تعريفا ، نعتقد انه ضرورى
" للمهاجر الريفى " . ان عبارة " المهاجر الريفى " تشير عادة ، فيما
يتعلق بمصر ، الى المهاجرين من الذكور الذين لا يصحبون معهم عائلاتهم
والذين يسافرون فى هجرة مؤقتة الى بلد عربى . ان من النادر جدا
ان نعثر على حالات للهجرة من الريف الى بلد غير عربى (١) ، كما
ان الحالات المعروفة لمهاجرين ريفيين اصطحبوا عائلاتهم معهم لا تزيد فى
الواقع عن حالتين كلاهما من المهنيين . وليس هناك أية حالة معروفة
لهجرة امرأة ريفية الى خارج مصر . سوف نستخدم عبارة " المهاجرين
الريفيين " اذن ، فى هذا البحث ، للإشارة الى المهاجرين من الذكور
الذين يتركون قريتهم لفترة مؤقتة للعمل فى احدى البلاد العربية .

٢ - الاطار العام للريف المصرى :

قطاع الريف فى مصر ذو اقتصاد متنوع ويمثل نصيب ازراعة فى
اجمالى قوة العمل الريفية نسبة آخذة فى التضاؤل (٢)، ولا يزيد هذا
النصيب فى الوقت الحاضر على ٦٠ ٪ . ولكننا نلاحظ من ناحية اخرى

(١) تشمل هذه الحالات النادرة ، الواردة فى الدراسات التى يغطيها
بحثنا ، ستة قرويين هاجروا الى ميلانو من قرية من قرى الدلتا
وورد ذكرهم فى دراسة سعد الدين ابراهيم (١٩٧٩) ، وقرويا واحدا
هاجرالى اسبانيا فى الستينات من قرية دهشور . انظر :

Ibrahim, S.: The New Arab Social Order, Op.cit., p.15, and Taylor, E.
"Egyptian Migration and Peasant Wives", Middle East Research
and Information Project, No.124, June 1984.

(٢) Mohie-El-Din, A. " The Development of the Share of Agricultural
Wage Labour in the National Income of Egypt", Op.cit.

ان الفرص المتاحة للعمل خارج الحقل تختلف اختلافا بينا بين جزء وآخر من هذا القطاع . ان هذه الحقيقة تتضح فى الدراسات التى نحن بصدد——ها حيث نتبين منها ان نسبة العمال الذكور المشتغلين باعمال زراعية تتراوح بين ٢١ ٪ (كما فى قرية السوينى بمحافظة الشرقية) و ٦٣ ٪ (كما فى قرية دفره فى محافظة الغربية) . كما نلاحظ اختلافا بينا بين القرى فى أمور اخرى مثل حجم السكان ومدى التفاوت فى توزيع الدخل .

فاذا ركزنا النظر على القطاع الزراعى داخل الريف المصرى نجد مجموعة من العوامل التى حددت اهم ملامح هذا القطاع ومدى التفاوت بين جزء وآخر منه . من اهم هذه العوامل مايلى :-

- ١ - شبات مساحة الارض الزراعية عند نحو ٦ ملايين من الافدنة . (١)
- ٢ - معدل للنمو الطبيعى فى السكان يبلغ نحو ٢٧ ٪ سنويا .
- ٣ - تفاوت بين فى توزيع ملكية وحيازة الاراضى الزراعية حيث يقـوم ٦٦ ٪ من اجمالى المزارعين المصريين بزراعة مالا يزيد على ربع اجمالى الاراضى الزراعية .
- ٤ - تعايش نمطين من انماط الانتاج الزراعى جنباً الى جنب : الزراعة الرأسمالية القائمة على العمل المأجور ، والانتاج العائلى الذى يعتمد اساسا على العمل المتوفر لدى الاسرة .
- ٥ - درجة عالية من تدخل الدولة فى الزراعة ، ابتداءً من التحكم فى نظام الرى الحياضى الى التدخل فى تحديد التركيب المحصولى وتسويق الانتاج وتحديد الاسعار .. الخ .

ومنذ مطلع القرن الحالى أخذ سكان الريف فى التزايد بمعدل يفـوق معدل الزيادة فى الارض الزراعية ، وقد ادى ذلك الضغط السكانى على

(١) طبقا لبيانات غير منشورة لوزارة الرى ، ضاعت على الزراعة المصرية منذ الستينيات ماكان قد اضيف من اراض زراعية عن طريق استصلاح الاراضى المحراوية (نحو ٩ مليون فدان) ، وذلك بسبب الزحف العمرانى للمدن والقرى ، وازدياد ملوحة الاراضى وارتفاع منسوب المياه ، وتآكل الجسور على حافة النيل والقنوات .

الارض الزراعية ، بالاضافة الى سوء توزيع ملكيتها ونظام توريث الارض فى الشريعة الاسلامية ، الى توليد اتجاه نحو مزيد من تجزئة الارض من ناحية وتراكم ملكيتها من ناحية اخرى . فمع الاتجاه الى بيع الحيازات الصغيرة غير الاقتصادية زاد عدد المعدمين من الفلاحين كما زاد تركيز الملكية فى ايدى المزارعين الكبار . ثم توقف هذا الاتجاه المـزودج مؤقـتا بصـور قـوانين الاصلاح الزراعى فى الحقبة الناصرية ، ولكنه عاد الى الظهور فى السبعينات حتى اصبح اليوم من العوامل الاساسية وراء التفاوت القائم فى الريف المصرى .

ومنذ صدور قوانين الاصلاح الزراعى فى الحقبة الناصرية لم يعد التفاوت فى الملكية وحده هو مصدر التفاوت القائم فى الريف المصرى ، بل اضيف الى ذلك ايضا التفاوت فى حيازتها (بما فى ذلك استئجار الارض الزراعية) . ذلك ان هذه القوانين قد منحت مستأجرى الاراضى الزراعية حق البقاء فى الارض وتوريث عقود الايجار فـضـة عن وضع حد اقصى منخفض نسبيا لقيمة الايجار . وعلى الرغم من ان بعض هذه الحقوق قد تعرضت لبعض التهديد خلال السبعينات ، فانها مازالت تمثل قيودا على ملاك الاراضى تمنعهم من طرد المستأجرين . ويلاحظ انه بينما مالت كمية الاراضى المملوكة لزراعيها الى النقصان فى السنوات الاخيرة ، مالت كمية الارض المؤجرة الى الزيادة . وهكذا يمكن القول بان من التغيرات الاساسية التى طرأت على الهيكل الزراعى خلال السبعينات ميل ملكية الارض الى التركيز فى يد كبار المزارعين ، الذين يمارس معظمهم الزراعى الرأسمالية (١) ، وفى نفس الوقت الميل الى زيادة كمية الاراضى الخاضعة

(١) طبقا لبيانات وزارة الزراعة ، زادت نسبة الاراضى المملوكة للمزارعين الذين يملكون اكثر من خمسة افدنة من ٤٣ ٪ فى ١٩٦٥ (وهى السنة التى صدرت فيها آخر قوانين الاصلاح الزراعى التى طبقت تطبيقا جديا) الى ٤٨ ٪ فى ١٩٧٨/٧٧ (وهى اخر سنة يتوفر عنها مثل هذه البيانات) .

لنمط الانتاج العائلى (١) .

من اهم عوامل التفاوت فى الريف المصرى ايضا ، الدور الذى تلعبه الدولة . فالدولة تحدد المساحة المزروعة من بعض المحاصيل ، وهى تشتري بعض المحاصيل الاساسية ، كالقطن والارز والقصب ، من المزارعين بأسعار تقل كثيرا عن اسعار السوق العالمية . وعلى الرغم من ان الدولة تقوم ايضا بدعم بعض مستلزمات الزراعة ، كالمبيدات والاسمدة ، فان معدل التبادل ، هو بصفة عامة لغير صالح الزراعة (٢) . ويميل كبار المزارعين ، الذين لديهم القدرة على توفير رأس المال اللازم ، الى زراعة الفواكه التى لا تخضع اسعارها ، هى وبعض المحاصيل الاخرى كالخضروات ، لتدخل مباشر من الدولة . يضاف الى ذلك ان هناك بعض المناطق ، وعلى الاخص تلك المحيطة بالقاهرة ، التى تعتبر مناطق اساسية لزراعة الفاكهة والخضروات ، ويفيد المزارعون المغار فى هذه المناطق مما يحصلون عليه من اسعار عالية نسبيا لمنتجاتهم . ولكن يمكن القول بصفة عامة بان غالبية المزارعين المغار يخضعون للاسعار المفروضة من جانب الدولة ، بينما يقوم معظم المزارعين الكبار بزراعة

(١) زادت نسبة الاراضى التى يقوم اصحابها بزراعتها بأنفسهم (التى تعتبر عادة مطابقة للحيازات التى تقل عن خمسة افدنة) من ٥٢ ٪ فى ١٩٦٥ الى ٦٧ ٪ فى ١٩٧٨/٧٧ ، طبقا لبيانات وزارة الزراعة .

(٢) Korayem, K.: " The Agricultural Output Pricing and the Implicit Taxation of Agricultural Income", In Abdel Khalek, G. and Tignor, R. (eds.): The Political Economy of Income distribution in Egypt, Op.cit.

محاصيل لا تحدد الدولة اسعارها . فضلا عن ذلك فان نظام الدعم والتسهيلات الائتمانية انما يتحيز لصالح كبار المزارعين . (١)

وطبقا لمسح أجرته منظمة العمل الدولية في ١٩٧٧ (٢) ، يعيش ٣٥ ٪ من الاسر الريفية في مصر " تحت المستوى المقبول للمعيشة " ، وتتمثل غالبية هؤلاء في العمال الزراعيين المعدمين وصغار المزارعين الحائزين لاقل من فدان واحد . ان هاتين الطائفتين من سكان الريف هما اللتان تشكلان غالبية المهاجرين هجرة داخلية ، اي الذين يهاجرون الى المدن المصرية او الى قرى أخرى ذات فرص افضل للعمل . وسوف نرى فيما بعد في هذا الفصل ما اذا كانت هاتان الطائفتان تشكلان ايضا غالبية المهاجرين الى الخارج .

ب- الهجرة الداخلية :

على الرغم من ان دراستين فقط ، من الدراسات التي اشرنا اليها ، هما اللتان تنظران الى الهجرة الريفية الى الخارج كجزء من ظاهرة الهجرة بوجه عام ، بما في ذلك الهجرة الى مدن مصرية او الى قرى داخل مصر فان من المفيد الاشارة اليهما هنا ، من حيث ان الانواع المختلفة للهجرة انما تمثل فرصا متاحة للريفيين الذين تدفعهم ظروفهم الى الهجرة من قريتهم . هاتان الدراستان هما دراسة سوسن المسيري (٣) لعمال التراحيل في قرية السويني (من قرى الدلتا) ، التي تبحث فيها الانماط المختلفة للهجرة السائدة اليوم ، ودراسة ن . هويكنز (٤)

Zaytoun, M.: " Income Distribution in Egyptian Agriculture and its Main Determinants", in ibid. (١)

Radwan, S. and Lee, E.: The Anatomy of Rural Poverty: Egypt, 1977, ILO, Geneva, 1978. (٢)

El-Messiri, S. " Tarahil Labourers in Egypt," in Richards, A. and Martin, P. (eds.): Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt, Op.cit. (٣)

Hopkins, N. " The Social Impact of Mechanization, " in ibid. (٤)

لأشار الميكنة الزراعية على قرية موش في محافظة اسيوط ، ويشير فيهما باختصار الى مختلف قنوات الهجرة التي لجأ اليها سكان تلك القرية فـلى الماضى والحاضر .

يستخلص هويكنز من بحثه لارقام تعدادات السكان لقرية موش (التى يبلغ سكانها اليوم ١٨٠٠٠ نسمة) ، خلال الفترة ١٩١٧ - ١٩٧٦ ، ان هذه القرية قد تعرضت لدرجة عالية من الهجرة طوال تلك الفترة . وقد اوضح البحث الميدانى الذى اجرى على القرية فى ١٩٨١/٨٠ مختلف انماط الهجرة التى تعرضت لها . ففي الماضى كان يجرى التعاقد مع عمال التراحيل للاشتغال فى اراضى تقع خارج القرية خلال موسم القطن . ولكن هذا النوع من الهجرة الموسمية ، الذى كان يشمل اساسا المعدمين وفقراء المزارعين لم يعد واضحا اليوم . يلاحظ الباحث ايضا ان الهجرة الدائمة ، سواء للرجال بمفردهم او لاسر بكاملها ، الى المراكز الحضرية ، وعلى الاخص الى الاسكندرية والسويس ، هى ظاهرة قديمة فى القرية موضوع البحث . وقد وجد هويكنز ان نحو ٥ ٪ من العينة العشوائية من الاسر ، والتى يبلغ عددها ١٢٠ أسرة ، قد هاجرت من القرية الى مدينة ما ، وان هذه الاسر المهاجرة تنتمى الى " الشرائح الفقيرة " فى القرية . ولكن هناك اليوم نسبة اكبر تمثل الاسر التى هاجر احد افرادها الذكور الى بلد من البلاد العربية . ويقدر هويكنز هذه النسبة الاخيرة بنحو ١١ ٪ من مجموع الاسر فى القرية وانها تنتمى الى الشرائح الاكثر حظا من التعليم والثروة .

بينما لا يمثل عمال التراحيل ، كما رأينا ، ظاهرة واضحة فى قرية موش ، يكتل هؤلاء العمال نسبة عالية للغاية من اجمالى القوة العاملة من الذكور فى قرية السوينى الصغيرة الواقعة فى محافظة الشرقية والتى يبلغ عدد سكانها ٣٣٠٧ نسمة . اذ يبين المسح الذى أجرته سوسسـنـ المسيرى للقرية باسرها فى ١٩٧٩ ان ٣١٣ شخصا (أى ٢٧ ٪ من اجمالى القوة العاملة من الذكور) يشتغلون خلال جزء من السنة على الاقل ، كعمال

تعاقديين يعمل معظمهم فى قرية التحرير المجاورة . هؤلاء الاشخاص يمثل هذا العمل بالنسبة لـ ٣٠ ٪ منهم عملهم الوحيد او الاساسى . وبالنظر الى قلة فرص العمالة المتاحة فى القرية خارج العمل الزراعى ، والى ان نصف الاسر لا تملك او تحوز اى ارض على الاطلاق فان نحو نصف اجمالى القوة العاملة من الذكور يشغلون خارج قريتهم . ويقترن الارتفاع بغير العادى فى نسبة المهاجرين هجرة داخلية بنسبة مرتفعة ايضا للهجرة الخارجية ، اذا ما قورنت تلك القرية بغيرها من القرى . وفى سنة واحدة ، هى السنة التى اجرى فيها المسح ، هاجر ٧٥ من سكانها للعمل فى الدول العربية — او ما يمثل نحو ٧ ٪ من اجمالى القوة العاملة من الذكور .

فاذا نظرنا الى البيانات المتاحة عن مصر ككل ، نجد من المؤشرات مايدل على ان الهجرة الريفيه الى المراكز الحضرية فى مصر ، وخاصة الى القاهرة ، آخذة فى الانخفاض^(١) . وهنا يثور التساؤل عما اذا كان هذا الانخفاض يعود الى تحول جزء من الهجرة الداخلية الى هجرة خارجية ، ام ان المهاجرين هجرة خارجية يمثلون طائفة مختلفة من سكان الريف . وهى الاقدر على مواجهة تلك الهجرة الاعلى كلفة والاكثر تعقيدا ؟ ان هويكنز يرجح الرأى الاخير حيث يقول ، وان لم يدل على ذلك ، ان الذين يقومون بالهجرة الخارجية من سكان قرية موسى هم الاكثر ثراء وتعليماً ، اما الاكثر فقرا الذين لا يستطيعون مواجهة نفقات السفر الى الخارج ، فهم الذين يستمرون فى الهجرة الى المدن المصرية . من ناحية اخرى نجد ان البيانات التى تقدمها دراسة المسيرى تدل على ان الهجرة الخارجية قد

(١) Hansen, B. and Radwan, S.: Employment Opportunities and Equity in Egypt, ILO, Geneva, 1982, p. 93.

وانظر ايضا : مرقص ، و . : " اتجاهات وأنماط التحضر فى مصر فيما بين التعدادين ٦٦ - ١٩٧٦ " دراسات سكانية ، المجلد ٧ ، عدد ٥٢ (يناير - مارس ١٩٨٠) ، ص ١ - ١٧ .

شملت بعضا من أفقر سكان قرية السوينى ، حيث يمثل المهاجرون من عمال التراحيل ١٥ ٪ من اجمالى المهاجرين من القرية فى ١٩٧٩ . ان هذا يبدل بوضوح على ان هناك بعض التحول من الهجرة الداخلية الى الهجرة الخارجية على الاقل فى تلك القرية من قرى الدلتا . ومع هذا فان الدراسات التى اجريت على مستوى القرية لا تلقى الكثير من الضوء على تلك القضية الهامة المتعلقة بأثر الهجرة الخارجية على انماط الهجرة الداخلية . وان كانت هناك دراسة لجورج صباغ (١) ، تعتمد على بيانات كلية ، وتتجه الى مناقشة هذه القضية على وجه التحديد .

يقول صباغ انه ليكون مدعاة للدهشة الا يكون لارتفاع معدل الهجرة الخارجية خلال السبعينات " اثر ملحوظ على الهجرة من الريف الى المدينة وفيما بين الاقاليم فى مصر " (ص ٧٦) . ولكن حيث انه ليس لدينا أية بيانات احصائية تدلنا على حجم هذا الاثر بشكل حاسم (ويعنى بذلك بيانات تدل على الاصل الجغرافى للمهاجرين) فان صباغ يحاول ان يستخلص هذا الاثر من البيانات المتعلقة بالنمو السكانى فى الاقاليم المختلفة من تقديرات الحجم الصافى للهجرة الداخلية .

يلجأ صباغ اذن الى التعدادات السكانية الاربعة : ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ليستخلص انماط النمو السكانى فى الاقاليم ، كما يستخدم التقديرات التى قام بها و . مرقص (٢) للمعدلات السنوية للهجرة من الريف والهجرة الى المدن . اما تعدادات السكان فتشير الى تناقص ملحوظ فى معدل النمو فى سكان المدن ، من ٣٨ ٪ سنويا خلال الفترة ٦٠ - ١٩٦٦ ، الى ٢٧ ٪ سنويا خلال الفترة ٦٦ - ١٩٧٦ ، بعد ان كانت تتميل الى الارتفاع قبل ذلك (من ٣٢ ٪ سنويا خلال الفترة ٤٧ - ١٩٦٠) . أما تقديرات

(١) Sabagh, G.: " Migration and Social Mobility in Egypt, " Op.cit.

(٢) انظر و . مرقص ، مرجع سبق ذكره .

مركز للمعدل السنوى للهجرة الى المدن فتبلغ ٠.٤٩ ٪ خلال الفترة (٦٦-١٩٧٦)، أو نحو نصف معدلها خلال الفترة (٦٠ - ١٩٦٦) . يقول صباغ ان هذا الانخفاض يمثل مزيجا من " انخفاض المعدل الصافى للهجرة من الريف الى المدينة وزيادة المعدل الصافى للهجرة الخارجية (١) ، ولكننا لا نعترف الاهمية النسبية لهذا العنصر أو ذاك فى هذا المزيج " . (ص ٧٦) . يلاحظ ايضا ان تقديرات المعدل السنوى للهجرة من الريف قد اصابها انخفاض يسير خلال نفس الفترة : من (٠.٨ ٪) الى (- ٠.٧ ٪) ويفسر صباغ هذا الانخفاض بارتفاع معدل الهجرة الخارجية خلال السبعينات . ان هناك ، فى نظر صباغ ، ثلاثة تفسيرات ممكنة لتأثير الهجرة الخارجية على معدلات الهجرة الداخلية أولها هو احتمال " تفضيل القرويين المتزايد للهجرة الى دول النفط الغنية على الهجرة الى المدن المصرية " (ص ٧٦) ، وهو ما يجعل معدل الهجرة الى المدن يميل الى الانخفاض . من ناحية اخرى قد يمر المهاجرون الريفيون بمرحلتين فى هجرتهم : الاولى من القرية الى المدينة ، والثانية من المدينة الى دول النفط ، وفى هذه الحالة " تستقبل المدن المصرية نفس العدد أو ما يقاربه من المهاجرين الريفيين " وان كانوا فى طريقهم الى الخارج (ص ٧٦) . التفسير الثالث هو ان يكون معدل عودة المهاجرين الريفيين من الخارج اكبر من معدل العودة للمهاجرين من المدن . ويختتم صباغ هذه الملاحظات بقوله : " انه ايا كان التفسير الصحيح ، فانه لا شك فى ان الهجرة الخارجية كان لها اثر ملحوظ على الهجرة الداخلية فى السبعينات " (ص ٧٦ والتشديد لنا) .

(١) او بعبارة ادق ان هذا الانخفاض يمثل مزيجا من المعدل الصافى للهجرة من الريف الى المدينة والمعدل الصافى للهجرة الخارجية اذ لا يمكن القطع بحدوث انخفاض فى المعدل الاول ، كما يشير صباغ نفسه فى مرحلة تالية من بحثه ، وهو بصدد الحديث عن احتمال حدوث هجرة الريفيين على مرحلتين ، على النحو الذى سيأتى حالا فى المتن .

ولكن الواقع ان هناك بالفعل مجال للشك ، اذ انه وان كان من المحتمل ان تكون الهجرة الخارجية هي احد اسباب التغير الذى طرأ على معدلات الهجرة من الريف ومعدلات الهجرة الى المدن المصرية ، فان الطريقة التى يتبعها صياغ لا يمكن ان تدل على نحو حاسم على وجود هذه العلاقة . بل اننا نجد تفسيراً آخر فى بحث هانس ورضوان لا علاقة ضرورية له بالهجرة الخارجية ، ومؤداه ان الانخفاض النسبى فى معدل الهجرة الريفية الى القاهرة يرجع الى " زيادة صعوبات الحياة فى القاهرة " (١) . اضاف الى ذلك انه اذا كان هويكنز على حق فيما يقوله من ان الطوائف التى تهجر من الريف الى المدن المصرية هي بوجه عام غير الطوائف التى تقوم بالهجرة الخارجية ، فانه يترتب على ذلك ان الهجرة الخارجية قد لا يكون لها اثر كبير على معدل الهجرة الداخلية . من الواضح اذن ان اثر الهجرة الخارجية على الهجرة الداخلية لازال بحاجة الى مزيد من البحث فى المستقبل .

وبوجه اكثر تحديداً ، لازال هناك بعض الاسئلة التى تحتاج الى تدليل من الواقع ، كتلك التى تتعلق بأنماط الهجرة الداخلية والخارجية وأنماط المهاجرين الريفيين . من بين هذه الانماط التى تحتاج الى تدليل تلك الهجرة " ذات المرحلتين " التى يقال ان المهاجر الريفي يمر بها . اذ على الرغم من كثرة الاشارة الى هذا النمط من الهجرة واعتباره النمط الغالب على الهجرة الريفية فانه لم يقدم اى دليل واقعى على ذلك . ان بحث هذه المسألة يمكن ان يجرى عن طريق اعادة بناء " تاريخ حياة " المهاجر الريفي الى الخارج باستخدام طريقة العينة وتطبيقها على المهاجر اما اثناء هجرته او بعد عودته . اما فيما يتعلق بالدراسات المنصبة على قرية بعينها ، فاننا نحتاج الى بحوث تدرس تيارات الهجرة الداخلية والخارجية كعمليات مستمرة ومتراكمة تمثل اختيارات مختلفة ومتاحة للعمال الريفيين ان مثل هذه البحوث لم يقم

Hansen, B. and Radwan, S.: Employment Opportunities and Equity (١)
in Egypt, Op.cit., p.93.

احد بها بعد فى صورة شاملة ومنظمة (١) . ان تقسيما دقيقة لمختلف انماط الهجرة على مستوى القرية ، يتضمن الاشارة الى معدلات العودة واصناف المهاجرين ، من شأنه ان يقدم لنا اساسا اكثر صلابة يمكن الاعتماد عليه فى تفسير اتجاهات الهجرة على المستوى القومى والاشار المحتملة للهجرة الخارجية على انماط الهجرة الداخلية .

ج - حجم الهجرة من الريف المصرى :

ان هجرة العمال الريفيين هي اكثر انواع هجرة العمالة اشارة للمعوقات فيما يتعلق بتقدير عدد المهاجرين ومعدل تدفقهم السنوى . فكما سنرى فيما بعد ، يهاجر كثير من الريفيين ، ان لم يكن اغلبهم ، بصورة غير رسمية او غير قانونية ومن ثم لا تسجل هجرتهم فى الوثائق الرسمية المصرية . فاذا لاحظنا ان معظمهم يذهب للعمل فى قطاعات تتسم بالعمل العارض وغير المنتظم ، فان هجرتهم كثيرا مالا تسجل ايضا فى وثائق الدول المستقبلية للعمالة .

لا عجب اذن ان نجد دراسة منظمة العمل الدولية التى اجريت فى نهاية السبعينات تقول " انه ليس هناك هجرة كبيرة من القطاع الزراعى فى مصر " وأن " الهجرة الدولية لم تؤثر تأثيرا يذكر على القطاع الزراعى " (٢) . كذلك نجد تقريراً للبنك الدولى

(١) ان الدراسة الممتازة التى قامت بها سوسن المسيرى واشرنا اليها فيما تقدم هي اقرب الدراسات الى تحقيق ما اقترحه هنا . على انها تركز على العمل التعاقدى الموسمى ولا تقوم بتصنيف انماط الهجرة الاخرى .

(٢) Birks, J. and Sinclair, C.: International Migration and Development in the Arab Region, Op.cit., 1980.

يشير الى " المعدلات المنخفضة للهجرة من القطاع الزراعى " (١) ويقدر المهاجرين من الريف بما لا يزيد على ٢ ٪ من اجمالى قوة العمل الزراعى فى ١٩٧٥ ويتنبأ بارتفاع هذه النسبة الى ٢٣ ٪ فقط خلال العقد التالى. ان هذه التقديرات ، التى تعتمد على الوثائق الرسمية ، يجب النظر اليها فى ضوء تلك الحقيقة التى اشرنا اليها وهى اتسام الهجرة الريفية بدرجة عالية من التخفى ومعبوءة التوشيق .

ان نفس الملاحظة تنطبق على التقديرات المصرية والوثائق الرسمية الصادرة فى مصر . ان بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تعتمد على اعداد المصريين المتقدمين بطلب تأشيرات الخروج ، وهى تشير الى انه فى ١٩٦٨ كان العمال الزراعيون يمثلون ٠٩ ٪ من اجمالى المهاجرين ، وفى ١٩٧٣ ، وهى آخر سنة أمدر فيها الجهاز بيانات شاملة عن الهجرة (كما سبق ان اشرنا فى الفصل الاول) ، ارتفعت هذه النسبة الى ٣٤ ٪ . اما بيانات وزارة القوة العاملة والتدريب فتعتمد على طلبات الحصول على تصاريح للعمل فى الدول العربية ولا تشمل الا أولئك الحائزين على عقود عمل بالخارج وطبقا لهذه البيانات الاخيرة بلغ عدد المتقدمين للحصول على تصاريح للعمل بالخارج فى ١٩٨٠ ، من العمال الزراعيين ٣٦٤٥ شخصاً ، يمثلون ٢٩ ٪ من اجمالى المتقدمين ، وفى ١٩٨١ بلغ عددهم ٤١٦٨ شخصاً ونسبتهم ٣٦ ٪ .

فاذا نظرنا الى البيانات المتضمنة فى الدراسات التى تجرى على مستوى القرية وجدنا اختلافا كبيرا فى عدد المهاجرين بين قرية وأخرى، مما يجعل أية محاولة لسحب نتيجة دراسة بعينها على قطاع الريف بأسره أمراً غير جائز على الاطلاق . فمن ناحية نجد فاطمة خفاجى واليزابيث تايلور تلاحظان ان بعض قرى محافظة الجيزة لم تشهد أية

هجرة خارجية على الاطلاق (١). ومن ناحية اخرى ، نجد ما يشير الى أن ٧٠ ٪ من القوة العاملة من الذكور في قرية السويني قد هاجروا الى الخارج في سنة واحدة (٢) . وتشير دراسات ميدانية اخرى الى اعداد المهاجرين تتراوح بين هذا وذاك ، كما يشير تعداد قرية دفره (التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠ نسمة وتقع في محافظة الغربية) ، والذي اجري في ١٩٨٣ ، الى ان عدد المهاجرين ، في اي وقت من الاوقات ، من هذه القرية الى الخارج ، لا يمثل اكثر من ٣ ٪ من اجمالي القوة العاملة من الذكور ، بينما تشير العينة العشوائية التي تتضمنها دراسة هويكنز لقرية موشى ، والتي سبقت الاشارة اليها ، الى ان ١١ ٪ من الاسر هاجر منها شخص واحد على الاقل في وقت ما (٣) ، ويشير المسح الذي قامت به اليزابيث تايلور لقرية دهشور في محافظة الجيزة في ١٩٨١ ، الى نسبة

Taylor, E. " The Transformation of Agrarian Production Relations in Egypt" in Proletarianization and the Third World, Finch, H. (1) and Muslows, B. (eds.), Croom Helm, 1984.

بالاضافة الى معلومات حصلنا عليها بصفة شخصية من فاطمة خفاجى .
(٢) وتشير بعض الدراسات الى ارتفاع مذهب في نسبة المهاجرين من قرىتين من قرى الصعيد ، هما " بيت علام " و " هراجة " ، حيث تشير الى ان نسبة المهاجرين فيهما بلغت ٥٠ ٪ و ٧٥ ٪ من اجمالي المشتغلين باعمال اقتصادية ، على التوالي . انظر :

Mona Hammam: Middle East Research and Information Project, March/April, 1981

على ان الاساس الذي تعتمد عليه هذه الدراسة في تقدير هذه النسب ليس واضحا لنا تمام الوضوح ، كما انها لا تشير الى المصدر الذي تعتمد عليه .

(٣) محمد ابومندور الديب ، صبحى اسماعيل وعثمان جاد :
" بعض الدوافع والاثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية " مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، مرجع سابق .

مماثلة (١) .

ان هذه الدراسات الميدانية التى اجريت على مستوى القرية الواحدة وان كانت لا تتقدم بنا كثيرا نحو معرفة الحجم الاجمالى للهجرة من الريف المصرى ككل ، فانها تبين مع ذلك بوضوح الاختلاف الكبير بين درجــــــــــــة تعرض القرى المصرية المختلفة للهجرة الخارجية ، وأنه لا يوجد نمط واحد للهجرة يتكرر عبر القطاع الريفى بأسره . لقد سبق ان اشار هويكنــــــــــــز وغيره الى الاختلاف القائم فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى بين قريــــــــــــة وأخرى فى الريف المصرى ، ويبدو ان الاختلاف بين القرى فى معدل الهجرة الخارجية يقدم لنا مؤشرا اضافيا على وجود ذلك الاختلاف فى الهيــــــــــــكل الاجتماعى كما انه يساعد على تدعيمه .

ان هذه الملاحظة لابد ان تثير التساؤل عن الاسباب الكامــــــــــــنة وراء هذا الاختلاف فى معدل الهجرة بين قرية وأخرى . وقد حاولت اليزابيــــــــــــث تايلور ان تتبع العلاقة بين هذا الاختلاف فى معدلات الهجرة وبين الاختلاف فى الهيكل الاقتصادى للقرية ، فى دراستها المختصرة لقريتين متجاورتين من قرى محافظة الجيزة هما قرية دهشور (١٠٠٠٠ نسمة) وقرية زاويــــــــــــة دهشور (١١٠٠٠ نسمة) ، وهى ترجح ان يكون ماتتسم به اقتصاديات زاويــــــــــــة دهشور من سوء نسبى فى توزيع الارض الزراعية ، وارتفاع نسبة المعدمين والانخفاض النسبى فى درجة تنوع الاقتصاد ومصادر الدخل فى القرية ، وما نتج عن كل ذلك من الانخفاض النسبى فى فرص العمالة المتاحة ، هو الذى ساعد على ارتفاع معدل الهجرة الخارجية فيها .

ان هذا البحث المختصر الذى قامت به اليزابيث تايلور هو فى الواقع اقرب الى ان يكون محاولة أولية للإشارة الى بعض الملامح البنائية التى يكون لها علاقة بظاهرة الهجرة ، منه الى الدراسة المقارنة التى تحاول الوصول الى نتائج حاسمة . ومع ذلك فان هناك من الأدلة المستمدة من دراسات أخرى ما قد يرجح ما وصلت اليه من نتائج أولية . فقد سبق ان لاحظنا مثلا ان قرية السوينى الصغيرة تقدم لنا أعلى معدل للهجرة ، اذا قورنت بغيرها من القرى التى خضعت للدراسة . فى نفس الوقت نجد ان التعداد الذى قامت به سوسن المسيرى لهذه القرية فى عام ١٩٧٩ يشير الى وجود درجة عالية من التفاوت فى توزيع ملكية الارض (حيث يمتلك ثمانية من اصحاب الاراضى البالغ عددهم ٢٥٤ شخصا اقل قليلا من نصف اراضى القرية) ، وارتفاع نسبة المعدمين الذين لا يملكون اى ارض على الاطلاق (اكثر من ٦٠ ٪) والانخفاض الشديد فى فرص العمالة المتاحة خارج الاعمال الزراعية (حيث لا يشتغل اكثر من ٢١ ٪ من اجمالى قوة العمل من الذكور بالاعمال غير الزراعية) .

كذلك نلاحظ من ناحية أخرى ان القرية التى شهدت اقل معدل للهجرة الخارجية ، وهى قرية دفره (التى لم يهاجر منها فى اى وقت من الاوقات اكثر من ٣ ٪) ، يدل مسح القوة العاملة الذى اجرى بها فى ١٩٨١ ، على ارتفاع درجة التنوع فى اقتصادها ، حيث بلغت نسبة المشتغلين باعمال غير زراعية ٦٣ ٪ من اجمالى القوة العاملة من الذكور . ان مثل هذه المقارنات تقدم لنا بعض الدلائل على ما يمكن ان يكون الملامح البنائية الموهنة فى معدلات الهجرة . ومع ذلك فلا بد من القول بان ما أجرى حتى الان من دراسات هو من التناثر والبعد عن التكامل مما لا يسمح لنا باكثر من التكهن والتخمين . فحتى الان لم تتم أية دراسة مقارنة منظمة على مستوى القرية ، الامر الذى يشير الى مجال آخر من المجالات المثمرة التى يمكن ان يطرقها البحث فى المستقبل .

د - خصائص المهاجرين الريفيين :

لقد تعرفت بعض الدراسات التي اجريت على مستوى القرية لخصائص الاجتماعية للمهاجرين الريفيين . ومن الطبيعي ان تتعرض مثل هذه الدراسات للسوءال عن درجة " الانتقائية " البتة تتسم بها ظاهرة الهجرة ، وطبيعة هذه الانتقائية . اذ يثور التساؤل عما اذا كان غالبية المهاجرين هم من الشباب الاكثر حظا من التعليم والاكثر مهارة ومن ثم تكون الهجرة عاملا من عوامل افقار القرية وحرمانها من اكثر العناصر مهارة وذكاء ، ام ان المهاجرين هم اساسا من فئات الانتاجية والاكثر فقرا ، وفي هذه الحالة تكون الهجرة عاملا من عوامل تخفيف الضغط البشرى فى اشد قطاعات الريف بؤسا ؟ .

ان الدراسات الست المتوفرة عن القرية المصرية والتي تتضمن بعض المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع ، لا تقدم لنا اجابات حاسمة على هذه الاسئلة ، بل انها لتمدنا فى الواقع ببعض النتائج المتناقضة فيما بينها . ومع ذلك ، فان المقارنة بين نتائج هذه الدراسات تساعدنا على التقدم بفع خطوات ابعد مما قد توعدى اليه أية دراسة منها على حدة .

ففى الدراسة التي قامت بها فاطمة خفاجى لاثر الهجرة على قرية القبابات (١٤٤٢٧ نسمة) ، وهى من قرى محافظة الجيزة ، تثير الباحثة التساؤل عن طبيعة " الانتقائية " التى تتسم بها الهجرة وتحاول الاجابة على هذا السؤل عن طريق المقارنة بين عينة تتكون من مائة رب اسرة هاجروا الى الخارج ، وبين مائة رب اسرة اخريين لم يهاجروا ، وذلك من حيث السن ، ومستوى التعليم والمهارة ومستوى الدخل . ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة فيما يلى . ففىما يتعلق بالسن ،

تتسم مجموعة المهاجرين بان متوسط العمر فيها اقل بدرجة ملحوظة من مجموعة غير المهاجرين (٣٨ سنة و ٣٥ سنة على التوالي) . واما من حيث مستوى المهارة ونوع المهنة فان مجموعة المهاجرين تضم نسبة اقل من الفلاحين بالمقارنة بغير المهاجرين ، الامر الذى يدعو الباحثة الى استنتاج " ان المزارعين مازالوا اكثر تعلقا بالارض واقل استعدادا للتنقل من غير المزارعين " (ص ١٤١) ، كما تضم نسبة اكبر من العاملين بالقطاع العام " وكذلك من البائعين الصغار ومن عمال البناء " (ص ١٤١) من ناحية اخرى لا تدل المقارنة التى تتضمنها هذه الدراسة على فروق هامة بين المجموعتين فى حجم ملكية الاراضى الزراعية او ملكية المواشى، وان كانت تشير الى اختلاف جوهري فى مستوى الدخل ، اذ يبلغ متوسط الدخل الشهري لمجموعة المهاجرين قبل الهجرة ٦٤ جنيها بالمقارنة بـ ٥٢ جنيها لمجموعة غير المهاجرين . كذلك لا تظهر المقارنة فارقا احصائيا ملحوظا بين المجموعتين فى مستوى التعليم ، وان كانت نسبة الاميين اقل بين المهاجرين منها بين غير المهاجرين (٥٠ ٪ و ٦٥ ٪ على التوالي) . وهكذا تخلص فاطمة خفاجي الى القول بان " المهاجرين يميلون الى ان يكونوا اصغر سنا ولكنهم ليسوا اعلى تعليما بدرجة ملحوظة من غير المهاجرين . انهم ينتمون الى اسر اعلى دخلا كما ان نسبة المزارعين فيهم اقل منها فى غير المهاجرين " (ص ١٤١ - ١٤٢) .

على ان لدينا عددا من التحفظات على هذه النتائج التى توصلت اليها دراسة فاطمة خفاجي . فنلاحظ اولا ان العينتين اللتين تقوم عليهما الدراسة هما لارباب الاسر ومن ثم فهى تستبعد اولئك المهاجرين الذين ينتمون الى مرحلة اخرى من مراحل الحياة ويتولون مسئوليات مختلفة . يترتب على ذلك ان من غير الجائز تعميم الخصائص التى توصلت اليها الدراسة من هاتين العينتين على جميع المهاجرين من قريسة

القبابات ، فلا يجوز مثلا ان نعتقد ان القول " بأن " المزارعين اقل ميلا للهجرة من غير المزارعين " ينطبق بالضرورة على المزارعين من غير ارباب الاسر . وقد سبق فى الواقع ان لوحظ فى دراسة اخرى ان الهجرة بين ابنساء المزارعين هى اكثر شيوعا منها بين المزارعين من ارباب الاسر .

نلاحظ ثانيا ان المنطق وراء اختيار فاطمة خفاجى لمجموعة من الخصائص دون غيرها ، كأساس للمقارنة ، ليس دائما واضحا بدرجة كافية . فالدراسة تقارن مثلا بين العينتين من حيث حجم ملكية الارض الزراعية ، وتهمل حجم الحيازة ، على الرغم من ان الحيازة تعتبر عادة هى العامل الاكثر حسما فى تحديد درجة التفاوت بين ظروف المزارعين منذ اجراءات اصلاح الزراعى فى الستينات . كذلك تقارن الدراسة بين العينتين من حيث " ملكية الماشية " دون تمييز بين عدد ونوع الماشية المملوكة ، فتعامل ملكية الجاموس مثلا ، وهى الصورة التقليدية للاستثمار لدى المزارع ، على قدم المساواة مع ملكية الماعز أو الخراف . يترتب على ذلك ان النتيجة التى تصل اليها الدراسة ومواءمها عدم وجود فارق ملحوظ بين مجموعتى المهاجرين وغير المهاجرين فى ملكية الارض والماشية قد تكون نتيجة مغللة ، اذ ان ما أجرته الدراسة من مقارنات فى هذا الصدد قد يخفى عددا من الفوارق الهامة التى لا يجوز تجاهلها .

فى دراسة اخرى لآثر الميكنة الزراعية على قرية من قرى الصعيد هى قرية موسى ، يخصص هويكنز (١) جزءا لبحث الهجرة الخارجية من القرية ويتعرض فيه لبعض خصائص المهاجرين . فمن بين افراد عينة عشوائية تتكون من ١٢٠ أسرة ، وجد الباحث اثنى عشر أسرة هاجر بعض افرادها فى وقت أو آخر ، وبحث هذه الاسر التى تعرضت للهجرة يصل هويكنز الى بعض النتائج هى أن " الهجرة للبلد العربى يقوم بها فى

(١) انظر : هويكنز : مرجع سبق ذكره .

الاساس افراد ذوو شراء نسبى " (ص ١٩٣) وان " التعليم يساهم فى عملية الهجرة عن طريق اعداد البعض للاشتغال فى الخارج باعمال مختلفة " (ص ١٩٤) . ولكننا نلاحظ عدم وضوح المغزى الذى تحمله هذه العبارة الاخيرة حيث ان الباحث لم يقدم أية بيانات تتعلق بمستوى التعليم الذى احرزه المهاجرون او نوع المهن التى يشتغلون بها . اما ماذهب اليه الباحث من ان المهاجرين هم من ذوى الشراء النسبى فيبدو انه يستند الى البيانات التى توصل اليها عن حجم الحياة التى يتمتع بها المهاجرون والتى تدل بالفعل على ارتفاع حجمها بالمقارنة بمتوسط الحياة للعينة ككل . ولكن الباحث يبدو وكأنه وقع فى نوع من التفكير الدائرى وهو يتعلق على ملاحظه من انه من بين ارباب الاسر الاربعة الذين قاموا بالهجرة ، يوجد واحد معدم واثنان يحوزان مابين فدان وثلاثة افدنة ، اذ يعلق على ذلك بقوله " ان هؤلاء لابد انهم ينتمون الى الشرائح الوسطى او الطائفة الدنيا من الشرائح الوسطى ماداموا قادرين على تحمل الاعباء المالية المرتفعة نسبيا للسفر الى المملكة السعودية . (ص ١٩٤) .

هناك ايضا بعض المعلومات عن المهاجرين فى مقال سوسن المسيرى عن عمال التراحيل فى قرية السوينى . ان هذا المقال يتسم بالجمع بين الادراك الواعى لاهم ملامح البنيان الاجتماعى فى الريف المصرى والتحليل الموضوعى الدقيق لتوزيع قوة العمل فى القرية بين الاعمال المختلفة . فاستنادا الى المسح الذى قامت به للقرية بأسرها فى ١٩٧٩ (وهى تضم ٦١٨ أسرة) تقدم سوسن المسيرى تصنيفا دقيقا لقوة العمل من الذكور وكذلك تصنيفا مهنيا لاولئك الذين هاجروا من القرية للعمل بالخارج فى ١٩٧٩ ، والذين يبلغ عددهم ٧٥ شخصا . فاذا قمنا بمقارنة هاتين المجموعتين من البيانات وجدنا ان هناك نوعين من المهن تمثلان نسبة اكبر فى المهاجرين مما تمثلانه فى اجمالى القوة العاملة من الذكور فى القرية

بأسرها . وهما الاشتغال بالزراعة والعمل الحكومى . فبينما يمثل الفلاحون ١٦ ٪ من اجمالى قوة العمل من الذكور فى القرية ، نجددهم يمثلون ٦٣ ٪ من مجموعة المهاجرين الذين تركوا القرية فى ١٩٧٩ . كذلك نجد ان العاملين بالحكومة يمثلون ١٢ ٪ من المهاجرين ولا يمثلون الا ٥ ٪ من قوة العمل بالقرية . وحيث ان غالبية العاملين بالحكومة هم على الأرجح من " اصحاب الياقات البيضاء " الذين احرزوا مستوى من التعليم اعلى من المتوسط فى القرية ككل (يلاحظ ان نسبة الاميين فى القرية تبلغ نحو ٧٠ ٪) ، وحيث ان طائفتين من اشد طوائف سكان القرية فقرا ، وهما طائفتا العمال الزراعيين المعدمين وعمال التراحيل، تمثلان نسبة من المهاجرين اقل من نسبتهم فى اجمالى القوة العاملة ، فسان هذه البيانات يمكن ان ترجح ماذهب اليه هويكنز من ان الاكثر شرا والاعلى تعليما هم اكثر استعدادا للهجرة من غيرهم .

على ان هناك دراسة اخرى تعمل الى نتائج مختلفة ، وهى الدراسة الخاصة بالهجرة من قريتين من قرى الدلتا هما " دفره " و " نفية " (١) فهنا نجد اشارة الى الفقر كعامل من العوامل الطاردة والحافزة على الهجرة . يعتمد اصحاب هذه الدراسة على البيانات المستخلصة من تعدادات شاملة قاموا بها فى هاتين القريتين فى ١٩٨٣ ، حيث وجدوا ان متوسط الدخل السنوى لـ ٦١ ٪ من الاسر التى هاجر بعض افرادها فى وقت ما ، يقع فى ادنى شرائح الدخل وهى الشريحة التى يقل متوسط دخلها السنوى عن ٥٠٠ جنيه قبل اضافة التحويلات من الخارج ، وان هناك علاقة

(١) محمد ابومندور الديب وآخرون ، مرجع سبق ذكره .

عكسية بين حجم الحيازة الزراعية وبين الهجرة . كذلك وجد اصحاب هذه الدراسة ان اكثر طوائف السكان فى هاتين القريتين ميلا الى الهجرة هى طائفة العمال الزراعيين المعدمين ، حيث يشكل هؤلاء ٣٢ ٪ من اجمالى عدد المهاجرين من كلا القريتين وحيث ان هذه الطائفة تنتمى الى اكثر شرائح السكان فقرا واقلها تعليما (اذ تبلغ نسبة الاميين بين العمال الزراعيين نحو ٨٨ ٪) فان الدراسة تركز على ماثقابه هذه الطائفة من عقبات فى محاولتها لتحسين مستوى معيشتها اذا بقيت فى القرية ، كما تؤكد على ماعبر عنه معظم العمال الزراعيين فى القرية من رغبة فى الانتقال الى اعمال اخرى اعلى اجرا واكثر استقرارا . وهكذا نجد انه ، بعكس ما أكدت عليه الدراسات التى سبق لنا الاشارة اليها ، تميل هذه الدراسة الى اعتبار الفقر وانخفاض مستوى التعليم من بين اهم العوامل الدافعة الى الهجرة لدى هذه الطائفة الكبيرة من المهاجرين الريفيين .

علينا مع ذلك ان نلاحظ ان هذه الدراسة لا تمدنا ببيانات القوة العاملة الا لقرية واحدة من القريتين ، بل وحتى بالنسبة لهذه القرية لا تمدنا الا بتصنيف هذه القوة العاملة بحسب الجنس وتصنيفها الى مشغلين بأعمال زراعية أو بأعمال غير زراعية . أضف الى ذلك انها لا تمدنا للأسف بأية معلومات عن المستوى التعليمى ومستوى الدخل للمهاجرين من غير العمال الزراعيين ، الامر الذى لا يجعلنا واثقين تمام الثقة بمـ إذا كانت نسبة العمال الزراعيين المعدمين الى اجمالى المهاجرين هى اكبر أو اصغر من نسبتهم الى غير المهاجرين ، او ما اذا كانت اكبر أو اصغر من نسبة الطوائف الاكثر تعليما او ثراء فى اجمالى المهاجرين . ان هذا من شأنه ان يقلل من قوة النتيجة التى وصلت اليها الدراسة وان كانت البيانات التى تقدمها تشير بلا شك الى ان انخفاض مستوى التعليم بانخفاض مستوى الدخل قد لا يمثلان عقبة قوية تمنع من الهجرة كما ذهب باحثون آخرون .

هناك من المعلومات الاخرى التى تضمنتها هذه الدراسة قد يؤكد هذه النتيجة . فحينما حاولت الدراسة ان تستقصى مصادر التمويل التى يلجأ اليها العمال الزراعيون لمواجهة نفقات الهجرة ، تبين ان ٤٠ ٪ منهم قاموا باقتراض المال اللازم دون تقديم ضمان ، وأن ٣٤ ٪ منهم قاموا بتمويل رحلتهم عن طريق بيع بعض ممتلكاتهم المنزلية ، بينما قام ٢٨ ٪ فقط منهم بالاعتماد على مدخراتهم السابقة . وتضيف دراسة سوسن المسيرى عن عمال التراحيل مصدرا آخر من مصادر تمويل عملية الهجرة ، وهى قيام العامل المهاجر بالاقتراض من مقابل الانفار مقابل التزام اولاده بالعمل فى المستقبل . ان مثل هذه المعلومات من شأنها ان تلقى ضوءا مفيدا على مختلف الاساليب التى يمكن لفقراء الفلاحين ، أو لبعضهم على الاقل ، ان يلجأوا اليها لمواجهة نفقات الهجرة .

اما دراسة اليزابيث تايلور لقرية دهشور فى محافظة الجيزة فانها تتبع اسلوبا مختلفا فى تناولها لموضوع الطبيعة الانتقائية لظاهرة الهجرة . ان هذه الدراسة تعتمد على عينة عشوائية مختارة من بين مائة اسرة ريفية فى ١٩٨١ ، بالاضافة الى ما أجرت به الباحثة من محادثات مع افراد خمسين اسرة من اسر المهاجرين طوال ١٨ شهرا قضتها الباحثة فى تلك القرية^(١). فبالاعتماد على ما جمعت من معلومات عن هذين الطريقتين حاولت الباحثة اعادة بناء تاريخ الهجرة

Taylor, E. : Egyptian Labour Migration and Peasant Wives " Middle East Research and Information Project, Mo.124, June 1984. (١)

الخارجية من هذه القرية ، وان تبين التغير الذى طرأ على طبيعــــــــــــــــة الطوائف المهاجرة مع مرور الزمن .

تشير الباحثة الى انه على الرغم من ان الخمسينات والستينات قد شهدت هجرة عدد صغير من المهنيين من قرية دهشور عن طريق الاعارة الى اليمن فى عهد الحكومة الناصرية ، فان ظاهرة الهجرة لم تبدأ بصورة ملحوظة الا قرب نهاية الستينات حيث كان اغلب المهاجرين ممن قاموا بعبور الحدود الليبية بطريقة غير قانونية . كان من الطبيعى فى هذه الظروف ان تكون نفقات الهجرة منخفضة للغاية كما انها لم تكن تصادف بالضرورة أية تعقيدات أو عقبات بيروقراطية . كان هذا النوع من الهجرة متاحا اذن للفقراء ، ولم تشمل الهجرة فى هذا الوقت ، بدرجة ملحوظة ، الافراد الاكثر ثراء وتعليما من سكان القرية أو الذين يتمتعون بفرص عمل مضمونة ومستمرة ، كموظفى الحكومة وعمال القطاع العام الصناعيين . وتفسر الباحثة ذلك ليس فقط بعزوف هذه الطوائف الاخيرة عن الهجرة بسبب ما تتمتع به من مركز اقتصادى واجتماعى جيد نسبيا، بل وأيضا بعزوفها عن التضحية بفرص عمل مضمونة فى مقابل ماتحملة الهجرة من مخاطر ، بما فى ذلك احتمال قيام السلطات الليبية بترحيلهم أو قيام سلطات الحدود المصرية باعتقالهم . وهكذا تشير الباحثة الى ان الهجرة الى ليبيا ، التى كانت تمثل نحو ٩٥ ٪ من اجمالى تيار الهجرة من قرية دهشور قبل منتصف السبعينات ، كانت تتكون فى الاساس من اكثر طوائف السكان فقرا ، وهم العمال الزراعيون المعدمون وغير المهرة ، والفلاحون الحائزون لمساحات زراعية صغيرة .

على انه ابتداء من منتصف السبعينات ، بدأت طوائف اخرى من سكان القرية تنضم الى فريق المهاجرين ، فى نفس الوقت الذى بدأت فيه اسواق عربية اخرى فى جذب اعداد متزايدة منهم ، كالمملكة السعودية ثم الاردن والعراق فى نهاية السبعينات . ثم توقفت الهجرة غير القانونية

الى ليبيا توقفا تاما باغلاق الحدود الليبية فى ١٩٧٧ واصبحت الهجرة الى ليبيا تتطلب الحصول على عقد عمل وتوفير نفقات السفر بالطائرة وهكذا حل محل طريق الهجرة غير القانونية الى ليبيا ، الذى كان هو الطريق الاساسى للهجرة من القرية فى اوائل السبعينات ، عدة طرق اخرى متنوعة لمختلف البلاد العربية فى نهاية العقد .

صاحب هذا التنوع فى مور الهجرة ، ليس فقط زيادة استيعاب اسواق العمل الخارجية للعمال المصريين (وان كان قد قل استيعاب السوق الليبي لهم) ، بل وايضا حدوث بعض التحولات فى اقتصاديات القرية التى كانت الهجرة نفسها احد مسبباتها . فمع منتصف السبعينات بدأت تظهر آثار الهجرة المبكرة الى ليبيا ، فزاد استثمار التحويلات فى شراء الاراضى ، اما للزراعة أو البناء ، (وكان الشراء بغرض البناء هو الاكثر شيوعا) ، الامر الذى ادى الى ارتفاع كبير فى اسعار الاراضى . زاد ايضا مستوى المهر المطلوب للزواج كما زادت نفقات الزواج بصفة عامة زيادة كبيرة . بالاضافة الى ذلك ادت الهجرة والاتجاهات العامة المصاحبة لسياسة الانفتاح الى زيادة انغماس القرويين فى الاستهلاك ، ولم تعد سلع كأجهزة التسجيل والتليفزيون تعتبر من قبيل السلع الترفيعة التى يقتصر استهلاكها على القلة . ووجدت بعض الطوائف ، كالموظفين الحكوميين وعمال القطاع العام الصناعيين ، التى كانت تعتبر من الطوائف المحظوظة نسبيا فى القرية فى الستينات واوائل السبعينات ، وجدت هذه الطوائف نفسها تواجه صعوبات بالغة امام الارتفاع المستمر فى نفقات المعيشة وفى مستوى التوقعات والطموح الى تحقيق مستوى معيشة اعلى . بل لقد اصاب هذه الطوائف تدهور نسبى فى مركزها فى القرية بالمقارنة بطوائف اخرى من بينها طائفة المهاجرين الاوائل . وهكذا نجد انه ، ابتداء من منتصف السبعينات ، أخذ موظفو الحكومة وعمال

القطاع العام يشرون فى الهجرة باعداد متوايدة ، ولحقت بهــــم طوائف اخرى من سكان القرية المنتمين الى قطاعات اصابها تدهور مدهل ابتداء من منتصف السبعينات . فمع زيادة الواردات من منسوجات الخيوط الصناعية واغراقها للسوق نتيجة لسياسة الانفتاح ، تعرضت حرف متنوعة للتدهور السريع ، وعلى الاخص صناعة النسيج المحلية . وهكذا انضمت اعداد كبيرة من المشتغلين بصناعة النسيج والصباغة او بتجارة الغزل والمنسوجات والادوات النحاسية الى فريق المهاجرين ولكن يلاحظ ان هذه الطوائف المختلفة التى تنتمى الى " الطبقة المتوسطة " فى القرية ، نادرا ما هاجرت بطريقة غير قانونية ، بل كان افرادها يستوعبون ، فى اغلب الاحوال فى القطاعات القانونية والمنظمة فى الدول المستوردة للعمالة المصرية كليبيا والمملكة السعودية والاردن والعراق .

وهكذا نجد ان اليزابيث تايلور لا تذهب الى اعتبار مستوى الشراء او الدخل او التعليم كعوامل مشجعة او معوقة للهجرة ، بل تحاول ان تبين ، بدلا من ذلك انه مع مرور الزمن وتغير الظروف ، تعرضت طوائف مختلفة من سكان قرية دهشور لانواع مختلفة من الهجرة ، وان توفر فرص الهجرة الى بلد أو آخر من البلاد المستقبلية للعمالة كان عاملا هاما من عوامل تحديد نوع " الانتقائية " التى اتسمت بها الهجرة كما كان من هذه العوامل ما طرأ من تغير على اقتصاديات القرية بما فى ذلك ما احدثته الهجرة نفسها من آثار . سوف نعود الى مناقشة هذه النقاط بتفصيل اكبر فى الجزء التالى من هذا الفصل ، ونبحث فيه مختلف الاسواق المستقبلية للعمالة المصرية المهاجرة من الريف والانماط المختلفة لهذه الهجرة .

هـ - الدول الاساسية المستقبلية للعمالة المهاجرة من الريف المصرى :

تدل الدراسات المتوفرة الى اتجاه الهجرة من القرى المختلفة الى دول معينة اكثر من غيرها . هذا الاختلاف فى اتجاهات الهجرة يمكن ان يعتبر بدوره تعبيرا آخر عن اختلاف درجة تأثر القرى المختلفة بظاهرة الهجرة الدولية . ومع ذلك فان من الممكن ان نلاحظ بعض الاتجاهات العامة للهجرة الريفية من حيث الدول المهاجر اليها .

فتشير دراسة حديثة (١) الى ان غالبية عمال البناء المصريين المهاجرين الى الكويت انما يأتون من الصعيد ، وأن معظم هؤلاء يأتون من قرى محافظة سوهاج . نلاحظ من ناحية اخرى ان قرية القبابات ، وهى من قرى محافظة الجيزة ، تصدر ايضا عمال البناء الى الخارج ، ولكنهم يتجهون فى الاساس الى المملكة السعودية . تستوعب المملكة السعودية ايضا معظم المهاجرين من قرية موسى ، وهى من الصعيد ، أما قرى " دفره " و " نفيه " ، وهما من قرى الدلتا ، فان المهاجرين منهما يتجهون الى عدة دول مختلفة هى الجزائر (٢) والعراق والاردن وليبيا والمملكة السعودية ودول الخليج . نلاحظ ايضا ان المملكة السعودية

(١) انظر نادر فرجاني : " العمالة المهاجرة وقطاع البناء فى

المويت ، المستقبل العربى ، العدد ٤٧ ، يناير ١٩٨٣ .

(٢) ان هذا هو المثال الوحيد للهجرة الى الجزائر ، الذى عثرنا

عليه فى الدراسات المنصبة على قرى بعينها . وعلى الرغم من ان الدراسة المعنية لا تشير الى عدد المهاجرين الى الجزائر ولا الى تصنيفهم بحسب المهنة ، فالذى يجب ان نتوقعه هو ان يكون عددهم صغيرا وانهم يتكونون اساسا من المهنيين وربما من بعض العمال المهرة ايضا .

كانت طوال السبعينات اهم الدول المستقبلية للعمالة المهاجرة من هاتين القريتين ، ثم اخذت أهمية الاردن فى التزايد فى السنوات الاخيرة الى ان تفوقت على السعودية فى الثمانينات كدولة مستوردة للعمالة — " دفره " و " نفيه " . وقد سبق ان اشرنا الى ماحدث من تغير فى اتجاهات الهجرة من قرية دهشور ، وهى من قرى محافظة الجيزة . فقبل ١٩٧٧ كانت الغالبية العظمى من المهاجرين من تلك القرية يذهبون الى ليبيا ، ثم تعددت اتجاهات الهجرة منذ منتصف السبعينات فشملت المملكة السعودية ، وفى السنوات الاخيرة ، الاردن والعراق .

كانت الهجرة الريفيه المبكرة الى ليبيا ، فى اواخر الستينات تضم اعدادا من العمال الريفيين القاطنين فى قرى تقع على حدود الصحراء على طول محافظة الجيزة وتمتد جنوبا حتى محافظة المنيا على الاقل (١) وكان ممن قام بدور فعال فى تسهيل هذا النوع من الهجرة قبائل البدو الذين كانوا قد استقروا منذ عدة اجيال ، استقرار تاما أو جزئيا ، على الحدود الغربية للرقعة الزراعية فى مصر وعلى امتداد الصحراء الغربية . كان هؤلاء البدو ، بما لهم من علاقات تجارية وعلاقات القرابة ، التى لازالت مستمرة ، مع بدو ليبيا ، فى وضع مثالى من حيث قدرتهم على القيام بدور الوسيط بين الطلب المتزايد على عمال الزراعة والبناء فى السوق الليبي وسكان القرى المتاخمة لهم . اما القرى البعيدة نسبيا عن الصحراء الغربية ، وتلك الواقعة شرقى النيل فيبدو انها لم تشارك فى هذا النوع من الهجرة . نلاحظ ايضا ان الهجرة من قرى الجيزة الواقعة على الضفة الشرقية من النيل ، كقرية القبابات ، لم تبدأ الا فى وقت لاحق ، بعد

(١) حصلنا على هذه المعلومات بطريقة شخصية من محمد محيى الدين الذى يقوم حاليا بدراسة ميدانية فى محافظة المنيا .

ارتفاع اسعار النفط فى ١٩٧٣ ، وانها اتجهت اساسا الى المملكة
السعودية ، بينما ظلت بعض قرى الجزيرة ، سواء فى الضفة الشرقية
أو الغربية للنيل ، بعيدة عن ظاهرة الهجرة بكلا صورتها ، ولم
يمارس سكانها الهجرة على الاطلاق ، حتى الان ، أو بأية درجة تستحق
الذكر . اما قرى الجزيرة التى تأثرت بالهجرة فانه لم يعد الان من
الممكن ان نحدد بوضوح اتجاهات الهجرة منها ، فمنذ منتصف السبعينات
أخذت المملكة السعودية فى اجتذاب اعداد متزايدة من مختلف قرى
المحافظة ، ثم لحقت بها الاردن والعراق فى اواخر السبعينات . (١)

ان هذه الزيادة فى اهمية الاردن والعراق كدول مستقبلية للعمالة
الريفية المهاجرة من مصر ، والتى اشارت اليها اليزابيث تايلور فيما
يتعلق بمحافظة الجزيرة ، قد اشار اليها ايضا باحثون اخرون لمناطق
اخرى من الريف المصرى فقد اشار اليها بعض الباحثين الذين يقومون
حاليا بدراسات ميدانية فى محافظة الشرقية ، فى دلتا مصر ، وفى
محافظة المنيا بالمعيد (٢) ، كما سبق لنا ان اشرنا فيما يتعلق
بقريتي " دفره " و " نفيه " ، وهما من قرى محافظة الغربية ، الى
زيادة اهمية الاردن على اهمية المملكة السعودية كدولة مستوردة للعمال
الريفيين المصريين .

وتفسر اليزابيث تايلور هذا الاتجاه بالسهولة النسبية التى
تتسم بها الهجرة الى الاردن والعراق ، حيث لا تشترط اى من الدولتين
من المهاجرين العرب ، الحصول على تأشيرات للدخول او على عقود عمل،
وبالانخفاض النسبى فى نفقات السفر اليهما . وفى دراسة الديب وآخرين

Taylor, E.: "Peasants or Proletarians", Op.cit.

(١)

(٢) معلومات استقيت مباشرة من كيرستن باخ ومحمد محيى الدين .

لقريتى دفره ونفيه التى سبقت الاشارة اليها ، ماقد يرجح هذا التفسير .
 اذ تحتوى هذه الدراسة على جدول يتضمن الاسباب التى يذكرها المهاجرون
 (وعددهم ١٠٤ شخصا) لتفضيلهم لدولة على أخرى من الدول المستقبلية
 للعمالة . فمن بين ٨٤ قرويا هاجروا دون ان يحصلوا على عقود عمل
 ذكر ٤٨ شخصا ان سبب اختيارهم للدولة التى هاجروا اليها هو " عدم
 الحاجة الى الحصول على تأشيرة دخول " وذكر ١٧ منهم ان السبب هو
 " انخفاض نفقات السفر " (١) . وعلى الرغم من ان الدول المهاجر اليها
 لم تذكر بالاسم فان الاسباب المذكورة لا تنطبق الا على الاردن والعراق
 فهما الدولتان الوحيدتان فى المنطقة اللتان لا تتطلبان تأشيرات
 للدخول ، كما ان نفقة السفر الى الاردن ، التى تستخدم ايضا كمحطة
 فى الطريق الى العراق ، هى اقل من نفقة السفر الى اية دولة اخرى فى
 المنطقة .

ان ما تشير اليه دراسات القرية الواحدة من زيادة أهمية السوق
 الاردنى والسوق العراقى فى استيعاب العمالة الريفية المهاجرة من مصر ،
 يتفق ايضا مع التقديرات الحديثة لاتجاهات الهجرة العربية على مستوى
 الدول . ففى مقال يتناول اتجاهات الطلب على العمالة المصرية فى الدول

(١) قد يكون من المفيد ان نلاحظ ان عدد المهاجرين الذين ذكروا ، كسبب
 لتفضيلهم لدولة دون أخرى ، " وجود بعض الاقارب والاصدقاء " فى
 تلك الدولة ، لا يزيد على ١٦ شخصا ، اذ ان هذا السبب كثر
 ما يشار اليه كعامل اساسى من عوامل الطبيعة التراكمية للهجرة
 الى دولة بعينها . كما نلاحظ انه على الرغم من ان الاسباب التى
 يذكرها المهاجرون لتفضيلاتهم قد لا تنفى بالضرورة ان يكون من
 بين الاسباب ايضا وجود اصدقاء لهم فى تلك الدولة ، فان من
 المهم ان سهولة السفر اليها كان هو العامل الاكثر حفورا فى
 اذهانهم .

العربية ، يشير بيركس وسوكنات وسنكلير (١) الى نمو الطلب على العمالة المصرية غير الماهرة (٢) في اواخر السبعينات في كل من الاردن والعراق . واستنادا الى الارقام المادرة من كل من الدول المستوردة والمصدرة للعمالة يقدر هؤلاء الكتاب عدد المهاجرين المصريين الموجودين في هاتين الدولتين في ١٩٨٠ بأكثر من ربع مليون شخص ، ويذهبون الى ان العراق التي يوجد فيها نحو ٢٢٣٠٠٠ عامل مصري مهاجر ، قد احتلت مركز المملكة السعودية باعتبارها الدولة الثانية في الاهمية من الدول المستوردة للعمالة المصرية . وهكذا يمكن لنا القول ، استنادا الى هذه التقديرات التي تعتبر منخفضة بالمقارنة بمعظم تقديرات المصادر المصرية ، ان هذين السوقين " الجديدين " هما المسئولان عن زيادة نصيب العمالة المصرية في المنطقة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ ، وهما اللذان عوضا عن الاتجاه الملحوظ في دول اخرى من دول المنطقة الى احوال عمال من دول اخرى محل العمال المصريين غير المهرة . وهكذا يظهر لنا ايضا ان ما لاحظته الباحثون على مستوى القرية الواحدة لم يمكن من قبيح التقلبات الطارئة الراجعة الى محض الصدفة بل يعكس تغيرات هامة في سوق العمل في المنطقة العربية .

من بين الدراسات التي اجريت على مستوى القرية واحدة تتعرض ثلاث دراسات لتصنيف المهاجرين بحسب المهنة ، وهي تشير الى وجود تفاوت

(١) Birks, J., Socknat, C. and Sinclair, J.: The Demand for Egyptian Labour Abroad Op.cit., p. 983.

(٢) سوف نرى فيما بعد ان معظم العمال الريفيين المهاجرين من مصر ينضمون الى اسواق العمل " غير الماهر " بالخارج .

ملحوظ فى هذا الشأن . فمن ناحية نلاحظ ان ٩٠ ٪ من افراد عينــــة المهاجرين من قرية القبابات يعملون فى قطاع البناء فى المملكة السعودية ، بينما نجد ان المهاجرين من قريتى دفره ونفيه ، والذين هاجروا فى الاساس الى السعودية والاردن والعراق ، يعملون فى عــــدة قطاعات مختلفة : ٣٤ ٪ منهم بدأوا بالعمل فى قطاع البناء فى الدول التى هاجروا اليها ، واشتغل اغلب الباحثين فى قطاع الخدمــــات أو قطاع الزراعة . فى هذه الحالة الاخيرة يلاحظ الباقيـن اتجاه كثير من المهاجرين الى تغيير اعمالهم بوصولهم الى الدول المهاجر اليها ، وارتباط ذلك فى كثير من الاحيان بالتنقل من قطاع لآخر . كما يلاحظون ان من بين هؤلاء الذين يغيرون مهنتهم الاصلية يفضل الكثيرون العمل فى قطاع الخدمات ، وان السبب الذى كثيرا ما يقدم لذلك هو " ان العمل فى هذا القطاع اقل مشقة منه فى غيره " .

من ناحية اخرى نجد انه خلال الفترة المبكرة من الهجرة غيــــر القانونية الى ليبيا ، كان معظم المهاجرين من قرية دهشور هم مــــن الفلاحين او العمال الزراعيين او العمال المأجورين غير المهرة . وقد عمل ٨٠ ٪ من الفلاحين والعمال الزراعيين و ٥٠ ٪ من العمال غيــــر الزراعيين اما فى الزراعة القائمة على نظام المزارعة أو كعمــــال اجراء فى القطاع الزراعى الليبى ، واشتغل معظم الباقيـن فى قطاع البناء . وعندما اغلقت الحدود بين مصر وليبيا اتجه تيار الهجرة نحو الاردن والعراق اساسا حيث اشتغل معظم المهاجرين فى قطاع البناء والزراعة ايضا ، بينما اتجه بعض المهاجرين الاخرين من دهشور ، مــــن ذوى المهن الاخرى ، الى العمل فى قطاع الخدمات أو موظفين . فنجد الكثيرين ممن كانوا على علاقة بصناعة النسيج فى القرية قبل الهجرة قد اتجهوا الى العمل فى محلات بيع الاقمشة فى السعودية او ليبيا ،

واتجه عمال القطاع العام الصناعيين الى العمل فى عدة قطاعات مختلفة ، كالصناعة والخدمات والبناء ، وعلى نحو غير منتظم فى الزراعة ايضا . واتجه غالبية موظفى الحكومة المهاجرين الى الاشتغال كموظفين ايضا فى الخارج ، وهم يبدون تفضيلا خاصا للعمل فى المملكة السعودية حيث يميل مستوى المرتبات الى ان يكون اعلى منه فى غيرها من الدول المستوردة للعمالة .

و - انماط الهجرة الريفية :

انطلاقا من البيانات التى تقدمها الدراسات السابقة ، يمكن التمييز بين ثلاثة انماط للهجرة الريفية ، التى تشير بدورها الى الانقسام القائم بين اسواق العمل فى الخارج : الهجرة غير القانونية الى المملكة السعودية (والهجرة السابقة عليها الى ليبيا) ، والهجرة الرسمية الى مختلف الدول المستقبلية للعمالة والتى يحمل فيها المهاجر على عقد للعمل قبل قيامه بالهجرة ، والهجرة غير الرسمية الى الاردن والعراق ، والتى لا تتطلب الحصول على تأشيرة دخول ولا على تصاريح للعمل بالخارج .

فى ضوء هذا التقسيم نلاحظ ان نحو ٢٠ ٪ من المهاجرين من دهشور قاموا بالحصول على عقود للعمل بالخارج قبل مغادرتهم للقرية ، بينما هاجر الباقون بصورة غير قانونية او غير رسمية ، كما هاجر ٧٤ ٪ من افراد العينة المهاجرة من قرية القباب بطريقة غير قانونية ، وهاجر ٧٩ ٪ من اجمالى المهاجرين من قريتى دفره ونفيه دون الحصول على عقود للعمل بالخارج . وهكذا نلاحظ ان غالبية المهاجرين من هذه القرى هاجروا بطريقة غير رسمية او غير قانونية .

نلاحظ ايضا ان المهاجرين بالطريق غير الرسمي او غير القانوني يتحملون هم انفسهم نفقات الهجرة ، وانهم يستوعبون في تلك القطاعات من سوق العمل في الخارج ، التي تتسم بأنها تقدم فرص عمل عارضة وغير مستمرة ، وعلى الاخص في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات . كما نلاحظ انه بينما يقرر من هاجر من دهشور بطريقة غير قانونية الى ليبيا انهم صادفوا مستويات للاجور وشروط للعمل متفاوتة لحد مبير ، لا يبدو ان ذلك هو حال المهاجرين الى المملكة السعودية حيث تقرر فاطمة خفاجي ان هناك درجة عالية من التجانس بين مستويات الاجور التي يحصل عليها المهاجرون غير القانونيين الى السعودية ويشغلون في قطاع البناء بها . من بين السمات الاخرى المشتركة للهجرة غير القانونية وغير الرسمية ارتفاع معدل التنقل بين عمل وآخر . فنلاحظ دراسة الديب واخرين ودراسة اليزابيث تايلور ارتفاع معدل الحراك المهني بين المهاجرين الريفيين في الخارج حيث يميلون الى التنقل بين قطاع وآخر ومن عمل لآخر داخل القطاع الواحد ، ويخضعون لارادة ارباب العمل في التعيين او الفصل او يتركون العمل بارادتهم بحثا عن اجور اعلى او ظروف افضل للعمل .

في ضوء ماتقدم ليس من الصعب ان نفهم ما يتسم به جزء كبير من الهجرة الريفية من تقلب وعدم استقرار . فالدراسات التي تقدمها فاطمة خفاجي والديب واليزابيث تايلور تشير كلها الى ما يشوب الهجرة الريفية الى الخارج من انقطاع متكرر ، وكثرة الزيارات التي يقوم بها المهاجرون لقربتهم لفترات متفاوتة في طولها . ففي قرية دهشور نجد ان المهاجرين قد قاموا بعدد من الرحلات الى الخارج يتراوح بين رحلة واحدة وست رحلات وانهم نادرا ما اقاموا في الخارج لفترة اطول من ١٨ شهرا في المرة الواحدة . فاذا عادوا الى قربتهم تجدهم يقيمون بها

لفترة تتراوح بين شهر واحد وسنتين ، قبل ان يعودوا الى السفر من جديد .
 كذلك تشير دراسة كل من فاطمة خفاجى والديب الى كثرة الزيارات التى
 يقوم بها المهاجرون لقريتهم . وتشير دراسة قرية القبابات الى ان هذه
 الزيارات لا تتم دائما باختيار المهاجرين انفسهم ، اذ تلاحظ انه قد
 حدث فى وقت ما ان قامت السلطات السعودية بترحيل نصف المهاجرين غير
 القانونيين القادمين من هذه القرية ، وان هذا الترحيل قد حدث فى
 بعض الاحيان بعد فترة اقامة بالسعودية لا تتجاوز شهورا قليلة . كذلك
 واجه بعض المهاجرين غير القانونيين من دهشور نفس المصير كما عايناه
 بعضهم باختياره فى منتصف السبعينات خوفا من ترحيله مع مصادرة ممتلكاته .
 وهكذا نستخلص ان الصفة غير القانونية لكثير من المهاجرين ، وما
 يصادفونه من سهولة نسبية فى الهجرة الى الاردن والعراق ، وما تنسم به
 فرص العمالة المتاحة لهم من طبيعة عارضة ، كل هذا يمكن ان يفسر لنا
 ما اتسمت به الهجرة الريفية الى الخارج من درجة عالية من عدم الاستقرار .

ومع ذلك فان هناك عددا قليلا من المهاجرين الريفيين الذين
 يحصلون على عقود عمل بالخارج قبل سفرهم . هؤلاء يمثلون نحو ٢٠ ٪ من
 المهاجرين من دهشور ، ٢٦ ٪ من عينة المهاجرين من قرية القبابات
 و ٢١ ٪ من المهاجرين من قريتى دفره ونفية . هذه العقود قد ينجح فى
 الحصول عليها ليس فقط الموظفون والعمال المهرة ، بل قد يحصل عليها
 ايضا بعض العمال الزراعيين والعمال الاجراء غير المهرة . ومن ثم
 نلاحظ انقسام اسواق العمل المهاجر فى الخارج ، حيث قد يعمل مثلا عمال
 زراعيين او عمال غير مهرة من المهاجرين بصفة غير رسمية او غير قانونية ،
 جنبا الى جنب مع عمال يقومون بنفس الاعمال ولكنهم حصلوا على عقود للعمل
 بطريقة رسمية ومن ثم يخضعون لشروط مختلفة فى العمل .

هؤلاء الحائزون على عقود للعمل لا يتحملون هم أنفسهم بنفقات السفر بل يتحملها ارباب العمل ، وقد يحصلون منهم ايضا على نفقات زيارات محددة يقومون بها لقريتهم ولكننا نلاحظ ، من ناحية اخرى ان معظم الدول المستوردة للعمالة تمنع المهاجرين الحاصلين على عقود للعمل من تغيير نوع عملهم ومن مغادرة دول المهجر دون موافقة سابقة من رب العمل . وزيارة هؤلاء لقريتهم هي في العادة زيارة سنوية وطولها في العادة شهر واحد . وهكذا نلاحظ ان المهاجرين الحاصلين على عقود للعمل لا يغيرون اعمالهم الا بدرجة اقل كثيرا من تلك التي نشهدها في المهاجرين بطريقة غير قانونية او غير رسمية ، وان هجرتهم تتسم بدرجة اعلى من الاستقرار والانتظام .

من الملاحظ ايضا ان المهاجرين الريفيين ينظرون الى الهجرة كمرحلة مؤقتة من مراحل حياتهم ، ولكن من حيث ان ظاهرة الهجرة لم تصبح ظاهرة يعتد بها في معظم مناطق الريف المصري ، الا منذ منتصف السبعينات ، فانه لم يحن الوقت بعد للقول بما اذا كانت الهجرة قد اصبحت اسلوبا للحياة للمهاجرين من الريف المصري ، او على الاقل اسلوبا للحياة خلال سنى العمل ، او لتقدير عدد الاسر الريفية التي اصبحت " تعتمد " في حياتها على الهجرة . ان من الملاحظ ان نسبة صغيرة من المهاجرين من دهشور (اقل قليلا من العشر) قد هاجرت خلال فترة تمتد لعشر سنوات ، على نحو متقطع وغير منتظم . على ان هناك نمطا اكثر شيوعا في القرية وهو قيام افراد الاسرة الريفية بالهجرة على مراحل ، الواحد بعد الآخر ، بحيث ان التحويلات الواردة للاسرة من الخارج ، وان كانت تستمر في التدفق عليها عبر سنوات

طويلة ، فانها لا ترد دائما من نفس الشخص بل يساهم فيها فرد من افراد الاسرة بعد الاخر . ومن ناحية اخرى ليس لدينا مثال واحد معـروف لمهاجرين من الريف استقروا فى الخارج بصفة دائمة . وعلى الرغم من ان سياسات " الباب المفتوح " الحالية فى كل من الاردن والعراق ، وما طبقته الحكومة الليبية من سياسة التساهل والترحيب بالمهاجرين المصريين حتى منتصف السبعينات قد يوحي بان هناك فرصا قائمة امام هؤلاء المهاجرين للاستقرار فى تلك البلاد ، فان هذا القرار بالاستقرار بصفة دائمة بالخارج هو قطعا من القرارات النادرة ، بفرض حدوثه اصلا . ان الغالبية العظمى من المهاجرين الريفيين لا يعودون الى مصر فحسب بل انهم يعودون الى نفس قراهم التى هاجروا منها . وعلى الرغم من ان البعض (١) قد ذهب الى ان المهاجرين الريفيين يميلون لـدى عودتهم ، الى الاستقرار فى المدن ، فان نتائج الدراسات التى اجريت على القرى المصرية لا تؤيد هذا الزعم . ان مثل هذه الحالات خاصة اذا كانت تتضمن هجرة اسر بكاملها الى المدينة ، قد تكون قـد غابت عن المسوح التى اجريت لهذه القرى ، ولكن الذى يبدو واضحا لنا ان مثل هذه الحالات هى حالات نادرة ، وان هناك من الادلة الموثوق بها ما يدل على ان الحالة الغالبة هى عودة المهاجر الى الاندماج فى قريته الاصلية .

Hansen, B. and Radwan, S.: Employment Opportunities and Equity in Egypt, Op: cit. p.93, and World Bank Report on Egypt, 1981, p. 246. (١)

ثانيا: اثر الهجرة على الزراعة المصرية :

١ - ندرة العمالة الزراعية :

كان من اهم الموضوعات التى شار حولها الجدل فى مصر خلال الستينات وأوائل السبعينات ، سواء بين الكتاب الاكاديميين أو بين صانعى السياسة ، موضوع البطالة المقنعة وفائض العمالة فى القطاع الزراعى (١). على انه حدث تحول جذرى فى اتجاه المناقشات فى النصف الثانى من السبعينات حيث اصبحت ندرة العمالة الزراعية التى كثرت الاشارة الى وجودها فى مختلف مناطق الريف المصرى ، تعتبر من الحدة بحيث تمثل واحدة من اهم المشكلات التى تواجه الزراعة المصرية فى الوقت الحاضر (٢) ، كما شاع الاعتقاد بان احد الاسباب الرئيسية لهذه الندرة هو هجرة العمالة المصرية الى الخارج . وسوف نتناول فى هذا الجزء الاساس الذى يستند اليه هذا الاعتقاد . ان محاولة التقييم الصحيح لمدى هذه الندرة واسبابها تتطلب القيام ببحث مستفيض لهيكل سوق العمل الزراعى فى مصر وهو ما يخرج عن نطاق البحث فى هذا التقرير . ولكن من الضرورى ان نشير هنا الى تلك القطاعات ، المكونة لقطاع الزراعة فى مصر ، التى تعاني مثل هذه الندرة ، وأن نحاول ان نقرر الى اى مدى تعتبر هذه الظاهرة من نتائج السبعينات وحدها ، وذلك من اجل ان نحدد تلك التغيرات

(١) انظر على سبيل المثال

Hansen, B.: "Employment and Wages in Rural Egypt", American Economic Review, Vol, 59, June, 1969,

Mongi, M. and Hanafi, M.: Labour Absorption in the Egyptian Economy, Institute of National Planning, Cairo, 1973.

Mohie-El-Din, A.: "Underemployment in Egyptian Agriculture" in Manpower and Employment in Arab Countries: Some Critical Issues, ILO/ECWA, Beirut, May, 1975, published by ILO, Geneva, 1976.

(٢) ان هذا الرأى كثيرا ما يتردد على لسان العاملين بوزارة الزراعة المصرية ، كما انه كان اكثر الحجج شيوعا لتأييد اتجاه الحكومة المصرية نحو ميكنة الزراعة ، الذى زاد معدله بشدة خلال السبعينات .

الهيكلية التي طرأت على سوق العمل والتي يمكن ان تعتبر ظاهرة الهجرة مسئولة عنها أو على الأقل ساهمت بدرجة مذكورة في أحداثها .

ان اكثر الادلة المقدمة شيوعا ، للتدليل على وجود ندرة فى العمل الزراعى فى مصر ، هو اتجاه مستوى الاجر الزراعى الحقيقى الى الارتفاع خلال السبعينات . فهناك اتفاق عام على انه قد حدث ارتفاع شديد فى الاجور الزراعيّة الحقيقية منذ منتصف السبعينات بعد ان شهدت هذه الاجور ثباتا نسبيا او حتى بعض الانخفاض خلال الستينات^(١) .

كذلك يشار الى ارتفاع نصيب العمل فى اجمالي نفقات الانتاج

(١) انظر على سبيل المثال :

- Koval, A. and Bahgat, A.: "Ten Horsepower Agriculture", Paper presented to Symposium on "Appropriate Mechanization of Small Farms in Africa", Nairobi, 1980 and Cited in Richards, A. and Martin, P. "Rural Wages and Agricultural Planning". Agricultural Development Systems Project, Economics Working Paper, No. 31, July 1981.
- Mohie-El-Din, A. : "The Development of the Share of Agricultural Wage Labour in the National Income of Egypt", in Abdel Khalek, G. and Tignor, R. (eds.), The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Holmes and Meier, 1982.
- Hansen, B. and Radwan S.: Employment Opportunities and Equity in Egypt, ILO Geneva, 1982.
- de Janvry, A. and Subbarao, K.: "Wages, Prices, and Farm Mechanization in Egypt", in Richards, A. and Martin, P. Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt, West view Press and the American University in Cairo Press, 1982.

الزراعى خلال نفس الفترة . (١)

هناك ايضا اتفاق عام على ان هذا الارتفاع فى الاجر الزراعى انما يرجع الى انخفاض فى عرض العمل ، فنجد مثلاً ريتشاردز ومارتن^(٢) يدلان على ان هذه الزيادة فى الاجور لا يمكن تفسيرها بالزيادة فى الطلب وحدها بالاشارة الى ان الزيادة فى الاجور كانت مفاجئة وشديدة منذ منتصف السبعينات بينما كانت الزيادة فى حجم العمالة المستخدمة فى الزراعة خلال الفترة ٥٠ - ١٩٧٨ بطيئة ومتدرجة . كذلك نجد كتابا آخرين^(٣) يشيرون الى ان الزيادة فى الاجور النقدية ، وان كانت قد ساءت ماحدث من زيادة فى اسعار المواد الغذائية حتى فى السنوات السابقة على ١٩٧٦ ، فانه لا يمكن تفسير الزيادة فى الاجور النقدية بهذا العامل الاخير فى السنوات اللاحقة . من ناحية اخرى نجد بعض الكتاب^(٤) يدللون على حدوث انخفاض فى عرض العمل الزراعى استنادا الى مسح القوى العاملة التى تشير الى ان حجم العمالة الزراعيّة فى مصر قد وصل الى اعلى مستوى له فى ١٩٧٢ ثم انخفض بنسبة ١٤ ٪ فى السنوات السبع التالية ، أو مايمثل انخفاضا فى عدد المشتغلين بالزراعة باكثر من نصف مليون شخص ، الامر الذى " يتفق مع الانطباع العام السائد بوجود ندرة فى العمل الزراعى " ^(٥) وحيث ان عمل

c.f. Mohie-El-Din, A., Ibid; and Richards, A. and Martin, 1982^(١)
ibid, Ch. I.

Richards, A. and Martin, P.: "Rural Wages....", Op.cit. (٢)

de Janvry and Subbarao, Op.cit. (٣)

Hansen and Radwan , Op.cit. (٤)

(٥) نفس المرجع ، ص ٦٠ .

الاناث يقدر بالضرورة بأقل من حجمه الحقيقى ، يذهب هانسن ورضوان الى " ان هذا الانخفاض انما يمثل فقط انخفاضا فى عدد العمال من الذكور" (١)

والذى يبدو لنا هو ان هناك من الادلة مايكفى لتأييد القول بأن ماحدث من ارتفاع شديد ومفاجئ فى مستوى الاجر الزراعى الحقيقى انما يعكس انخفاضا فى عرض العمل الزراعى ، وكذلم لتأييد ماذهب اليه هانسن ورضوان من ان هذا الانخفاض انما يتمثل فى انخفاض عدد العمال الذكور البالغين . ذلك ان كل الادلة المتوفرة ، سواء على المستوى القومى أو على مستوى القرية ، تشير الى صحة ذلك . ولكن يجب ان نلاحظ من ناحية أخرى ، كما اشار هانسن ورضوان بحق ، ان بيانات احصاءات السكان تشير ايضا الى ان حجم البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية قد يكون فى ازدياد ، سواء فيما يتعلق بالذكور أو الاناث . ان هذا " اللغز " الذى يتمثل فى تعايش الندرة والفائض فى العمالة الزراعية فى نفس الوقت ، يجعل من الضرورى محاولة تحديد تلك القطاعات التى تعاني بالفعل من ندرة العمالة .

لقد قام عمرو محيى الدين (٢) بهذه المحاولة مستندا الى تحليله لبيانات وزارة الزراعة ، وتعدادات السكان ، ومسوح القوة العاملة ، فتوصل الى تدعيم الرأى الذى كان يقدم دون تدليل كاف على المستوى القومى ، والقائل بان مظهر من ندرة فى العمل الزراعى فى منتصف وأواخر السبعينات ، ليس فى الواقع الا ندرة فى نوع معين من العمل ، ومن ثم فهى ندرة توءثر فى مختلف انماط الزراعة بصورة

(١) نفس المرجع .

(٢) Mohie El-Din, A.: "The Development of the Share of Agricultural Wage Labour", Op.cit.

ان قوة العمل الزراعى تتكون من افراد الاسر المعدمة وصفار الحائزين . وفى منطقة الدلتا وفى المناطق الواقعة جنوبى مدينة القاهرة مباشرة يشترك الذكور والاناث فى قوة العمل الزراعى الاجير، اما فى الصعيد فلا يشترك النساء فى قوة العمل الاجير الا نادرا . والذى نلاحظه من تعايش الندرة والفائض جنبا الى جنب فى القطاع الزراعى انما يعود الى انخفاض درجة الاحلال بين مختلف انواع العمل (بين الذكور والاناث والاطفال او بين العمل المتخصص وغير المتخصص) والى موانع تدفق العمل من قطاع الانتاج العائلى الى سوق العمل المأجور . ذلك ان نظام تقسيم العمل الذى يسود سوق العمل الزراعى يفرض قيودا على قيام الاناث والاطفال بالاعمال التى يقوم بها الذكور البالغون ، حتى فى الحالات التى يتوفر فيها فائض فى الاناث والاطفال . كذلك فان فائض العمل الموجود فى المزارع العائلية يظل مسجونا فى تلك المزارع " بسبب بعض العوامل الفنية والاجتماعية التى تقيد من حركة

العمل وانتقاله من المزارع العائلية الى العمل خارجها . (١)

يبقى الان التساؤل عما يمكن ان يكون قد حدث فى السبعينات مما قد يسبب انخفاض عرض العمل فى سوق العمل الزراعى المأجور . ان الهيكل الذى حددنا خطوطه العريضة فيما تقدم ، لحالة سوق العمل فى منتصف وأواخر السبعينات من حيث وجود فائض فى العمل فى الزراعة العائلية وندرة فى العمل فى المزارع الرأسمالية ، ووجود تقسيم صارم للعمل فى سوق العمل المأجور لا يختلف فى الواقع عن ذلك الذى يشير اليه مسح القوة العاملة الذى يشير اليه عمرو محيى الدين فيما يتعلق بسنة ١٩٦١ (٢) . كذلك فانه بينما يرى البعض ان تغيرا هيكليا قد حدث خلال السبعينات بسبب " انسحاب " صغار الفلاحين من سوق العمل المأجور (٣) ، فان الذى يبدو لنا ان وجود بعض مظاهر ندرة العمل ، حتى خلال الستينات ، من شأنه ان يشير الى ان وجود بعض القيود المانعة من انتقال العمل من المزارع العائلية للانضمام الى سوق العمل المأجور ليس امرا جديدا و خاصا بالسبعينات وحدها . أضاف الى ذلك انه طبقا للتعديد الزراعى لسنة ١٩٦١ ، لم تزيد نسبة صغار الفلاحين (الذين يحوزون اقل من فدانين) المشتغلين كعمال زراعيين اجراء على ٣ ٪ من ذلك . يظهر ان الجوء الاكبر من العمال الزراعيين الاجراء خلال الستينات

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥٦ . وانظر ايضا نتيجة المسح الذى اجرى على خمس قرى فى محافظة الشرقية والذى قام به

Richards,A.; Martin , P. Goueli,A. and Naggar,R." The Structure of the Egyptian Farm Labour Market", Economics Working Paper, No.108, ADS Project, 1983.

Mohie-El-Din,A. "Under Employment in Egyptian Agriculture", (٢) Op.cit.

(٣) بسبب زيادة الفرص المتاحة لعمال اكبر دخلا ، كتربية الماشية على الحيازات الزراعية الصغيرة . انظر :

Richards,A. and Martin,P.,Op.cit.

كان يتكون من المعدمين الذين لا يحوزون اى ارض على الاطلاق ومن ثم كان اعتماد المزارع الكبيرة على عمال القطاع العائلى اعتمـابا ذا ضئـيلا للـغاية ، كما لاحظ عمرو محيى الدين بحق (١) . ويترتب على ذلك ان الذى ادى الى حدوث ندرة فى العمل الزراعى فى السبعينات انما هو انخفاض المعروض من العمال المأجورين المعدمين . ان عدد هؤلاء المعدمين المساهمين فى العمل الزراعى ليس معروفـا ، ولكن من الواضح ان عددهم الاجمالى قد مال الى الزيادة . ومن ثم فـان زيادة حدة الندرة فى العمل الزراعى منذ منتصف السبعينات لا بد ان يكون سببها فى الاساس هو انتقال الريفيين المعدمين من الذكور الى خارج القطاع الزراعى .

٢ - دور الهجرة فى ندرة العمالة الزراعية :

ان قليلين هم الذين يشكون فى ان الهجرة قد لعبت دورا اساسيا فى احداث هذه الندرة فى العمل الزراعى . اما وقد قمنا ، فى حدود امكانياتنا ، بتحديد معنى هذه الندرة وحدودها ، فاننا ننتقل الان الى مناقشة الحجج والادلة المقدمة للتدليل على اثر الهجرة فى احداثها .

فى ندوة نظمها مشروع " نظم التنمية الزراعية " وعقدت فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٨١ (٢) ، طرحت للمناقشة اربعة عوامل اساسية من العوامل المساهمة فى احداث ندرة فى العمالة الزراعية . هذه العوامل هى :

(١) Mohie El-Din, A. " The Share of Agricultural Wage Labour", Op.cit.

(٢) Papers and Proceedings of the 3d Economics Policy Workshop on Migration and Mechanization in Egyptian Agriculture, ADS, Ministry of Agriculture, Cairo University and the University of California.

- ١ - الهجرة الداخلية والخارجية .
- ٢ - انتشار التعليم فى الريف .
- ٣ - زيادة الفرص المتاحة للعمل خارج النشاط الزراعى .
- ٤ - نمو الجيش .

وقد اقتضت المناقشة المتعمقة على العاملين الاولين ، ثم جرت مناقشة اوسع لهما فى مجموعة من الاوراق ، كان قد قدم بعضها الى هذه الندوة ، ونشرت فى مجلد بعنوان :

"Migration ,Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt"(1)

وقد سبقت الاشارة اليه فى هذا الفصل .

ويضيف هذا المجلد مناقشة عامل اخر من العوامل المساهمة فى هذه الندوة ، وسبق لنا ايضا الاشارة اليه ، وهو " انسحاب " بعض صغار المزارعين من سوق العمل الزراعى الاجير .

وفى الخلاصة التى يقدمها ريتشاردز ومارتن للاوراق التى يحتويها هذا المجلد يشير الكاتبان الى ان دراستهما لاسواق العمل الزراعى فى خمس قرى فى محافظة الشرقية تدل على ان انتشار التعليم قد يكون من العوامل التى ادت الى تخفيض كمية المعروض من العمال الزراعيين الذكور ، وان صغار المزارعين يميلون الى التحول من سوق العمل الاجير الى القيام باعمال اكثر دخلا فى حياناتهم الخاصة

(١) Richards,A. and Martin,P. (eds.) Migration ,Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt, Westview Press, Colorado and the American University in Cairo Press,1983.

ولكنهما يلاحظان ايضا ان هذين العاملين لا يكفيان لتفسير ذلك الارتفاع الشديد والمفاجيء في الاجور الزراعية في منتصف السبعينات . ومن حيث ان الهجرة قد بدأت في الزيادة في هذا الوقت فان الكاتبين يذهبان الى ان " الهجرة هي العامل الوحيد الذي يمكن ان يفسر به هذا الارتفاع المفاجيء في اجور العمال الزراعيين من البالغين الذكور " (١) . على ان هذين الكاتبين لا يحاولان مناقشة طبيعة العلاقة بين الظاهرتين فيما عدا قولهما ان من الافتراضات الشائعة " ان اثر الهجرة على العمالة الزراعية انما يتم عن طريق غير مباشر حيث يهاجر عمال البناء من القاهرة الى الخليج ، تاركين وراءهم فراغا يحاول العمال الريفيون ان يملأوه " واشارتهما الى ان " دراسة فاطمة خفاجي تبين ان كثيرا من سكان الريف قد اشتركوا في عملية الهجرة " (٢) .

(٣) يحتوي هذا المجلد ايضا على ورقة de Janvry, subbarao وتمثل محاولة فريدة للقيام بتحليل كمى للاهمية النسبية التي تحتلها ظاهرة الهجرة بالمقارنة بغيرها من العوامل المحددة لاجور العمال الزراعيين الذكور . وهما يقومان بذلك عن طريق الاختلافات القائمة بين معدلات الهجرة ، واسعار المواد الغذائية ومستوى الطلب على العمل الزراعى ونسبة العمل المرتبط بصفة دائمة بالحيارات الصغيرة ومستويات الاجور الزراعية فيما بين المحافظات المختلفة ، وذلك على اساس المتوسطات السائدة خلال الفترة ٧٤ - ١٩٧٨ . وبينما كان الكاتبان

(١) المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٨ .

(٣) de Janvry and Subbarao: "Wages, Prices and Farm Mechanization in Egypt: The Need of an Integrated Policy", in Richards and Martin (eds.), Op.cit.

قد توصلنا من قبل الى ان ارتفاع الاجور الزراعية النقدية خلال الفترة ٣٨ - ١٩٧٦ كان يرجع فى الاساس الى ارتفاع مستوى الاسعار ، فانهما يبينان الان ان ارتفاع اسعار المواد الغذائية ظل هو العامل الاساسى فى ارتفاع الاجور النقدية فى اعقاب ١٩٧٦ ، ولكن فيما يتعلق فقط باجور النساء والاطفال ، اما فيما يتعلق باجور العمال الزراعيين الذكور فان هذا العامل قد اصبح عاملا ثانويا ، اما العامل الاساسى فهو الهجرة .

وهنا لابد ان نلاحظ ان البيانات التى يستخدمها هذا البحث عن اسعار المواد الغذائية فى الريف ليست الا بيانات تقريبية ، كما يذكر الباحثان ، وكذلك البيانات الخاصة بحجم الهجرة من مختلف المحافظات فى السنوات التالية لـ ١٩٧٦ . فهذه البيانات الاخيرة تعتمد على تلك النسبة من قوة العمل التى تمثل افرادا ولـدوا فى محافظة ما ولكنهم لم يعودوا يقيمون بها طبقا لمسح القسوة العاملة الذى اجرى فى ٦٩ / ١٩٧٠ ، وذلك لعدم توفر بيانات اخرى اكثر حداثة . ولكن من حيث ان الهجرة من الريف لم يزد معدلها بشكل ملحوظ الا منذ منتصف السبعينات ، ومن حيث انه ليس هناك ما يقطع بان الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية يتماثل بنفس المعدل او بمعدلين متقاربين ، فان استخدام ارقام ٦٩ / ١٩٧٠ كأساس لاكتشاف اتجاهات الهجرة الخارجية فى منتصف السبعينات لا يمكن ان يؤدى الا الى نتائج تقريبية للغاية وبعيدة جدا عن اليقين . وهكذا يمكن القول بصفة عامة ان طبيعة البيانات التى تعتمد عليها هذه الدراسة لا تسمح لنا بقبول نتائجها دون مناقشة ، ومع ذلك فانها تمثل محاولة طيبة لتوضيح العلاقة بين الهجرة وارتفاع الاجور الزراعية دون الاكتفاء بمجرد الاشارة الى وجود ارتباط بين الظاهرتين .

لقد سبق لنا ان اشرنا الى ان انخفاض الكمية المعروضة من العمال الاجراء الذكور المعدمين هو فيما يبدو العامل الاساسى فى احداث النـدرة الملحوظة فى العمل الزراعى ، كما سبق رأينا ايضا ان عددا من الدراسات التى اجريت لبعض القرى يشير الى هجرة بعض العمال المعدمين الى الخارج ولكن يلاحظ انه ليس هناك اتفاق بين الكتاب على مغزى وأهمية هذه الظاهرة الاخيرة . فمن ناحية ، نجد هويكنز يعبر عن اعتقاده ، دون ان يقرنـــــــــــــــــه بالدليل ، بان انتشار التعليم قد لعب دورا اكبر فى سحب قوة العمل من الزراعة من الدور الذى لعبته الهجرة ، فى قرية موسى التى قام بدراستها . كذلك نلاحظ ، فيما يتعلق بقريتى دفره ونفيه ، انه على الرغم من ان العمال الزراعيين المعدمين يمثلون اكثر طوائف المهاجرين عددا ، فان اصــــــــــــــــاب تلك الدراسة (الديب واخرين) يشكون فى اهمية هذه الهجرة فى تخفيض الكمية المعروضة من العمل الزراعى ، اذ ان هذه الطائفة من المهاجرين لا تمثل اكثر من ٤ ٪ من اجمالى قوة العمل الزراعية فى هاتين القريتين .

من المهم ان نلاحظ مع كل ذلك ، ان دراسة اثر الهجرة على اسواق العمل الزراعى لا يجب ان تقتصر على دراسة الاثار المباشرة لهذه الهجرة ، والا جاءت هذه الدراسة ميكانيكية وقاصرة للغاية ، بل يجب بالاضافة الى ذلك دراسة اثر الهجرة على اقتصاد القرية ككل ، وعلى الاخص اثرها على نـــــــــــــــــوع استخدامات قوة العمل فى القرية . ان الطريقة المألوفة لدى معظم الباحثين على مستوى القرية ، فى الاعتماد على الاستبيانات ، لابلــــــــــــــــد ان تصبحها وتكملها جهود لجمع المعلومات التاريخية والمعاصرة طبقا للتقليد المتبع فى دراسات الانثروبولوجيا الاقتصادية . كذلك فان القضية موضع البحث لا يجب ان ينظر اليها فقط من خلال الفرد المهاجر ، ولا حتى من خلال الفرد المهاجر ، ولا حتى من خلال الاسرة التى هاجر بعض افرادها ، بل وايضا فى اطار القرية كلها التى تحدث منها الهجرة . من المهم بوجــــــــــــــــه

خاص ، للغرض الذى نحن بصدده ، تحليل تلك القطاعات من قطاعات العمالة التى قد تكون قد تعرضت للانتعاش او الركود بسبب اتجاهات الاستثمار الذى تقوم به اسر المهاجرين من التحويلات المرسلة اليهم ، وما قد يكون قد زاد او تقلص من فرص العمالة خارج النشاط الزراعى ، بسبب هذه الاستثمارات .

ان من النتائج الواضحة التى تشير اليها الدراسات التى اجريت على مستوى القرية ، ان الاستثمار فى بناء مساكن جديدة يحتل اولوية عالية فى نظر المهاجرين الريفيين . فالرواج الملحوظ فى قطاع بناء المساكن فى مصر ، ليس فى الواقع ظاهرة قاصرة على المدن ، بل ان هناك توسعا ملحوظا ايضا فى بناء المساكن فى الريف ساهمت فيه الهجرة بصورة مباشرة . ان لىلى خفاجى تشير فى درستها الى التفاوت الكبير القائم بين مستوى الاجور فى القطاع الزراعى ومستوى الاجور فى قطاع البناء ، وهى تربط بين ظاهرة ندرة العمل فى قرية القبابات وبين اتجاه العمال الى الانتقال من الزراعة الى البناء من ناحية ، واتجاه العمال الزراعيين الى الهجرة الخارجية من ناحية اخرى . وهى تلاحظ ايضا ان غالبية المهاجرين من العمال الزراعيين يتحولون ، بعد هودتهم من الخارج ، الى الاشتغال فى قطاع البناء . وتصل اليزابيث تايلور الى نتائج مماثلة من دراستها لدهشور ، وان كانت تميز فى هذا العدد بين العمال المعدمين والفلاحين المشتغلين بزراعة حيازاتهم الخاصة . فتلاحظ ان العمال المعدمين يبدون ميلا اكبر للتنقل والحركة بل لقد كاد العمال المعدمون المأجورون من الذكور ان يختفوا تماما من سوق العمل المأجور ، اذ انتقلوا كما حدث فى قرية القبابات ، اما الى قطاع البناء أو الى العمل فى الخارج ، اما الفلاحون

المشتغلون بزراعة اراضيهم فان هناك قيودا على حركتهم تفرضها حاجات الزراعة فى هذه الارض . وهكذا نجد ان الاسرة التى تزرع ارضها قد تؤجل هجرة احد افرادها حتى يعود فرد آخر من افرادها من هجرته بالخارج . وتلاحظ الباحثة ايضا انه بينما ينذر ان يحدث الا يتجه العامل المعدم المهاجر الى الاشتغال فى قطاع البناء بعد عودته من الخارج ، فان ٨٠ ٪ من المهاجرين من الفلاحين الذين يزرعون ارضهم يعودون الى زراعة ارضهم بعد عودتهم . وهكذا نتبين ان اثر الهجرة على سوق العمال الاجراء المعدمين هو اكبر بكثير من اثرها على قطاع الانتاج العائلى فى الزراعة .

خلاصة القول ان ما يتوفر لدينا من ادلة ومناقشات يشير بوضوح الى ان الهجرة كان لها آثار مباشرة وغير مباشرة على انسحاب العمال الذكور المعدمين من النشاط الزراعى . وحيث ان انخفاض المعروض من هذا النوع من العمل يبدو انه هو العامل الاساسى المسئول عن حدوث ندرة فى العمل الزراعى ، فان القول بان الهجرة قد لعبت دورا هاما فى زيادة حدة هذه الندرة منذ منتصف السبعينات يبدو لنا مقبولا ومستندا الى ادلة قوية .

٣ - الاثار المترتبة على ندرة العمالة الزراعية :

سبق ان اشرنا الى التحليل الذى قدمه عمرو محيى الدين للندرة والفائض فى العمل الزراعى فى مصر فى ١٩٧٦ والنتيجة التى انتهى اليها وموئداها ان الندرة الحادة فى العمل انما توجسدت فى القطاع الرأسمالى من الزراعة المصرية بينما يظل فائض العمل " سجيناً " فى مزارع القطاع العائلى . وهناك من الدراسات الاخرى منا . يكمل تحليل محيى الدين بالاشارة الى انه على الرغم من وجود فائض بوجه عام فى عمل الذكور فى قطاع الانتاج العائلى ، فان هذا القطاع نفسه يشهد من وقت لآخر ، ندرة موسمية فى العمل . فنجد مثلاً فى دراسة هويكنز لقرية موشى بمحافظة اسيوط اشارة الى ان بعض مزارع هذا القطاع العائلى قد تعاني من الندرة او الفائض

بحسب حجم الاسرة بالنسبة لحجم الحيازة ، وبحسب المرحلة التى تمر بها الاسرة من مراحل حياتها ، وباختلاف حجم الطلب على العمل فى المواسم الزراعية المختلفة . وتلاحظ هذه الدراسة بصفة عامة ان العمل المتوفر فى هذا القطاع العائلى نادرا ما يكون كافيا لمواجهة حاجات الزراعة طوال العام الزراعى ، وان من الشائع ان تلجأ وحدات هذا القطاع الى استئجار عمل الغير فى بعض الفترات . كذلك نجد تأييدا لنفس الملاحظة فى دراسة ريتشاردز وزملائه للقرى الخمس من قرى محافظة الشرقية وفى دراسة اليزابيث تايلور لاسواق العمل الزراعى فى دهشور ، حيث نجد ان قيام القطاع العائلى باستئجار عمل الغير يمثل عنصرا ملازما لهذا النمط من الإنتاج فى مناطق ريفية مختلفة وفى ظل انماط جد مختلفة للتركيب المجهولى .

ففى قرية دهشور لاحظت اليزابيث تايلور ان ندرة العمالة تواجه كلا من القطاعين ، وانه طوال الستينات وحتى منتصف السبعينات لجأ كل من القطاع الرأسمالى وقطاع الانتاج العائلى الى استخدام بعض العمال الزراعيين المعدمين الذين كانوا فى ذلك الوقت متوفرين بكثرة وبأجر منخفض . اما فى سنة ١٩٨١ ، وهى السنة التى اجريت فيها الباحثة مسحها ، فان العمال الزراعيين المعدمين كانوا قد اختفوا تقريبا من سوق العمل الزراعى بالقرية . وعلى الرغم من ان هذه الندرة كانت لها اثار بعيدة المدى على المزارع الرأسمالية التى تعتمد اعتمادا كليا على هذا النوع من العمل ، فان القطاع العائلى فى تلك القرية التى تنتج خضروات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل ، يعتمد هو ايضا الى حد كبير على استئجار عمال الغير . ومع ذلك فقد استطاع المزارعون فى هذا القطاع العائلى مواجهة هذه الندرة فى العمل باللجوء الى اساليب لا يستطيع القطاع الرأسمالى اللجوء اليها . من بين هذه الاساليب استخدام بعض العمالة الفاضلة لدى وحدات اخرى من نفس القطاع عن طريق الاتفاق على تبادل قوة العمل فيما

بينها . فبهذا الطريق تتبادل الاسرة مع اقربائها أو جيرانها العمـال من الذكور فى فترات زمنية مختلفة ، وقد يتم دفع اجور نقدية فى بعض الحالات . من ناحية اخرى قد تقوم بعض نساء الاسرة باعمال تعتبر عادة من اعمال الرجال ، فى نفس مزرعة الاسرة ، فى الوقت الذى يسود فيه تقسيم صارم للعمل بين النساء والرجال فى سوق العمل المأجور . ومن ناحية ثالثة قد يضاعف كل افراد الاسرة جهودهم . هذه الاساليب الثلاثة ليست متاحة لمزارع القطاع الرأسمالى حيث لا تحوز هذه المزارع قوة عمل خاصة بها ومن ثم لا تستطيع الدخول فى اتفاقات تتضمن تبادل قوة العمل ولا تستطيع زيادة جهد العمل المبذول . كما ان عزوف افراد القطاع العائلى ، بوجه عام ، عن دخول سوق العمل المأجور فى القطاع الرأسمالى يفع حدودا لقدرة هذا القطاع الاخير على استخدام فائض العمل فى القطاع العائلى . نتبين من ذلك ان الاثار المترتبة على ندرة العمل تتفاوت بشدة بين هذين القطاعين ، كما تتفاوت الاساليب المتاحة لكل قطاع منها لمواجهة هذه " الازمة " . ان مزارع القطاع العائلى قد تضطر بالفعل فى بعض الاحيان الى تأجيل بعض العمليات الزراعية او الى التحول الى محاصيل اقل استخداما لعنصر العمل ، ولكن لا يبدو انها قد تعرضت لتهديد خطير بسبب ندرة العمل . من ناحية اخرى نجد انه فى هذه القرية التى لا تبلغ فيها المزارع الرأسمالية حجما كبيرا (اذ لا يزيد اكبرها كثيرا عن ستة افدنة) تعرض الانتاج الرأسمالى للخطر بسبب هذه الندرة ، ولجات اعداد متزايدة من المزارعين الرأسماليين الى تأجير اراضيهم لاسر الفلاحين الصغار ليقوموا بزراعتها فى صورة أو اخرى من صور نظام المزارعة . وهكذا نرى ان ماحدث من ندرة فى العمل الزراعى قد ادى فى هذه القرية الى زيادة اهمية الانتاج العائلى فى الزراعة وارتفاع نصيب هذا النمط من الانتاج فى اجمالى المساحة المزروعة .

ان من العوامل التى ساعدت على استمرار نمط الانتاج العائلى ومموده فى قرية دهشور انتشار زراعة الخضروات ذات العائد المجزى فى هذه القرية ، وقربها من سوق القاهرة الكبير ، وغياب المزارع الرأسمالية الكبيرة الحجم . ومن ثم فان من الممكن جدا ان يكون نوع الاستجابة لندرة العمل مختلفا عن ذلك فى القرى الاخرى التى لا تتسم بهذه السمات . وربما كان هذا صحيحا بوجه خاص فى تلك القرى التى تتسم بتفاوت كبير فى توزيع ملكية الارض ، والتى يمارس فيها الانتاج الرأسمالى على نطاق واسع ، والتى تستطيع اللجوء الى اساليب اخرى لمواجهة ندرة العمل ، كالميكنة ، التى لا يستطيع مزارعو دهشور اللجوء اليها بنفس الدرجة .

لقد رمزنا فى مناقشتنا السابقة على اثر ندرة العمالة على هيكल الانتاج الزراعى ، وتوصلنا الى النتيجة الاتية وهى انه يكاد ان يكون من المقطوع به ان الهجرة قد ساهمت فى تخفيض عدد العمال الذكور المتوفرين فى اسواق العمل ، وان كانت الندرة الناجمة عن ذلك ليست ظاهرة عامة ، بل هى ، لاسباب مختلفة بينها ، تؤثر اساسا فى نسبة صغيرة من اجمالى المزارعين فى مصر ، وهم الذين يمارسون الزراعة الرأسمالية . ولكننا لم نتناول بالمناقشة موضوعا آخر على درجة كبيرة من الاهمية وهو اثر ندرة العمالة على انتاجية الارض وعلى التركيب المحصولى ، وذلك لاننا لم نصادف اية دراسة تتناول هذا الموضوع .

٤ - ندرة العمالة والميكنة الزراعية :

لقد انتهت مناقشتنا السابقة للبيانات التى تتعلق بالمستوى القومى أو بمستوى القرية الواحدة على السواء ، الى ان ماتعتبره المصادر الرسمية ندرة عامة فى العمالة ليس فى الواقع الا ندرة فى العمال المعدمين المأجورين من الذكور ، وانها توءثر اساسا فى القطاع الرأسمالى من الزراعة المصرية . ان هذا القطاع يضم نحو ٧ ٪ من المزارعين فى مصر يقومون بزراعة اقل من ربع اجمالى الاراضى الزراعية . اما قطاع الانتاج العائلى ، الاكثر أهمية بكثير، فانه ليس فقط قليل الاعتماد على العمل المأجور من خارجه ، بل ان لديه ايضا من الوسائل ما يتمكن بها من احلال عمل محل آخر مما لا يعتبر متاحا للمزارعين الرأسماليين . أضف الى ذلك الى انه فى داخل هذا القطاع العائلى يتوفر لكثير من الوحدات فى بعض فترات السنة الزراعية ، فاضواضح من العمال الذكور . ان " مسح الادارة الزراعية " الذى اجرى فى ١٩٧٧ يبين مثلا انه فى المتوسط " يشغل رب الاسرة نحو ٩٠ يوما فى السنة ، مما يعنى انه لا يعمل الا ثلث الوقت المتاح له " .

لهذا فان مما يدعو الى شىء من القلق ان نجد السياسة الرسمية للحكومة المصرية تنظر الى انخفاض عرض العمل المأجور وكأنه بمثابة (أزمة " توءثر فى الزراعة المصرية بوجه عام وتستدعى اتبــــــــــــــــاع سياسة تقوم على ميكنة جميع الاعمال الزراعية قبل سنة ١٩٩٠ .

ان من الجدير بالذكر انه ليس هناك حتى الآن دليل واضح على ان ندرة العمل الزراعى توءثرا تأثيرا سلبيا فى الانتاجية الزراعية او على ان ميكنة الاعمال الزراعية توءثر تأثيرا ايجابيا عليها ،

بل على العكس هناك الكثير من الدلائل ، لبلاد غير مصر ، التى تشير الى ان الميكنة تميل الى تخفيض الانتاج من مجموعة كبيرة من المحاصيل وفى عدة انماط من الانتاج الزراعى (١) . يترتب على ذلك ان اتجاهها عاما نحو تعميم الميكنة الزراعية فى مصر ليس بالضرورة فى مصلحة الاقتصاد القومى او فى مصلحة غالبية المزارعين فى مصر من العمال الزراعيين او المشتغلين بالانتاج العائلى . ان العمال الزراعيين المعدمين فى مصر كانوا لا يزالون يمثلون فى سنة ١٩٧٧ (وهو تاريخ آخر مسح لمستوى الفقر فى مصر اجريته منظمة العمل الدولية) طائفة من اكثر الطوائف فقرا فى الريف المصرى . ومن ثم فان ارتفاع مستوى الاجر الزراعى الحقيقى هو امر لابد من الترحيب به سواء من وجهة نظر العمال الزراعيين انفسهم او من وجهة نظر العدالة الاجتماعية . ومن ناحية اخرى ، فان الاتجاه المستمر نحو زيادة تجزئة الاراضى الزراعية ، وزيادة عدد المزارعين فى القطاع العائلى ، وبداية الانخفاض فى معدل الهجرة الخارجية ، تشير كلها الى ان الفائض الموجود فى العمالة الزراعية فى القطاع العائلى سوف يميل الى الزيادة لا الى النقصان فى السنوات المقبلة . وما لم يحدث تغير ملحوظ فى نمط التنمية الاقتصادية فى مصر فى المستقبل القريب على نحو يسمح بخلق فرص جديدة للعمالة خارج القطاع الزراعى ، وهو امر مستبعد الحدوث ، فسوف يظل القطاع الزراعى مجبرا على استيعاب اعداد متزايدة من العمال خلال العقد القادم . فى مثل هذه الظروف قد لا يكون من المقبول ان تنطبق سياسة للميكنة تستهدف احوال الالة محل العمل ، بل قد يكون الاكثر قبولا تلك السياسة التى يقترحها تقرير منظمة العمل الدولية الصادر فى ١٩٨٢ والذى يدعو الى " القضاء

(١) انظر على سبيل المثال :

Griffin, K.: The Political Economy of Agrarian Change,
MacMillan, 1973, & 1979.

نظرة جديدة على قضية الاصلاح الزراعى " (١). أو بعبارة اخرى قد يكون الاكثر اتفاقا مع المصلحة القومية اعادة توزيع الاراضى الزراعية من ذلك القطاع الذى يعانى ندرة فى العمالة الى ذلك القطاع الذى يحتوى على فائض منها .

٥ - اثر التحويلات على الزراعة المصرية :

من بين الدراسات الاربعة (٢) التى اجريت على مستوى القرية والتى تتضمن معلومات عن نمط اتفاق تحويلات المهاجرين ، هناك دراستان تحتويان على تفصيل بنود هذا الاتفاق ، وهو ما يتضمنه الجدولان (٢٦ ، ٢٧) .

Hansen, B. and Radwan S., Op.cit., p.123

(١)

(٢) وهى دراسات فاطمة خفاجى ، واليزابيث تايلور ، والديب وآخريين وعبدالباسط عبدالمعطى ، التى سبقت الاشارة اليها .

(٢)

جدول (٢٦)

أنماط الانفاق للمهاجرين من العمال
الزراعيين من قريتي دفره ونفيه

(١٩٨٣)

بنود الانفاق	عدد المهاجرين
سلع استهلاكية معمرة	٣٥
سداد ديون	٢٨
شراء ارض لبناء مسكن	٢٠
شراء مواشى	١٤
ادخار	١٣
مجوهرات	٨
آلات	٢
شراء ارض للزراعة	٢
اجمالي عدد المهاجرين الذي جرى سوء الهم	٥٥

المصدر : الديب وآخرون ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

(٢٦٢)

جدول (٢٧)

نمط انفاق المدخرات

للمهاجرين من ارباب الاسر بقريسة القبائل

بنود الانفاق	عدد المهاجرين
الحج	٩٠
هدايا	٦٩
اصلاح المسكن	٤٨
ادخار	٢٩
مهر	١٦
استثمار فى مصنع طوب (*)	١٠
مهر للاقارب (*)	٩
اشجار برقوق (*)	٤
سيارة خاصة	٥
سيارة نقل	٤
تاكسى	٣
جرار	٢
سلع استهلاكية :	
راديو / كاسيت	٩٣
تليفزيون غير ملون	٨٠
مروحة كهربائية	٥٦
غسالة كهربائية	٣١
شلاجة	٢٦
تليفزيون ملون	١٢
اجمالى عدد المهاجرين الذين جرى سوء الهمة	١٠٠

المصدر : فاطمة خفاجى : مصدر سبق ذكره ، الجدولان ١٢ ، ١٤ ، وقد اضفنا الى هذين الجدولين البنود المشار اليها بعلامة (*) .

يشير الجدول (٢٥) الى انماط الانفاق لـ ٥٥ من المهاجرين من العمال الزراعيين ، ويشملون جميع من هاجر من العمال الزراعيين ، فى وقت أو آخر ، من قرى دفره ونفيه . اما الجدول (٢٦) فيشير الى انماط الانفاق لعينة تتكون من مائة رب اسرة مهاجر من قرية القبابات ، كانوا يحترفون مهنا مختلفة قبل الهجرة . من بين هذه المجموعة الاخيرة كان ستة فقط من العمال الزراعيين ، و ٣٤ من المزارعين المشتغلين بزراعة حيازاتهم الخاصة . ويمكن تفسير ارتفاع نسبة أولئك الذين خصصوا جزءا من مدخراتهم لاداء الحج بأن ٩٠ ٪ من افراد عينة المهاجرين من قرية القبابات كانوا يعملون فى المملكة السعودية . اما المهاجرين من دفره ونفيه فكانوا يعملون فى دول عربية مختلفة .

ان من الطبيعى ان نتوقع اختلاف نمط الانفاق بين هاتين المجموعتين من المهاجرين ، اذ بينما ينتمى معظم افراد عينة المهاجرين من قرية القبابات الى أسر مرتفعة الدخل نسبيا اذا قورنوا بغير المهاجرين^(١) ينتمى العمال الزراعيون الى اقل طوائف السكان دخلا فى قرى دفره ونفيه . من الطبيعى ايضا ان يحقق المهاجرون من قرية القبابات مستويات اعلى من الادخار من حيث ان مستوى الاجور فى المملكة السعودية هو اعلى بصفة عامة منه فى الدول الاخرى المستوردة للعمالة . ومن ثم نجد ان نسبة منخفضة نسبيا من المهاجرين من قرى دفره ونفيه هى التى تشتري سلعاً استهلاكية ولا يظهر كبند من بنود انفاقها شراء سلع عالية السعر نسبياً كالجرارات والسيارات الخاصة وسيارات النقل كما نجد ان نصف هؤلاء المهاجرين على الاقل يستخدمون جزءا من مدخراتهم فى سداد ما عليهم من ديون . من المفهوم ايضا ان نجد نسبة اكبر من المهاجرين من قرى دفره ونفيه ، بالمقارنة بمهاجرى قرية القبابات ، تستثمر فى شراء

(١) انظر البيانات الواردة فى دراسة فاطمة خفاجى والتى سبقت الاشارة اليها .

المعدات الزراعية اذ ان نسبة الاتيين من القطاع الزراعى من مهاجرى قرية القبابات لا تزيد على ٤٠ ٪ . ومن الشيق ايضا ان نلاحظ ان استثمارات مهاجرى قرية القبابات ، عندما تتجه الى الاستثمار فى قطاع الزراعة ، انما تتجه الى بنود ذات كثافة عالية فى رأس المال وذات صبغة تجارية ، كاستثمار فى محاصيل نقدية مرتفعة العائد كالبرقوق ، او فى شراء الجرارات او سيارات النقل ، بينما تختفى تلك الصورة التقليدية من صور الادخار والاستثمار فى الريف المصرى وهى شراء الابقار والجاموس ، من بنود انفاق هذه الطائفة من المهاجرين ، ففى حين انها تمثل بندا اساسيا من بنود الاستثمار المنتج لدى المهاجرين من قريتى دفره ونفيه . نتبين من ذلك ان الهجرة من هاتين الطائفتين من الريفيين قد أدت الى تشجيع قطاعات مختلفة من قطاعات الانتاج الزراعى .

من اسباب الاختلاف الاخرى بين انماط الانفاق ان عينة المهاجرين من قرية القبابات تنتمى الى ارباب الاسر وهو لاء قد تختلف اولوياتهم عن اولويات غيرهم من المهاجرين ممن يشملهم مهاجرو دفره ونفيه . ولكن من الممكن جدا أيضا ان تكون هذه الاختلافات لا تعكس اختلافا فى انماط السلوك بقدر ما تعكس مجرد الاختلاف فى البنود التى يتذكرها الافراد الذين شملهم الاستقصاء فى وقت توجيه الاسئلة اليهم ، وهو اختلاف قد يرجع الى مجرد طريقة صياغة الاسئلة . ومن ثم فاننا لا بد ان نتوقع ان يكون المهاجرون من قريتى دفره ونفيه قد اشتروا بدورهم بعض الهدايا ، وان المهاجرون من قرية القبابات قد استمروا جزءا من مدخراتهم فى شراء المجوهرات .

وعلى اى حال فان كلا من الجدولين السابقين يشيران الى ضآلة ما انفق فى الحاليين على شراء الاراضى من اجل الاستغلال الزراعى ، بل

ان المهاجرين من قرية القبابات لم يستثمروا شيئا على الاطلاق فى هذا المجال . وتشير كلا الدراستين الى ان السبب فى ذلك يرجع الى الارتفاع فى اسعار الاراضى الناتج عن الرواج فى حركة البناء . ان هذا الارتفاع الشديد فى اسعار الاراضى بسبب زيادة حركة البناء ، والتي ساعد عليها بدورها تدفق تحويلات المهاجرين ، اشارت اليه ايضا بعض الدراسات التى شملت قرى أخرى غير تلك التى ذكرناها (١) كما اشارت هذه الدراسات ايضا الى تراخى حركة الاستثمار فى شراء الارض بفرض الانتاج الزراعى . كذلك تكثر الاشارة والشكوى فى الدراسات المتعلقة بالاقتصاد القومى ككل، من فقدان نحو نصف مليون فدان منذ بداية السبعينات (٢) بسبب الامتداد العمرانى فى المدن والقرى على السواء .

ولكننا نلاحظ من ناحية أخرى قلة الاهتمام بتوثيق اثر ذلك على بنيان المجتمع الريفى وهيكل الانتاج الزراعى . فالى اى مدى مثـــــــلا ادى هذا الارتفاع فى اسعار الاراضى الى تعطيل الاتجاه نحو تجميع الحيازات الزراعية الصغيرة وغير الاقتصادية فى وحدات انتاجية اكبر، وهو الاتجاه الذى بدأ يلاحظ من جديد بعد توقف اجراءات اصلاح الزراعى ؟ وهل يوجد الان اتجاه نحو زيادة الكميات المباعة من الاراضى الزراعية الصغيرة

(١) انظر مثلا دراسة عبد الباسط عبد المعطى التى سنشير اليها حالا ، ودراسة اليزابيث تايلور :

Taylor, E.: "Egyptian Migration... etc.". Op.cit.

(٢) فقدت الزراعة المصرية ، كما سبق ان اشرنا فى هذا الفصل ، نحو ٩ مليون فدان من بينها نصف مليون فدان فقدت بسبب امتداد حركة البناء ، والباقي وقدره ٤ر٠ مليون فدان فقدت بسبب تداعى جسر النيل والقنوات ، وارتفاع منسوب المياه ، وازدياد نسبة الملوحة .

الذى اغرى اصحابها ارتفاع اسعار الاراضى من اجل البناء ، دون ان يصبح ذلك اتجاه الى تجمع الاراضى فى وحدات انتاجية اكبر ؟ فاذا كان هذا صحيحا فما اثر ذلك على التركيب المحصولى للانتاج ؟ (حيث نعرف أن صغار المزارعين يزرعون نسبة اكبر من اراضيهم بالمحاصيل المتجهمة للاستهلاك المباشر) وما أثره على انتاجية المحاصيل المختلفة ، وعلى هيكل المجتمع الريفى (هل يوءى مثلا الى زيادة اتجاه صغار المزارعين الى ان يصبحوا معدمين أو شبه معدمين ، أم يوءى الى الابطاء من معدل الاستقطاب فى ملكية الاراضى الزراعية بسبب تراخى حركة تجميع الاراضى فى وحدات اكبر ؟) وما أثره ايضا على اتجاه السياسة الحكومية نحو تعميم الميكنة الزراعية ؟

تعرض دراسة لعبد الباسط عبد المعطى (٢) لبعض هذه القضايا، وهي وان كانت تركز اساسا على اثر الهجرة على القيم الاجتماعية وانماط سلوك المهاجرين من العمال الزراعيين والفلاحين ، فانها تتعرض فى جزء منها لاثـر الهجرة على الهيكل الاجتماعى للقرية . والدراسة تقوم على المواجهة الشفهية المنظمة لـ ٩٣ من المهاجرين من الفلاحين والعمال الزراعيين او لعائلاتهم ، وهم يكونون اجمالى المهاجرين من القطاع الزراعى فى قريتى دفره ونفيه .

(١) عبد الباسط عبد المعطى : بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين

للدول العربية النفطية ، بحث مقدم لمؤتمر تنظيم هجرة العمالة

المصرية للخارج (يناير ١٩٨٤) الذى سبقت الاشارة اليه .

طبقا لهذه الدراسة ، عندما وجه السوءال عن يشتري او يبيع اراضى زراعية فى القرية اجاب ٢٣ ٪ من الافراد الذين وجه اليهم السوءال بان الذين يبيعون الارضهم الفلاحون الصغار الذين اغراهم الارتفاع فى اسعار الارض الزراعية والذين يشعرون بأعباء مواجهة الزيادة فى نفقات الانتاج الزراعى . واجاب الثلث بان أولئك الذين يبيعون اراضيهم انما يفعلون ذلك لتكوين رأس مال كاف للاستثمار فى بعض المشروعات كسواء تاكسيات او جرارات او اراضى بناء . أشارت الاجابات ايضا الى أن نسبة كبيرة من مشتريى الاراضى هم من المهاجرين الذين يقومون بالمضاربة فى الارض كنوع من انواع الاستثمار . ويخلص عبدالمعطى من هذه الاجابات الى ان الهجرة قد ادت الى زيادة المضاربة فى الاراضى وانه بينما ادت الهجرة الى نوع من الحراك الاجتماعى الى اعلى فان هذا ماهو الا " حراكا زائفا " بمعنى انه يمثل حراكا لافراد ولا يمثل تغيرا هيكليا حقيقيا يعكس حراكا اجتماعية لطبقة بأكملها .

ان هذه الدراسة تشير اسئلة هامة والاجابات التى تشملها تشير الى حاجتنا الى دراسات اخرى ابعد مدى لبعض الموضوعات مثل دراسة انماط الانفاق الحالية للمهاجرين والظروف التى تتم فيها صفقات شراء وبيع الاراضى فى القرى المصرية . ولكن هذه الدراسة لا تقوم بهذه الخطوة للأسف ومن ثم فانه يمعب الجزم بمغزى ما تحتويه من اجابات واستنتاجات .

هناك دراستان اخريان تحاولان بحث الاثر الذى تحدثه تحوييلات المهاجرين على الزراعة على مستوى القرية ، بما فى ذلك اثرها فى رفع اسعار الاراضى . هاتان الدراستان تتعلقان بقرية القبابات (التى تقع على بعد ٨٠ كيلومترا جنوبى القاهرة ويبلغ عدد سكانها ١٧٠٠٠ نسمة)

وقرية دهشور (على بعد ٤٥ كيلومترا جنوبى القاهرة ويبلغ عدد سكانها نحو ٩٠٠٠ نسمة) ، وكلاهما يقعان فى محافظة الجيزة ، ويجتازان ، على ما يظهر ، تحولات اجتماعية مختلفة لعبت فيها الهجرة فى الحالتيــــن دورا مؤثرا . ومن حيث ان القريتين تقعان فى منطقة محصولية واحدة وينتجان فى الاساس الخضروات عالية القيمة والتي تسوق اساسا فى القاهرة وحيث ان المزارعين فى كل منهما لهم اتصال مباشر بهذه السوق فانهما يصلحان لاجراء مقارنة مفيدة بينهما .

تشير دراسة فاطمة خفاجى لقرية القبابات الى بعض الملامح الاساسية التى اتسم بها ما طرأ على القطاع الزراعى من تحول ، هذه الملامح هى زيادة الصبغة التجارية للنشاط الزراعى زيادة سريعة ، وتسارع الاتجاه نحو الميكنة الزراعية ، والتحول مع الانتاج العائلى الى نمط الانتاج القائم على العمل المأجور (١) . اما زيادة الصبغة التجارية للنشاط الزراعى فيدل عليه ادخال زراعة البرقوق ، وهو محصول نقدى جديد على القرية ، خلال السبعينات ، والزيادة الكبيرة فى الفرص المتاحة لمزارعى القرية لتسويق منتجاتهم بسبب زيادة عدد سيارات النقل . وقد ساهمت تحويلات المهاجرين فى تقوية هذين الاتجاهين . اما زيادة الاتجاه نحو الميكنة الزراعية (٢) فقد ساعد عليه ما طرأ من ندرة فى العمل الزراعى وهو ما تربط الباحثة بينه وبين انتقال العمل من الزراعى الى قطاع البناء الاخذ فى التوسع . هذا التوسع

(١) Khafagi, F. "Socio-Economic Impact.... etc., Op.cit, pp.1441 145 and 149.

(٢) تشير الدراسة الى ان ٤٥ ٪ من المزارعين المهاجرين و ٥٣ ٪ من المزارعين غير المهاجرين ، يستخدمون الجرارات أو آلات زراعية أخرى " .

فى قطاع البناء لا يظهر فقط داخل القرية ، فى صورة التحسن فى مبانيها السكنية ، بل وفى خارجها ايضا مع زيادة عدد مصانع الطوب، هذه المصانع التى اصبحت تمثل مصدرا هاما لفرص التشغيل امام عمال القرية من الذكور وغير المهرة . وقد اتجه جزء من تحويلات المهاجرين الى الاستثمار فى مصانع الطوب وفى المباني السكنية على السواء .

اضف الى ذلك ان المهاجرين العائدين يبدون عزوفا عن الاشتغال بالزراعة وميل اقويا الى التحول منها الى الاشتغال فى قطاع البناء وتلاحظ فاطمة خفاجى ايضا تحولا من الانتاج العائلى الى الاعتماد على العمل المأجور وان كانت لا تتوسع فى هذه النقطة ^(١) ، وتوقفا يكاد يكون تاما فى بيع وشراء الاراضى ، وان كانت لا تناقش اثر هذا التوقف على درجة التفاوت فى ظروف المزارعين او على ظاهرة تجميع الحيازات الصغيرة فى وحدات انتاجية اكبر .

ان هذه التحولات التى تلاحظها فاطمة خفاجى انما تشير الى تحول عام نحو نمط الانتاج الرأسمالى بما يعنيه ذلك من تحول من زراعة المحاصيل المخصصة للاستهلاك المباشر الى المحاصيل النقدية الاكثر استخداما لرأس المال والتى ارتفعت قيمتها التجارية بسبب تحسن فرص التسويق ، فضلا عن زيادة الاتجاه نحو ميكنة الاعمال الزراعية والتحول من الانتاج العائلى الى الانتاج المعتمد على العمل المأجور وهكذا تختتم الباحثة دراستها بالقول بان " الهجرة ادت الى تحول قرية القبابات من نمط القرية المصرية الى قرية تقوم على نوع من

(١) نفس المرجع ، ص ١٤٩ .

الاقتصاد المختلط " . انه قد يكون من الادق القول بان الهجرة قد ساهمت في احداث هذه التحولات اكثر من القول بانها مسئولة مسئولية تامة عنها ، (خاصة في ضوء ماتدل عليه الدراسة نفسها من ان الاتجاه نحو الاستثمار في الزراعة التجارية هو اقوى منه في عينة غير المهاجرين منه في عينة المهاجرين) . ومع ذلك فان من الواضح ان الهجرة قد ادت الى زيادة معدل التحولات التي طرأت على القطاع الزراعى في قرية القبابات .

فاذا انتقلنا الى التحولات الزراعية التي طرأت على قرية دهشور نجد اختلافا واضحا عن الاتجاه الرئيسى للتطور في قرية القبابات .

فكما سبق ان لاحظنا ، كان معظم المهاجرين من قرية دهشور خلال الفترة المبكرة من فترات الهجرة الى ليبيا ، من فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين . وقد ساعدت التحولات الواردة من هؤلاء المهاجرين على دعم مستوى المعيشة الذى يحققونه من استغلال حيازات صغيرة لا تكاد تكفى بذاتها لتحقيق دخل معقول لاصحابها . اما فيما يتعلق بالعائلات الاخرى فان هناك مايدل على زيادة اصولهم الزراعية من خلال الاستثمار فى شراء المواشى وادوات الزراعة التقليدية فضلا عن شراء الارض الزراعية . على انه مع منتصف السبعينات اخذت اسعار الاراضى فى الارتفاع بشدة كنتيجة مباشرة لاستثمارات المهاجرين فى العقارات ومنذ ذلك الوقت لم تحدث زيادة تذكر فى اقتناء الاراضى الزراعية .

ان الاستثمار فى صورة الاضافة الى اصول الزراعية التى تحوزها الاسرة لازل يحتل اولوية عالية لمزارعى دهشور ، ولكنه الآن يعكس زيادة حجم المدخرات . ذلك ان المهاجرين من الفلاحين لم تعد اغلبيتهم من الاسر الفقيرة كما كان الحال فى سنوات الهجرة الاولى ، والذى يظهر هــو ان المدخرات الحقيقية التى يحققها المهاجرون الى الاردن والعراق

والسعودية هي اعلى من مدخرات المهاجرين الى ليبيا . وقد ساعدت هذه الاستثمارات فى شراء الابقار والجاموس ومضخات الري والبذور المحسنة على تكثيف الانتاج فى القطاع الزراعى العائلى .

ان هناك فى قرية دهشور موءشرات على زيادة الصبغة التجارية للزراعة كما لوحظ فى قرية القبابات . ولكن اليزابيث تايلور تلاحظ انه وان كانت الهجرة قد زادت من معدل هذا التحول ، فان الاتجاه كان موجودا قبل الهجرة بوقت طويل ، كما انه قد ساهم فى تدعيمه فى السنوات الاخيرة مائرا من تحول فى هذا الاقليم من زراعة القطن (وهو محصول خافع لسيطرة الحكومة) الى انتاج الخضروات " للسوق الحرة " فى اواخر الستينات ، بالاضافة الى ما حدث من تغييرات فى الاقتصاد المصرى بصفة عامة خلال السبعينات نتيجة لسياسة الانفتاح . ومع ذلك فاننا نلاحظ ان الاتجاه نحو الميكنة الزراعية فى قرية دهشور هو ضئيل للغاية ، بعكس ما حدث فى قرية القبابات . ان الاعمال الزراعية الوحيدة التى خففت للميكنة بآية درجة تذكر ، هى عملية اعداد الارض للزراعة (التى خففت للميكنة بصورة جزئية فحسب) وعمليات الري (وان كان الطمبور والساقية لازالا يستخدمان فى القرية) وعملية الدراس . اما الجرار فليس هناك قروى واحد يملكه فى قرية دهشور .

يلاحظ ايضا ان اقلية المهاجرين فى قرية دهشور ، وبالعكس الحال فى قرية القبابات ، يجرى استيعابهم فى الزراعة من جديد ، بعد عودتهم من الخارج . ان هذه هى الحال فيما يتعلق بنحو ٨٠ ٪ من اجمالى الفلاحين المهاجرين من القطاع العائلى فى القرية . انما يحدث التحول من الزراعة الى قطاع البناء ، فى الاساس ، من جانب طائفة المهاجرين

من العمال الزراعيين المعدمين أو شبه المعدمين . وهكذا نجد ان الهجرة لم يترتب عليها تحول عام من نمط الانتاج العائلى الى نمط الانتاج القائم على العمل المأجور بل ان الاتجاه الغالب فى هيكل القطاع الزراعى فى دهشور هو التوسع فى نمط الانتاج العائلى الصغير وارتفاع كفافته ، وقد ساهمت الهجرة فى تدعيم هذا الاتجاه بصورة مباشرة وغير مباشرة . فمن ناحية نلاحظ تزايد مساحة الارض الزراعية التى تخفف لهذا النمط من الانتاج مع تحول المزارعين الرأسماليين الى نظام المزارعة تحت ضغط ندرة العمالة . ومن ناحية اخرى نلاحظ زيادة الاستثمار فى هذا القطاع فى صورة زيادة عدد المواشى وتكثيف الانتاج الزراعى . ومع ذلك لا يجوز القول بان هذه الزيادة فى الاستثمار قد ادت الى تحول نمط الانتاج العائلى الى نمط الزراعة الرأسمالية ، لا عن طريق تجميع الحيازات الزراعية (الذى يحول دونه ارتفاع اسعار الاراضى) ولا عن طريق زيادة الاعتماد على العمال المأجور . فكما سبق ان رأينا يلجأ الفلاحون فى القطاع العائلى الى سد حاجتهم الى قوة العمل عن طريق نظام تبادل العمالة فيما بينهم وعن طريق زيادة الجهد الذى يبذله افراد الاسرة . هذه الصورة الاخيرة تتضح بشكل خاص فيما يتعلق بعمل النساء ، حيث يقوم عدد متزايد من النساء بالاعمال التى كانت تعتبر عادة من اعمال الرجال (كادارة الطمبور مثلا) ولكن فى حيازاتهم الخاصة وليس فى اراضى الغير مقابل اجر . وقد ساهم انسحاب اعداد من الرجال العاملين بأجر من القطاع الزراعى ، ونمط الاستثمار الذى اتجهت اليه تحويلات المهاجرين فى تدعيم هذه التحولات بشكل مباشر او غير مباشر .

فى ضوء هذا العرض المختصر للخطوط العريضة لما جرى من تحويلات مختلفة فى القطاع الزراعى فى قريتى القبابات ودهشور ، والتسلي

يبدو ان الهجرة قد ساعدت على تدعيمه والاسراع بمعدله ، تبقى مجموعة من الاسئلة الهامة التى مازالت بحاجة الى اجابة . ففى الواقع لا تحاول اى من الدراستين المشار اليهما بحث تلك القضية الجوهرية التى تتعلق بأثر هذه التحولات المختلفة على الانتاجية الزراعية ، كما ان ما أجريناه من مقارنة بين الدراستين يشير بدوره اسئلة اخرى تتعلق بأسباب الاختلاف بين انماط الاستثمار لدى طائفتى المهاجرين من كلا القريتين والسبب فى ان الهجرة قد لعبت دورا اكبر فى قرية القبابات مما لعبته فى قرية دهشور فى تحول الفلاحين الى العمل خارج القطاع الزراعى .

الفصل الخامس

التوقعات والسياسات

١ - مستقبل هجرة العمالة :

ان الجميع متفقون على ان الظروف الحالية المواتية لهجرة العمالة المصرية قد لا تستمر في المدى الطويل ، وان استمرارها يتوقف على ظروف الطلب على العمالة في الدول النفطية من ناحية، وعلى ظروف عرض العمل في مصر من ناحية اخرى . أما عن الطلب على العمالة المصرية في الدول النفطية فانه يتوقف على الظروف الاقتصادية العامة فيها ، التي تتأثر اساسا بأسعار البترول وأهداف خطط التنمية في تلك الدول ، كما يتوقف على درجة المنافسة التي يتعرض لها العمال المصريين من جانب العمالة غير المصرية ، وعلى الاخص الآتية من جنوب شرقى آسيا . كذلك فان من المحتمل ان يتغير هيكل الطلب مع انتهاء فترة الرواج التي شهدتها قطاع التشييد والبناء فى دول الخليج وليبيا . يتحول الطلب من عمال البناء الى الفنيين وعمال الانتاج . ويمكن ان يقال نفس الشيء عن طلب العراق على العمالة الزراعية المصرية .

اما عن جانب العرض فان الزراعة المصرية يمكن ان ينتهـى دورها كاحتياطى لقوة العمل القريبة من متناول اليد ، والتي ظلت توفر العمالة المطلوبة دائما طبقا لحاجات القطاعات غير الزراعية (١) اذف الى ذلك انه مع ميل الفجوة التى تغفل بين مستويات الاجور فى مصر والدول العربية النفطية الى التضاؤل قد

يفضع ميل العمالة المصرية الى الهجرة خاصة اذا أدى تطبيق خطط التنمية الحالية فى مصر الى زيادة الطلب على العمالة فى مصر بمعدل اسرع من معدله خلال السبعينات التى تميزت بانخفاض درجة الطموح فى خطط التنمية .

وفى مقال حديث لبيركس وسنكلير وسوكنات (١) ، يقدم هؤلاء الكتاب عرضا جيدا لمختلف العوامل التى يمكن ان تؤثر فى الطلب على العمالة المصرية فى الخارج ، سواء ايجابا او سلبا . فمن بين العوامل الايجابية التى يذكرونها وتعمل على زيادة الطلب على العمال المصريين لغتهم العربية ، وان كانت هذه الميزة تشترك فيها ايضا العمالة الوافدة من الدول العربية الاخرى . هناك ايضا ما يتمتع به نظام التعليم المصرى من تأثير فى مختلف دول العالم العربى ، ورسوخ الجهاز الحكومى فى مصر ، والقرب الجغرافى للعمالة المصرية من دول النفط الغنية بالمقارنة بدول اخرى مصدرة للعمالة كالمغرب ، واستعداد العمالة المصرية لقبول مستويات للاجور والمرتبات منخفضة نسبيا . كذلك يذكر هؤلاء الكتاب عاملا سياسيا وهو " زيادة القلق لدى معظم الدول المستوردة للعمالة من ازدياد حجم الجالية الاردنية والفلسطينية داخل حدودها ، وميلها الى اعتبار المصريين اكثر بعدا عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية " ، الامر الذى يجعلهم مقبولين سياسيا اكثر من غيرهم من المهاجرين من بعض الدول العربية الاخرى " . (٢)

(١) Birks, J., Sinclair, C. and Socknat, J.: "The Demand for Egyptian Labour Abroad", in Richards, A. and Martin, P. (eds.): Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt, A.U.C. Press, Cairo, 1983.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .

ولكن المقال يحتوى على قائمة اطول للعوامل السلبية ، أى تلك التى تعمل على تخفيض الطلب على العمالة المصرية . من هذه العوامل " زيادة الخوف لدى صانعى السياسة فى الدول المستوردة للعمالة من ميل المهاجرين العرب الى احضار عائلاتهم معهم الى هذه الدول ليستقروا فيها " .

وهناك ايضا الميل الى تطبيق اساليب للانتاج اكثر استخداما لعنصر رأس المال وأقل استخداما للعمل ، الامر الذى " يعمل بقوة ضد استيراد العمالة المصرية التى ترتبط ، أو يظن انها ترتبط ، بأساليب عتيقة للانتاج " . (١)

كذلك يعبر اصحاب هذا المقال عن اعتقادهم بان " المصريين فى دول النفط الغنية يميلون ، أو يعتقد انهم يميلون ، الى التمسك الشديد بحقوقهم والى تكوين الاتحادات فيما بينهم للمساومة الجماعية " (٢) وهو ما نعتقد للاسف انه غير صحيح . كذلك يتعرض المهاجرون المصريون للمنافسة المتزايدة من جانب مهاجري المغرب العربى الذين كانوا يعملون فى الدول الاوروبية ثم اتجهوا الى البلاد العربية (٣) ، كما انهم يتعرضون لخطر العودة من الاردن الى مصر اذا حدث ان انخفض عدد العمال الاردنيين غير المهرة الذين يعملون فى دول النفط الغنية . (٤)

من ناحية اخرى يذكر هذا المقال ، من بين العوامل السلبية ، ندرة

(١) نفس المرجع ، ص ١٢٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٢٦ .

(٣) نفس المرجع .

(٤) نفس المرجع ، ص ١٢٨ .

اصحاب المهارات بين المهاجرين المصريين المحتملين ، بسبب تجزؤ سوق العمل فى مصر " الامر الذى يقلل من عدد المهاجرين من مصر ، بالاضافة الى " ميل اقتصاديات دول النفط الغنية الى ان تصبح اكثر تنوعا ، وانخفاض نسبة عمال البناء الذين يعملون بأساليب البناء التقليدية فى اجمالى الطلب على العمالة ، الامر الذى يوءدى الى اضعاف مركز العمالة المصرية فى سوق العمل الدولية بالمقارنة بغيرها . (١)

ويختتم اصحاب هذا المقال بحثهم بالقول بانه " ليس من المستبعد ان يحدث انخفاض مفاجئ فى عدد المصريين العاملين بالخارج ... ومن ثم فان من الخطأ ان يشعر المخططون المصريون بالاطمئنان الزائد على المستقبل لمجرد ان هناك اكثر من ٧٥٠٠٠٠ مصرى يعملون بالخارج فى الوقت الحاضر . ان الهجرة قد لا تكون اكثر من عامل ساعد على تأجيل مشكلة العمالة فى مصر التى قد تعود الى الظهور فى المستقبل فى صورة اكثر خطورة " . (٢)

ان نفس النغمة المتشائمة نصادفها ايضا فى تقرير منظمة العمل الدولية التى اشرنا اليه فيما سبق ، حيث يقول :

" انه فى حالة اشباع الطلب على العمالة فى الدول العربية عند مستوى الاجور السائد ، الامر الذى قد يكون هو الوضع المتحقق الان ، فان من الممكن جدا ان يكون الطلب على العمالة المصرية ذا مرونة منخفضة بل قد يكون طلبا غير مرن . فى هذه الحالة لا يجوز للحكومة المصرية ان تخضع لتأثير مائتراه من وجود فجوة كبيرة بين مستوى الدخل فى الداخل والخارج ومن وجود عدد كبير

(١) نفس المرجع ، ص ١٢٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٣١ .

من المصريين الذين لا زالوا راغبين فى الهجرة بسبب تلك الفجوة فى الدخول الموجودة حاليا . ذلك اننا نعتقد ان هذا الاحتمال (المتعلق بانخفاض المرونة) يجب ان ينظر اليه بجدية ، خاصة فى ظل ما قد يتسبب عن الانخفاض الحالى فى اسعار النفط من انخفاض فى طلب الدول العربية على العمالة الاجنبية " (١) ثم انه حتى بفرض استمرار الزيادة فى عدد المهاجرين ، فان " تيار التحويلات من الخارج قد يصيبه الثبات او يبدأ فى الانخفاض متى استقر المهاجرون فى الدول التى هاجروا اليها وشرعوا فى نقل عائلاتهم الى الخارج " . (٢)

على انه يلاحظ ان تقرير منظمة العمل الدولية يميل ، مع ذلك ، الى التمييز ، فيما يتعلق بمستقبل الطلب على العمالة المصرية ، بين مختلف انواع العمالة المهاجرة . فعمال البناء مثلا قد يواجهون درجة اكثر من المنافسة من تلك التى يواجهها المدرسون المصريون ، حيث يتعرض الاولون الى منافسة العمال الباكستانيين والكوريين وغيرهم من العمال الذين لا يتكلمون العربية بالاضافة الى منافسة العمال العرب من غير المصريين بينما لا يتعرض المدرسون المصريون للمنافسة الا من جانب المدرسين الاتيين من بلاد عربية اخرى غير مصر .

" وبالإضافة الى ذلك ، نلاحظ ان عمال البناء انما يشتغلون فى الغالب لدى مقاولين من القطاع الخاص بينما يعمل المدرسون فى خدمة حكومات الدول المستقبلية لهم . لهذين السببين ، يمكن ان نتوقع ان تكون مرونة الطلب على عمال البناء المصريين اعلى من مرونة الطلب على المدرسين . ومن الممكن ان نضم الى طائفة عمال البناء ليس فقط

(١) ILO: Employment Opportunities...ect., Op.cit., p.243.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

الحرفيين وعمال البناء المهرة بل وايضا اولئك العمال غير المهرة الذين كانوا يشتغلون باعمال اخرى فى مصر ولكنهم يبحثون عن عمل فى قطاع البناء فى الخارج . كما ان من الممكن ان نضم الى طائفة المدرسين كل طوائف المهاجرين الذين يشتغلون باعمال تعتبر معرفة اللغة العربية فيها ميزة نسبية، كاساتذة الجامعات وأصحاب المهن الادارية والمكتبية ، وخدم المنازل والمهنيين..... الخ " (١)

من ناحية اخرى نلاحظ ان الكتاب المصريين الذين يتناولون موضوع هجرة العمالة يميلون بوجه خاص الى التعبير عن قلقهم من الميل الى اخلال العمالة الاسيوية محل العمالة المصرية فى دول الخليج . فنجد مثلا ان ابراهيم سعد الدين ومحمود عبدالفضيل يعبران عن شعورهما بان العمالة الاسيوية المهاجرة يميلها الى قبول الاقامة فى معسكرات العمل ، منعزلة عن سكان البلاد المضيفة ثم رحيلها بمجرد انتهاء مدة عقودها " تحقق شروطا مثالية من وجهة نظر الاقطار المضيفة فى الخليج العربى " (٢) . ويقدم الباحثان ارقاما لعديد تصاريح العمل الممنوحة فى الكويت والمملكة السعودية بل وحتى ليبيا، تدل على زيادة كبيرة فى نسبة العمال الاسيويين من غير العرب العاملين فى الكويت خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٠ ، وفى السعودية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، وعلى نسبتهم المرتفعة فى ليبيا فى سنة ١٩٨٠ . (٣)

ان مناقشتنا السابقة للآثار التى تولدها الهجرة على الاقتصاد المصرى من شأنها ان تشير الى كثير من الاثار السلبية التى يمكن ان تترتب فى حالة

(١) نفس المرجع ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٥٨ - ٦٢ . يلاحظ مع ذلك ان نازلى شكرى تشير الى بعض التقارير الصحفية الصادرة فى ١٩٨٣ والتى تحتوى على بعض الانتقادات التى توجهها بعض الدوائر فى الدول المستوردة للعمالة لزيادة عدد الاسيويين الوافدين الى هذه الدول ، وهى تفسر هذه التقارير بانها قد تدل على بعض التغير فى الاتجاه السياسى ضد استيراد العمالة الاسيوية غير العربية . انظر .

ما اذا حدث انخفاض كبير فى تدفق العمالة المصرية الى الخارج او فى حجم رصيدهم الموجود بالخارج . فمثل هذا الانخفاض من شأنه ان يخفض من معدل نمو الناتج القومى ومعدل الادخار والاستثمار وان يزيد من معدل البطالة ومن حجم العجز فى ميزان المدفوعات . كما اننا نميل الى الاعتقاد بان الاثر المباشر لانخفاض تيار الهجرة على توزيع الدخل فى مصر هو اثر سلبى كذلك فان التكيف اللازم مع الظروف الجديدة التى لابد ان تنجم عن عودة المهاجرين ، هو أبعد ما يكون عن السهولة خاصة فى ظل ما حدث من تغير فى انماط الاستهلاك وهيكल الواردات واساليب الانتاج بسبب الهجرة ، بحيث يصبح من امعب الامور العودة الى الانماط التى كانت سائدة قبل الهجرة . ليس من السهل مثلا ان يستعيد المهاجرون العائدون وظائفهم او اعمالهم السابقة اذا كانت الالات قد حلت محلهم فى غيابهم ، كما انه لن يكون من السهل العودة الى تقييد الاستيراد بعد ان اكتسب الناس عادات جديدة فى الاستهلاك . ومن البديهي ان تزداد عملية التكيف المطلوبة معوبة كلما كان الانخفاض فى عدد المهاجرين كبيرا او مفاجئا . بل اننا نعتقد ان حدوث عودة مفاجئة لاعداد كبيرة من المهاجرين المصريين سوف يستلزم تحولا جذريا فى السياسات الاقتصادية وقد يكون اهم عامل منفرد يهدد استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر . (١)

من ناحية اخرى نحن نميل الى الاعتقاد بان اية محاولة للتنبؤ بما يمكن ان يكون عليه عدد المهاجرين المصريين فى المستقبل هى من المعووبة

(١) لا يسعنا الا ان نلاحظ هنا شيئا من التناقض الذى يبدو فى بعض الكتابات التى تتخذ موقفا نقديا شديدا من ظاهرة الهجرة وتؤكد على اثارها السلبية على الاقتصاد المصرى ، ومع ذلك تعبر عن قلق شديد ايضا من احتمال توقف تيار الهجرة فجأة . فاذا كان تقييم هذه الكفايات لاثار الهجرة صحيحا ، فان عودة الجزء الاكبر من المهاجرين بل عودتهم جميعا ، لابد ان تكون شيئا مرغوبا فيه ومحلا للترحيب الشديد ، كما يصبح من غير الجائز القلق من حلول عمال اسويين محل العمال المصريين فى دول الخليج . هذه الملاحظة تنطبق على كتابات لعبد الفضيل وسعد الدين وفرجاني ونجلاء الاهوانى سبقت الاشارة اليها كما تنطبق على كثير غيرها .

بقدر ما هي هامة . ذلك انه اذا كان مستوى معرفتنا بحجم الهجرة الحالية هو بهذا القدر من النقص والبعد عن الدقة ، كما سبق ان بينا في الفصل الاول من هذا التقرير ، فان اى تنبوء بحجمها في المستقبل لابد ان يكون اكثر نقصا وأبعد عن الدقة .

لقد اجريت عدة محاولات بالفعل للتنبوء بعدد المصريين في الخارج او عدة طوائف معينة منهم ، في تاريخ ما في المستقبل . فقامت نازلى شكري مثلا ببناء نموذج محاكاة لهجرة المدرسين المصريين الى دول الشرق الاوسط واستخدمته للتنبوء بعدد المدرسين المصريين المهاجرين حتى سنة ٢٠٠٠ (١) . وحتى يدرك القارئ المصوبات التي تواجه مثل هذه التقديرات ودرجة البعد عن اليقين التي تشوب نتائجها يكفي هنا ان نشير الى بعض المتغيرات التي يتعين على القائم بالتنبوء محاولة تقدير حجمها في المستقبل . من هذه المتغيرات :

- ١ - السياسات التي قد تتبعها الدولة المستوردة للمدرسين تجاه تدريب ابنائها على القيام بمهمة التدريس بدلا من استيراد المدرسين من الخارج .
- ٢ - درجة استجابة مواطني هذه الدولة لهذه السياسات .
- ٣ - موقف هذه الدول من استيراد مدرسين مصريين بالمقارنة باستيراد مدرسين من بلاد اخرى غير مصر بسبب ما قد يطرأ من تغيرات سياسية في الدول المصدرة للعمالة ، كمصر ، او من تحول في مسار القضية الفلسطينية .
- ٤ - متطلبات خطط التنمية من العمالة في مصر وفي الدول المستوردة للعمالة .

(١) Chouckri, N.: Migration in the Middle East. Op. cit. Vol. II, Chapter 14.

٥ - مستوى المرتبات التى يتقاضاها المدرسون فى مصر ، وغيرها من الدخول التى قد يحصلون عليها ، كمقابل اعطاء الدروس الخصوصية مثلا ، والعلاقة النسبية بين دخولهم ودخول طوائف اخرى فى المجتمع المصرى ، وأثر التضخم على كل ذلك .

٦ - احتمال تغير موقف الحكومة المصرية من هجرة المدرسين المصريين .

ان هذه المتغيرات ليست الا بعض العوامل المؤثرة ، كما ان ما حدث فى الماضى لكثير منها قد يكون مؤشرا سيئا لما يمكن ان يحدث فى المستقبل ، وقد يحدث من التغيرات التى يعمب التنبؤ بها بما يقلل كثيرا من فائدة التقديرات المستقبلية . ان المرء ليميل الى الاعتقاد بان كثيرا من محاولات التنبؤ هذه قد يكون من دوافعها مجرد الرغبة فى تطبيق اساليب فنية متقدمة بصرف النظر عن مدى ملاءمتها او فائدتها وكثيرا ما يوءى ذلك الى وضع افتراضات غير مبررة بالرغم من طابعها التحكمى الظاهر ، كافتراض مثلا ان حكومة الدولة المصدرة للعمالة تنفع قيادا على الهجرة لا تزيد بمقتضاه نسبة المدرسين المهاجرين على هـ من اجمالى رصيد الدولة من المدرسين (١) ، حيث لا يقدم فى تبرير ذلك الا القول " بان كلا من الحكومتين المصرية والاردنية قامت بتقييد هجرة المدرسين منها لمنع التدهور الزائد فى نظام التعليم " (٢) ، ولكن لا يقدم اى تبرير لاختيار نسبة الهـ ل دون أية نسبة اخرى .

هناك محاولة اخرى اقل طموحا ، ولكنها اكثر صلاية ، للتنبؤ بعدد العاملين المصريين فى العالم العربى فى سنة ١٩٨٥ ، قام بها بيركس وآخرون . وهنا يبدأ الباحثون بتقدير عدد المصريين العاملين فى الخارج

(١) المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٦ .

(٢) نفس المرجع .

في ١٩٨٠ ب ٨٠٠٠٠٠ شخص ، ويقدر معدل نمو العمالة في الدول الغنية برأس المال بما يتراوح بين ٧ ٪ و ٨ ٪ سنويا ، وهو ما يمثل معدلا أقل قليلا من المعدل الذي ساد خلال السنوات ٧٥ - ١٩٨٠ ، وهو يقارب ١٠ ٪ سنويا . وبفسر هؤلاء الكتاب هذا المعدل المرتفع لنمو العمالة ، في الأساس ، بعدم اقبال مواطني هذه الدول على الحلول محل العمالة الوافدة وبانخفاض معدل النمو في انتاجية العمل . ثم يستخدمون نصف المعدل المقترح (أي ٣ ٪) ليمثل معدل نمو القوة العاملة في هذه الدول ، ومن ثم يكون معدل النمو في العمالة الوافدة هو ٤ ٪ سنويا بحيث يصل حجمها في ١٩٨٥ الى ٣٦ مليون شخص . من بين هؤلاء يقدر اصحاب هذا البحث ان يكون عدد المصريين المهاجرين الى هذه الدول في ١٩٨٥ اكثر من مليون شخص بكثير ، أو ما يعكس معدلا للنمو قدره ٤٦ ٪ سنويا في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ كما يقدر ان يكون من بين هذا العدد من المصريين بالخارج ، في ١٩٨٥ ، نسبة تقل عن ٤٦ ٪ من العمال غير المهرة ، اذ يميلون الى الاعتقاد بان معدل تصدير العمال غير المهرة اقل من معدل النمو في اجمالي عدد المصريين المهاجرين الى الخارج (١) . ان هذا التقدير لعدد المصريين العاملين بالخارج في ١٩٨٥ قد يبدو للبعض منخفضا اكثر من اللازم ، ولكن هؤلاء الكتاب يعتقدون ان هذا انما يرجع في الأساس الى الاعتقاد الشائع بخفافة عدد المصريين العاملين في العراق ، وهم يرون غير ذلك ، فهم يعتقدون ان عدد المصريين في العراق في ١٩٨٠ لا يزيد كثيرا عن ١٠٠٠٠٠ شخص . (٢)

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١٢٧ .

على انه من بين محاولات التنبؤ بما سيكون عليه عدد المهاجرين المصريين فى المستقبل ، يمكن ان تعتبر اكثر المحاولات شمولا وطموحا تلك التى قام بها البنك الدولى فى ١٩٨١ . (١)

فهذه الدراسة تجمع فى طياتها كمية ضخمة من البيانات المتعلقة بالعمالة ومستويات التعليم والاحوال السكانية من اجل محاولة التنبؤ باتجاهات الهجرة الدولية فيما بين بلاد الشرق الاوسط وشمالى افريقيا .

وقد قامت بمحاولة التنبؤ هذه بالنسبة لتسع بلاد اساسية من البلاد المستوردة للعماله (هى الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والامارات) وعشر دول اساسية من الدول المصدرة للعمالة (هى مصر وايران والاردن ولبنان والمغرب واليمن الشمالى واليمن الجنوبى والسودان وسوريا وتونس) .

ويقوم المنهج الذى تتبعه هذه الدراسة على محاولة التنبؤ بحجم الاحتياجات من القوة العاملة ، كميا وكيفيا ، من ناحية ، وحجم المعروض من القوة العاملة فى كل من الدول المستوردة والمصدرة للعمالة من ناحية اخرى ، مع تصنيف ذلك الى انواع المهن المختلفة ومع التركيز على الميادين التى تظهر فيها ندرة فى العمالة . ثم تقوم الدراسة بعد ذلك بالربط بين متطلبات كل دولة وحجم قوة العمل المتوفرة لديها باستخدام نموذج للمحاكاة على مستوى الاقليم ككل وفى ظل قيود مختلفة تفترضها استنادا الى اتجاهات قوة العمل السابقة . وقد قامت الدراسة بهذه التقديرات بالنسبة لكل دولة من الدول الاساسية فى المنطقة فى ظل

(١) Serageldin, I.; Socknat, J., Birks, S.; Li, B. and Sinclair, O.: Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa, The World Bank, June, 30, 1981.

افتراضين مختلفين : احدهما هو افتراض تحقق معدلات عالية للنمو فى هذه الدول والاخر هو افتراض معدل متدننى للنمو لتقدير الحد الاقصى والحد الأدنى لمتطلبات كل دولة من القوة العاملة .

ومع ذلك فان الدراسة تحذرننا من ان التقديرات التى توصلت اليها لسنة ١٩٨٥ ليست الا ارقاما تقريبية ، وهى اقرب الى ان تكون مثالا افتراضيا منها الى ان تكون اساسا صالحا لاتخاذ قرارات وسياسات معينة وتقول " انه حيث ان الاساس الاحصائى الذى تعتمد عليه هو اساس يشوبه الكثير من النقص بدرجات متفاوتة فان التقديرات الواردة فى هذه الدراسة لما يمكن ان يكون عليه المستقبل يجب ان ينظر اليها كما لو كانت تصورات عامة وليست ارقاما تعكس الواقع الفعلى " . (١)

ويتضمن الجدول رقم (٢٧) فيما يلى الارقام الخاصة بمصر والسوادة بهذه الدراسة وهى تشير الى تقديرات اقل حجما من تلك التقديرات الاكثر حداثة والتى قدمها بيركس وآخرون ، وسبقت الاشارة اليها ، والتى تقدر عدد المصريين العاملين فى المنطقة بمليون شخص فى ١٩٨٥ . وقد يكون من المفيد ان نلاحظ الفرق بين التقديرين من حيث ان بعض الكتاب الذين ساهموا فى التقدير الاحداث قد ساهموا هم انفسهم فى وضع دراسة البنك الدولى التى تتناولها الان ، وبالنظر الى قصر المدة الفاصلة بين التقديرين . ويبدو ان ما أجرى من تعديل على تقديرات البنك الدولى يرجع فى الاساس الى ان دراسة البنك الدولى كانت تستبعد الاردن كدولة مستوردة للعمالة وأنها كانت تقدم تقديرا منخفضا اكثر من اللازم لعدد

(١) المرجع السابق ، ص ١ .

المصريين المهاجرين الى العراق . فالواضح ان هذه الدراسة لم تكن تتوقع ماحداث من زيادة كبيرة في عدد المصريين المهاجرين الى العراق في اوائل الثمانينات بل مالت الى الاعتقاد بأن " المواجهة العسكرية بين ايران والعراق لا يبدو ان كان لها تأثير كبير على انماط الهجرة التي تتناولها هذه الدراسة " . (١)

هذه الدراسة لا تحاول فقط التنبؤ بالعدد الاجمالي للمهاجرين بل وايضا بتوزيعهم على القطاعات والمهن المختلفة . وحيث انها لم تكن تتوقع ماحداث من زيادة كبيرة في عدد العمال غير المهرة الذين هاجروا من مصر منذ اواخر السبعينات فانها تنبأت بانخفاض نسبة العمال المهرة في اجمالي عدد المهاجرين المصريين فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ، ——— من ٥٤ ٪ الى ٤٧٫٩ ٪ . ولكن يبدو ان الذي حدث بالفعل هو عكس ذلك نتيجة للزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد المهاجرين من العمال الزراعيين .

كذلك يبدو ان الدراسة قد بالغت في توقعها ان تلحق اسر المهاجرين بأرباب الاسر في الخارج فتقول الدراسة :

" ان نسبة المساهمة الاجمالية كانت في الواقع منخفضة بدرجة غير طبيعية في ١٩٧٥ ، اذ ان كثيرين من المهاجرين في المراحل الاولى للهجرة الى الدول السبع المستوردة للعمالة كانوا من الرجال المهاجرين بمفردهم

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٩ .

وقد بدأت نسبة المساهمة الاجمالية فى الانخفاض من جديد بعد
١٩٧٧/٧٦ ، وربما بمعدل سريع ، بعد ان اخذت اسر المهاجرين فى الحاق
بهم فى الدول المضيفة " . (١)

وهنا نلاحظ مرة اخرى ان هذا لا يبدو انه يعكس ما حدث بالفعل
بالنسبة لمصر ، حيث ان الزيادة السريعة فى عدد المهاجرين من العمال
الزراعيين الذين لا يستطيعون ان يمطحبوا اسرهم معهم لابد ان تكون قد

الجدول (٢٨)

تقديرات وتنبؤات البنك الدولى بعدد المصريين
المشتغلين فى اهم الدول العربية المستوردة للعمالة
(١٩٧٥ - ١٩٨٥)

(بالالاف)

١٩٨٥	١٩٧٥	
٧١١٥	٢٥٣٣	فى الدول السبع الاساسية المستوردة للعمالة (٢)
بافتراض معدلات نمو مرتفعة	بافتراض معدلات نمو منخفضة	فى الدول التسع الاساسية المستوردة للعمالة (٣)
٧٦١٧	٦١٦٩	

- (١) البحرين والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة السعودية ودولة
الامارات .
(٢) نفس الدول السبع بالاضافة الى العراق والجزائر
المصدر :

World Bank: Manpower and International Labour Migration in the M.E.
and North Africa, Op.cit.p.100 & 118.

أدت الى بقاء نسبة المساهمة عند مستوى مرتفع بل وربما حتى الى ارتفاعها عما كانت . ومن ثم فانه لا يبدو لنا واقعيًا ما تتوقعه الدراسة — من انخفاض نسبة المساهمة الاجمالية للمصريين العاملين في المنطقة ٦٠ ٪، في ١٩٧٥ الى ٣٠٫٧ ٪ او الى ٢٩٫٩ ٪ في ١٩٨٠ (طبقا للافتراضيين المتعلقين بالحد الاقصى والحد الادنى لمعدلات النمو) .

ويمكن لنا ان نلاحظ بوجه عام على دراسة البنك الدولي ان المنهج الذي اتبعه في اجراء التنبؤ ، من حيث انه يبدأ من تقديرات لحجم الاحتياجات من القوة العاملة ومعدلات نموها ، يبدو انه قد يكون اكثر دالة على حجم الهجرة في المنطقة ككل منه على حجم الهجرة من اية دولة بعينها ، ذلك ان الحركات الفعلية للعمالة من اية دولة بعينها — من دول المنطقة قد تكون اكثر تأثرا بعوامل تتعلق بتلك الدولة بالذات منها بوجود فائض او عجز في العمالة في الدول المستوردة لها . وهنا تلاحظ نازلي شكرى بحق ان دراسة البنك الدولي " تقوم على اعتبار جانب الطلب على العمالة هو العامل الاساسي في تحريك الهجرة ، بينما تفترض ان عرض العمالة سهل الاستجابة لظروف الطلب ، وهو افتراض غير صحيح بلا شك بالنظر الى ما يوجد من عوائق واضحة تعطل من هذه الاستجابة في الدول المصدرة للعمالة " . (١)

كذلك نود ان نذكر ملاحظة اخرى تتعلق بالافتراضيين اللذين تفعهما الدراسة للحد الاقصى والحد الادنى لمعدلات النمو . فهذين الافتراضيين

(١) Choucri, N.: Migration in the Middle East, Op.cit. Vol.II, p.13-18

يتضمنان افتراض ان تسود معدلات نمو مرتفعة أو منخفضة فى جميع الدول العربية المصدرة والمستوردة للعمالة فى نفس الوقت . وغنى عن البيان ان هناك عددا كبيرا من الاحتمالات لاجتماع معدلات نمو مختلفة فى الدول المختلفة ، وأنه ليس هناك سبب يدعو لتفضيل هذين الافتراضيين عن كثير من الافتراضات الاخرى التى لابد ان تؤدى الى نتائج وتوقعات مختلفة، وهنا ايضا نلاحظ ان هذين الافتراضيين قد يوءديا الى نتائج اكثر قبولاً بالنسبة للمنطقة ككل منها بالنسبة لاية دولة معينة من الدول المستوردة او المصدرة للعمالة .

٢ - السياسات المتعلقة بهجرة العمالة .:

حيث انه ليس هناك إحد ، مهما بلغت شدة انتقاداته لظاهرة الهجرة يذهب الى حد انكار اية ميزة او اثر ايجابى لها ، فانه لابد ان يكون هناك اتفاق على ان السياسات المتبعة آزاء هذه الظاهرة يجب ان تعمل على " تعظيم منافعها وتقليل اعبائها الى الحد الأدنى " . هناك ايضا شبه اتفاق عام على الاهداف العريضة التى يجب ان تستهدفها هذه السياسات . من ذلك مثلاً ضرورة تشجيع هجرة المتبطلين بطالة تامة أو جزئية ، ويشمل ذلك معظم طوائف العمال اليدويين وخريجي الجامعات ، ولكنه لا يشمل الفنيين والمهنيين من أصحاب المهارات العالية . ان هناك ايضا نفعا محققا لمصر من تعظيم ما يحققه مهاجروها من دخول فى الخارج وما يبعثون به من تحويلات الى مصر ، ومن تشببت حجم هذه التحويلات . ومن تعظيم ذلك الجزء من التحويلات التى يجرى تحويله من خلال النظام المصرفى المصرى . من الواضح ايضا ان من المرغوب فيه ان تزيد نسبة الادخار والاستثمار فى اجمالى التحويلات وان يتجه هذا الاستثمار الى الفروع ذات الانتاجية العالية . وفيما يتعلق

بالتحويلات التى ترد فى صورة عينية فان من المرغوب فيه تشجيع استيراد السلع الرأسمالية والوسيلة وتخفيض الواردات من السلع الاستهلاكية خاصة الترفى منها . من المطلوب ايضا مواجهة ما قد يترتب على الهجرة من ندرة فى العمالة فى بعض القطاعات بجهود فعالة فى مجال التدريب واعادة التدريب واتخاذ السياسات التعليمية الملائمة ، مع توجيه نظام التعليم الى التوسع فى انتاج " العمالة القابلة للتصدير " ، والعمل على القضاء على العقبات المؤسسية التى تعوق انتقال العمالة بين الحرف والمهن المختلفة وتخفيض من معدل الحراك المهنى ، واتخاذ السياسات التى من شأنها التخفيف من آثار ندرة العمالة على الاقتصاد .

على انه بصرف النظر عن آثار العمالة على التنمية الاقتصادية ، فان من بين الاهداف التى يجب ان تتوخاها السياسة المصرية العمل على زيادة مستوى الرفاهية للمصريين المهاجرين بما يضمن تمتعهم بمعاملة افضل فى الدول المضيفة والقضاء على ما قد يواجهونه فى تلك الدول من معاملة تتسم بالتمييز ضدهم ، فضلا عن حمايتهم من " وسطاء الهجرة " فى داخل مصر . كذلك فانه يجب الترحيب بأى اجراء يوءدى الى زيادة المعلومات المتوفرة لدى المهاجرين المحتملين عن فرص العمل المتاحة لهم فى مختلف الدول المستوردة للعمالة ، وبأى نوع من المساعدة التى يمكن لهم الحصول عليها وتوءدى الى تخفيض اعباء الهجرة المالية او النفسية .

وملاحظ ان الكتابات المتعلقة بالهجرة مليئة بالاشارات الى هذه الاهداف المختلفة التى يجب ان تتوخاها سياسات الهجرة ولكنها لا تحتوى على مناقشة متعمقة لمختلف الاجراءات العملية التى يمكن اتباعها لتحقيق هذه الاهداف . فاذا ذكرت بعض هذه الاجراءات فالغالب ان يأتى ذكرها فى عبارات عامة وبصورة انتقائية ومختصرة ، بينما تذكر احيانا بعض

المقترحات التى يثور الشك فى صلاحيتها — دون تحليل كاف لآثارها
الاجابية والسلبية . من الاعذار التى يمكن تقديمها لذلك قلـسـة
البيانات الناتجة ، كما يتضح مثلاً فى حالة التوصية بتشجيع هجرة
المتبطلين بطالة كاملة أو جزئية وعدم تشجيع هجرة ذوى الكفاءات
النادرة دون بيان للطوائف التى تنتمى الى هذا النوع من المهاجرين
أو ذاك (١) . وتنطبق نفس الملاحظة على التوصيات الخاصة بتوجيه
نظام التعليم نحو " التوسع فى القدرة على انتاج خريجين يكثـر عليهم
الطلب فى الخارج " دون بيان ايضاً لتلك الطوائف من الخريجين التى
تواجه مثل هذا الطلب . (٢)

على اننا نلاحظ نفس الشئ حتى فيما يتعلق بتلك الاجراءات التى
لا يحتاج بحثها الى بيانات اكثر دقة مما يتوفر بالفعل ، فنجد مثلاً
بعض التوصيات بفرض ضرائب على ما يحققه المصريون المهاجرون من دخول
فى الخارج كطريقة من طرق زيادة المنافع العائدة على مصر — من
الهجرة (٣) وتوصيات اخرى بعكس ذلك ، اى بعدم فرض مثل هذه الضرائب
على اساس انها قد تخفض بدلاً من ان تزيد ايرادات مصر من العمـلات

(١) انظر مثلاً :

ILO: Employment Opportunities...etc., Op.cit.p.244

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٩ ، ١٤٧ وكذلك

Birks, et al., : The Demand for Egyptian Labour, Op.cit.pp.123-4

(٣) انظر مثلاً سعد الدين وعبدالفضيل : انتقال العمالة العربية ،

مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٤ .

الاجنبية ، دون مناقشة كافية للاشار المختلفة التى يمكن ان تترتب على فرض هذه الضرائب . وبالمثل كثيرا ما نصادف توصيات باستخدام سعر الصرف كوسيلة لحفز المهاجرين على تحويل نسبة اكبر من دخولهم من خلال القنوات الرسمية دون مناقشة لردود الفعل المحتملة لهذا الاجراء من جانب المهاجرين فى ضوء ما تم بالفعل اتخاذه من خطوات فى هذا الصدد (١) . وبصفة عامة يمكن القول بأن هناك ندرة فى المناقشات المفصلة والموثقة توثيقا جيدا لمختلف الاجراءات التى يمكن اتخاذها لتعظيم حجم التحويلات ولضمان اتجاهها الى افضل الاستخدامات الممكنة . (٢)

ان التقرير الذى اصدرته بعثة منظمة العمل الدولية فى ١٩٨٢ يمكن اعتباره اكثر الكتابات المتعلقة بهجرة العمالة المصرية شمولاً فيما يتعلق بمناقشة الاجراءات التى يمكن تطبيقها لتعظيم منافع الهجرة ، كما انه لا يكتفى بتلك التوصية العامة الموجهة للحكومة المصرية بأن تكون مستعدة لمواجهة احتمال عودة اعداد كبيرة من المهاجرين فجأة ، بل يقترح ما يسميه " بالبرنامج العاجل للاستثمار " الجاهز للتطبيق اذا ما حدث وارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ نتيجة لهذه العودة ويقول التقرير ان هذا البرنامج جـ:

(١) انظر مثلاً :

Choucri, N.: Migration in the Middle East, Op.cit. Vol. I.
P.11-15 and ILO: Employment Opportunities, Op.cit. p.245

(٢) انظر مثلاً : سعد الدين وعبدالفضيل ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ -

" يجب ان يركز على قطاع البناء ، ذلك ان برنامجا للتوسع فى الاسكان هو الاختيار الطبيعى فى مثل هذه الظروف ، ولكن يمكن ان يضاف اليه التوسع فى البنية الاساسية فى قطاع المواصلات (فى الريف والحضر على السواء) وفى تحسين الاراضى ، كعناصر محتملة من عناصر هذا البرنامج العاجل " . (١)

كذلك يقترح التقرير " اعادة توجيه الاستثمار نحو تلك الفروع التى تجلب عملات اجنبية ونمو الصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية التى يمكن ان تحل محل الواردات . ان من المذاهب المعروفة ، وان كانت كثيرا ما تتعرض للنقد ، ان سياسة الاحلال محل الواردات يجب ان يستعاض عنها بسياسة تشجيع المصادر من اجل تحقيق نمو اقتصادى كفاء .

اما ما نذهب اليه هنا فهو مختلف تماما ، ومداره اننا بحاجة الى صناعات للسلع الرأسمالية التى يمكن ان تحل محل الواردات من اجل تأمين الاقتصاد ضد احتمال حدوث نكسة خطيره فى ايرادات الدولة من العملات الاجنبية وهو أمر قد لا يحدث ابدا بالطبع ولكن احتمالات حدوثه ليست فعيفة " . (٢)

ILO: Employment Opportunities, Op. cit., p. 200

(١)

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٢

الفصل السادس

خاتمة وتوصيات

ان من الصعب على من يستعرض ماكتب عن هجرة العمالة المصرية الى الخارج الا يشعر بأنه ، على الرغم من كثرة ماكتب فى هذا الموضوع ، لم تنجح هذه الكتابات كثيرا لا فى اثبات ولا فى دحض ماكان لدينا بالفعل من انطباعات مستمدة من الملاحظة العابرة أو من التفكير المنطقى العادى او من معرفة بعض المبادئ الاقتصادية الاولى . ان كمية ضخمة من الاحصاءات قد استخدمت بالفعل ولكنها لم تذهب ابعد كثيرا من تقديم بعض التأييد الضعيف لاعتقادات مسبقة ، ونادرا ما أدت هذه الاحصاءات الى التدليل بشكل حاسم على صحة رأى بعينه او تفنيد رأى آخر . اننا لازلنا لا نعلم على اى وجه من اليقين ما اذا كان عدد المصريين الموجودين بالخارج هو اقرب الى المليون او الى ضعف هذا الرقم ، او ما اذا كان العمال الزراعيون وعمال البناء يشكلون نحو نصف او ثلاثة ارباع اجمالى رصيد المهاجرين ، او طول الفترة التى يقضيها المهاجرون فى المتوسط بالخارج ، او الميل المتوسط للتحويل او الادخار او الاستثمار . ان لدينا فكرة لابس بها عن التغير فى معدل التضخم خلال السبعينات ولكن ليس لدينا حتى الان الا تقارير غاية فى العمومية عن مدى مساهمة الهجرة فى احداث هذا التغير ، كما ان لدينا انطباعات قوية عن التغيرات التى لحقت بتوزيع الدخل وانماط الاستهلاك منذ ١٩٧٤ ولكن ليس هناك اساس قوى للاعتقاد الشائع بان التحويلات قد اتجهت اساسا الى " الاستهلاك الترفى " والى " الاستثمار غير المنتج " ، بل وليس فى مقدورنا ان نقرر بثقه ما اذا كانت الهجرة قد ادت الى تحسين

توزيع الدخل او الى زيادته سواء .

ان جزءا كبيرا من المسئولية فى ذلك يقع بالطبع على ندرة البيانات وما يشوبها من نقص . ان البيانات نادرة بالفعل ، وكثيرا مايكون المتوفر فيها متعلقا بسنوات قديمة او يتناقض بعضه مع بعض ، ليس فقط فيما يتعلق بظاهرة الهجرة نفسها بل وايضا فيما يتعلق بكثير من المتغيرات الاقتصادية الاساسية التى يراد تقدير اثر الهجرة عليها . وليس هناك الكثير مما يمكن قوله اذا لم نكن نعرف بأية درجة من اليقين ، حجم التدفق السنوى للمهاجرين او حجم رصيدهم الموجود بالخارج فى اية لحظة بعينها . وعندما لا يكون باستطاعتنا اكثر من التخمين فيما يتعلق بتصنيف المهاجرين الى عناصرهم المختلفة فاننا لا نستطيع ايضا ان نقرر بأية درجة من الثقة ، ما اذا كانت الهجرة قد خلقت او لم تخلق ندرة فى العمالة فى اى قطاع بعينه . ان معدل الاجور لطائفة معينة من العمال ربما يكون قد ارتفع بشدة ، ولكن هناك الكثير من العوامل ، بخلاف الهجرة ، التى يمكن ان تكون قد ساهمت فى هذا الارتفاع ، فاذا كانت البيانات المتوفرة عن هذه العوامل الاخرى ناقصة ونادرة فانه لا يسعنا الا ان نقنع ببعض التقارير التقريبية وغير المقطوع بها عما يمكن ان يكون للهجرة من آثار على سوق العمل .

ان اول ما نحتاجه اذن هو توفير البيانات الاكثر حداثة وشمولا والاكثر مدعاة للثقة . وغنى عن البيان ان الدوائر الرسمية المعنية فى مصر وكثيرا من الهيئات الدولية المهمة بموضوع الهجرة هى على وعى تام بهذه الحاجة الى مزيد من البيانات ، ولكن يمكن من جانبنا ان نقدم هنا اقتراحين قد يساهما فى الاسراع بتلبية هذه الحاجة ، يتعلق اولهما بدور المؤسسات المانحة للمعونات فى سد هذا الفراغ فى البيانات المتوفرة ويتعلق الثانى بالتعاون الذى يمكن ان يقوم بين الدول المصدرة

والدولة المستورده للعماله . فمن ناحية نحن نعتقد ان جزءا صغيرا من الاموال التى يجرى انفاقها فى تمويل البحوث المتعلقة بالهجرة قد يكون اكثر جدوى واكبر فائدة لو انفق على تحسين الاساس الاحصائى لهذه البحوث بدلا من انفاقه فى تمويل دراسات تقوم على درجة عالية من التكهن او تقوم باجراء التنبؤات التى لابد ان تكون فى النهاية بنفس الدرجة من الضعف التى يتسم بها الاساس الاحصائى الذى تقوم عليه . ومن ناحية اخرى نرى انه ليس من الضروري ان يكون التعاون المطلوب فى جميع المعلومات والبيانات هو بين حكومات الدول المصدرة والمستوردة للعمالة بل يمكن ان يكون هذا التعاون اكثر فائدة اذا قام بين مراكز البحوث فى هاتين المجموعتين من الدول . وعلى سبيل المثال ، ان مشروعا مشتركا يقوم بين معهد التخطيط القومى فى مصر والمعهد العربى للتخطيط فى الكويت عن هجرة العمالة المصرية الى الكويت قد يكون طريقا اسهل للحصول على البيانات او لتحقيق دراسات ميدانية من المهاجرين تأخذ فى اعتبارها حاجة كل من الدولتين ، من مشروع مماثل تقوم به كل من المؤسسات على افراد .

على ان من الخطأ الاعتقاد بان ضالة النتائج التى وصلت اليها دراسات الهجرة حتى الان انما تعود فقط الى قلة البيانات المتاحة فمن يستعرض تلك الكمىة الكبيرة من الكتب والمقالات التى كتبت عن هجرة العمالة المصرية لابد ان تصيبه الدهشة لكثرة ما فيها من تكرار ولما يجده لدى بعض الكتاب من ميل الى اعادة كتابة ماسبق لهم تقديمه لمؤسسات اخرى من قبل بل ولما تتسم به بعض هذه الكتابات من عجلة او لكثرة ماتحتويه من فقرات قليلة المغزى او افكار بديهية تنطبق على اية دولة اخرى بنفس درجة انطباقها على مصر ، فضلا عن ميسل البعض لتقديم انطباعاتهم وتحيزاتهم الخاصة كما لو كانت وصفا موضوعيا لواقع الامر .

نلاحظ ايضا ان هناك ميلا شائعا في كثير من هذه الكتابات التي تصنيف الاثار المختلفة المترتبة على الهجرة الى اثار " ايجابية " و اثار " سلبية " حرصا على الوصول الى حكم عام بما اذا كانت الهجرة مفيدة او ضاره بالاقتصاد المصرى الامر الذى ادى في كثير من الاحيان الى التغاضى عن بعض الابعاد الهامة التى تتسم بها ظاهره بهـذه الدرجة من التعقيد كظاهرة الهجرة مما يجعلها تؤثر احيانا على نفس المتغير الاقتصادى او الاجتماعى تأثيرا ايجابيا وسلبيا فى نفس الوقت .

نود الاشارة ايضا الى ان عددا من الكتاب الذين تناولوا موضوع الهجرة هم من المعارضين بصفة عامة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وحيث ان الزيادة الكبيرة فى معدل الهجرة قد اقترنت زمنيا ببـداء تطبيق هذه السياسة وان هذه الزيادة كانت الى حد ما نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى فقد عزف بعض هؤلاء الكتاب عن الاقرار بوجـود اى اثر ايجابى للهجرة خوفا ، فيما يظهر ، من ان يكون قد قـدم بذلك تاييدا لسياسة الانفتاح . وقد ترتب على هذا بعض النتائج غير المرضية كاستخدام ادلة وشواهد ضعيفة لتأييد موقف متخذ سلفـها على اساس ايدولوجى ، أو تعميم استنتاج معين دون ان يكون هناك ما يؤيده من الواقع . ولا شك ان تعقد ظاهرة الهجرة قد جعل ممن السهل التعبير عن تحيزات ايدولوجية كما لو كانت وصفا للواقع ، ولكن هذا التعقد نفسه ادى ايضا لبعض الكتاب ، الاكثر موضوعية ، الى الاكتفاء احيانا بالتعبير عن بديهيات او بمناقشة بعض الجوانب دون غيرها او الى الاحجام عن تطبيق مبادئ التحليل الاقتصادى على البيانات القاصرة المتاحة لهم .

ومع كل ذلك فاننا لا نميل الى الاعتقاد بأنه ليس امام الباحث في ظاهرة الهجرة الا الاختيار بين هذه البدائل الثلاثة : اما الركون الى اليأس من الوصول الى اية نتيجة حاسمة من بحثه للبيانات الناقصة المتاحة ، او الوصول الى نتائج متعجلة لا تدعمها هذه البيانات ، او الاقتصار على تقرير البديهييات التي لا تكاد تحتاج الى اى سند من الارقام او الملاحظة الواقعية .

فأولا : نحن نشعر بأن الباحثين الذين يتناولون هذه الظاهرة وامثالها كثيرا ما يبالغون في تقدير درجة الدقة المطلوبة فـ في البيانات الاقتصادية والاجتماعية للوصول الى توصيات سليمة . فـ لو كانت هذه الدرجة العالية من الدقة مطلوبة حقا لاتخاذ قرارات عملية سليمة لكان علينا ان نفقد كل امل في ان تتخذ حكومات معظم الدول النامية اى قرار عقلانى على الاطلاق .

فعلى سبيل المثال ، نحن لا نعتقد ان على واضع السياسة الانتظار حتى تتوفر بيانات دقيقة عن توزيع الدخل وعن التغير الذى طرأ عليه وعن طبيعة الاثار التى تولدها الهجرة على هذا التوزيع قبل ان يتخذوا قرارا بما اذا كان عليهم ان يشجعوا الهجرة او لا يشجعوها ، او ما اذا كان من الواجب تشجيع هجرة العمال المهرة اكثر من تشجيع غير المهرة . كذلك فان توجيه النظام التعليمى الى التوسع فى التعليم الفنى لا يحتاج الانتظار حتى يتبين اثار الهجرة فى خلق ندرة فى الفنيين والعمال ذوى المهارات العالية . من الممكن اذن القيام ببحوث تتصل مباشرة بموضوعات السياسة الاقتصادية ومختلف الاجراءات الممكن اتخاذها حتى فى ظل النقص القائم

جاليا في معرفتنا بمختلف جوانب ظاهرة الهجرة . ولكن الملاحظ ————
 ان المتوفر من هذا النوع من البحوث هو اقل بكثير من المطلوب . فعلى
 سبيل المثال لا نصادف كثيرا من الكتابات عن مختلف الاجراءات التى
 يمكن اتخاذها لتشجيع او تسهيل عملية الهجرة لطوائف معينة ————
 المهاجرين المحتملين ، او لتشجيع تدفق قدر اكبر من التحويلات
 او لتوجيه هذه التحويلات الى اكثر قنوات الاستثمار جدوى من وجهة نظر
 الاقتصاد القومى . وعلى العكس ، نجد ان كثيرا من الجهد قد بذل فى
 محاولة البحث عن بواعث المهاجرين على الهجرة ، وتحديد انواع السلع
 التى كانوا يمتلكونها قبل الهجرة والسلع التى يميلون الى شرائها
 لدى عودتهم الى مصر . نحن نحتاج ايضا الى بحوث اكثر تعمقا للاثار
 المحتملة التى يمكن ان تترتب على تطبيق اسعار للصرف اكثر جاذبية
 للمهاجرين او اسعار للفائدة اعلى على ودائعهم من اجل حفزهم على
 تحويل جزء اكبر من دخولهم المتحققة فى الخارج ، وذلك على الرغم
 من قلة معرفتنا بمدى حساسية التحويلات للتغير فى اسعار الصرف واسعار
 الفائدة .

وثانيا : نحن نعتقد ان التحليل الكمي ليس بالضرورة وفى جميع
 الاحوال افضل الطرق لفهم ظاهرة لها من التعقيد ما لظاهرة الهجرة ،
 وللتنبؤ بمسارها فى المستقبل . بل اننا نعتقد بان الحماس
 المفرط لاساليب التحليل الكمية والظن بان الحجة التى لا تستند الى
 مثل هذه الاساليب لا تستحق ان تذكر ، قد اديا ببعض الكتابات فى موضوع
 الهجرة الى نتائج غير مرضية بالمرّة ، كالذى حدث فى غير ذلك من
 البحوث الاجتماعية . من امثلة ذلك تعليق اهمية مبالغ فيها على
 نتائج استقصاء ميدانى يجرى على عينة صغيرة للغاية وغير ممثلة
 او العزوف عن استخلاص بعض النتائج شبه المؤكدة عن اثر الهجرة

على توزيع الدخل من كون نسبة كبيرة من المهاجرين تتكون من العمال غير المهرة ، وتفضيل الكاتب ان يقنع بدلا من ذلك بتقرير بعض البديهيـات من امثال القول بأنه كلما زاد الدخل زاد الميل الى استهلاك السلع المستوردة .

من امثلة ذلك ايضا ، ماسبق ان اشرنا اليه من محاولة تقدير معدل العائد من الهجرة باستخدام معادلة رياضية تستبعد منها ما يسمى بالاثار الخارجية بسبب عدم توفر البيانات ولكن يدرج فيها حجم ما تحصل عليه مصر من معونات بزعم ان حجمها يتوقف على الهجرة لمجرد ان من الممكن تقدير حجم هذه المعونات . اننا نعتقد على العكس بان دراسة وصفية او تحليلية من نوع ما يسمى " بالتحليل الكيفي" لمختلف العوامل التي يمكن ان تؤثر في قرار الهجرة قد يكون اكثر فائدة من عشرات من الاستقصاءات او الاستبيانات الميدانية لا يراعى فيها اختيار الاسئلة ومن توجه اليهم هذه الاسئلة بعناية كافية ، وان دراسة جيدة للعوامل السياسية المؤثرة في درجة الميل للتحويل لدى المهاجرين او لردود الفعل المحتملة لدى المهاجرين للتغير في اسعار الصرف ، قد تكون اكثر فائدة في رسم السياسات المتعلقة بالهجرة من كثير من التحليلات الكمية لبيانات قاصرة وغير موثوق بها .

ان نفس القول يمكن ان يوجه الى محاولات التنبؤ بحجم تدفق او رصيد المهاجرين القائمة على تنبؤات بعرض العمل والكميات المطلوبة في ظل افتراض " حد اقصى " و " حد ادنى " لمعدلات النمو . ان المشكلة تكمن في ان كثيرا من هذه التحليلات الكمية يلجأ اصحابها من اجل ان يجعلوا القيام بهذه التحليلات ممكنا على الاطلاق ، الى وضع مجموعة من الافتراضات التحكيمية التي يدرك الجميع عدم واقعيتها

والى تجاهل كثير من المتغيرات الهامة التى يستحيل تقديرها تقديراً كمياً . فعلى سبيل المثال ، من بين العوامل الهامة التى لابد ان تؤثر فى حجم الهجرة من مصر فى المستقبل ماقد يطرأ من تغيير على العلاقات السياسية بين مصر والدول النفطية . ودراسة التطور المحتمل الذى يمكن ان يطرأ على هذه العلاقات ، حتى ولو كانت تتسم بدرجة من التكهن والخيال ، قد تكون اكثر فائدة لواقعى السياسة من تنبؤات ميكانيكية تقوم على ارقام خطط نادرا ما توضع موضع التنفيذ . نحن ايضا بحاجة الى دراسات مماثلة عن احتمالات عودة العمال المصريين فجأة وباعداد كبيرة من الخارج . ان اهمية هذا الحدث ، اذا حدث بالفعل ، تكفى لتبرير اجراء مثل هذه الدراسات مهما كان افتثارها الى اساس احصائى ، مادامت تستند الى درجة عالية من المعرفة بمختلف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى قد تؤدى الى هذه العودة .

ثالثا : ان المرء ليتساءل مع ذلك عما اذا كانت البيانات المتوفرة مع قلتها وقصورها قد استخدمت بالفعل بدرجة كافية . ان من افضل ماتملكه من احصاءات تتعلق بالهجرة تلك المتعلقة بتحويلات المصريين من الخارج . اذ ان لدينا سلسلة زمنية مستمرة لحجم هذه التحويلات مصنفة الى عنصريها الاساسين . لدينا ايضا بيانات عن توزيع التحويلات النقدية على دول المصدر وتصنيف مفصل بدرجة لا بأس بها للتحويلات العينية بحسب السلع المستوردة . ومع ذلك فنحن لم نصادف اية دراسة للطبقات التى طرأت فى حجم هذه التحويلات بين سنة واخرى ولاثر التغير فى اسعار الصرف او فى قيود الاستيراد على حجم التحويلات . اننا بحاجة ايضا لدراسات اكثر تعمقا

لهيكل الواردات الممولة عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملته ، ولنمو الودائع المملوكة للمهاجرين في فروع البنوك الاجنبية في مصر ، ولدور هذه البنوك في تعبئة تحويلات المصرية ولافضل السياسات التي يمكن اتباعها لتوجيه استخدام هذه التحويلات الى مجالات مجدية للاقتصاد انه لا توجد في مصر حتى الان سياسة متكاملة لتعظيم حجم التحويلات الاتيه الى مصر من خلال النظام المصرفي او لتوجيه هذه التحويلات الى افضل مجالات الاستثمار . لقد قدم بعض الكتاب عددا من المقترحات تتراوح بين اخضاع دخول المصريين الخارج للضريبة واقامة مشروعات استثمارية تخصص لمدخرات المهاجرين . ان دراسة مقارنة لمختلف هذه الاجراءات والمقترحات وللمصوبات الادارية وغير الادارية التي قد تقترن بكل منها يمكن ايضا ان تكون نفع كبير لواضعى السياسة .

ورابعا : ان ما اشرنا اليه سابقا من افراط في الاعتماد على الاساليب الكمية في التحليل لم يقتصر اثره على ماوصلت اليه الدراسات من نتائج بل امتد ايضا الى تحديد نوع الموضوعات التي يتناولها البحث . فنلاحظ ان الموضوعات التي تتطلب في الاساس معلومات تاريخية مكتوبة او شفوية ، لم تحظ باهتمام كاف وكذلك الموضوعات التي لا يكفى فيها الاعتماد على استبيان وحيد او على البيانات الكمية والارقام . فلم تحظ الجوانب السياسية لظاهرة الهجرة والجوانب المتعلقة بالاقتصاد السياسى لها ، الا بدرجة ضئيلة من الاهتمام . فلا نكاد نجد شيئا قد كتب عن دور الدولة (سواء في مصر او في الاقطار المستوردة للعمالة) في تشجيع الهجرة او تقييدها ، او عن الفعالية التاريخية لسياسات الهجرة او عن المصالح الكامنة وراء هذه السياسات . كما نلاحظ تجاهلا شديدا لاثـر اتجاهات السوق العالمى على حركات الهجرة في المنطقة العربية .

بل ان هذه الملاحظة السابقة تنطبق حتى على الدراسات التي تجرى على مستوى القرية الواحدة ، حيث كان يتوقع المرء ان يقل الاعتماد على اسلوب الاستبيان والا يعتبر الاسلوب الوحيد للبحث . وقد ترتب على ذلك ان اهتمت هذه الدراسات بموضوعات تمثل الخصائص الفرديّة للمهاجرين وانماط استثماراتهم اكثر كثيرا من اهتمامها بموضوعات مثل اثر الهجرة (والتحويلات) على اقتصاديات القرية وهيكلها الاقتصادي والاجتماعي . وحتى حينما يكون هدف بعض هذه الدراسات واعداد ببحث هذه الجوانب الاخيرة على مستوى القرية ككل ، نجد ان الوحدة الاساسية التي تتخذها موضوعا للدراسة هي العائلة الواحدة ، التي يتم استجوابها باسلوب الاستبيان المعروف ونادرا ما يوجه الباحث اهتمامه الى المجال الاوسع الذي يشمل اقتصاد القرية برمتها . وقد كان من نتائج هذا الاسلوب للأسف ان لم تعد المقارنة ممكنة بين نتائج دراسات القرى المختلفة الا على مستوى شديد السطحية ، وأن ظلت الاسباب الكامنة وراء ما بين هذه القرى من اختلافات محلا للتكهن والتخمين .

لقد خصصنا جزءا كبيرا من تقريرنا هذا لمحاولة المقارنة والجمع بين مختلف دراسات الهجرة المنشورة والتي اجريت على مستوى القرية الواحدة . وقد رأينا ان مسلكنا هذا قد يبرره ان جزءا كبيرا مما كتب عن ظاهرة الهجرة انما يتعلق بجوانبها الكلية المتعلقة بالمجتمع ككل ، بينما ظل اثر الهجرة على القطاع الريفي يعامل ، بصفة عامة ، كما لو كان يقع في دائرة " المجهول " ، او يوصف وصفا لا يستند الى ادلة كافية . وقد كان موقفنا هو ان ندرة البيانات الاساسية المتوفرة عن الهجرة الريفية وان كانت تبرر حتى وقت قريب الاكتفاء بوضع بعض الفروض غير الموثقة ، فان ما نشر حديثا من دراسات عن بعض القرى المصرية قد امدنا باساس اكثر صلاحية للبحث والاستنتاج . وقد حاولنا

بالفعل الجمع بين هذه الدراسات بقصد تأصيل فهمنا لظاهرة الهجرة الريفية وأثرها ووضعه على أساس تجريبي أكثر وثوقا .

وعلى الرغم من شعورنا بأننا قد تكون قد احرزنا بعض النجاح فى هذا الاتجاه ، فاننا من ناحية اخرى نشعر ببعض خيبة الامل . ونعتقد ان السبب الاساسى فى ذلك ، فضلا عن حدود قدرتنا نحن ، هو عدم توفر اساس كاف للمقارنة بين هذه الدراسات . ذلك ان قليلا من هذه الدراسات ما يقدم لنا معلومات كافية عن الهيكل الاقتصادى للقرية على نحو يمكننا من المقارنة بين القرى المختلفة ، اللهم الا على مستوى سطحى للغاية . فقد تمكننا هذه الدراسة من اكتشاف اوجه الاختلاف بين القرى الخاضعة للدراسة فيما يتعلق بخصائص المهاجرين او حجم الهجرة او انماط الاستثمار ، ولكنها لا تمكننا من اكتشاف اسباب هذا الاختلاف .

لهذا السبب رأينا انه قد يكون من المفيد ان نقدم بعض الاقتراحات بدراسات جديدة يمكن ان يوءدى القيام بها الى تغيير الوضع الراهن للمعرفة بموضوع الهجرة الريفية الى وضع اكثر تقدما وفائدة من الناحية التحليلية . وهذا هو ما نقدمه ببعض التفصيل فى الملحق رقم (١) بهذا التقرير .

الملحق (١)

بحث ظاهرة الهجرة على مستوى القرية الواحدة

اطار مقترح للبحوث الجديدة

ان ما قمنا به فى الفصل الرابع من هذا التقرير من محاولة الجمع بين مختلف المعلومات التى امدتنا به دراسات القرية المصرية ادى بنا الى ادراك الى حد يختلف الهيكل الاقتصادى والاجتماعى بين قرية واحدة واخرى من قرى الريف المصرى ، ومدى التباين الواسع بين هذه القرى فى درجة اندماجها فى سوق العمل الدولية . كذلك ادت تلك الى المحاولة الى الاقتناع بحاجتنا الى بحوث جديدة تجرى فى اطار تحليلى يأخذ فى اعتباره هذا الاختلاف فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى بين القرى التى تنتم منها الهجرة .

ان هذا يتطلب اولاً نوعاً من الدراسات ينظر الى ظاهرة الهجرة فى اطار اوسع يشمل اقتصاد القرية برمتها ، اى ان يأخذ فى اعتباره انماط توزيع ملكية الارض وانماط استخدام القوة العاملة ونمط التنمية التى تنتم فى القرية . ان البيانات المتوفرة عن هذه الجوانب كثيراً ما تكون نادرة او ناقصة ، الامر الذى جعل ما يتم من دراسات ينظر الى " المهاجرين " او الى " اسر المهاجرين " وكأنهم هم بذاتهم موضوع الدراسة فى معزل او شبه معزل عن الاطار الاوسع الذى يشمل القرية بأسرها .

وثانياً ، ان هذا النوع من الدراسات يتطلب تحديد تلك السمات من سمات الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للقرية ، التى تساعد او تعطل عملية الهجرة ، والتميز بين الانماط المختلفة للقرى التى تقترب بانماط مختلفة من الهجرة . ان هذا من شأنه ان يسمح لنا بالربط بين الاختلافات القائمة بين القرى من حيث انماط الهجرة والاختلافات القائمة بينها

فى نوع التحولات التى تتعرض لها تلك القرى . فى الوقت الحاضر ، ومن ثم نحصل على صورة اكثر شمولا واكثر فائدة ، من الناحية التحليلية لظاهرة الهجرة الخارجية من الريف المصرى .

وشمة بحث قام به ٢ . سيف النصر (١) يقدم لنا اطارا للتحليل يفع ظاهرة الهجرة فى مكانها فى صورة منطقية ومنظمة ، وسوف نعروض هذا البحث هنا كمثال لذلك النوع من المنهج المطلوب والذي يمكن استخدامه فى البحوث الجديدة فى المستقبل . وهذا البحث يمثل ، فى حدود علمنا ، المحاولة الوحيدة لتقديم اطار عام لتحليل ظاهرة الهجرة الريفية فى مصر . ونحن لا ندعو الى الاقتداء بهذا البحث فى كل شئ ، او الى تطبيق منهجه دون تعديل ولكننا نقدمه هنا كمثال لذلك المنهج التكاملى الذى نعتقد انه يمكن باتباعه الانتقال بالبحوث التى تجرى على مستوى القرية الى مستوى اعلى واكثر فائدة بكثير .

ان بحث سيف النصر قد جرى تصميمه من اجل تقديم اطار لتحليل ظاهرة الهجرة الداخلية من المناطق الريفية ، اى من قرية الى قرية او من القرية الى المدينة ، ولكن المنهج الفكرى العام الذى يستخدمه والنموذج التحليلى الذى يقترحه يقدم لنا اطارا يمكن من خلاله بحث كافة صور الهجرة فى نفس الوقت ، اى بما فى ذلك الهجرة الخارجية

(١) Seifelnasr, A. "The Outflow of Labour from Agriculture: A Framework for Analysing Migration from Rural Areas", Economics Working Paper No.33, Agricultural Development System Project of the University of California and the Ministry of Agriculture, Cairo.

كعمليات مترابطة ومتشابكة . وعلى الرغم من ان النموذج الذى يستخدمه الباحث قد قصد به اساسا تطبيق اساليب الاقتصاد القياس فى البحث فانه يتسم بدرجة عالية من الادراك للمشكلات المتصلة بعلم الاجتماع الريفى والانثروبولوجيا الاقتصادية ، والمنهج الفكرى الذى يدعو اليه يمكن ان يكون ذا فائدة كبيرة للباحثين الذين يطبقون الاساليب التقليدية للعلوم الاجتماعية الاخرى .

ان المقولتين الاساسيتين فى هذا البحث هما : اولا : ان هجرة العمالة الريفية كمسألة من صور " العمل خارج القرية " ، ترتبط ارتباطا وثيقا بانماط استخدام العمل داخل القرية نفسها ، وثانيا : ان قرار الهجرة فى الريف المصرى ليس قرارا فرديا بل قرارا تتخذه الاسرة ككل . يترتب على هذا ان نمط استخدام العمل وتوزيعه يتوقف على الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للقرية من ناحية وعلى هيكل الاسرة الريفية من ناحية اخرى . ومن ثم فان اى نموذج يستهدف تحليل ظاهرة الهجرة بشكل ملائم يتطلب اجراء قياس كمى على كلا المستويين .

يقدم سيف النصر بعد هذا محاولة لتحديد العوامل التى تعمل على مستوى القرية ، وترتبط ارتباطا وثيقا بنمط استخدام العمالة ، وهنا يفيد افادة كبيرة من البحث الذى قام به بعض الكتاب الهنود للهيكل الزراعى فى الهند وعلى الاخص تحليلهم لنمط تشغيل العمال فى ١٣٥ قرية هندية . (١)

(١) Dasgupta, B., Laishley, R. Lucas, H. and Mitchell, B.: Village Society and Labour Use, Oxford University Press, 1977.

ويشير هذا البحث الاخير الى ان العامل الاساسى الذى يحدد نـوع استخدامات العمل فى القرية هو درجة التفاوت فى ملكية او حيازة الاراضى الزراعية . فالتفاوت الشديد فى الملكية او الحيازة يزيد من عرض العمال المعدمين او شبه المعدمين كما يزيد من الطلب على العمل المأجور من جانب المزارعين الكبار الذين انسحب افراد اسرتهم من الانتاج العائلى . وفى نفس الوقت يوءى التفاوت الكبير فى ملكية او حيازة الاراضى فى القرية الى انخفاض درجة الجهد المبذول من جانب العمال بصفة عامة حيث ان هناك علاقة عكسية بين درجة الجهد المبذول وحجم المزرعة . يشير هذا البحث الاخير ايضا الى عاملين اخرين هامين من العوامل المحددة لنوع استخدامات العمل وتوزيعه وهما : المستوى التكنولوجى المطبق فى الزراعة ، الذى يوءثر فى انماط وحجم العمالة المستخدمة ، ومدى اتسام الانتاج الزراعى بالصيغة التجارية ، حيث يوءى ازدياد الصيغة التجارية للانتاج الزراعى الى زيادة اندماج القرية فى السوق المحلى ومن ثم زيادة درجة التنوع فى اقتصاد القرية .

واذ يطلق الباحثون الهنود المشار اليهم وصف " القرى الاكثر نمواً " على تلك القرى التى تتسم بدرجة عالية من التفاوت فى توزيع الاراضى الزراعية ، وبتطبيق تكنولوجيا متقدمة فى الانتاج الزراعى ، وبارتفاع الصيغة التجارية لانتاجها ، وبارتفاع درجة التنوع فى اقتصادها ، واذا يطلقون وصف " القرى الاقل نمواً " على القرى التى تتسم بعكس ذلك ، يرسمون نموذجاً يقوم على التمييز بين نمطين من انماط القرى يقعان فى اقصى طرفى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ويذهبون الى ان هذا التمييز يعكس معدلات وانماط مختلفة للهجرة الريفية .

يستخدم سيف النصر هذا الاطار التحليلى فى تحديد موقع الاسرة الريفية ، ويشير الى ثلاثة عوامل اساسية : الاول : هو طبيعة الطبقة او المركز الاقتصادى والاجتماعى الذى تنتسب اليه الاسرة ، والذى يحدد

ما اذا كانت الهجرة تتم من اجل " مجرد البقاء " أو تعكس " حراكا " مهنيا أو اقتصاديا .

والثانى : ترتيب الفرد بين افراد الاسرة والمرحلة التاريخية التى تمر بها ، حيث يرجع الباحث ان الابناء المتزوجين والاكبر سنا هم اكثر تعرضا للاستمرار كمزارعين .

والعامل الثالث : هو طبيعة هيكل الاسرة ، اى ما اذا كانت اسسرة ممتدة او نووية ويرجح ، وان كان لا يتوسع فى ذلك ، ان العائلات الممتدة هى اكثر استعدادا لتشجيع الهجرة . (١)

انطلاقا من هذا الاطار التحليلى يقترح سيف النمر استراتيجية لبحث الهجرة الريفية بحيث تكون القرى المختارة كموضوع للدراسة عند مستويات مختلفة من النمو ، وذلك بقصد تحديد الانماط المختلفة للهجرة . كذلك فانه يقترح ان تجرى دراسة لتطور القرية عبر فترة زمنية معينة وذلك لتحديد التطور الذى طرأ على العلاقات القائمة بين المتغيرات التى تجرى عليها الدراسة . كما يقترح فيما يتعلق ببحوث الاقتصاد القياسى ان تجرى تقدير قيمة دالة كلية للهجرة للقرى المختلفة التى تنتسب الى مستويات نمو مختلفة ، وان تستخدم دالة سلوكية معينة لكل طبقة اقتصادية من طبقات الاسر الريفية ، مع اعتبار الهجرة كمستغير داخلى .

(١) ان هذه الملاحظة تبدو لنا غريبة الى حد ما ، حيث ان البحث حتى الان يرجح فيما يبدو انه كلما انتشرت صفة " العمل المأجور " كلما ارتفع معدل الهجرة ، والفكرة السائدة فى علم الاجتماع الريفى هى ان العائلة النووية تتسم بهذه الصفة اكثر من غيرها .

وعلى الرغم من ان لدينا بعض التحفظات على محاولة سيف الناصر التى قد تكون متعجلة بدرجة ما ، لتطبيق نموذج وضع اساسا للهيكل الزراعى الهندى ، على القطاع الريفى فى مصر ، وهو ماسوف نشير اليه تفصيلا فيما بعد ، فاننا نرحب بوجه عام بالمنهج الفكرى الذى يقدمه الباحث ، وذلك لاکثر من سبب . فهذا المنهج يتجنب المشكلات التى تشيرها تلك الدراسات المتعلقة بالهجرة الريفيه والتى تعامل اسر المهاجرين كوحداث منعزلة ، حيث ينظر هذا المنهج الى ظاهرة الهجرة كواحد من الاختيارات المتاحة للعمالة فى داخل الاطار العام لنمط النمو الاقتصادى والاجتماعى فى القرية . ومن ثم فان هذا المنهج يتجاوز ذلك النوع من التحليل لظاهرة الهجرة الذى يعتبر الهجرة مجرد نتيجة لمختلف عوامل " الطرد والجذب كمستوى الثروة او الفقر او التعليم ، وذلك بالنظر الى هذه العوامل باعتبارها جزءا لا يتجزأ من انماط النمو فى القرية .

ومن ناحية اخرى ، يأخذ هذا المنهج فى اعتباره مايسود القرى من عدم التجانس واختلاف فى مستوى النمو ، اذ يحاول بيان الانماط المختلفة للهيكل الاقتصادى والاجتماعى فى القرية التى ترتبط بمستويات مختلفة من النمو .

اضف الى ذلك ان هذه الدراسة ، اذ تهتم بالتمييز بين القرى من حيث مستوى النمو ، لمعرفة اثر ذلك على انماط الهجرة ، تقدم لنا اطارا لتحليل الهجرة الريفيه بصفة عامة ، والتغير الاقتصادى والاجتماعى الذى تمر به .

وهكذا نجد ان السوءال الذى كثيرا ما يقلق الباحثين على مستوى القرية الواحدة ، وهو عما اذا كانت القرية التى يدرسونها يمكن اعتبارها قرية " ممثلة " (أى مدى اتفاقها مع نموذج افتراضى ، بل وخال من المعنى الى حد بعيد ، لقرية متوسطة) ، يتحول الى مجموعة من الاسئلة وهى :

ماهى الملامح الهيكلية التى تميز قرية عن اخرى وذات المغزى بالنسبة لظاهرة الهجرة ؟ وماهى العلاقة بين هذه الملامح الهيكلية المختلفة وبين عملية التحول التى تجرى فى الريف ، أو على حد تعبير سيف النصر ، ماهى العلاقة بين هذه الملامح وبين " المتغيرات الاقتصادية - الاجتماعية " التى تجرى داخل الريف المصرى ؟ اننا نرى ان اتباع منهج فكرى من هذا النوع من شأنه ان يسمح للدراسات التى تجرى على مستوى القرية بتقديم مساهمة اكبر نحو فهم ظاهرة الهجرة الريفية مما قدمته هذه الدراسات حتى الان .

ومع ذلك فلدينا بعض التحفظات على طريقة سيف النصر فى تناول الموضوع ، وبعض التعديلات المقترحة . ومعظم هذه التحفظات انما تنبع فى الواقع من ان الباحث قد تبنى ، بشكل شبه مطلق ، النموذج الذى وضع لبحث الهيكل الزراعى فى الهند دون ان يتأمل بدرجة كافية ، فى رأينا ، مدى صلاحيته للتطبيق على الريف المصرى .

فنلاحظ اولاً ان الهيكل الريفى الذى يتناوله النموذج الهندى يغلب عليه النشاط الزراعى بدرجة اكبر بكثير منها فى حالة الريف المصرى ذى الاقتصاد الاكثر تنوعاً ، حيث لا يشتغل بالزراعة اكثر من ٦٠ ٪ من اجمالى القوة العاملة . وهكذا نجد ان العوامل الثلاثة التى يعتبرها النموذج الهندى عوامل حاسمة فى تحديد نمط استخدام القوة العاملة ، تتعلق كلها بمدى قدرة القطاع الزراعى على استيعاب العمالة فى القرية . هذه العوامل هى ، كما اسلفنا ، مدى التفاوت فى توزيع الاراضى الزراعية ، ومستوى التكنولوجيا المطبقة فى الانتاج الزراعى ودرجة انتشار الصبغة التجارية لهذا الانتاج . اما فى مصر فان علينا ان نضيف الى تلك العوامل درجة التنوع فى اقتصاد القرية

فضلا عن درجة توفر فرص العمل فى خارج النشاط الزراعى ولكن داخل القرية نفسها او على مسافة قريبة منها .

اما التحفظ الثانى فيتعلق بافتراض الباحث ان الهجرة الريفية تتوقف على قرار للأسرة بأكملها وليس على قرار فردى . ان هذا الافتراض نصادفه ايضا فى كثير من الكتابات الاخرى المتعلقة بالهجرة (١) ، ولكنه فيما يبدو لنا ، قد استمد من ملاحظة تلك القرى التى تعتمد اساسا على نمط الانتاج العائلى ، اى تلك التى تعتبر فيها الاسرة الوحدة الاساسية للانتاج . ان هذا النمط من انماط الانتاج ينتشر فى الاساس بين اسر الفلاحين ولكنه يشمل ايضا بعض الاسر المشتغلة ببعض الحرف الصناعية الصغيرة ومختلف الصناعات المنزلية .

وهنا نلاحظ مرة اخرى انه بالنظر الى ارتفاع درجة التنوع فى الاقتصاد الريفى فى مصر ، وبالنظر الى ان نحو ثلث الاراضى الزراعية فى مصر تخضع لنمط الانتاج الرأسمالى ، فان كثيرا من الاسر الريفية فى مصر ، ان لم تكن معظمها ، لم تعد تمثل وحدات انتاجية تعتمد على العمل المستمد من افراد الاسرة نفسها ، بل اندمج

(١) انظر على سبيل المثال :

Simmons, A.B.: "Migration and Rural Development: Conceptual Approaches, Research Findings and Policy Issues," paper prepared for the Expert Group Meeting on Population Distribution Migration and Development, Organized by the U.N. Population Division, Tunis, March 1983.

افرادها ، بدرجات مختلفة ، فى سوق العمل المأجور ، ومن ثم تم " عزلهم " بدرجة او باخرى عن اسرهم . يتضح من ذلك انه لا يجوز فى مثل هـ الظروف ان يعتبر قرار الهجرة الذى يتخذه افراد من الاسرة ، متوقفاً على متطلبات الاسرة من قوة العمل ، بل يجب التمييز بين الاسر التى تمثل وحدات انتاجية والتى تمثل درجة احتياجاتها من العمل قيذا من القيود المفروضة او عاملاً مساعداً على هجرة بعض افرادها ، وبين الاسر التى تعتمد على العمل المأجور والتى لا يخضع اندماجها فى سوق العمل الدولية لمثل هذه القيود . ان مثل هذا التمييز كان من الواجب اخذه فى الاعتبار فى محاولة سيف النصر لتحديد العوامل الاساسية المؤثرة فى قرار الهجرة على مستوى الاسرة الواحدة .

يتعلق تحفظنا الثالث بتبنى دراسة سيف النصر للنموذج الهندى من حيث تمييزه بين " مستويات النمو المختلفة " . فهذا النموذج الاخير يفترض ابتداءً مساراً مستقيماً للتنمية ، لا نعتقد انه يجوز تطبيقه تطبيقاً مباشراً على قطاع الريف فى مصر . ان هذا النموذج يميز بين نوعين من القرى يسود فى احدهما نمط الزراعة العائلية وفى الثانى نمط الزراعة الرأسمالية . ان هذا يفترض ضمناً ان النمو يجرى على النسق اللينينى التقليدى ، اى تحول نمط الانتاج العائلى الى نمط الزراعة الرأسمالية ، وهو امر يشير التساؤل عما اذا كان النموذج اللينينى للتحول الزراعى ينطبق على الريف المصرى المعاصر ، وهو موضوع لازال يشور حوله الجدل ليس فقط فى مصر بل وفى الهند نفسها . بل ان من الممكن ايضا التساؤل عما اذا كان من الجائز افتراض وجود اى مسار مستقيم للنمو بحيث ينظر الى الاختلافات القائمة بين هيكل قرية وهيكل قرية اخرى وكأنها تمثل مواقع مختلفة على نفس الطريق . من الممكن مثلاً ان يذهب المـ

كما اشار البعض بالنسبة للقطاع الريفي في تركيا^(١)، الى ان الاختلاف في معدلات وطبيعة النمو بين القرى المصرية يوئدى الى انواع مختلفة من التحولات التى تحدث فى نفس الوقت ، والتى لا تؤدى كلها بالضرورة الى ظهور الانتاج الرأسمالى . بل ان بعض التطورات التى تجرى فى بعض القرى المصرية يمكن ان تمثل اتجاهها معاكسا أو ما يسميه سيف النصر ، فى عبارة مبهمه الى حد ما " بالتخلف " او زيادة الصبغة " الفلاحية " للزراعة . (٢)

وباختصار ان علينا بدلا من ان نسلم دون نقد بذلك النوع من التحليل الذى ينظر الى القرى المختلفة كما لو كانت واقعة عند نقط مختلفة على نفس المسار المستقيم والمحدد سلفا ، ان نقبل امكانية وجود انماط ومسارات مختلفة للتحول الزراعى تؤثر بدورها تأثيرات مختلفة على ظاهرة الهجرة .

اما ملاحظتنا الاخيرة على بحث سيف النصر فتتعلق باقتصار البحث على تناول الهياكل الداخلية فى الاقتصاد الوطنى ، وتجاهله للعلاقة بين الاقتصاد الوطنى وبين العالم الخارجى وما طرأ من هياكل جديدة نتيجة لاندماج هذا الاقتصاد فى السوق العالمى . ان هذا يمثل نقصا

(١) Keydar,C. "Path of Rural Transformation in Turkey",
ESA Working Papers, No. 11, Middle East Technical Uni-
versity, Ankara, 1980.

(٢) Taylor-Awny,E. "Peasants or Proletarians, The Transfor-
mation of Agrarian Production Relations in Egypt", in
Finch,H. and Munslow,B. (eds.).
Proletarianisation in the Third World, Croom Helm, London,
1984.

هاما فى البحث بالنظر الى ما طرأ من تحول على السياسة الاقتصادية فى مصر خلال العقد الماضى . فمن بين العوامل الهامة التى كان من الواجب اخذها فى الاعتبار من هذه الوجة من النظر الاختلاف بين قريية وأخرى فى درجة اندماجها فى السوق العالمى لسلع الاستهلاك ، بل ودرجة تعرضها للغزو من سوق العمل العالمى ، من حيث ان هذا قد يوءدى الى " هجرة تولد بذاتها هجرة جديدة " . ان مثل هذه العوامل لا يـجـوز تجاهلها فى اى اطار يمكن ان يملح اساسا لتحليل الهجرة الريفية من مصر باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية التحول الاقتصادى والاجتماعى .

فاذا نظرنا الى الكتابات الراهنة عن الهجرة الريفية على المستوى الدولى ، اى خارج نطاق هجرة العمالة المصرية بالذات ، فاننا نلاحظ تزايد الاهتمام بتطبيق منهج للبحث ينظر الى ظاهرة الهجرة كجزء من نمط التنمية الريفية بوجه عام (١) . وهكذا نخلص الى ان اطارا للبحث من النوع الذى يقترحه سيف النصر فى دراسته يمكن ان يسمح ، فى رأينا ، لبعض الباحثين فى المستقبل ، ليس فقط بتقديم مساهمة افضل لتحليل هجرة العمالة الريفية فى مصر بل وأيضا بالاشتراك بصورة اكثر فعالية فى النقاش الدائر على المستوى الدولى حول انماط وطبيعة الهجرة الريفية بوجه عام .

(١) انظر مثلا :

Portes, A. and Walton, J.: Labour Class and the Internatinoal System, Academic Press, 1981;
Simmons, A. "Migration and Rural Development", op. cit.,

حيث يشير الكاتب الى ان بعض الاقتصاديين البارزين مثل تو دارو ، حاولوا مؤخرا تطبيق بعض عناصر هذا المنهج فى تحليلهم لظاهرة الهجرة .

الملحق (٢)اهم البحوث الجارى اعدادها

قام كاتبها هذا التقرير بالاتصال بالمؤسسات الاساسية فى القاهرة التى يحتمل ان تكون بمصد القيام ببحوث تتعلق بهجرة العمالة، وذلك بقصد معرفة الى اى حد تجرى الان محاولات لسد اوجه النقص والثغرات القائمة فى بحوث الهجرة . وتمثل المشروعات الثلاثة الاتية ، فى حدود علمنا ، كل مايجرى الان القيام به من بحوث مبتكرة فى هذا الموضوع ، باستثناء ما قد تقوم به مؤسسات خاصة من تمويل بحوث فردية .

١ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية :٢ - اثر الهجرة الخارجية على هيكل القرية والاسرة فى مصر :

الهدف : بحث آثار الهجرة على هيكل القرية والاسرة فى الدلتا والمعيد ، مع اهتمام خاص بالمقارنة بين هذين الاقليمين . ويتسم هذا البحث بجمعه بين عدد من التخصصات المختلفة ، حيث ينتمى الباحثون الاصليون فيه الى فروع التخصص الاتية :

الانثروبولوجيا الاجتماعية ، الاقتصاد الزراعى ، الاقتصاد علم النفس ، وعلم الاجتماع .

منهج البحث :

المرحلة التمهيدية (وهى التى يمر بها المشروع فى الوقت الحاضر) : تم اختيار اربع قرى ، قرىتان فى الدلتا وقرىتان فى المعيد ، ل تكون موضوعا للملاحظة . وعلى اياس الملاحظات التى يتم جمعها سوف يصمم استبيان يجرى

تطبيقه فى المرحلة الثانية . .

المرحلة الثانية : سوف يجرى اختيار عدد من القرى ، يتراوح بين ثمانية وعشرة ، من مختلف مناطق مصر العليا والسفلى وسوف يطبق الاستبيان على عائلات المهاجرين بواسطة عدد من مساعدى البحث المتخرجين من جامعات تنتمى الى المناطق المختارة .

وحتى الوقت الحاضر لم يكن قد اتخذ قرار بعد فى بعض القضايا مثل طريقة اختيار القرى التى سيجرى عليها البحث واساليب اختيار عينة الاسر .

ب - مسح مصر (١٩٨١ - ١٩٨٣) :

ويزمع نشره باللغة العربية فى ١٤ مجلدا . ويشمل المجلد الاول منها الجوانب السكانية ، ويزمع نشر هذا المجلد فى ١٩٨٤ (١) ، وسوف يضم جزءا عن الهجرة الداخلية والخارجية من الريف والحضر .

ويعتمد هذا العمل فى البيانات المتعلقة بالهجرة الخارجية على الوثائق الرسمية الصادرة عن الهجرة الدائمة والموقتة

(١) منذ كتابة النص الانجليزى للتقرير الحالى تم بالفعل نشر محلد ضخم بعنوان : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ٥٢ - ١٩٨٠ من جانب المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (القاهرة ١٩٨٥) ، وهو يشمل خلاصة للمجلدات الكاملة ، وتحمل فصوله العناوين الاتية : السكان الاسرة ، التدرج الاجتماعى ، البناء السياسى ، البناء الاقتصادى ، النقل والمواصلات ، الاسكان ، الخدمات الدينية ، التعليم ، الصحة . وليس فيه جزء خاص بالهجرة وانما يشار اليها فى عدة فصول مختلفة (المترجم) .

خلال الفترة ٥٢ - ١٩٨٢ ، والمصنفة حسب السن والجنس
والحالة الاجتماعية والمهنة .

٢ - مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة :

ويتولى حاليا مشروعا يستهدف تجميع قاعدة احصائية عن هجرة
العمالة فى العالم العربى خلال السنوات التالية على ١٩٧٣ .

مدير المشروع : د. نادر فرجاني .

الدول التى قبلت حتى الان التعاون مع المشروع وتمويله : مصر،
والكويت ، اليمن الشمالى ، وتونس

وبالاضافة الى ذلك سوف تقوم الاردن (بمعونة منظمة العمل الدولية) ،
والسودان (بمعونة نفس المنظمة) باجراء المسح الخاص بكل منهما
ولكن سوف تستمد هاتان الدولتان بعض المعونة الفنية من المركز .

وسوف يكون اول مسح يتم اجراؤه هو ذلك الخاص بمصر ، ثم
يستخدم هذا المسح كأساس للمسوح التى تجرى فى الدول الاخرى ، بعد
ادخال التعديلات المناسبة ، وذلك بقصد ضمان قابلية البيانات
للمقارنة .

مجال البحث :

القضايا التى سيتناولها البحث :

- ١ - حجم الهجرة .
- ٢ - خصائص المهاجرين وعملية الهجرة .
- ٣ - المحددات الاقتصادية : الاجتماعية واثرها على الهجرة .

وسوف يجرى اعداد ثمانية استبيانات من اجل جمع المعلومات على
المستويات الاتية :-

- ١ - استبيان واحد على مستوى المجتمع ككل .
- ٢ - ٣ استبيانات على مستوى الاسرة الواحدة من الاسر المهاجرة
وغير المهاجرة .
- ٣ - ٤ استبيانات على مستوى الفرد الواحد ، من المهاجرين
وغير المهاجرين .

٣ - مسح مصر :

يجرى الان هذا المسح باشراف جهاز السكان وتنظيم الاسرة فى
القاهرة . وهو يجرى على نطاق المجتمع المصرى بأسره ، حيث
يتم اختيار ١٢٠٠٠ أسرة تعتبر عينة ممثلة للمجتمع ككل ، وسوف
يغطى المسح مائة قرية ومائة حى من احياء المدن .

ويزمع القيام بالمرحلة الاولى منه فى نوفمبر ١٩٨٤ ، حيث
يجرى فيها اعداد ثلاثة استبيانات لتطبيقها على جميع الاسر
المختارة . ثم يجرى بعد ذلك اختيار اجزاء من عينة المهاجرين
وعينة غير المهاجرين على اساس هذا المسح .

المراجعاولا : المراجع العربية :

- ابراهيم سعد الدين : الاثار السلبية لتفاوت الدخل بين الاقطار العربية على تنمية الاقطار الاقل دخل
بحث مقدم للمؤتمر السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٧ .
- " المصريون فى اسواق العمل العربية " ،
الاهرام الاقتصادى ، القاهرة ، العدد ٨٠١ ،
٢١ مايو ١٩٨٤ .
- ومحمود عبدالفضيل : انتقال العمالة العربية ، المشاكل والاثار والسياسات
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،
يونية ١٩٨٣ .
- اتحاد جمعيات التنمية الادارية والجهاز المركزى للتنظيم والادارة : مؤتمر
تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ،
القاهرة ٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٨٤ .
- انعام عبدالجواد : " هجرة النساء الى الدول النفطية ، الدوافع والاثار : دراسة استطلاعية على عينة من المهاجرات الى الكويت " بحث مقدم الى المؤتمر الدولى التاسع للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ،
القاهرة ، ٣١ مارس - ١٥ ابريل ١٩٨٤ .
- البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية .
- البنك المركزى المصرى : " الهجرة المؤقتة للمصريين للعمل بالخارج خاصة بالبلاد العربية " ، النشرة الاقتصادية ،
المجلد ٣٢ ، رقم ٢ ، ٣ ، ١٩٧٩ .

النشرة الاقتصادية .

التقرير السنوى .

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الهجرة المؤقتة للمصريين :
الاعارات الخارجية والعقود الخاصة ،
القاهرة ، ١٩٨٠ .

حركات السكان عبر الحدود، ١٩٧٢ و ١٩٧٣
(تقارير ربع سنوية) .

الكتاب الاحصائى السنوى

- سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعى العربى الجديد ، مركز
دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يناير
١٩٨٢ .

اسباب واثار تصدير العمالة المصرية
المستقبل العربى ، بيروت ، يوليو ١٩٨٢ .

- عبد الباسط عبد المعطى : " بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة
الريفيين للدول العربية النفطية " ، بحث
مقدم لمؤتمر تنظيم هجرة العمالة
المصرية للخارج ، القاهرة ، ٢٩ - ٣٠ يناير
١٩٨٤ .

- عبد الفتاح الجبالى : " الاثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية
السياسة الدولية ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٣ .

- عثمان محمد عثمان : " اثر تحويلات المصريين العاملين بالدول
العربية على ميزان المدفوعات " بحث
مقدم للبرنامج المشترك بين جامعة
القاهرة ومعهد MIT عن هجرة
العمالة المصرية ، يونية ١٩٨١ .

- فاطمة خفاجسى : " الاثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة المؤقتة من قرية القبابات " ، دراسات سكانية ، القاهرة العدد ٦١ ، ابريل ، يونية ١٩٨٢ .
- المجالس القومية المتخصصة : اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٣ .
- محمد ابومندور الديسب ، صبحى اسماعيل وعثمان جاد " : دراسة تحليلية لبعض اوضاع واتجاهات العمال الزراعيين " بحث مقدم لمؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، القاهرة ، ٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٨٤ .
- " بعض الدوافع والاثار الاقتصادية للهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية " ، مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، القاهرة ، ٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٨٤ .
- محمد السقا : " مستقبل هجرة العمالة المصرية المؤقتة الى دول النفط العربية " السياسة الدولية ، القاهرة يوليو ١٩٨٣ .
- محمد امام وجمال زايد : " النفط ومستقبل العمالة المصرية المهاجرة " الاهرام الاقتصادى ، القاهرة ، العدد ٢٠٧٤٦ مايو ١٩٨٣ .
- محمود عبدالفضيل : " النفط والوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ .
- " اثار هجرة العمالة الى الدول النفطية على توزيع الدخل وانماط الاستهلاك فى الدول المصدرة للعمالة " ، النفط والتعاون العربى ، الكويت ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ١٩٨٠ .

" اشار هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية
على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة
الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى " ، بحث مقدم للمؤتمر
السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ،
١٩٨٠ .

- نازلى شكرى : " ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الاوسط " ،
السياسة الدولية ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٣ .

- نادر فرجاني : " العمالة المهاجرة وقطاع البناء فى الكويت " ،
المستقبل العربى ، يناير ١٩٨٣ .
" الهجرة فى العالم العربى : منافعها واعباؤها " ،
المستقبل العربى ، اكتوبر ١٩٨٣ .

الهجرة الى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت ، ديسمبر ١٩٨٣ .

- نجلاء الاهوانى : هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية وعلاقتها
بالتغيرات البنائية فى الاقتصاد المصرى : ٦٧ - ١٩٨٠ ،
رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة ، يوليو ١٩٨٤ .

- وزارة التخطيط : وثيقة الخطة الخمسية : ٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ ، القاهرة
نوفمبر ١٩٨٢ .

ثانياً: المراجع الأجنبية :

- Abdel Fadil. M "Effects of Labour Migration on Income Distribution and Consumption Patterns in the Egyptian Economy. paper solicited by The Cairo University/MIT Technology Adaptation Program on Labour Migration. July 1981 (mimeographed).
- Abu Lughod. J. "Causes and Consequences of Recent International Labour Migrations in the Arab World".. in Hudson. M. (ed.). Arab Resources: The Transformation of a Society. Croom Helm. London and Canberra. 1982.
- Arab Planning Institute [Kuwait] Regional Seminar on Population. Employment and International Migration in the Gulf. [Kuwait]. Dec., 1978.
- Birks. J.S. and Sinclair. C.A. "Egypt: A Frustrated Labour Exporter?" Middle East Journal. Vol. 33. No. 3. 1979.
- "The International Migration Project: Enquiry into the M.E. Labour Market". International Migration Review. Vol. 13. No. 1.
- "Migration and Development: The Changing Perspective of the Poor Arab Countries". Journal of International Affairs. 33(2). 1979.
- "Human Capital on the Nile: Development and Emigration in Egypt and the Sudan". World Employment Programme. Research Working Paper. No. 27. ILO, Geneva. (mimeographed).
- Arab Manpower: The Crisis of Development. Croom Helm. London. 1980.

International Migration and Development in the Arab Region. ILO. Geneva. 1980.

"The Socio-Economic Determinants of Intra Regional Migration". paper presented to ECWA conference on International Migration in the Arab World. May 11-16. 1981. Nicosia. Cyprus.

Birks. J.

"Employment and Development in Six Arab States". International Journal of M.E. Studies. XIV. February. 1982.

"Labour Migration in the Arab Middle East". Third World Quarterly. Vol. 1. No. 2.

Birks, J.S.,
Sinclair, C.A.
and Socknat, J.A.

"The Demand for Egyptian Labour Abroad. in Richards. A. and Martin, P. (eds.) Migration. Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt. Westview Press. Colorado and the American University in Cairo Press. 1983.

Birks, J.S.,
Serag-Eldin,
I., Sinclair, C.
A., and Socknat,
J.A.

"Who is Migrating Where? An Overview of International Labour Migration in the Arab World" in Richards. A. and Martin. P. (eds.). Migration. Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt. Westview Press. Colorado and American University in Cairo Press. 1983.

Bohning, W.R.

"Some Thoughts on Emigration from the Mediterranean Basin". International Labour Review. 3. 1975.

Choucrist, N.

"The New Migration in the Middle East: A Problem for Whom?" International Migration Review. Vol.II. No. 4. 1977.

"Macro Economic Impacts of Remittances in Egypt: an Exploratory Analysis". Cairo University/MIT Technology Adaptation Program. Cairo. (mimeographed).

Migration in the Middle East: Transformation. Policies and Processes (2 volumes). Cairo University/MIT. Technology Adaptation Program. Cairo. July 1983.

Choucri, N.,
Eckaus, R. and
Mohie El-Din, A. Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development. Cairo University/MIT. Technology Adaptation Program. Cairo. 1978 (mimeographed).

Davis, K. "International Inequality and Migration in the Middle East and North Africa: Analysis of Trends and Issues". The Population Bulletin of ECWA. No. 21. December, 1981.

Dessouki, A. "Development of Migration Policies in the Arab Republic of Egypt". paper prepared for the Cairo University MIT, Technology Adaption Program. Cairo, 1978.

"The Shift in Egypt's Migration Policy: 1952-1977" Middle Eastern Studies. Vol. 18. No. 1. January. 1982.

Dib, G. "Migration and Naturalization Laws in Egypt, Lebanon, Syria, Jordan, Kuwait and U.A.E.". The Population Bulletin of ECWA. No. 15. Dec.. 1978.

Laws and Decrees on Item Application: Their Influence on Migration in the Arab World. Towards a Regional Charter". International Migration to the Arab World, ECWA Conference on Conference Proceedings. Nicosia, May 1981, ECWA. Beirut, 1982.

"International Migration: The Law and Practice". paper presented to Arab Parliamentary Conference on Development and Population. 9-11 May. 1984. Tunis.

Ecevit. B. "Labour Migration in the Middle East and North Africa and its Economic Implication". paper submitted to the ECWA Conference on Population and Development in the Middle East. Beirut. 1981.

Eckaus. R.S. Effects of Construction Labour Migration on the Egyptian Economy. Cairo University and MIT. July 1979 (mimeographed).

ECWA Population and Development in the Middle East. ECWA, Beirut. 1982. Proceedings of ECWA Seminar on Population and Development. Amman. 1978.

Proceedings of the Conference on International Migration in the Arab World. Nicosia. Cyprus. 11-16 May. 1981. Beirut. 1982.

El Messiri. S. "Tarahil Laborers in Egypt". in Richards. A. and Martin. P. (eds.). Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt. Westview Press. Boulder. Colorado and American University in Cairo Press. 1983.

Farghali. F. "Household Characteristics and Rural Outmigration". in Proceedings of the Annual Symposium of the Cairo Demographic Centre. 17-19 December. 1983.

- Farrag, A.M. "Migration Between Arab Countries". in Manpower and Employment in Arab Countries: Some Critical Issues. ILO. Geneva. 1976. (selected papers of ILO/ECWA Seminar on manpower and employment planning in Arab Countries. Beirut. May. 1975).
- Hadley, L.H. "The Migration of Egyptian Human Capital to the Arab Oil-Producing States: A Cost-Benefit Analysis". International Migration Review. Vol. 11. No. 3. 1977.
- Halliday, F. "Migration and the Labour Force in the Oil Producing States of the Middle East". Development and Change. Vol. 8. 1977.
- Halliday, F. "Labour Migration in the Middle East". Middle East Research and Information Project. No. 59. August. 1977.
- "Labour Migration in the Arab World". Middle East Research and Information Project. No. 123. May. 1984.
- Hammam, M. "Labour Migration and the Sexual Division of Labour". Middle East Research and Information Project. No. 95. March - April. 1981.
- Hill, E. "The International Division of Labour: Saudi Arabia and the Gulf". Kuwait Journal of the Social Sciences. Special Issue. Spring. 1983.
- "Multinationals and the Movement of Labour Into and Within the Arab World". in Lacher, M. and Ruf, W. (eds.). Transnational Mobility of Labour and Regional Developments in the Mediterranean. Kassel University. Monograph. 1984.

- Hopkins, N.S. "The Social Impact of Mechanization" in Richards, A. and Martin P. (eds.). Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt. Westview Press, Boulder, Colorado and The American University in Cairo Press, 1983.
- Ibrahim, S. "Oil Migration and the New Arab Social Order" in Kerr, M. and Yassin, S. (eds.): Rich and Poor States in the Meddle East: Egypt and the New Arab Order. Westview Press, Boulder, Colorado, 1982.
- The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil. Westview Press, Colorado, and Croom Helm, London, 1982.
- Ibrahim, S. Report on Egypt to Instituto Bancario San Paolo di Torino. International Spectator, Vol. XVIII, No. 1-2, January - June, 1983.
- Ikram, K. Arab Republic of Egypt: Economic Management in a Period of Transition. World Bank, Washington, D.C., 1980.
- Hansen, B. and Radwan, S. Employment Opportunities and Equity in Egypt. ILO, Geneva, 1982.
- De Janvry, A. and Subbarao, K. "Wages, Prices and Farm Mechanization in Egypt: The Need for an Integrated Policy". in Richards, A., and Martin, P. (eds.). Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt. Westview Press, Boulder, Colorado and The American University in Cairo Press, 1983.

- Keely, C. "Research on Asian Labour Migration to the Middle East". Summary discussion paper of the Conference on Asian Labour Migration to the Middle East. East-West Centre, Honolulu, Hawaii, 19-23 September, 1983
- Kerr, M. and Yassing, E. [eds.] Rich and Poor States in the Middle East. Westview Press, Colorado and The American University in Cairo Press, 1982.
- Khafagi, F. "Socio-Economic Impact of Emigration from a Giza Village, in Richards, A. and Martin, P. [eds.], Migration and Agricultural Labour Markets in Egypt. Westview Press, Boulder, Colorado, and The American University in Cairo, Press, 1983.
- Khafagi, F. & Zaalook, M. "The Impact of Male Migration on the Structure of Family and the Role of Women Left Behind in Rural and Urban Egypt". Cairo, 1982. (mimeographed) report solicited by UNESCO.
- Khattab, H. and El-Daeif, S. "Impact of Male Labour Migration on the Structure of the Family and the Role of Women". Population Council Regional Paper, No. 16, March, 1982.
- Latowsky, R. "Egyptian Labour Abroad". Middle East Research and Information Project, No. 123, May, 1984.
- Messiha, S. "Export of Egyptian School Teachers". Cairo Papers in Social Science, (AUC), Vol. 3, No. 4, Cairo, April, 1980.

- Mohie El-Din, A. "External Migration of Egyptian Labour". paper solicited by the ILO 1980 Mission on Employment Strategy in Egypt. September. 1980 (mimeographed).
- Mohie El-Din, A. "The Development of the State of Agricultural Wage Labour in the National Income of Egypt". in Abdel Khalek, G. and Tignor, R. (eds.), The Political Economy of Income Distribution in Egypt. Holmes and Meier. 1982.
- Mohie El-Din, A. and Omar, A. "The Emigration of Universities Academic Staff". paper prepared for The Cairo University/MIT Program on Egyptian Labour Migration. (mimeographed) July. 1978.
- Oweiss, I. "Migration of Egyptians". L'Egypte Contemporaine. No. 318. July. 1980.
- Owen, R. "Arab Economies in the 1970". Middle East Research and Information Project. No. 100/101. October/December. 1981.
- Richards, A., and Martin, P. "Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt". Westview Press. Boulder. Colorado and The American University in Cairo Press. 1983.
- Richards, A., Martin, P. and Nagaar, R. "Labour Shortages in Egyptian Agriculture". in Richards, A., and Martin, P. (eds.), Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt. Westview Press. Boulder. Colorado and The American University in Cairo Press. 1983.
- Sabagh, G. "Migration and Social Mobility in Egypt". in Kerr, M. and Yassin, S. (eds.), Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order. Westview Press. Boulder. Colorado. 1982.

- Saleh, S. "The Brain Drain: The Egyptian Case". unpublished M.A. thesis. The American University in Cairo. 1975.
- Seif El-Nasr, A. "The outflow of Labour from Agriculture: A Framework for Analysing Migration from Rural Areas". Agricultural Development Systems Project. Ministry of Agriculture. Cairo and University of California. Economics Working Paper. No. 33.
- Serag El-Din, I.
Sacknat, J.
Birks, S., Li, B.
and Sinclair, C. "Manpower and International Labour Migration in The Middle East and North Africa". The World Bank. Washington D.C.. 30 June. 1981 (mimeographed).
- Shaw, R.P. "Migration Employment in the Arab World: Construction as a Key Policy Variable". International Labour Review. Vol. 118. September - October. 1979.
- Mobilizing Human Resources in the Arab World. Routledge and Kegan Paul. 1983.
- Sacknat, J.A. "The Potential Relationship of International Migration for Employment and a Middle East Peace Settlement: An Assessment. Middle East Review. 11(4). 1979.
- Sacknat, J.
Birks, S. and
Serag El-Din. "International Labour Migration in the Middle East and North Africa". paper prepared for the Conference on "Social Legislation and Social Structure in the Contemporary Near and Middle East" sponsored by the American Council of Learned Societies and the Social Science Research Council. (mimeographed) Rabat. September 25-29. 1981.
- Stork, J. "Ten Years After". Middle East Research and Information Project. No. 120. January 1984.

- Tapinos, G. "Issues in the Economics of International Migration and Development", paper submitted to ECWA Conference on Population and Development in the Middle East, Beirut, 1981.
- Taylor, E. "Labour Migration and Agricultural Labour Markets in Egypt", in Proceedings of the Annual Symposium of the Cairo Demographic Centre, 17-19 December, 1983.
- "Egyptian Migration and Peasant Wives", Middle East Research and Information Project, No. 124, June, 1984.
- "Peasants or Proletarians? The Transformation of Agricultural Production Relations in Egypt", in Proletarianization and the Third World, Finch, H. and Munslow, B. Croom Helm, London, 1984.
- Youssef, A. "The Effects of Egyptian Arab Relations on the Flow of Labour to the Arab Countries", paper prepared for Cairo University/MIT Program on Egyptian Migration, (mimeographed), January, 1981.
- Zahlan, A., (eds.) The Arab Brain, ECWA, Beirut, 1983 Proceedings of ECWA Conference on Arab Brain Drain, Beirut, February, 1982.

International Development Research Centre

MANUSCRIPT REPORT

International Migration of Egyptian Labour

A. Review of the State of the Art

Galal A. Amin and Elizabeth Awny

January 1986



The International Development Research Centre is a public corporation created by the Parliament of Canada in 1970 to support research designed to adapt science and technology to the needs of developing countries. The Centre's activity is concentrated in six sectors: agriculture, food and nutrition sciences; health sciences; information sciences; social sciences; earth and engineering sciences; and communications. IDRC is financed solely by the Parliament of Canada; its policies, however, are set by an international Board of Governors. The Centre's headquarters are in Ottawa, Canada. Regional offices are located in Africa, Asia, Latin America, and the Middle East.

Le Centre de recherches pour le développement international, société publique créée en 1970 par une loi du Parlement canadien, a pour mission d'appuyer des recherches visant à adapter la science et la technologie aux besoins des pays en développement; il concentre son activité dans six secteurs : agriculture, alimentation et nutrition; information; santé; sciences sociales; sciences de la terre et du génie et communications. Le CRDI est financé entièrement par le Parlement canadien, mais c'est un Conseil des gouverneurs international qui en détermine l'orientation et les politiques. Établi à Ottawa (Canada), il a des bureaux régionaux en Afrique, en Asie, en Amérique latine et au Moyen-Orient.

El Centro Internacional de Investigaciones para el Desarrollo es una corporación pública creada en 1970 por el Parlamento de Canadá con el objeto de apoyar la investigación destinada a adaptar la ciencia y la tecnología a las necesidades de los países en desarrollo. Su actividad se concentra en seis sectores: ciencias agrícolas, alimentos y nutrición; ciencias de la salud; ciencias de la información; ciencias sociales; ciencias de la tierra e ingeniería; y comunicaciones. El Centro es financiado exclusivamente por el Parlamento de Canadá; sin embargo, sus políticas son trazadas por un Consejo de Gobernadores de carácter internacional. La sede del Centro está en Ottawa, Canadá, y sus oficinas regionales en América Latina, África, Asia y el Medio Oriente.

This series includes meeting documents, internal reports, and preliminary technical documents that may later form the basis of a formal publication. A Manuscript Report is given a small distribution to a highly specialized audience.

La présente série est réservée aux documents issus de colloques, aux rapports internes et aux documents techniques susceptibles d'être publiés plus tard dans une série de publications plus soignées. D'un tirage restreint, le rapport manuscrit est destiné à un public très spécialisé.

Esta serie incluye ponencias de reuniones, informes internos y documentos técnicos que pueden posteriormente conformar la base de una publicación formal. El informe recibe distribución limitada entre una audiencia altamente especializada.